



تطور الأنظمة التعليمية

في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج

«إنجازات وقصص نجاح»

أعدّه بتكليف من

مكتب التربية العربي لدول الخليج

سعيد بلقشلة

خبير التخطيط التربوي والتعليم للجميع

المصطفى حديكي

خبير التخطيط التربوي والسياسات

**ح مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٣٦ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر**

مكتب التربية العربي لدول الخليج

بلقشلة ، سعيد

تطور الأنظمة التعليمية في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج...

/ سعيد بلقشلة ، المصطفى حديكي - الرياض ، ١٤٣٦ هـ

٢١٠ ص ، ٢٨X٢١ سم

ردمك: ٢-٥٧٢-١٥-٩٩٦٠

١- التعليم - دول الخليج العربي أ. حديكي ، المصطفى (مؤلف مشارك)

ب.العنوان

ديوي ٣٧٩,٥٣٠٠١ ١٤٣٦/١٦٠٦

رقم الإيداع: ١٤٣٦/١٦٠٦

ردمك: ٢-٥٧٢-١٥-٩٩٦٠

الناشر

مكتب التربية العربي لدول الخليج

المملكة العربية السعودية

ص. ب : ٩٤٦٩٣ الرياض ١١٦١٤

هاتف: ١١ ٤٨٠٠٥٥٥

فاكس: ١١ ٤٨٠٢٨٣٩

www.abegs.org

E-mail: abegs@abegs.org

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
8	قائمة الجداول
10	قائمة الرسومات
11	قائمة المربعات
13	تقديم
15	مقدمة
17	القسم الأول: تطوّر النظم التعليمية في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج
19	دولة الإمارات العربية المتحدة
20	المبادئ والأهداف العامة للنظام التعليمي
21	إدارة النظام التعليمي
23	أهم الإنجازات الكمية والنوعية
24	تطوّر التعليم قبل الابتدائي
26	تطوّر التعليم الأساسي
28	تطوّر التعليم الثانوي
31	توفير المعلمين وإعدادهم
34	برامج تعليم الكبار
35	برامج دعم جودة التعليم
43	مملكة البحرين
44	المبادئ والأهداف العامة للنظام التعليمي
45	إدارة النظام التعليمي
48	أهم الإنجازات الكمية والنوعية
49	تطوّر التعليم قبل الابتدائي
52	تطوّر التعليم الأساسي
57	تطوّر التعليم الثانوي
61	توفير المعلمين وإعدادهم
63	برامج تعليم الكبار
65	برامج دعم جودة التعليم
69	الجمهورية اليمنية
70	المبادئ والأهداف العامة للنظام التعليمي
71	إدارة النظام التعليمي
72	أهم الإنجازات الكمية والنوعية
72	تطوّر التعليم قبل الابتدائي
74	تطوّر التعليم الأساسي

الصفحة	الموضوع
76	تطوّر التعليم الثانويّ
78	توفير المعلمين وإعدادهم
79	برامج تعليم الكبار
81	برامج دعم جودة التعليم
85	دولة الكويت
86	المبادئ والأهداف العامّة للنّظام التعليميّ
87	إدارة النّظام التعليميّ
88	أهمّ الإنجازات الكميّة والنوعيّة
89	تطوّر التعليم قبل الابتدائيّ
90	تطوّر التعليم الأساسيّ
94	تطوّر التعليم الثانويّ
96	توفير وإعداد المعلمين
98	برامج تعليم الكبار
99	برامج دعم جودة التعليم
101	المملكة العربيّة السعوديّة
102	المبادئ والأهداف العامّة للنّظام التعليميّ
103	إدارة النّظام التعليميّ
105	أهمّ الإنجازات الكميّة والنوعيّة
105	تطوّر التعليم قبل الابتدائيّ
109	تطوّر التعليم الابتدائيّ
111	تطوّر التعليم الثانويّ
113	توفير المعلمين وإعدادهم
115	برامج تعليم الكبار
118	برامج دعم جودة التعليم
121	سلطنة عُمان
122	المبادئ والأهداف العامّة للنّظام التعليميّ
123	إدارة النّظام التعليميّ
125	أهمّ الإنجازات الكميّة والنوعيّة
126	تطوّر التعليم قبل الابتدائيّ
128	تطوّر التعليم الأساسيّ
129	تطوّر التعليم الثانويّ
131	توفير المعلمين وإعدادهم

الصفحة	الموضوع
134	برامج تعليم الكبار
136	برامج دعم جودة التّعليم
139	دولة قطر
140	المبادئ والأهداف العامّة للنّظام التّعليميّ
141	إدارة النّظام التّعليميّ
143	أهمّ الإنجازات الكميّة والنوعيّة
143	تطوّر التّعليم قبل الابتدائيّ
144	تطوّر التّعليم الابتدائيّ
146	تطوّر التّعليم الثانويّ
146	توفير المعلمين وإعدادهم
150	برامج تعليم الكبار
152	برامج دعم جودة التّعليم
157	القسم الثاني : القصص الناجحة لتطوير التّعليم
158	1. مشاريع تطوير التّعليم
158	1.1 حصر وتصنيف المشاريع
159	1.2 تصنيف مشاريع تطوير التّعليم
160	2. مشاريع تطوير التّعليم المشتركة
161	2.1 حصر وتصنيف المشاريع المشتركة الواردة في التقرير
163	2.2 أهداف مشاريع التطوير المشتركة
163	2.2.1 مجال مناهج التّعليم العامّ
164	2.2.2 مجال تمهين التّعليم
165	2.2.3 مجال نظم التّعليم
165	2.2.4 مجال التقنيّة والتّعليم
166	2.2.5 مجال الشراكة المجتمعيّة
166	3. مشاريع تطوير التّعليم في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج
166	1.3 دولة الإمارات العربيّة المتّحدة
166	3.1.1 حصر المشاريع
167	3.1.2 عرض القصص الناجحة
167	3.1.2.1 مشروع مبادرة الاعتماد المدرسيّ للمدارس الحكوميّة والخاصّة
168	3.1.2.2 مشروع دمج الطلاب ذوي الإعاقة وصعوبات التّعليم في مدارس التّعليم العامّ
169	3.1.2.3 مشروع محمد بن راشد للتّعلّم الذّكيّ
170	3.1.2.4 مشروع مبادرة تطوير رياض الأطفال

الصفحة	الموضوع
171	2.3 مملكة البحرين
171	3.2.1 حصر المشاريع
172	3.2.2 عرض التجارب الناجحة
172	3.2.2.1 مشروع تحسين الأداء المدرسيّ
172	3.2.2.2 مشروع دمج طلاب اضطراب التوحد في المدارس الحكوميّة
173	3.2.2.3 مشروع المساعدة على تأسيس المشاريع الصغيرة
173	3.2.2.4 مشروع تكوين طلاب مدارس التعليم الفنيّ والمهنيّ
174	3.2.2.5 مسابقة المهارات
175	3.3 الجمهورية اليمنية
175	3.3.1 حصر المشاريع
175	3.3.2 عرض القصص الناجحة
175	3.3.2.1 مشروع التطوير القائم على المدرسة
177	3.3.2.2 مشروع تشكيل مجالس الآباء والأمهات
177	3.3.2.3 مشروع تعليم الفتاة في الجمهوريّة اليمنيّة
178	4.3 دولة الكويت
178	3.4.1 حصر المشاريع
178	3.4.2 عرض التجارب الناجحة
178	3.4.2.1 مشروع حوسبة التّعليم في رياض الأطفال والمرحلة الابتدائيّة
179	3.4.2.2 مشروع الملفّ الإنجازيّ
180	3.4.2.3 مشروع الحصص المساندة
180	3.4.2.4 دمج وتعليم أطفال متلازمة داون في المرحلة الابتدائيّة
180	3.4.2.5 مشروع العناية بالفئات الخاصّة
181	3.4.2.6 مشروع التّعليم للريادة
181	3.4.2.7 مشروعات طموحة لإدخال التكنولوجيا في التعليم
182	3.4.2.8 مشروع تأصيل القيم التربويّة
183	3.4.2.9 مشروع التربية على حقوق الإنسان
184	5.3 المملكة العربيّة السعوديّة
184	3.5.1 حصر المشاريع
185	3.5.2 عرض التجارب الناجحة
185	3.5.2.1 مشروع الربط الشبكيّ والاتّصال
185	3.5.2.2 مشروع تصميم عمليّات ودليل خدمات المركز الوطنيّ للمعلومات التربويّة بوزارة التربية والتّعليم
185	3.5.2.3 مشاريع تأمين معامل الحاسب ومعامل مصادر التّعلم وتركيبها
186	3.5.2.4 مشروع إنجاز

الصفحة	الموضوع
186	3.5.2.5 مشروع إدارة الموارد الإدارية والمالية (فارس)
187	3.5.2.6 مشروع نظام الإدارة التربوية (نور)
188	3.5.2.7 مشروع إعداد وبناء منهجية تطوير البرامج للتطبيقات وإدارات تقنية المعلومات
188	3.5.2.8 مشروع الأولياد الوطني للإبداع العلمي 2013
188	3.5.2.9 مشروع التعلم النشط
189	6.3 سلطنة عُمان
189	3.6.1 حصر المشاريع
190	3.6.2 عرض القصص الناجحة
190	3.6.2.1 مشروع الأكاديمي للمعلمين ذوي الخبرة بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس
190	3.6.2.2 مشروع التنمية المعرفية لمواد العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافيا البيئية للطلاب والطالبات
191	3.6.2.3 مشروع العائد من الاستثمار (ROI)
191	3.6.2.4 مشروع برنامج اختبار معارف المعلمين
192	3.6.2.5 مشروع برنامج التواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي
193	3.6.2.6 مشروع «تدريس المتعلمين الصغار»
193	3.6.2.7 مشروع توظيف المدونة الإلكترونية لمواد العلوم
194	3.6.2.8 مشروع فريق الأمن والسلامة
195	7.3 دولة قطر
195	3.7.1 حصر المشاريع
196	3.7.2 عرض القصص الناجحة
196	3.7.2.1 مشروع إعداد مصادر تعلم مبنية على معايير المناهج الوطنية للمواد الدراسية
196	3.7.2.2 مشروع التقييم الدوري والاستثنائي للمدارس المستقلة بدولة قطر
197	3.7.2.3 مشروع الاعتماد المدرسي الوطني لدولة قطر
198	3.7.2.4 مشروع الاختبارات الدولية – اختبارات TIMSS & PIRLS 2011
198	3.7.2.5 مشروع تطبيق نظام إدارة التعلم (LMS) في جميع المدارس المستقلة
199	3.7.2.6 مشروع الحقيبة الإلكترونية (مشروع جهاز لكل طالب ومعلم)
200	3.7.2.7 مشروع تطبيق النظام الوطني لمعلومات الطلاب
201	3.7.2.8 مشروع المكتبة الإلكترونية
201	3.7.2.9 مشروع مكتبة الكتب الرقمية التفاعلية
202	3.7.2.10 مشروع الشبكة الوطنية القطرية للمعلومات التربوية
203	3.7.2.11 مشروع تطبيق التسجيل الإلكتروني لمرحلة التسجيل المبكر للطلاب في المدارس المستقلة
204	3.7.2.12 مشروع نظام التقييم الإلكتروني
205	خلاصة
208	المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
20	دولة الإمارات العربية المتحدة
22	(1) السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة
24	(2) أعداد الطلاب والمدارس في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2014/2013
26	(3) معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم ما قبل الابتدائي، وغيرها من برامج (ECCE) حسب النوع الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة
28	(4) معدل الالتحاق الصافي والإجمالي للطلاب في التعليم الابتدائي في دولة الإمارات العربية المتحدة
29	(5) تطوّر أعداد الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة
30	(6) تطوّر عدد طلاب وطالبات مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة الإمارات العربية المتحدة
32	(7) تطوّر أعداد المعلمين في التعليم ما قبل الابتدائي، وغيرها من برامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة (حكومي وخاص) في دولة الإمارات العربية المتحدة
33	(8) العدد والتوزيع المؤي للمدرّسين بحسب المؤهلات الأكاديمية، والمستوى التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة
36	(9) عدد الطلاب إلى المعلمين (PTR) في دولة الإمارات العربية المتحدة
44	مملكة البحرين
47	(10) سلم النظام التعليمي في مملكة البحرين
50	(11) تطوّر عدد المؤسسات التي توفر مرحلة الحضانة والأطفال المسجلين فيها في الفترة من العام الدراسي 2002/2001 إلى العام الدراسي 2013/2012 في مملكة البحرين
51	(12) تطوّر عدد المؤسسات التي توفر مرحلة رياض الأطفال والأطفال المسجلين فيها في الفترة من العام الدراسي 2002/2001 إلى العام الدراسي 2013/2012 في مملكة البحرين
55	(13) تطوّر أعداد الطلاب المسجلين في مراحل التعليم (حكومي وخاص) بين عام 2002/2001 وعام 2013/2012 في مملكة البحرين
56	(14) نسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم الابتدائي للعامين الدراسيين 2002/2001 و2013/2012 في مملكة البحرين
57	(15) نسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم الإعدادي (المتوسط) العام والخاص للعامين الدراسيين 2002/2001 و2013/2012 في مملكة البحرين
58	(16) تطوّر أعداد الطلاب المسجلين في مراحل التعليم (حكومي وخاص) بين عام 2002/2001 وعام 2013/2012 في مملكة البحرين
59	(17) نسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم الثانوي العام والخاص للعامين الدراسيين 2002/2001 و2013/2012 في مملكة البحرين
60	(18) تطوّر عدد الطلاب المسجلين ونسبتهم في المسارات الفنية والمهنية في التعليم الثانوي للعامين الدراسيين 2002/2001 و2013 / 2012 في مملكة البحرين
64	(19) التغير في مستوى انتشار الأمية بين البحرينيين (1981-2010)
67	(20) نسبة الانتقال إلى مرحلتَي التعليم الإعدادي (المتوسط) والتعليم الثانوي (%). في مملكة البحرين
70	الجمهورية اليمنية
74	(21) مؤشرات الطفولة المبكرة بين عامي 2002/2001 و2013/2012 في الجمهورية اليمنية
75	(22) تطوّر نسب القبول والالتحاق بين الأعوام 2002/2001 و2012-2013 في الجمهورية اليمنية

الصفحة	الجدول
76	(23) معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي خلال الفترة 2001/2002 و2012/2013 في الجمهورية اليمنية
81	(24) نسبة الأمية للذكور والإناث والمناطق الحضرية في الجمهورية اليمنية
83	(25) بعض مؤشرات نوعية التعليم الأساسي والثانوي بين عامي 2001/2002 و2012/2013 في الجمهورية اليمنية
85	دولة الكويت
95	(26) عدد الطلاب الملتحقين في الدورات الفنية والحرفية في دولة الكويت
99	(27) تطوّر نسبة الأمية في دولة الكويت
101	المملكة العربية السعودية
112	(28) مكتب إدارة البرامج التطويرية (PMO) للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية
121	سلطنة عُمان
127	(29) تطوّر نسب الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي / عمر من (4-5) سنوات في سلطنة عُمان
128	(30) نسب الالتحاق في التعليم الأساسي من (1-6) في سلطنة عُمان
130	(31) تطوّر نسب الالتحاق للصفوف الدراسية من (7-9) و(10-12) في سلطنة عُمان
134	(32) أعداد ونسب العمانيين المميين بالقراءة والكتابة للعام 2013 للسكان من (15-79) في سلطنة عُمان
139	دولة قطر
142	(33) السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام في دولة قطر
144	(34) نسبة القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال من العام الدراسي 2000/2001 وحتى 2011/2012 في دولة قطر
145	(35) تطوّر نسب القيد الصافي والإجمالي في المرحلة الابتدائية للصفوف من (1-6) في دولة قطر للفترة 2000/2001 - 2011/2012 في دولة قطر
148	(36) مجموع القيد ونسبة القيد الإجمالي والصافي في التعليم التقني والمهني عن العاميين الدراسيين (2000/2001 - 2012/2013) في دولة قطر
150	(37) عدد ونسبة المعلمين حسب المؤهل التعليمي والجنس للعام الدراسي 2012/2013 في دولة قطر
151	(38) السلم التعليمي للتعليم الموازي في دولة قطر
152	(39) معدّل القرائية لدى الكبار من (15) سنة فأكثر عن السنوات (2001-2005-2013) في دولة قطر
157	القسم الثاني: الانجازات وقصص النجاح
159	(40) التوزيع العددي للمشاريع حسب المصدر والبلد
160	(41) تصنيف البرامج والمشاريع
162	(42) حصر وتصنيف برامج ومشاريع تطوير التعليم المشتركة
167	(43) توزيع المشاريع حسب مصادرها بدولة الإمارات العربية المتحدة
171	(44) توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها ومجال تدخلها بمملكة البحرين
175	(45) توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها بالجمهورية اليمنية
178	(46) توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها بدولة الكويت
184	(47) توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها بالمملكة العربية السعودية
189	(48) توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها بسلطنة عمان
195	(49) توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها بدولة قطر

قائمة الأشكال

الصفحة	الرسم
20	دولة الإمارات العربية المتحدة
34	(1) تطوّر نسب الأمية لدى الكبار في دولة الإمارات العربية المتحدة
38	(2) تقييم أداء المدارس الحكومية وفق مجال التركيز في دولة الإمارات العربية المتحدة
39	(3) نتائج الاختبارات الوطنية في اللغة العربية - قراءة للأعوام 2010-2013 في دولة الإمارات العربية المتحدة
39	(4) نتائج الاختبارات الوطنية في الرياضيات للأعوام 2010-2013 في دولة الإمارات العربية المتحدة
40	(5) نتائج الاختبارات الوطنية في اللغة الإنجليزية للأعوام 2010-2013 في دولة الإمارات العربية المتحدة
41	(6) متوسطات الأداء للدول العربية في العلوم للصف الثامن في دراسة TIMSS 2011
41	(7) متوسطات الأداء للدول العربية في الرياضيات للصف الثامن في دراسة TIMSS
43	مملكة البحرين
52	(8) نسبة القيد الإجمالي في برامج تنمية الطفولة المبكرة في مملكة البحرين
62	(9) تطوّر عدد المعلمين بكل المستويات المدرسية للمعلمين الدراسيين 2001/2002 و 2012/2013 في مملكة البحرين
66	(10) قدرة الطلاب في حل أسئلة الامتحانات الوطنية للمعلمين الدراسيين 2009 و 2010 في مملكة البحرين
85	دولة الكويت
90	(11) معدلا القيد الظاهري والصافي لرياض الأطفال في دولة الكويت
91	(12) معدلا القيد الظاهري والصافي بالتعليم الابتدائي في دولة الكويت
92	(13) معدلا القيد الظاهري والصافي بالتعليم المتوسط في دولة الكويت
94	(14) معدل القيد الظاهري والصافي بالمرحلة الثانوية في دولة الكويت
97	(15) نسب المؤهلات الأكاديمية لمعلمي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية)
98	(16) نسب المعلمين المؤهلين تربوياً بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية)
101	المملكة العربية السعودية
108	(17) تطوّر القيد الإجمالي في برامج تنمية الطفولة المبكرة (2001-2012) في المملكة العربية السعودية
108	(18) تطوّر أعداد المتحقّين بالطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية
110	(19) نسبة القيد الإجمالي (GER) والصافي (NER) في التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية
112	(20) نسبة القيد بالتعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية
114	(21) عدد الطلاب إلى المعلم في المرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية
115	(22) نسبة تطوّر أعداد معلمات رياض الأطفال في المملكة العربية السعودية
117	(23) نسبة القرائية لدى الكبار في المملكة العربية السعودية
121	سلطنة عمان
132	(24) تطوّر عدد المعلمين حسب المؤهل بالتعليم الأساسي و الصفوف (1-6) من التعليم العام في سلطنة عمان

قائمة المربعات

الصفحة	المربع
20	دولة الإمارات العربية المتحدة
25	(1) مشروع تطوير رياض الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة
28	(2) مشروع تطوير نظام معلّم الفصل إلى معلم المجال للتعليم الابتدائي في دولة الإمارات العربية المتحدة
37	(3) التعلّم الذكي في دولة الإمارات العربية المتحدة
34	مملكة البحرين
46	(4) المدارس المستقلة في مملكة البحرين
54	(5) رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في مملكة البحرين
69	الجمهورية اليمنية
80	(6) برامج محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية
85	دولة الكويت
93	(7) مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم الابتدائي في دولة الكويت
101	المملكة العربية السعودية
107	(8) مشاريع تنمية الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية
116	(9) الحوافز المباشرة وغير المباشرة في تعليم الكبار في المملكة العربية السعودية
121	سلطنة عمان
131	(10) برنامج تحدي سلطنة عُمان
135	(11) الاستعانة بجمعيات المرأة العمانية في برامج محو الأمية
138	(12) التعليم الإلكتروني في سلطنة عمان
139	دولة قطر
147	(13) التعليم المهني في دولة قطر
154	(14) المدارس المستقلة في دولة قطر

تقديم

سعيًا إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م، واستثمارًا للتعاون المشترك مع المنظمات الإقليمية والدولية، عمل مكتب التربية العربي لدول الخليج، بتعاون وتكامل مع الدول الأعضاء فيه، كونه بيت الخبرة الداعم لما تقوم به وزارات التربية والتعليم في هذه الدول، مسخرًا إمكاناته منذ مؤتمر «داكار ٢٠٠٠» وحتى الآن، وذلك خدمة لهذا الهدف العالمي النبيل، ألا وهو التعليم للجميع.

وفي هذا السياق ترجم المكتب كتاب «التعليم للجميع: دليل التخطيط لإعداد الخطة الوطنية - متابعة المنتدى العالمي للتربية (داكار - السنغال: ابريل ٢٠٠٠م)»، ثم أصدر دراسة تطبيقية على جهود الدول العربية لتطبيق الإعلان العالمي بعنوان: «التعليم للجميع في الوطن العربي»، ونشرهما وعممهما في الدول الأعضاء. وفي مطلع عام ٢٠١٤م أصدر المكتب «الدليل الإرشادي لبناء تقرير التقييم الوطني للتعليم للجميع»، ووزع الكتاب على الفرق الفنية في الدول العربية بالشراكة مع المكتب الإقليمي لليونسكو.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد عمل المكتب مع منظمة اليونسكو ومكاتبها الإقليمية لدعم الفرق الفنية العاملة بالتعليم للجميع عبر سلسلة من الورش واللقاءات لدعم الدول الأعضاء فنيًا، لإصدار تقاريرها النهائية مع حلول عام ٢٠١٥م.

واستمرارًا لهذا الجهد المتواصل يسر المكتب أن يقدم خلاصة لهذه التقارير في الكتاب الذي بين أيدينا:

(تطور الأنظمة التعليمية في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج إنجازات وقصص نجاح)

ويتضمن الكتاب أهم المعلومات الإحصائية والمؤشرات التربوية في مستويات التعليم الأساسي والثانوي، وبرامج تعليم الكبار، مع إيضاح مدى التقدم في كل دولة. كما يتضمن عرضًا لأهم التجارب الناجحة، ومؤشرات ذلك النجاح في كل دولة من الدول الأعضاء في المكتب.

ومكتب التربية إذ يقدم هذا الكتاب إلى المسؤولين والمؤسسات التربوية ومراكز البحث التربوي والمهتمين والباحثين في الدول الأعضاء، فإنه يؤكد أن ما ورد فيه هو خلاصه لحصيلة ما قدمته

الدول الأعضاء من بيانات في تقاريرها الوطنية، وأن ما تمَّ عرضه في هذا الكتاب لا يتضمن كل الإنجازات، وإنما هو إيجاز لأهمها، بغية استخلاص مؤشرات عن التطور القائم في مجال التعليم للجميع، وإبرازاً لقصص النجاح لدى الدول الأعضاء في المكتب.

وفي الختام لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر لكل من **الأستاذ سعيد بلقشلة والأستاذ المصطفى حديكي** على جهودهما في إعداد الكتاب، ليحيى على الصورة التي هو عليها. كما لا يفوتني أن أشكر **الدكتور عبدالسلام الجويفي**، المستشار في مكتب التربية العربي لدول الخليج، الذي أشرف على إعدادهِ وتوفير البيانات اللازمة في مراحلهِ المختلفة. والشكر موصول للأخ الدكتور أحمد عبدالله قران لمراجعته اللغوية للكتاب. وسيعمل المكتب على أن تكون كافة البيانات متاحة عبر بوابته الإلكترونية، وموقع المنتدى الإقليمي للتعليم للجميع، الذي أطلقه لهذا الغرض، وسيقوم بتطوير هذا العمل، وتجديد بياناته من فترة لأخرى خدمة للمخططين التربويين والباحثين ودعمًا لصناع القرار التربوي.

والله الموفق،،،

و. عيسى بن عبد الله الوائلي

مقدمة

يوثق مكتب التربية العربي لدول الخليج من خلال هذا التقرير أهمّ الإنجازات والقصص الناجحة لتطوير التعليم بالدول الأعضاء فيه، بقصد التعريف بها وتعميمها حتى تستفيد الدول من هذه المبادرات المتميزة في مواجهة التحديات الناشئة والمستقبلية، من أجل توفير تعليم متميز يستجيب لحاجيات الشباب المتجددة.

تكمّن الفكرة وراء استعراض إنجازات التعليم في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج في وجود ثروة من المعرفة والخبرة يمكنها أن توجه عملية تطوير سياسات مجدية وفعالة في التعليم. فإذا كانت هناك تحديات عديدة على طريق تطوير التعليم في المنطقة، فإن هناك أيضاً تدخلات ناجحة أو واعدة عملت على تجاوزها. فنظم التعليم في الدول الأعضاء في المكتب تحتوي على كمّ وافر من الخبرات والدروس القيمة التي تستحق التعريف بها وتبادلها. إنها تجارب تعكس في غالبيتها التوجهات الجديدة لتطوير التعليم على المستوى العالمي.

ومن هنا، فإنّ النظم التعليمية في عالم دائم التغيّر، ينبغي أن تتّصف أولاً وقبل كل شيء بالمرونة. فالمرونة في بنية النظام التعليمي، وفي مساراته وفي الانتقال بين فروعها، وفي مناهجه وتخصّصاته، وفي طلابه وأعمار المنتسبين إليه، وفي سنوات الدراسة فيه، وفي وسائل تقويمه، وغيرها، مطلبٌ ضروريّ لمواجهة الحاجات المتجددة لسوق العمل، ولمشكلات الاقتصاد، ومطالب الحياة الاجتماعية والثقافية.

يتميّز هذا الاستعراض بعدد من النقاط المهمة، فهو يهتم أولاً، بتجارب النجاح، في حين كان الاتجاه السائد سابقاً يسلط الضوء على نقاط الضعف والصعوبات، متجاهلاً جوانب القوة والنجاح، الأمر الذي يحول من دون الاستفادة من الجوانب المضيئة في عملية تحسين النظم التعليمية. لذلك، فإن هذا الاستعراض يهدف إلى تسليط الضوء على الإنجازات في أنظمة التعليم الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج لعرض العمليّات الدينامية التي تكمن وراءها، واستخراج الدروس المستفادة منها، وتسهيل تبادل المعلومات بشأنها، بهدف تعزيز التحسن المستمرّ للعمليات والاستراتيجيات التي تؤدي فعلاً إلى تطوير التعليم. فمن خلال التأكيد على تقاسم الدروس المستفادة، فإننا نأمل في تعزيز ثقافة تبادل المعلومات والخبرات والدروس المفيدة.

ثانياً، إن البحث عن سياسات قابلة للتحقيق وحلول مبتكرة تمّ تطويرها في الدول الأعضاء في المكتب، يصحّح المسار السائد في التوجّه المطلق إلى الخارج للبحث عن أجوبة لمشاكل التعليم في كل بلد من بلدان المنطقة، مما يعيق تطوير القدرات المحليّة ذات الدراية والاطلاع المباشر على جوانب القصور في نظمها التعليمية. وبالتالي، فإن الغرض الثاني من هذا التقرير هو تعزيز القدرات الوطنية في التحليل من أجل التنمية المستدامة في سياسات التعليم الوطنيّة.

ثالثاً، لا يقتصر الاستعراض على سرد الإنجازات فقط، بل إنه يسعى لتوثيق العمليّات التي أدت إلى هذه الإنجازات. وأحد النتائج المتوقّعة من هذه العمليّة هو إشراك وزارات التعليم في التأمّل في أسباب نجاحها وتطورها نحو ثقافة مستدامة للوقوف دورياً على التفكير في التقدم المحرز، لماذا وكيف حدث هذا، وطبيعة التحدّيات المستقبلية. فالهدف الثالث من التقرير إذن هو الإسهام في إضفاء الطابع المؤسسيّ على ثقافة التعلّم من التجارب السابقة، وتقديم هذه الخبرات لخدمة التنمية في المستقبل.

استفاد الاستعراض إلى حدّ كبير من الفرصة الحاليّة لعمليّة تقييم التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م التي تجري في كل بلد، حيث تغطي التقارير الوطنيّة التّطوّرات في مجال التعليم منذ عام ٢٠٠٠م، والاستراتيجيات الوطنيّة لتطوير التعليم ومختلف المبادرات المتّخذة لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

كما اعتمد الاستعراض على استمارة معلومات حول القصص الناجحة في تطوير التعليم تمّت تعبئتها من قبل الدّول الأعضاء في **مكتب التربية العربي لدول الخليج**، بالإضافة إلى المعلومات الواردة في المواقع الإلكترونيّة المعنيّة في كلّ بلد وموادّ أخرى نشرت بمواقع اليونسكو، حيث تمّ استغلال عناصر إضافية بخصوص تطوير التعليم بشكل عام، والاستراتيجيات التي تقوم عليها لإعطاء صورة أكثر اكتمالاً عن إنجازات وزارات التربية والتعليم.

القسم الأول
تطور النظم التعليمية
وفي الدول الأعضاء



تطوّر النّظم التّعليميّة في الدّول الأعضاء

يستعرض هذا القسم أهم جوانب تطوّر النّظام التّعليميّ في كلّ دولة من الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، بما في ذلك مبادئه وأهدافه العامّة، ومنهج إدارته، وأهم الإنجازات الكميّة والنّوعيّة لكلّ مستويات التّعليم، من الطفولة المبكّرة إلى التّعليم الثانويّ، وتعليم الكبار، ومحاربة الأميّة، وتوفير المعلمين وتدريبهم، وجودة التّعليم.

تشمل الأهداف العامّة للنّظام التّعليميّ الرّؤية طويلة الأمد لقطاع التربية والتعليم، والأهداف المتوخاة من إعداد رأس المال البشري، وكذلك الاستراتيجيّات متوسطة المدى لتجسيد تلك الأهداف على أرض الواقع، والخطط الحديثة المبرمجة لتوفير الخدمة التّعليميّة حسب المستويات التّعليميّة المختلفة.

ويعرض منهج إدارة النّظام التّعليميّ القوانين والأنظمة التي تحدد صلاحيّات الإدارات الحكوميّة المخوّل لها إدارة التّعليم بمستوياته المختلفة، والمناطق الجغرافيّة، وتوزيع الأدوار بين المصالح المركزيّة والمحليّة، كما يقدّم نظام السّلم التّعليميّ، وشروط القبول ومدّة الدراسة بكلّ مستوى، وآفاق وتشعّب الدراسة بعد كلّ مستوى، وكذلك طول السّنة الدراسيّة في كل بلد.

أما أهمّ الإنجازات الكميّة والنّوعيّة فتلخص الأهداف المرتقبة من كل مستوى دراسيّ، والتشريعات والتنظيمات ذات الصلة لدعم الخطط التشغيليّة بكلّ مستوى، والتطوّرات الحاصلة على صعيد الإصلاح المؤسسيّ، وتطوير المناهج والمبادرات الداعمة لتوسيع وتجويد التّعليم بكلّ مرحلة، كما تعرض تطوّر بعض مؤشرات الالتحاق والمشاركة بكلّ مستوى في الفترة ما بين العام 2000 وآخر سنة متوافرة حسبما جاء في التقارير الوطنيّة لتقييم تحقيق أهداف التّعليم للجميع منذ مؤتمر دكا.

ويشمل توفير وإعداد المعلمين السياسات والاستراتيجيّات الوطنيّة لإعداد المعلمين، والمؤسسات المسؤولة عن تدريبهم، وأنواع التدريب المتوافرة، وشروط الالتحاق بها، والشواهد التي تمنحها، كما يعرض تطوّر الأعداد الإجماليّة للمعلمين حسب مستوياتهم الأكاديميّة وحسب المعايير الوطنيّة.

ويهتم الفصل المتعلّق ببرامج تعليم الكبار ومحو الأميّة بأنواع البرامج المتوافرة والأهداف التي تخدمها، وعلاقة مساراتها بسّلم التّعليم النّظاميّ، كما يعرض لأهمّ المبادرات المستحدثة لتلبية الطلب الاجتماعيّ المتنوّع لهذا النّوع من التّعليم حسب الفئات السكانيّة والاجتماعيّة المختلفة. وينتهي الفصل بعرض لتطوّر نسب محو الأميّة ومعدلات القرائيّة خلال العقدين الأخيرين حسبما جاء في التقارير الوطنيّة لتقييم تحقيق أهداف التّعليم للجميع.

وأخيراً، يركّز الفصل المتعلّق بجودة التّعليم على الآليّات المعتمدة لرصد ومراقبة الأداء سواء على مستوى النّظام ككل أو على مستوى المؤسسات التّعليميّة، ويدخل في هذا الصدد الإطار المؤسسيّ من تشريعات وتنظيمات إلى هيئة التّقييم وبرامج تقييم التحصيل عند الطلاب. وهكذا، تمّ عرض آليات متابعة أداء المؤسسات التّعليميّة وكذلك نتائج التحصيل عند الطلاب بالخصوص من خلال مشاركة الدولة في التّقييمات الدوليّة.

دولة الإمارات العربية المتحدة



تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة

المبادئ والأهداف العامة للنظام التعليمي

تتبع الأهداف العامة للتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة بشأن التنمية البشرية، الذي يشدد على أن «الإنسان هو القيمة الأسمى وأهم عنصر في الدولة»

لقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية إجراء عمليّات الإصلاح والتطوير مبكراً، فقد قرر مجلس الوزراء منذ 1992 تشكيل لجنة وزارية للتعليم من أجل إعداد وثيقة سياسة تعليمية شاملة، توازن بين واقع التعليم وتطلعات الدولة المستقبلية نحو تنمية مستدامة، وقد أقرها المجلس عام 1995.

هذا، وقد أوجدت هذه الوثيقة إطاراً لسياسات تعليمية واضحة المعالم والأهداف، من خلال موجّهات أساسية للسياسة التعليمية، وقد حددت المبادئ الأساسية والتي اشتملت على:

- 1 - تربية المواطن وتنشئته وفق مقومات وقيم مستوحاة من العقيدة الإسلامية.
 - 2 - العمل على تعزيز الانتماء الوطني والذاتية الثقافية العربية والإسلامية.
 - 3 - جعل التعليم من أجل ترسيخ المسؤولية المجتمعية، ووصول الخدمة المجتمعية لكل مواطن بمستوى متماثل من الجودة والنوعية.
 - 4 - تعميق دراسة العلوم، والرياضيات، واللغات، ومهارات الحياة، وتمكين المتعلمين من مهارات التعليم المستمر.
- جاءت استراتيجية وزارة التربية والتعليم لتواكب مبادئ السياسة التعليمية، وتعمل على تحقيقها على أرض الواقع، حيث طرحت الوزارة رؤيتها (2020) في أكتوبر 2000، والتي تعتبر نقلة نوعية، وهي أول خطة استراتيجية متكاملة للتعليم تتضمن محاور وأهداف استراتيجية، ومشروعات وبرامج تنفيذية لتطوير التعليم في الدولة، كما تتضمن عدداً من المستهدفات والمؤشرات الواضحة لقياس نتائج المبادرات المطروحة، فقد شملت هذه (الرؤية التعليمية) ثلاثة وعشرين هدفاً استراتيجياً لتطوير النظام التعليمي، يتم تحقيقها وفقاً لسبعة محاور رئيسة هي: التعليم محفز للتنمية الوطنية، وتعظيم إنتاجية النظام التعليمي، والجودة والتطوير المستمر، والتعليم محفز للثقافة والمعرفة، والبنية الأساسية المرنة والملائمة، وإعادة هيكلة المراحل التعليمية، والمشاركة والمساهمة والدعم المجتمعي.

وانبثق عن هذه المحاور عشرة أهداف استراتيجية هي:

- 1 - تطوير المناهج وتطبيقها بجودة عالية لتهيئة الطلاب لمجتمع المعرفة.
- 2 - تحسين مستوى أداء الهيئات التعليمية، وتنمية قدرات متخصصة في مجال التعليم لضمان تلقي جميع الطلاب نوعية تعليم عالية الجودة.
- 3 - الحد من تسرب الطلاب من النظام التعليمي.

- 4 - تهيئة بيئة تعليمية تربوية محفزة تتلاءم واحتياجات المتعلمين.
- 5 - توفير فرص التعليم للطلاب المعاقين، لتحقيق مستوى عالٍ من تكافؤ الفرص.
- 6 - ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية والخاصة.
- 7 - تفعيل الشراكة المجتمعية في العملية التربوية والتعليمية.
- 8 - تعزيز الهوية الوطنية وتنمية روح المواطنة لدى الطلاب.
- 9 - ضمان أداء جميع الخدمات الإدارية المركزية بجودة عالية وكفاءة وشفافية وفي الوقت المحدد.

إدارة النظام التعليمي

دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية تتكون من سبع إمارات، هي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وأم القيوين، وعجمان، والفجيرة، ورأس الخيمة. والمجلس الأعلى الاتحادي هو أعلى سلطة دستورية، ويتألف من حكام الإمارات السبع.

وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة عن التعليم العام ومحو الأمية وبرامج تعليم الكبار، والتعليم العالي هو تحت مسؤولية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومدارس التربية الخاصة تقع تحت مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية، ويتم ترخيص المدارس من قبل المنطقة التعليمية ذات الصلة في دولة الإمارة التي تعمل فيها، في حين يتم ترخيص دور الحضانة ومراكز الرعاية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، أما وزارة التربية والتعليم فتشرف على جميع مجالس التعليم والسلطات القائمة على الإمارة.

في سبتمبر 2010 تمت الموافقة على الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة التربية والتعليم، والذي يحدد دور الوزارة في توفير التعليم لجميع المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتطوير الخطط التربوية، وإعداد المناهج الدراسية، ونظم الامتحانات، وبرامج تعليم الكبار، بالإضافة إلى إنشاء المدارس والمعاهد، وكذلك رصد أدائها. وفي ظل النظام الجديد، يتم تقسيم الوزارة إلى القطاعات الخمسة الآتية: التعليم الخاص، وسياسات التعليم، والأنشطة والبيئة المدرسية، والعمليات التعليمية، وخدمات الدعم.

أنشئ المعهد الوطني للتعليم المهني (NIVE) في عام 2006 من أجل تزويد الطلاب بفرص اكتساب كفاءات تعزز قابليتهم للتشغيل، وتكمن رسالة المعهد في توفير تعليم مهني مرن، ذي جودة عالية على مستوى عالمي، يخضع للمعايير المهنية التي من شأنها تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لأصحاب المصلحة، والحكومة، والمجتمع، وأصحاب العمل، والأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربية.

ويتضمن سلم التعليم الحكومي العام المراحل التعليمية الآتية:

- رياض الأطفال.
- مدارس التعليم العام، وتتكون من مرحلتين:

المرحلة الأساسية، وتتألف من:

- 1 - الحلقة الأولى ولها مستويان: المستوى الأول ويضمّ الصفوف (الأول والثاني والثالث) ، والمستوى الثاني، ويضمّ الصفين (الرابع والخامس).
- 2 - الحلقة الثانية ولها مستويان: المستوى الثالث ويضمّ الصفين (السادس والسابع) ، والمستوى الرابع ويضمّ الصفين (الثامن والتاسع).

المرحلة الثانوية ، وتمثّل المستوى الخامس من السلم التعليمي وتضمّ الصفوف (العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر) ، وتتشعب فيها مسارات الدراسة إلى فرعين (الأدبي والعلمي) بعد انتهاء الصف العاشر.

والجدول الآتي يبيّن السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام وفق قرار مجلس الوزراء رقم (1/185) لسنة 2001.

جدول رقم (1): السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة:

المستوى التعليمي	الصف	المرحلة التعليمية		
الخامس	12	المرحلة الثانوية		
	11			
	10			
الرابع	9	المرحلة الأساسية		
	8			
الثالث	7			الحلقة الثانية
	6			
الثاني	5			الحلقة الأولى
	4			
الأول	3	الحلقة التأسيسية		
	2			
	1			
من سن (5 - 6) سنوات		روضة ثانية	مرحلة رياض الأطفال	
من سن (4 - 5) سنوات		روضة أولى		

يتمّ التعليم العالي في الجامعات وكليات التقنية العليا وغيرها من معاهد التعليم العالي، وتوفّر الكليات العليا للتكنولوجيا لخريجي التعليم الثانوي برامج لسنة واحدة تؤدي إلى الدبلوم الأول أو المتوسط، أو برامج لمدة سنتين تؤدي إلى الدبلوم الوطني، وبرامج لمدة سنتين تؤدي إلى الدبلوم العالي (وهذا الأخير موجه لحملة الدبلوم بعد سنتين من الثانوية) ، وبرامج درجة البكالوريوس وتدوم عادة أربع سنوات، أو سنة أو أكثر بعد الدبلوم العالي. أما برامج بكالوريوس الطب، وبكالوريوس الجراحة فتستغرق ست سنوات. وبرامج درجة الماجستير تتطلب عادة عامين، وعادة ما تستغرق درجة الدكتوراه ثلاث سنوات على الأقل.

تتألف السنة الدراسية من (180) يوم عمل، أو (36) أسبوعاً في المتوسط، على جميع المستويات، وينقسم العام الدراسي إلى ثلاثة فصول دراسية.

أهم الإنجازات الكمية والنوعية :

يتسم نظام التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة بالخصائص الآتية:

- 1 - المرونة العالية والتنوع المنهج، مما يسمح بتوفير فرص التعليم كاملة لمن هم في سن التعليم الإلزامي، بالإضافة إلى الأميين والكبار والمعاقين، مع توفير الفرص المناسبة لاستمرارهم في التعليم.
- 2 - إلزامية التعليم في جميع مراحلها لكل من أكمل ست سنوات، ويظل الإلزام قائماً حتى نهاية التعليم أو بلوغ سن الـ (18) عاماً أيهما أسبق، ومجانيته في جميع المراحل للطلاب المواطنين، وجزئياً لأبناء العاملين غير المواطنين في القطاع الحكومي في الدولة.
- 3 - التوسع الكمي المستمر بزيادة أعداد المدارس والطلاب والهيئات التعليمية والفنية والإدارية.
- 4 - تقديم تسهيلات مجانية للمتعلمين، حيث تقدم وزارة التربية والتعليم الكتب اللازمة للطلاب، وتوفّر لهم المواصلات والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية مجاناً.
- 5 - التطور النوعي المطرد في الخطط والمشاريع والبرامج.

ويشهد الوضع التربوي الحالي في دولة الإمارات العربية المتحدة زيادة مطردة في عدد المدارس الخاصة، وتحديدًا المدارس المتحدثة باللغة الإنجليزية سواء منها الدولية أو المحلية، ويعود سبب انتشار هذه المدارس إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها:

- 1 - عامل ديمغرافي يتمثل في الزيادة الكبيرة في أعداد الجاليات الأجنبية التي تعيش على أرض الدولة، ورغبة هذه الجاليات في تعليم أبنائها المنهج التربوي المقرّر في بلدانها، فهناك المدارس الإنجليزية، والأمريكية، والهندية، والباكستانية، والألمانية، والفرنسية، واليابانية، وغيرها.
- 2 - عامل اقتصادي أدى إلى إصدار وزارة التربية والتعليم عام 1980 قراراً حدّد نسبة الطلاب العرب غير المواطنين المسجلين في المدارس الحكومية، كما تم وضع قوانين تحكم انتقالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية خلال المراحل التعليمية، مما أدى إلى ظهور ما يطلق عليه المدارس الخاصة العربية التي تتبع منهاج وزارة التربية والتعليم في الدولة.
- 3 - ظهور اتجاه عام لدى المواطنين والمقيمين بتفضيل دراسة أبنائهم في المدارس الخاصة، رغبة في تحقيق نوعية تعليم أفضل، وبخاصة في مجال اللغة الإنجليزية. ومما أسهم في دعم هذا الاتجاه ارتباط قبول الطلاب في كثير من جامعات الدولة بحصول الطالب على الشهادة الدولية لإجادة اللغة الإنجليزية (IELTS) أو (TOEFL).

جدول رقم (2): أعداد الطلاب والمدارس في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013-2014

الإجمالي	التعليم الخاص	التعليم الحكومي	
969538	696226	273312	أعداد الطلاب
1182	509	673	أعداد المدارس

المصدر: وزارة لتربية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد وصلت أعداد المدارس في الدولة حسب الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2013-2014 إلى (1182) مدرسة، تضم (969538) طالباً وطالبة، وتبلغ نسبة المدارس الحكومية فيها (57٪) مقابل (43٪) للمدارس الخاصة، وتستقطب المدارس الحكومية (28٪) من عدد الطلاب مقابل (72٪) في المدارس الخاصة.

1- تطوّر التعليم قبل الابتدائي

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها، ممثلة بوزارة التربية والتعليم، تربية طفل الروضة عناية استثنائية، إيماناً منها بدور هذه المرحلة العمرية في إعداد الطفل، والحفاظ على شخصيته بشكل متوازن من مختلف النواحي، وأخذت على عاتقها من خلال أجهزتها المختصة مهمة تطوير هذه المرحلة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التعليمية، حيث تعد هذه المرحلة تمهيداً طبيعياً وقاعدة أساسية لجميع المراحل التعليمية التالية، لأنها تشكل جسراً قوياً يصل الطفل من عالم بيئته المحدودة المتمثلة في الأسرة إلى أجواء المدرسة المتنوعة، لهذا فقد اعتبرت هذه المرحلة جزءاً لا يتجزأ من النظام التعليمي العام، لها فلسفتها التربوية ومتطلباتها وأهدافها وبرامجها ومعلماتها، كما تعدّ مرحلة رياض الأطفال (وهي غير إلزامية والتعليم فيها مجاني) مرحلة تعليمية متميزة انطلاقاً من أهمية هذه المرحلة العمرية.

وتشمل الأهداف الرئيسية للتعليم ما قبل الابتدائي ما يلي:

- 1 - اكتساب الطفل القيم والفضائل الإسلامية، وتعويد الطفل على الجو المدرسي، ونقله تدريجياً إلى الحياة الاجتماعية، والتقيّد بالنظام والانضباط.
- 2 - إثراء حصيلة الطفل اللغوية، واكتسابه المعلومات الجديدة، وإتقانه المهارات اللفظية، للتعبير عن النفس وتنمية شعوره بذاته.
- 3 - تحقيق الشعور بالأمن والانتماء والسعادة لدى الطفل، وتنمية حواسه ومهاراته، واستعداداته وقدراته لتكوين المفاهيم تكويناً واضحاً منظماً وفعالاً، ورعاية تفكيره، وحفزه على الملاحظة والاستكشاف.

مربع رقم (1): مشروع تطوير رياض الأطفال بدولة الإمارات العربية المتحدة

يعد هذا المشروع من أبرز المبادرات، حيث شكل علامة فارقة على طريق التطوير التربوي، ومرتكزا لإطلاق عمليات التطوير الأخرى التي أعدت وفقاً لجدول زمني مدروس أعدته وزارة التربية والتعليم، لتطوير الواقع القائم على ضوء المستجدات العالمية، والنظريات، والفلسفات التربوية والإنمائية الحديثة للطفولة.

أهداف المشروع:

- مواكبة العملية التربوية لروح العصر، والتغيرات الهائلة في المعرفة وتكنولوجيا العصر وثورة المعلومات.
- جعل الطفل محوراً للعملية التربوية في هذه المرحلة، كي تتحقق مخرجات هذه المرحلة المتمثلة في النمو الشامل والمتكامل للطفل.
- تمكين الطفل من التأقلم مع المرحلة اللاحقة.

الملامح العامة للمشروع:

- التأكيد على الدور التكاملي والشمولي للتطوير في منظومة التعليم الخاصة برياض الأطفال.
- تحقيق مستوى عالٍ من التفاعل والترابط بين جميع عناصر المشروع من خلال التطوير والتخطيط، والتنظيم الدقيق.
- إحداث تغيير جذري في مفاهيم التعليم وأساليبه، ونقل مركز الاهتمام من التعليم إلى التعلم، ومن المعلمة إلى الطفل.
- التأكيد على أهمية بناء الشخصية المتكاملة بجوانبها كافة، بما يطلق إبداعات طفل الروضة ويفجرها.
- تسليط الضوء على مبنى الروضة باعتباره من دعائم التطوير، حيث أفرد له حيز مهم ضمن هذه الاستراتيجية.

تم دعم المشروع بمجموعة من البرامج من ضمنها:

- 1 - تأسيس مراكز تطوير جديدة في (أبو ظبي، رأس الخيمة، الشرقية، والفجيرة).
في إطار تنفيذ الخطة التشغيلية الأولى للمشروع فقد تم إقامة (3) مراكز بالقرار الوزاري رقم (2/162) لسنة 2004.

أهداف مراكز تطوير رياض الأطفال:

- تقديم خدمات تربوية متكاملة للأطفال، وجعلها مراكز متقدمة تصدر الخبرة التربوية لعالم الطفولة عربياً وإقليمياً.
- تدريب معلمات رياض الأطفال والطفولة المبكرة على استخدام المنهج المطور.
- ربط المراكز بالهيئات والمنظمات الدولية مثل (أجفند) و(اليونيسف)، والمنظمات التربوية والتعليمية الأخرى.

2 - برنامج اللغة الإنجليزية:

يعد هذا البرنامج من البرامج التطويرية الأساسية باعتباره أحد المكونات الرئيسة في هذه المرحلة الهامة من النظام التعليمي، حيث بدأ تطبيق البرنامج في العام 2008م من خلال القرار الوزاري رقم (262/1) لسنة 2008م وذلك بتطبيقه مبدئياً في (20) روضة موزعة على المناطق التعليمية المختلفة في الدولة. وقد تم استكمال البرنامج، ليشمل جميع رياض الأطفال في عام 2012.

3 - مشروع تطبيق التنمية اللغوية في رياض الأطفال:

انطلقت فكرة المشروع عام 2012 بناءً على الدراسات التربوية التي أكدت على إمكانية إتقان الطفل القراءة والكتابة في مرحلة الروضة من دون صعوبة، وما يتصل بذلك من آثار إيجابية أخرى ستعكس إيجاباً على تطور شخصية الطفل وتعزيز ثقته بنفسه.

أهداف المشروع:

- توسيع آفاق الأطفال وتشجيعهم على اكتساب مهارات لغوية تتناسب مع أعمارهم.
- استثمار طاقات الأطفال الإبداعية في مجال اللغة.
- تضيق الفجوة بين مرحلة رياض الأطفال والحلقة الأولى.
- تهيئة الأطفال للمدرسة، وتلبية رغبات أولياء أمورهم في إرسال أبنائهم للرياض.

4 - مؤتمر الطفولة الأول لتنمية مهارات القراءة والكتابة لدى أطفال الرياض.

أتاح المؤتمر فرصاً عديدة لتبادل الأفكار حول تعزيز معرفة الأطفال للقراءة والكتابة ودعمها وتمييزها، وتعرف أفضل الممارسات لتنميتها، حيث شكل المؤتمر البذرة الأولى لسلسلة من المؤتمرات التي سيتم تنظيمها في السنوات القادمة، حيث خرج المؤتمر الأول للطفولة عام 2011 بالتوصيات الآتية:

- العمل على إقرار إلزامية مرحلة رياض الأطفال، وإدراجها في السلم التعليمي.
- اعتماد اللغة العربية في مرحلة رياض الأطفال باعتبارها اللغة الأم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الأهم في تعليم أساسيات الثقافة ومهارات القراءة والكتابة، والعامل الأساسي في اكتساب أية لغة إضافية.
- بناء الأدلة واللوائح الخاصة بمرحلة رياض الأطفال.
- إرساء السياسة التدريبية لتطوير مهارات القائمين على مرحلة رياض الأطفال.

وقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير رياض الأطفال في جميع مناطقها، لتصل إلى المناطق البعيدة وقليلة الكثافة السكانية، حيث أنشئت رياض أطفال ملحقة بمدارس الحلقة الأولى في تلك المناطق ليبلغ عددها في العام الدراسي 2011/2012 (17) روضة ملحقة.

تقف دولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول التي حققت تقدماً كبيراً في مجال تنمية الطفولة المبكرة، ويتضح ذلك من خلال معدلات الالتحاق كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول رقم (3): معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم ما قبل الابتدائي، وغيرها من برامج (ECCE) حسب النوع الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

البيان	2001/2000	2006 – 2005	2011 – 2012
ذكور	63.4	85.6	80.5
إناث	62.7	83.00	79.4
المجموع	63.1	84.3	79.4

المصدر: وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يلاحظ أن هناك زيادة مطردة في التحاق الأطفال في سن (3-5) سنوات ذكوراً وإناثاً، عبر سنة الأساس 2000-2001، مروراً بالعام 2005-2006 وذلك بسبب الطفرة التنموية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بينما لوحظ انخفاضٌ بدرجة نسبية في العام 2011 – 2012، ويعزى ذلك الارتفاع في معدل القيد إلى دخول المرأة ميدان العمل، ومشاركتها في الإنتاج في السنوات 2000-2005، بينما يعزى الانخفاض في معدل القيد الإجمالي للعام 2011-2012 إلى ارتفاع رسوم الالتحاق برياض الأطفال، لاسيما بالنسبة للوافدين، وذلك في أعقاب الركود الاقتصادي العالمي، وما تبعه من ارتفاع الأسعار، هذا فضلاً على الهجرة العكسية للأسر، وبالتالي، انخفاض القيد برياض الأطفال.

2. تطوّر التعليم الأساسي

تشمل الأهداف الرئيسية من التعليم الأساسي ما يأتي:

- 1 - بناء الشخصية الشاملة للطفل من حيث المفاهيم والسلوك، والمهارات، والأداء، وتعزيز الإيمان في نفوس الأطفال، وتعليم الأطفال عدداً من الواجبات الدينية وفقاً لسنهم.
- 2 - تعزيز الشعور القومي والعربي والإسلامي، وتعميق المسؤولية الوطنية والانتماء، وتعزيز الهوية الثقافية.
- 3 - اعتماد اللغة العربية لغة للتدريس والتواصل مع الثقافات الأخرى في ضوء الثقافة العربية الإسلامية.

- 4 - العمل بطريقة منظمة ومستمرة للتغلب على العقبات، والحصول على أكبر كمية من المعلومات والمعارف، مع تحسين الجودة والدقة، حول وقائع الحياة الاجتماعية.
- 5 - إثارة حماس الأطفال للتعليم والمعرفة، وتطوير مهاراتهم وتوجهاتهم.
- 6 - مساعدة الأطفال على اكتساب أسلوب عملي في التفكير وفقاً لسنهم وقدراتهم، ومساعدتهم على فهم حقائق الحياة.
- 7 - تقدير الجمال، وحب الطبيعة ومنافع الحياة، وتطوير الملاحظة والخيال ومهارات الابتكار وفقاً لقدراتهم وكفاءاتهم.
- 8 - تنمية المهارات المتنوعة والإبداع لدى الأطفال، والوعي بحقوقهم وواجباتهم.

أكثر من (40٪) من الطلاب يدرسون في المدارس الخاصة، بعض هذه الأخيرة يقدم تعليم اللغات الأجنبية الموجهة نحو المجتمعات الوافدة، مع الحفاظ على الثقافة والمناهج الدراسية للبلدان الأصلية للطلاب. عموماً، تقدم المدارس الخاصة أكثر من (17) منهاجاً مختلفاً، بما في ذلك المناهج التي وضعتها وزارة التربية والتعليم، والعديد من هذه المدارس تشمل التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

لا شك في أنّ معظم مشاريع التطوير والمبادرات التي انبثقت من خلال تلك الاستراتيجيات قد اعتمدت الطالب محوراً العملية التعليمية، وبؤرة ارتكازها في مراحل التعليم كافة، كما سعت الوزارة بهدف رفع جودة النظام التعليمي وتحسين مخرجاته ورفع مكانته ليرقى إلى مستوى التنافسية العالمية، ويواجه التحديات المستقبلية إلى تبني عدد من المشاريع والمبادرات، ومن أهمها: مشروع تطوير معلم المجال، ومشروع تطوير التعليم الأساسي، ومشروع تطوير التوجيه التربوي، ومشروع تطوير الأنشطة الطلابية، والاعتماد المدرسي، ومشروع دمج الفئات الخاصة (المدرسة للجميع). كما سعت الوزارة أيضاً إلى رفع مستوى الأداء إلى معايير عالية، من خلال التوظيف الفاعل للإمكانات التقنية المتطورة والتكنولوجيا الرقمية الحديثة كما في مبادرة التعلّم الذكي، ومشروع بنك الأسئلة، ومشروع إدارة الأداء الوظيفي.

مربع رقم (2): مشروع نظام معلم الفصل إلى معلم المجال للتعليم الابتدائي في دولة الإمارات العربية المتحدة

انطلقت فكرة مشروع معلم المجال في مدارس الحلقة الأولى كبديل لنظام معلم الفصل في العام 2003، وذلك استجابة لتوجهات التطوير الرامية إلى هيكلية المقررات وإعادة بناء المناهج وفق منهج (المجموعات المتشابهة) على أساس الجمع المزجي بينها، أو العمل على تدريسها كمواد متشابهة، بما يحقق الترابط والتكامل الإيجابي بينها، فعملت على التخصيص الشمولي لمادتين دراسيتين متكاملتين هما: (التربية الإسلامية واللغة العربية) أو (الرياضيات والعلوم) مما اقتضى بالضرورة إعادة هيكلة معلمي مدارس الحلقة الأولى إلى معلم مجال (التربية الإسلامية واللغة العربية) أو معلم مجال (العلوم والرياضيات)، مما أسهم في تخفيف أعباء المعلم بتدريسه مادتين دراسيتين متجانستين بدلاً من أربع مواد، وتوفير مساحة من الحرية في عملية تنظيم الفصل وإدارته، بحسب المواقف التعليمية ومستويات الطلاب ونوعية النشاط، ليجد كل طالب مكانه فيه، كما ساعد في سد الفجوة عند انتقال الطالب من معلم فصل إلى معلم مواد مختلفة، بالإضافة لتوفير فرص تدريب وتنمية لقدرات المعلم المعرفية، وتعميق علاقته بتخصصه.

لقد حقق النظام التعليمي خلال مسيرته في دولة الإمارات العربية المتحدة وبخاصة في العقود الأخيرة نمواً كمياً ونوعياً مطرداً، كما استطاع أن يحقق توسعاً في مختلف المراحل التعليمية ولاسيما المرحلة الابتدائية، حيث ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الابتدائي من (103.3%) في العام الدراسي 2001 إلى ما نسبته (102.6%) في العام 2006، ثم إلى (110.9%) في العام 2011. أما نسبة القيد الصافي المعدل فقد ارتفعت من (94%) في العام 2006 إلى (96.1%) في العام 2011، الشيء الذي يظهر بوضوح درجة الالتحاق الفعلي الذي يأخذ في عين الاعتبار الأطفال الذين سبق أن التحقوا في سن مبكرة، ويتواجدون في المستوى الأعلى.

جدول رقم (4): معدل الالتحاق الصافي والإجمالي للطلاب في التعليم الابتدائي في دولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشر	2001	2006	2011
معدل الالتحاق الإجمالي GER	103.3%	102.6%	110.9%
نسبة القيد الصافي المعدل ANER	-	94%	96.1%

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

3. تطوّر التعليم الثانوي

تستغرق مرحلة الثانوية العامة ثلاث سنوات، يتابع الطلاب في السنة الأولى مناهج مشتركة، وفي السنتين الثانية والثالثة يفتح تخصص أمام الطلاب في العلوم أو الآداب، وفي نهاية المرحلة الثانوية، يحصل الطلاب على

شهادة الثانوية العامة (أو دبلوم الثانوية الفنية للطلاب المسجلين في التعليم التقني) بعد اجتياز الامتحان العام.

وأهداف المرحلة الثانوية هي:

- ترسيخ العقيدة الإسلامية، وتعزيز ممارسة السلوك الإسلامي، وتدعيم النظرة الإيجابية للكون والحياة.
- تعزيز إتقان اللغة العربية كوسيلة للاتصال وكوعاء للفكر، والتعبير عن الثقافة، وتعزيز اللغة الأجنبية كوسيلة للتعلم الحديث والتكنولوجيا، والانفتاح على حضارات الشعوب.
- تعزيز النمو المتكامل للطلاب.
- تدعيم الانتماء الوطني.
- اكتساب المعارف والعلوم المتخصصة، وتعميق المنهج العلمي لفهم الظواهر وحل المشكلات.
- تنمية الميول والمهارات، والاتجاهات والممارسات الواعية نحو الديمقراطية والمسؤولية.
- إعداد الطالب حسب استعداداته وقدراته لمتابعة التعليم العالي أو للعمل.
- استيعاب التكنولوجيا الحديثة وإنتاجها، وإتقان مهارات التعامل معها.

ويوضّح الجدول الآتي التوسّع الكميّ في أعداد الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي خلال سنوات المقارنة الثلاث.

جدول رقم (5): تطوّر أعداد الطلاب في مرحلة التعليم الثانويّ في دولة الإمارات العربية المتحدة

المجموع	الطلاب				السنوات
	إناث		ذكور		
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
91.167	٪53	48451	٪47	42716	2001/2000
110.885	٪51	56.895	٪49	53.990	2006/2005
133.673	٪50	67441	٪50	66232	2012/2011

المصدر: وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يلاحظ أن إجمالي عدد طلاب المرحلة الثانوية ارتفع من (91167) طالباً وطالبة في عام 2001/2000 إلى (133673) طالباً وطالبة في العام الدراسي 2012/2011، أي بنسبة (٪47) إناثاً. ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة الذكور الملتحقين بالمرحلة الثانوية من (٪47) إلى (٪50) في نفس الفترة، وهذا التزايد يرجع إلى سياسات الدولة في جعل التعليم في الحلقة الثانية والمرحلة الثانوية إلزامياً، وربط شروط القبول في الهيئات والمؤسسات الحكومية بالحصول على الشهادة الثانوية.

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة التعليم الفني اهتماماً كبيراً، كي يواكب الطفرة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة في مختلف المجالات، ولعلّ هذا الاهتمام راجع إلى عدد من الاعتبارات الرئيسة، من أهمها:

أولاً: ما يتعلّق بتنافسية سوق العمل، فمن خلال التعليم والتدريب المهني يمكن للشباب المواطن تحصيل الخبرات العلمية والمهنية والمهارات التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل.

ثانياً: أنّ التعليم المهني يستجيب لخطط الدولة نحو بناء قاعدة صناعية كبيرة تتطلب عمالة نوعية ذات كفاءة عالية.

ثالثاً: أنّ التعليم الفني يستجيب لحاجة تربية مهمة، وهي استيعاب شريحة من الشباب لديهم قدرات واهتمامات تتناسب مع مجالات الدراسة التطبيقية، وهذه توفرها لهم مراكز التدريب المهني لإعدادهم لسوق العمل.

يوضح الجدول الآتي عدد طلاب مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة الإمارات العربية المتحدة (المرحلة الثانوية).

جدول رقم (6): تطوّر عدد طلاب مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة الإمارات العربية المتحدة

الهيئة التعليمية		عدد المدارس	عدد الطلاب				العام الدراسي	
			المجموع	إناث		ذكور		
اناث	ذكور			النسبة	العدد	النسبة	العدد	
-	-	8	1663	٪0	0	٪100	1663	2001 / 2000
37	136	7	1442	٪0	0	٪100	1442	2006 / 2005
169	244	14	6321	٪17	1068	٪83	5253	2012 / 2011
190	229	19	8238	٪22	1838	٪78	6400	2013 / 2012

المصدر: وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يلاحظ أنّ معدل الطلاب الملتحقين بهذا النوع من التعليم قد ارتفع خلال سنوات المقارنة ليصل إلى (8238) طالباً وطالبة في العام الدراسي 2013/2012، حيث تضاعف قرابة خمس مرات بالمقارنة مع العام الدراسي 2001/2000. ولعلّ هذه الزيادة مردها إلى تشجيع السياسات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة للطلاب للانتحاق بهذا النوع من التعليم، حيث إن تحقيق رؤية الإمارات 2020 لتكون من أفضل الدول في العالم يحتاج تأهيل كوادر وطنية متخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة، وكذلك رؤية إمارة أبوظبي (2030) التي أعلنت عام 2006 والتي تسعى لتحويل اقتصاد الإمارة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتقليل الاعتماد تدريجياً على قطاع النفط كمصدر رئيس للنشاط الاقتصادي.

كما إن نسبة التحاق الإناث بهذا التعليم في زيادة مطردة، حيث لم تكن هناك طالبات ملتحقات بهذا النوع من التعليم، وفي عام 2001/2000 وصلت النسبة إلى (22%) من إجمالي الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم الفني في مستوى الشهادة الثانوية في عام 2012/2013. وهذا يدل على حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير فرص التعليم المتساوية لكلا الجنسين، وتشجيعها للمرأة على الالتحاق بهذا النوع من التعليم مساهمة منها في تحقيق رؤية الإمارات.

هذا، وتقبل المعاهد الفنية ومراكز التدريب الطلاب الذين أنهوا الصف الثامن بنجاح في التعليم العام من المواطنين، وأبناء المواطنين، وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي، وأبناء حاملي جوازات سفر دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن يصدر بقبولهم قرار من مجلس الوزراء، ويشترط على جميع طلاب الصف الثاني عشر بالمدارس الثانوية الفنية والمعاهد التطبيقية الالتحاق ببرنامج التدريب العملي الميداني بالمؤسسات والشركات في القطاعين الخاص والحكومي لمدة محددة.

4. توفير المعلمين وإعدادهم

يؤدي المعلمون دوراً حيوياً وأساسياً في العملية التعليمية، ولذلك فإن تدريب المعلمين هو حجر الزاوية في أي نظام تعليمي ناجح. وتهدف خطط الوزارة إلى تدريب عالي الجودة للمعلمين سواء قبل العمل أو أثناءه. وتتطلب مهنة التعليم الحصول على شهادة جامعية وخبرة في التدريس. يجتاز المرشحون المغتربون اختباراً كتابياً سواء أكانوا مقيمين أم لا، ومن ينجح باجتياز الاختبار الكتابي يخضع لإجراء مقابلة شخصية، لتحديد ما إذا كان مؤهلاً للتدريس، وتحديد مرحلة التعليم التي تناسب مؤهلاتهم الشخصية والتعليمية.

فيما يخص أبوظبي مثلاً، تتطلب الإصلاحات الأخيرة من المعلمين المعيّنين حديثاً أن يكونوا حاصلين على درجة البكالوريوس لمدة أربع سنوات، ويتميّزون بمستوى مقبول في اللغة الإنجليزية. وبالإضافة إلى ذلك، يُطالب المعلمون الممارسون بحضور دورات التدريب وتنمية المهارات خلال العطل المدرسية العادية.

وقد تم إنشاء كلية الإمارات للتطوير التربوي (ECAE) في عام 2007 بأبوظبي، وهي أول كلية لتدريب المعلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرخصة من قبل لجنة الاعتماد الأكاديمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. توفر الكلية تدريباً للمعلمين على مستوى عالمي، وتمنح حالياً شهادة البكالوريوس بعد أربع سنوات من التعليم، للطلاب الإماراتيين (وكذلك المغتربين المؤهلين بدءاً من عام 2011/2012) وتؤهلهم هذه الشهادة للتدريس في العديد من المواد الدراسية كاللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم بالمدارس الحكومية، من رياض الأطفال إلى الصفوف من الأول إلى الخامس. كما تقدم الكلية تدريب اللغة الإنجليزية أثناء الخدمة لفائدة المعلمين ومديري المدارس، كما تقدم مجموعة من دورات التنمية المهنية، ومن المتوقع أن توفر منح دبلوم دراسات عليا، ودرجة الماجستير في التربية والتعليم للمرشحين الحاملين لشهادة البكالوريوس.

كما تقدّم الكليات التقنية العليا (HCT) درجة البكالوريوس، والدبلوم، والدبلوم العالي في برامج التعليم، إضافة إلى تطوير برامج إعداد المعلم على وجه الخصوص، لتلبية الاحتياجات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تقدم الكليات التقنية العليا درجة البكالوريوس لمدة أربع سنوات في تكنولوجيا التعليم. هذا، وقد تم تطوير تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس، وفي مرحلة الطفولة المبكرة ضمن برامج درجة البكالوريوس لمدة أربع سنوات، بالتعاون مع كلية التربية في جامعة ملبورن، بأستراليا.

وحسب السياسات والتشريعات الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن جميع المعلمين العاملين في مرحلة رياض الأطفال هنّ من الإناث، وذلك حرصاً من الوزارة على توفير بيئة آمنة ومستقرة للطفل، باعتبار المعلمة أمّاً ثانياً له، ومن هنا تأتي أهمية التأهيل والتدريب المناسب لمعلمة رياض الأطفال. وإدراكاً لأهمية دور معلمة الرياض، فقد قامت الوزارة بإعداد برامج تدريبية متخصصة لجميع المعلمات حسب محاور التطوير، إذ تمّ في عام 2004 تشكيل فريق تدريبي متنقل يضمّ مدرّبات ذوات كفاءة عالية في مجال رياض الأطفال، مهمته التدريب على تنفيذ المنهج المطوّر، وفق ما جاء في القرار الإداري رقم (2/221)، وقد تضاعف عدد المعلمات أكثر من مرتين بين الأعوام 2000/2001 و2011/2012.

جدول رقم (7): تطوّر أعداد المعلمات في التعليم ما قبل الابتدائي، وغيرها من برامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة (حكومي وخاص) في دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة	2001 / 2000	2006 / 2005	2012 / 2011
العدد	3691	4891	8046

المصدر: وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وعززت ذلك الخطة الاستراتيجية 2020/2010، في هدفها الثاني الرامي إلى تحسن مستوى أداء الهيئات التعليمية، وتنمية قدراتهم التخصصية في مجال التعليم، لضمان تلقي جميع الطلاب نوعية تعليم عالية الجودة. وتظهر بيانات الجدول التالي أنّ هناك تحسناً على المستوى الوطني في أعداد ونسب المعلمين المؤهلين أكاديمياً نتيجة لما توليه الحكومة من عناية خاصة في تأهيل المعلمين العاملين، للحصول على الشهادة الجامعية الأولى، ومنع الوزارة تعيين الخريجين من حاملي الدبلوم، وتركيزها على استقطاب أصحاب المؤهلات العلمية وخاصة العليا، حيث يرد هذا في شروط المفاضلة بين المتقدمين لشغل الوظائف التعليمية بالوزارة، بل ما تقوم به الوزارة من تنفيذ بعض الإجراءات للمعلمين الجامعيين عند استقطابهم، من امتحان تحريري تخصّصي، ومقابلة شخصية، الأمر الذي يؤكد حرص الوزارة على امتلاك كوادرها التعليمية مؤهلات علمية عالية، وكفايات تحقق جودة التعليم، كما أن إصدار رخصة للتدريس تجدد كل (3) سنوات للمعلمين العاملين بالميدان التربوي، يرفع من قدرات المعلمين ويحفزهم للتنمية المهنية المستدامة.

جدول رقم (8): العدد والتوزيع المئوي للمدرّسين بحسب المؤهلات الأكاديميّة، والمستوى التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة	المرحلة	ثانوية وما يعادلها	دبلوم	جامعي	دراسات عليا
2001/2000	رياض الأطفال	٪15.02	٪33.19	٪50.05	٪1.73
	الحلقة الأولى	٪2.70	٪35.34	٪57.80	٪4.17
	الحلقة الثانية	٪0.42	٪4.08	٪86.88	٪8.62
	المرحلة الثانوية	٪0.05	٪1.28	٪8.5.97	٪12.70
2006/2005	رياض الأطفال	٪11.96	٪24.41	٪61.26	٪2.37
	الحلقة الأولى	٪2.27	٪21.39	٪71.36	٪4.98
	الحلقة الثانية	٪0.36	٪7.20	٪84.76	٪7.69
	المرحلة الثانوية	٪0.15	٪1.15	٪83.88	٪14.81
2012/2011	رياض الأطفال	٪6.08	٪14.24	٪72.77	٪6.91
	الحلقة الأولى	٪1.75	٪13.88	٪75.08	٪9.29
	الحلقة الثانية	٪1.15	٪6.90	٪72.53	٪19.42
	المرحلة الثانوية	٪1.10	٪4.53	٪80.45	٪13.92

المصدر: وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يلاحظ من الجدول السابق أنّ السياسات والتشريعات التي تعمل من خلالها وزارة التربية والتعليم قد اهتمت بجودة المعلم المؤهل للعمل في وزارة التربية والتعليم، حيث تظهر الإحصائيات والبيانات ارتفاعاً مطرداً في أعداد المعلمين الحاصلين على مؤهل جامعي بدرجة البكالوريوس في جميع المراحل الدراسية، حيث كانت نسبتهم في عام 2001/2000 في مرحلة رياض الأطفال (52 ٪)، وارتفعت في عام 2012/2011 إلى (80 ٪). وبالنسبة للحلقة الأولى فقد كانت في عام 2001 / 2000 (62 ٪) وارتفعت إلى (84 ٪) في عام 2012/2011. ولعل هذا التزايد في أعداد المعلمين الذي يحملون الدرجات الجامعية يدل على الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة في تأهيل المعلمين، من خلال خططها الاستراتيجية ومشاريعها، حيث إن رؤية التعليم (2020) والتي أقرت عام 2002 وضعت العديد من البرامج في أجندتها من أهمها تطوير كفاءة المعلمين، وجعلت أول أهدافها الاستراتيجية أنّ يكون الجميع في جميع المراحل التعليمية من حملة المؤهلات الجامعية التربوية، وبناءً على ذلك، فقد أصدرت التشريعات الخاصة بتعيين المعلمين في الوزارة، والتي كان أول الشروط فيها امتلاك المعلم لمؤهل جامعي متخصص في المادة التي يدرسها. وقد جاءت استراتيجية الوزارة عام 2008-2010 لتؤكد في أهدافها على أهمية الارتقاء بأنظمة وبرامج التطوير المهني لجميع العاملين في النظام التعليمي.

5. برامج تعليم الكبار

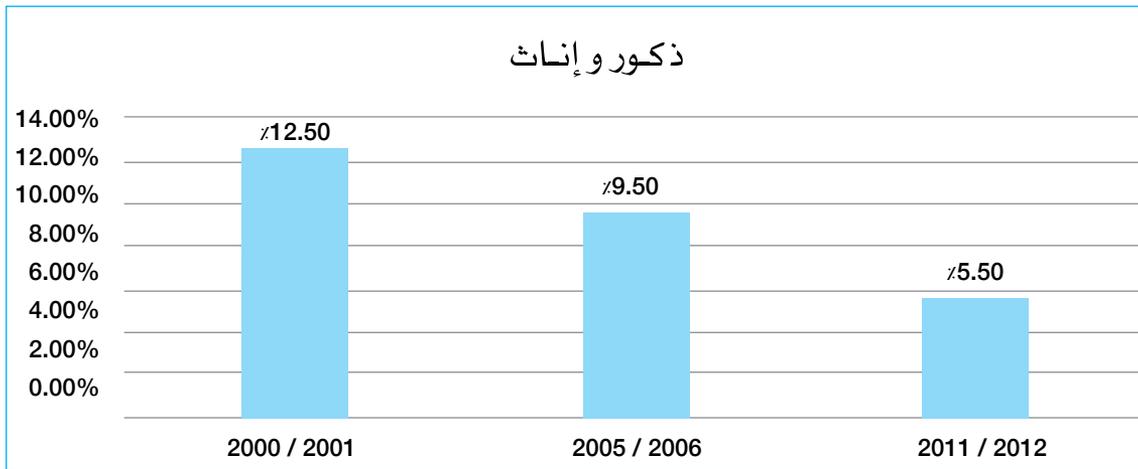
وضع النظام التعليمي لمحو الأمية وتعليم الكبار مجموعة من الأهداف هي:

- 1 - تمكين الدارسين من مهارات القراءة، والتعبير الكتابي، والعمليات الحسابية التي تتطلبها الحياة اليومية.
- 2 - إكساب الدارسين المهارات التي تساعدهم في أداء أعمالهم، ورفع كفاياتهم الإنتاجية، أو التدريب على مهن أخرى.
- 3 - تثقيف الدارسين وإعادة تأهيلهم، كي يستطيعوا مواكبة التطور، ومواجهة التحديات المحيطة بهم.
- 4 - إتاحة الفرصة أمام الأفراد الذين نالوا قسطاً من التعليم المدرسي لمواصلة التعلم.

وقد احتلت مشكلة محو الأمية مركز الاهتمام في توجهات التعليم منذ أن نشأ النظام التعليمي الحديث في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما بذلت الدولة جهوداً مكثفة للتخلص من الأمية، حيث تم إنشاء إدارة خاصة لمحو الأمية وتعليم الكبار ممثلة بإدارة تعليم الكبار، والتي بدأت عملها بشكل منتظم منذ عام 1973/1972، هذا، وقد شرعت الوزارة في افتتاح مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في كل الأماكن التي يرغب الكبار فيها في التعلم، لسد الفجوة بين الأجيال، ومواجهة مشكلات التخلف، وتغيير الأنظمة التعليمية التقليدية الموروثة. فحشدت كل الإمكانيات للتوسع في هذه المراكز، وقامت بفرض إلزامية التعليم حتى إنهاء المرحلة الأساسية فيها، وعملت على تحديث المناهج الخاصة بتعليم الكبار، ووضعت خطة لتحسين بيئة التعلم، ورفع كفاءة القوى البشرية في هذه المراكز.

كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 1980، بشأن تشكيل لجنة عليا لمحو الأمية وتعليم الكبار، ثم أقرت الدولة في العام 1989 الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار لدى جميع المواطنين، ووضعت سقفاً زمنياً للانتهاء منه مع بداية عام 2000. وكان مؤتمر الإسكندرية السابع لتعليم الكبار تحت شعار (آليات وخطط تنفيذ استراتيجية تعليم الكبار) المنعقد في أكتوبر عام 2000 تأكيداً لتحقيق ذلك الهدف. وكانت نتيجة تلك الإصلاحات أن انخفضت نسبة الأمية من (12.6%) في العام 2000/2001 إلى (5.5%) في العام 2011/2012، كما هو مبين في الشكل الآتي.

شكل رقم (1): تطوّر نسب الأمية لدى الكبار في دولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: تقرير التنمية البشرية 2012م.

كما تمّ تقليص نسبة الأمية بين الجنسين، حيث كان هناك تفاوت في معدل الأمية بين الذكور والإناث في بداية السبعينيات، أمّا الآن فإنّ عدد الإناث اللواتي تمّ محو أميتهن أكبر من الذكور، مما يعكس اهتمام نظام التعليم في الدولة بتوفير فرص التعليم للجميع من دون تمييز بين الجنسين.

ويلاحظ أنّ معدلات محو الأمية تتراجع بصورة مطردة، وأنّ دولة الإمارات العربيّة المتّحدة قد حققت انخفاضاً يصل الى (50%) من محو الأمية. ويشير تقرير معهد اليونسكو لإحصاء الخاص بالقراءة عند الشباب والكبار الصادر عام 2013 إلى أنّ دولة الإمارات العربيّة المتّحدة من بين سبع دول عربيّة سوف تحقق الوصول إلى الهدف قبل 2015.

كما أسهم في تشجيع التعليم الدور الذي قامت به الجمعيات النسائية، وأهمها الاتحاد النسائي العام في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة الذي أنشئ بدعم ورعاية من رئيس الدولة في عام 1975، أي منذ بدايات نشأة الدولة. وأدى إنشاء فصول محو الأمية وتعليم الكبار التي فتحت في مقار هذه الجمعيات إلى تخفيض نسبة الأمية بدرجة كبيرة، وكان لرفع المستوى التعليمي للمرأة أثر في تعزيز مكانتها، بما أتاحتها هذه الجمعيات من فرص لمشاركة المرأة في الأنشطة الثقافية والتعليمية، وهو ما حقق مكاسب لمجتمع الإمارات نتيجة ما حظيت به المرأة الإماراتية من مكانة رفيعة في مجال التعليم والعمل.

وفي سبيل تطوير جهود محو الأمية، أعدت الوزارة مناهج جديدة تتيح للدارس مواصلة الدراسة لأربع سنوات للحصول على شهادة التحرر من الأمية: سنتين كمرحلة أساسية، وسنتين للتكميل تصل بالمتعلم إلى مستوى الصف السادس، وتتضمن مناهج إلزامية لاستكمال المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات، وتعميق التربية الإسلامية، والثقافة العامة، ومناهج اختيارية تتحدد وفق ما يهدف إليه الدارس، إما لمواصلة التعليم، أو التدريب المهني الأولي.

6. برامج دعم جودة التعليم

تسعى الأهداف الاستراتيجية للتربية في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة إلى الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم في المستويات جميعها، وتمكين الخريجين من امتلاك المهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل.

وجاء بناء رؤية التعليم 2020 والتي شكّلت أول نقلة نوعيّة، من خلال إعداد خطة استراتيجية متكاملة، تضمنت المحاور والأهداف الاستراتيجية والمشروعات والبرامج التمهيديّة لتطوير التعليم في الدولة في إطار رؤية واضحة الملامح، أكدت التوجه نحو جودة التعليم، والتطوير المستمر، وقياس مخرجات التعليم.

وقد تبعتها خطط العمل التنفيذية التي ترجمت هذه المبادئ إلى مبادرات ومشروعات استهدفت جودة التعليم، وتحسين مخرجات نظام التعليم في الدولة، من خلال الجهود الآتية:

1 - الاهتمام بتحسين البيئة المدرسية وتوفير الأبنية المدرسية المزودة بالوسائل كافة التي من شأنها توفير مناخ

- تعليمي راق من حيث: توفير المكيّفات والمرافق الصحية، والمختبرات والمعامل والملاعب وغيرها من المرافق الأساسية، واعتماد نماذج تم تنفيذها وبنائها في المناطق الحضرية المتمثلة بالمدن ومثلتها المناطق الريفية.
- 2 - صدور القرارات الوزارية التي تستهدف تطوير المناهج لتواكب رؤية (2020) في الدولة وتحقيق التميز.
 - 3 - الاهتمام بالتنمية المهنية وتحسين مستوى أداء الهيئة التعليمية، والعمل على تدريب أعضائها بما يتناسب مع تطور المناهج وطرق التدريس.
 - 4 - مقارنة أداء الطلاب على المستوى الوطني والدولي من خلال تطبيق الاختبارات الوطنية والدولية المتمثلة في PISA، TIMMS، PIRLS وغيرها لقياس مخرجات التعليم.
 - 5 - تطوير نظام الرقابة المدرسية والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام.
- وقد تبنت الوزارة في خطتها الاستراتيجية 2010-2020 في الهدف الرابع «تهيئة بيئة تعليمية تربوية محفزة تتلاءم مع احتياجات المتعلم»، ومن خلال هذا الهدف نفذ العديد من المبادرات التي توفر هذه البيئة مثل: تطوير المرافق التعليمية، وتزويدها بالأجهزة والتقنيات اللازمة.

جدول رقم (9): عدد الطلاب إلى المعلمين (PTR) في دولة الإمارات العربية المتحدة

2011	2006	2001	المرحلة الدراسية
17.8	18.3	18.4	مرحلة ما قبل الابتدائي
17.0	15.5	15.9	مرحلة الحلقة الأولى
15.6	13.9	14.5	مرحلة الحلقة الثانية
12.0	12.3	13.0	مرحلة الثانوية

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء .

يوضّح الجدول رقم (9) عدد الطلاب إلى المعلمين (PTR) في المراحل الدراسية المختلفة، وهي نسب إيجابية وضمن أرقام قياسية عالمية. ولم تتجاوز هذه النسب في المرحلة ما قبل الابتدائي في سنوات القياس عن (18.4) طالباً لكل معلم. وفي المرحلة الابتدائية ارتفعت النسب من (15.9) طالباً لكل معلم من 2001 إلى (17) طالباً لكل معلم، ويعزى هذا الارتفاع إلى الإقبال على التعليم من أطفال العائلات الوافدة والتي استقرت في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك في مرحلة الحلقة الثانية حيث لم تتجاوز نسب الطلاب إلى المعلم (14.5) في عام 2001 ولتصبح (15.6) طالباً لكل معلم في عام 2011. وفي المرحلة الثانوية تراوحت النسبة بين (13) طالباً لكل معلم في عام 2001 و(12) طالباً لكل معلم في عام 2011.

مربع رقم (3) : التعلم الذكي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يعدُّ التعليم أحد أبرز القطاعات المؤثرة والمتأثرة بالمد التكنولوجي مما يستدعي التركيز على أهمية توظيف تقنية المعلومات في عملية التعلم والتعليم، بوصفها أساساً من أسس بناء بيئة تعليمية تفاعلية محفزة تواكب التطور المعرفي والتقني الذي يشهده العالم، والتحويلات المستجدة في التعليم الحديث، مما يحقق للمتلمين الحاليين والأجيال الجديدة بيئة تعليمية تفاعلية جاذبة وفق أرقى معايير الجودة.

وقد حققت الوزارة العديد من الإنجازات والمبادرات الطموحة، والتي تتطلع لمسايرة الثورة التكنولوجية والتقنية التي تحيط بنا، ومن أهم هذه المبادرات برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي الذي أسهم في تطوير البنية التحتية للمعلومات في المدارس، وقد أطلق البرنامج عام 2012 بالتعاون مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء وهيئة تنظيم الاتصالات، ويهدف إلى بناء بيئة مدرسية جديدة للطلاب في المدارس الحكومية جميعها ويستمر لمدة خمس سنوات، ويركز البرنامج في مرحلته التمهيدية على أربع مواد أساسية هي اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، العلوم، الرياضيات.

كما تم تشكيل فرق فنية متخصصة للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال التعلم الذكي للإفادة منها، وبناء خطة استراتيجية تدعم التعلم الذكي في الدولة بما يتلاءم مع البيئة المحلية، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى على نطاق منطقة الشرق الأوسط في تطبيق برنامج يستهدف توظيف تقنية المعلومات في تطوير المناهج والبنية التحتية الإلكترونية لجميع المدارس الحكومية على مستوى الدولة.

أهداف برنامج التعلم الذكي الأساسية :

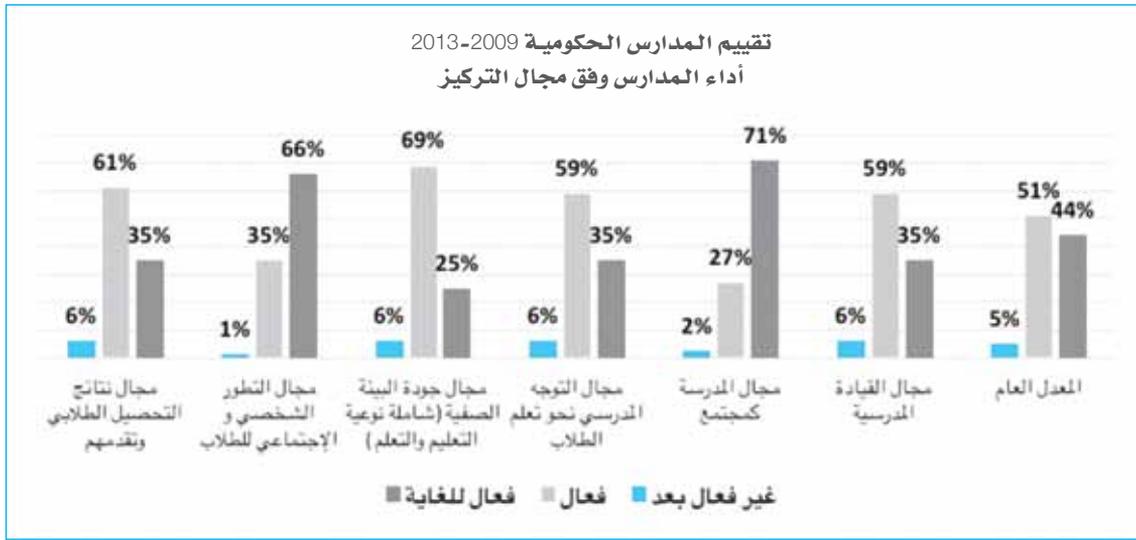
- تحسين مستوى التعلم الحكومي في الدولة.
- إعداد قادة للمستقبل من خلال تزويدهم بمهارات جديدة تساعدهم على دخول سوق العمل ومواجهة مختلف التحديات ومساعدة الطلاب على أن يكونوا فاعلين ومتفاعلين في تلقي علومهم.
- تحسين الفرص أمام جميع الطلاب في الدولة لتلقي مستوى عالٍ من التعليم بما يتوافق مع الرؤية العامة للدولة 2021.
- مساعدة المعنيين بالعملية التربوية على متابعة شخصية أكثر دقة لأداء كل طالب، بما يساعد على تنمية مواهبه وتطوير أدائه بالتناسب مع قدراته، إضافة إلى تحقيق انسيابية في التعليم وتحويل المدرسة إلى ركن مكمل ومتفاعل مع الطالب، بما يشجع ويحفز الطلاب على التحصيل العلمي، ويخفف من نسبة التسرب المدرسي، ويشجع على الابتكار والاجتهاد والمبادرة.
- ردم الهوة التقنية بين المدرسة والمنزل، والمساعدة على إدخال عدد أكبر من أولياء أمور الطلاب إلى عالم التقنية الحديثة والمناهج العلمية الجديدة مما سينعكس على منفعة المجتمع بأطرافه جميعها.
- تعزيز علاقة الطلاب مع التقنيات الجديدة.

ولقد انطلقت المرحلة التطبيقية الأولى للبرنامج عام 2013/2014 مستهدفة الصف السابع، والتي ستمتد إلى أربع سنوات لتشمل باقي المدارس الحكومية البالغ عددها (423) مدرسة، وما يقارب (150) ألف طالب، وحوالي (16) ألف معلم، إلى جانب ذلك فقد تم تزويد المدارس المستهدفة من المشروع بأحدث التقنيات العالمية وإمدادها بشبكات إلكترونية فائقة السرعة، لإتاحة الاتصال الداخلي والخارجي، فضلاً عن توفير السبورات الذكية في الفصول الدراسية، التي تتيح للمعلم شرح الدرس من خلال عرض المحتوى الإلكتروني الذي تم تطويره ليتوافق مع أهداف برنامج التعلم الذكي، وبناءً على ذلك فقد بلغت نسبة تطوير المحتوى التعليمي للمواد الأساسية الأربع (40%)، ولقد أضيفت في هذه المرحلة مادة التربية الوطنية، وفي الوقت نفسه لم يكن الكتاب الإلكتروني بديلاً عن الحقيبة المدرسية العادية، وإنما داعماً لها ومعززاً للتفاعل القائم بين المعلم والطالب.

وركز البرنامج على تدريب المعلمين حيث تم تدريب (83) معلماً ومعلمة من التخصصات الدراسية المقررة، إضافة إلى توفير الدعم والمشورة في استخدام التكنولوجيا من خلال تشكيل فريق متابعة المعلمين من الخبراء التربويين والموجهين، وتوفير مجموعة من المتخصصين لتقديم الدعم الفني، كما خضعت الإدارات المدرسية أيضاً إلى التدريب حيث نُفذ (20) برنامجاً تدريبياً يستهدف فئة الإدارات المدرسية.

أظهرت النتائج العامة لأداء المدارس الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة أن نسبة المدارس المصنفة في فئة فعال للغاية في مجال القيادة المدرسية (35%)، وفي مجال المدرسة كمجتمع (71%)، وفي مجال التطور الشخصي والاجتماعي للطلاب (66%)، بينما لم تتجاوز (25%) في مجال جودة البيئة الصفية، و (35%) في مجال نتائج التحصيل الطلابي وتقدمهم، وهما أهم مجالين يقيسان مدخلات ومخرجات التعلم للطلاب ويعول عليهما في رفع جودة التعليم. وكذلك أظهرت النتائج نسب صغيرة تراوحت بين (1%) إلى (6%) للأداء غير الفعال في المدارس.

شكل رقم (2): تقييم أداء المدارس الحكومية وفق مجال التركيز في دولة الإمارات العربية المتحدة



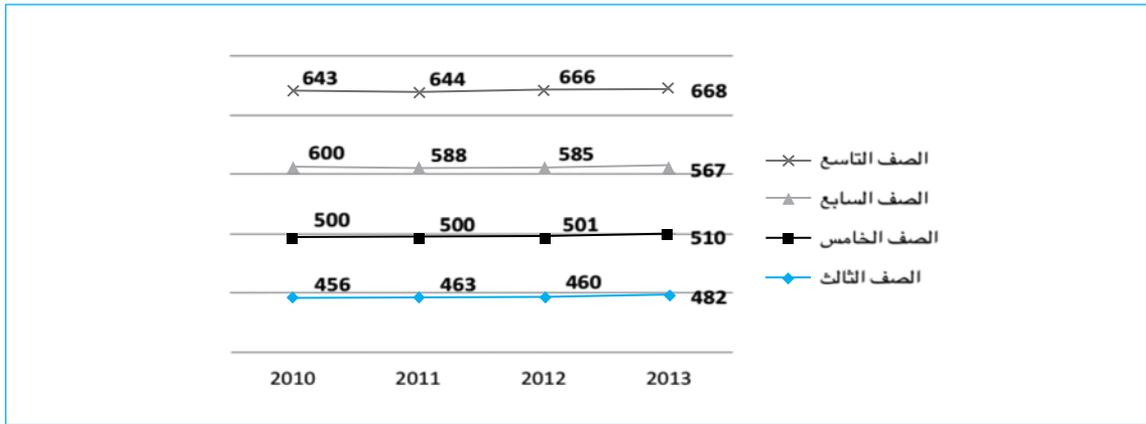
المصدر: وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة .

وقد شددت وثيقة التعليم رؤية (2020) على الحاجة إلى تحسين سياسات وأساليب التقييم باعتبار أن التقييم يؤدي دوراً حيوياً في إصلاح وتنمية التعليم، وأكدت أيضاً أن تطوير المناهج والبرامج التعليمية والتقييم المؤسسي بشكل عام ينبغي أن يستند إلى معايير الحوكمة مثل الأداء والمسؤولية والمساءلة.

طبقت وزارة التربية والتعليم برنامج الاختبارات الوطنية عام 2002 على طلاب دولة الإمارات العربية المتحدة في الصفوف الثالث والخامس والسابع والتاسع في مدارس الدولة جميعها، حيث تم التعاون مع المجلس الاستراتيجي للبحوث التربوية بهدف تطوير الاختبارات الوطنية، وتشكيل لجان من المختصين في المناهج والتقييم لدراسة بنائية الاختبارات الوطنية من حيث المعايير والمحتويات والأسئلة. وتقيس الاختبارات مستويات إتقان الطالب للمهارات الأساسية في القراءة، والكتابة، والعلوم، والرياضيات، ومهارات التفكير، والتي تدرج في صعوبتها من الاسترجاع، والتذكر، إلى التحليل، والتقييم. وقد شملت عينة الاختبار لعام 2012 بتوجيهات من معالي وزير التربية والتعليم طلاب وطالبات المدارس الخاصة المطبقة لمنهاج وزارة التربية والتعليم للمراحل نفسها إضافة إلى طلاب وطالبات المدارس الحكومية.

يتم تحليل نتائج الطلاب في الاختبارات الوطنية اعتماداً على المتوسط الحسابي لعلامات الطالب في كل مادة دراسية من المواد الأربع الرئيسة استناداً إلى المتوسط الحسابي الدولي (500) درجة، حيث يتم في كل عام مقارنة نتائج العام الحالي مع نتائج العام السابق بهدف قياس نسبة التحسن في أدائهم. ولقد وصل عدد الطلاب المشمولين في الاختبارات الوطنية عام 2012 إلى (60000) طالب في دبي والإمارات الشمالية، ينتسب (40000) طالب إلى مدارس حكومية، وينتسب (20000) طالب إلى المدارس الخاصة المطبقة لمنهاج وزارة التربية والتعليم.

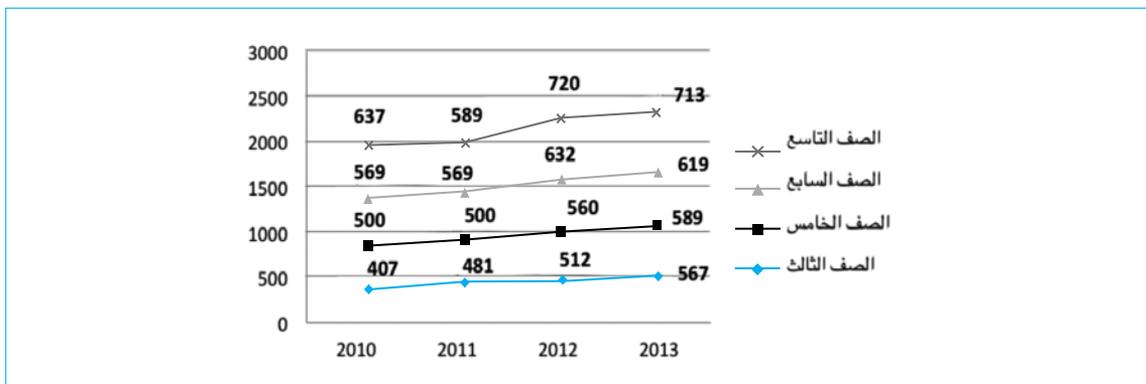
شكل رقم (3): نتائج الاختبارات الوطنية في اللغة العربية - قراءة للأعوام 2010-2013 في دولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يوضح الشكل مدى تطور أداء الطلاب في القراءة في الصف الثالث، حيث إنه في عام 2013 ارتفع المستوى بمعدل (26) درجة عن مستوى أداء الطلاب في المرحلة نفسها في عام 2010، أما طلاب الصف الخامس فقد أظهروا تطوراً طفيفاً بمعدل (10) درجات، وبالعكس فقد لوحظ تدني مستوى أداء طلاب الصف السابع تدريجياً، أما طلاب الصف التاسع فقد أبدوا تطوراً ملحوظاً منذ عام 2010 بمعدل (25) درجة.

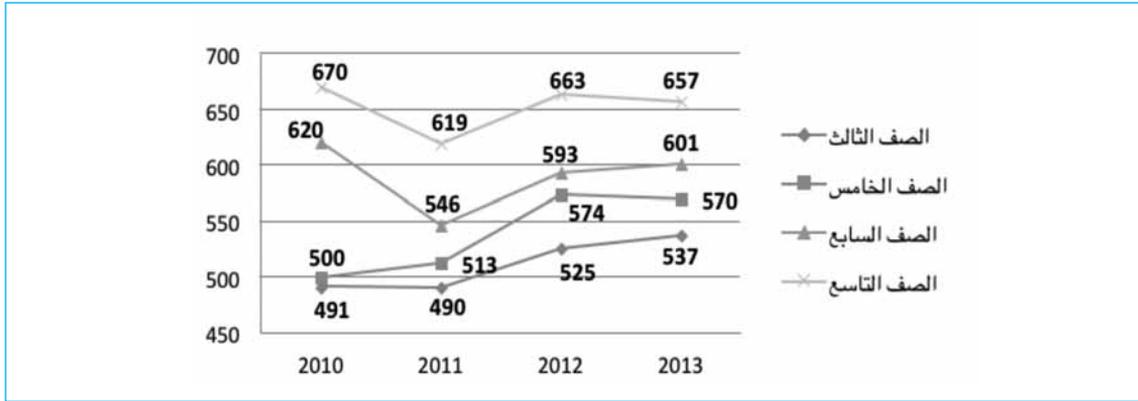
شكل رقم (4): نتائج الاختبارات الوطنية في الرياضيات للأعوام 2010-2013 في دولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

استناداً إلى معايير مادة الرياضيات فقد أثبتت النتائج تقدماً إيجابياً في أداء الطلاب حيث لوحظ ارتفاع أداء طلاب الصف الثالث بمعدل (160) درجة في عام 2013 عنه في عام 2010، وارتفع أداء طلاب الصف الخامس بمعدل (89) درجة، أما طلاب الصف السابع فقد ارتفع أداؤهم بمعدل (50) درجة، ويعد الارتفاع ملحوظاً طلاب الصف التاسع حيث ارتفع أداؤهم بمعدل (769) درجة. وذلك يعود إلى ثبات الاختبار حيث تم الاعتماد على منهجية تقويم دقيقة بتكرار عدد من الأسئلة لقياس مدى تمكن الطلاب منها.

شكل رقم (5): نتائج الاختبارات الوطنية في اللغة الإنجليزية للأعوام 2010-2013 في دولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ولقد تحسنت نتائج أداء الطلاب في اختبار مهارة القراءة في اللغة الإنجليزية عام 2012 عنه في عام 2011، وأوضحت النتائج تفاوتاً وتذبذباً في مستوى أداء الطلاب في السنوات الأخرى. وكان تنوع هذا الانتشار على كافة المستويات من الأدنى إلى الأعلى متجلياً أكثر لدى الذكور منه لدى الإناث. ومن الجدير بالذكر أن أداءهم في فرعي المفردات واسترجاع المعلومات وتذكرها حقق مستوى أفضل من مستوى أداؤهم في فرعي التفكير والتفسير.

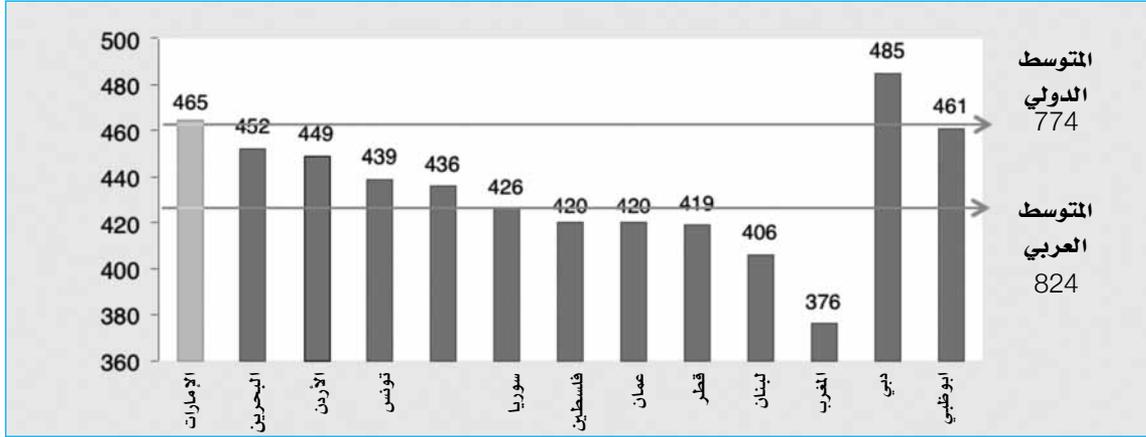
وتسعى وزارة التربية والتعليم من خلال مشاركة الطلاب في الاختبارات الدولية إلى دراسة فعالية المناهج المطبقة وطرق تدريسها، وذلك لتطوير المنظومة التعليمية استناداً إلى مستوى أداء الطلاب، وإظهار نقاط القوة ونقاط الضعف في عملية التعليم، إضافة إلى تقييم أنظمة التعليم الخاص، والحصول على بيانات شاملة ومقارنات دولية للمفاهيم والمفردات التي تعلمها الطلاب.

ويظهر الشكلان البيانيان التاليان (6) و(7) أن طلاب دولة الإمارات العربية المتحدة قد حققوا في الصف الثامن في مجالي العلوم الرياضيات نتائج أعلى من أقرانهم في الدول العربية المشاركة جميعها، حيث بلغ معدل طلاب الإمارات (465) في العلوم وفي الرياضيات بلغ المعدل (456) نقطة.

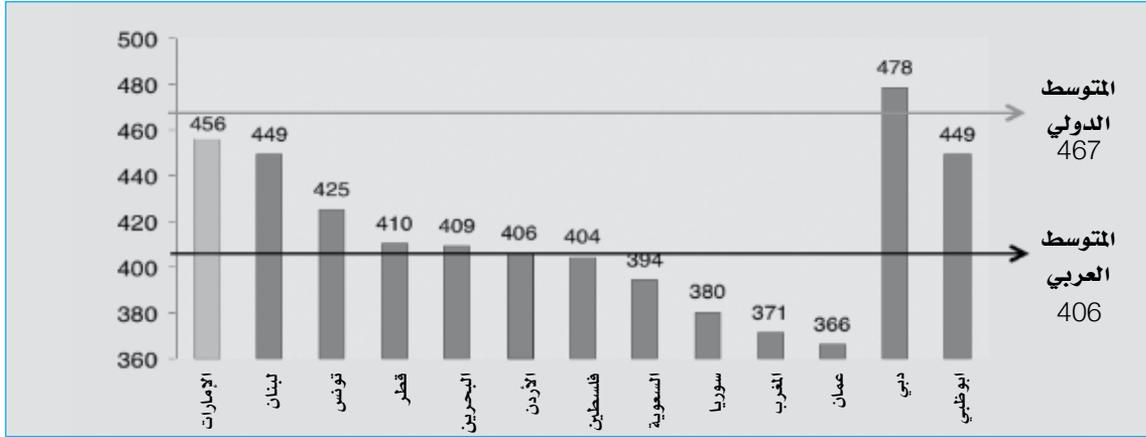
وكذلك كان الأمر بالصف الرابع حيث حقق طلاب دولة الإمارات العربية المتحدة وأقرانهم في مملكة البحرين النتائج الأعلى بين الدول العربية المشاركة في اختبار TIMSS 2011، فقد بلغ معدل الطلاب في الرياضيات (434).

ومن المثير للاهتمام أن أداء الطلاب في الرياضيات أقرب إلى المعدل الدولي (500) لكن لم يكن تحصيل الطلاب في العلوم ضمن المستوى نفسه وهو (394) نقطة فقط.

شكل رقم (6): متوسطات الأداء للدول العربية في العلوم بالصف الثامن في دراسة TIMSS 2011



شكل رقم (7): متوسطات الأداء للدول العربية في الرياضيات بالصف الثامن في دراسة TIMSS 2011



المصدر: دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم TIMSS 2011.

فيما يتعلق بنتائج PISA 2009 (البرنامج الدولي لتقييم الطلاب)، التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد جرى للمرة الأولى تقييم ما يقرب من ثلثي الطلاب بعمر (15) سنة في دبي (5.620 طالب من 134 مدرسة)، وجاءت دبي في المرتبة (42) من ضمن (65) بلداً مشاركاً في إتقان القراءة، والمرتبة (41) في الرياضيات والعلوم. وسجلت دبي أفضل النتائج بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شاركت في PISA 2009، وتفوقت المدارس الخاصة على المدارس الحكومية، وقد كانت المناهج الثلاثة الأولى في الاختبار هي: البكالوريا الدولية، والمنهج البريطاني والهندي.

مملكة البحرين



تطوّر التعليم في مملكة البحرين

المبادئ والأهداف العامة للنظام التعليمي

تطمح الرؤية الاقتصادية البحرينية 2030 إلى تحقيق نظام تعليمي من الدرجة الأولى، من شأنه تمكين البحرينيين من تحقيق طموحاتهم. ولأنّ التعليم ضروريّ لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة، فقد أصبح من الضروريّ تطوير نظام تعليمي يوفّر لكلّ مواطن الفرص التعليميّة الملائمة لتلبية احتياجاتهم الفردية وطموحاتهم وقدراتهم، وفي الوقت نفسه يكون مناسباً لمتطلّبات مملكة البحرين ومتطلّبات اقتصادها، ويقدم بأعلى معايير الجودة الممكنة، ويستفاد منه على أساس القدرة والجدارة.

ويصاحب هذه الرؤية بناء استراتيجيّة واضحة تعمل على رفع مستوى وأداء المدارس والمؤسّسات المهنيّة والجامعات، وتعتمد على ما يلي:

- التركيز على تطوير المعلمين، من خلال تحسين التوظيف والتدريب، وتعزيز أدائهم، وتحسين صورتهم في المجتمع، وزيادة جاذبيّة وظائف التدريس.
- توفير التدريب الجيد على المهارات التطبيقية والمتقدّمة المطلوبة للتنافسيّة العالمية، وجذب صناعات جديدة إلى مملكة البحرين.
- وضع معايير للجودة في جميع مجالات قطاع التعليم، يتمّ في ضوءها تقييم أداء المؤسّسات التعليميّة والتدريبية بانتظام.
- تشجيع البحث والتطوير في الجامعات لإنشاء منصّة للاقتصاد القائم على المعرفة.

وتتجلى الأهداف العامّة الرئيسة لوزارة التربية والتعليم في الآتي:

- 1 - تعزيز المواقف الوطنيّة وحقوق المواطنة لدى الطلاب البحرينيين مع التركيز على الربط المتوازن بين الحقوق والواجبات.
- 2 - غرس القيم الأخلاقيّة الإسلاميّة في أذهان الطلاب بطريقة متوازنة مما يؤثّر بشكل كبير في السلوك اليوميّ.
- 3 - تطوير شخصيّة الطلاب البحرينيين لتحضيرهم لمواجهة تحديات الحياة، وتمكينهم من أداء دور فاعل في الإنتاج والبناء والنموّ، والتفاعل مع أهداف ومتطلّبات البلاد والعباد.
- 4 - توفير التأهيل الأساسيّ العامّ للطلاب لكلّ من الحياة الخاصة والعامّة وبما يعينهم على مواكبة التّطوّرات العلميّة والتّكنولوجيّة الهائلة، والتغيّرات المحتملة في المستقبل.
- 5 - توجيه العمليّة التعليميّة إلى اعتماد استراتيجيات فعّالة تدعم وتعمّق مفهوم التعلّم مدى الحياة.
- 6 - التّكامل ما بين الأسرة والمدرسة والمجتمع كي تهض كل هذه الأطراف بمسؤولياتها في تحقيق أهداف تعليم الأجيال.
- 7 - تكييف المناهج الدراسيّة لتلبية متطلّبات الطلاب المتنوّعة مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفرديّة لديهم وتنوّع احتياجاتهم وميولهم ومهاراتهم.
- 8 - تعزيز نوعيّة التعليم في مختلف مجالات التّخصص من خلال معايير واضحة لتقييم نظام التعليم.
- 9 - تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في التعليم.

إدارة النظام التعليمي

وزارة التربية والتعليم هي الجهة الرسمية المسؤولة عن توجيه نظام التعليم على جميع المستويات، وتنفيذ السياسة التعليمية للدولة، ووضع سياساتها، والتخطيط لها، والإشراف على إداراتها وتوجيهها.

بعد إعادة تنظيم هيكله الوزارة في العام 2006، أصبحت الوزارة تتألف من سبعة قطاعات رئيسة تحت إشراف وكيلين اثنين، أحدهما للموارد والخدمات، والآخر لشؤون التعليم والمناهج. ويشرف على كل قطاع وكيل وزارة مساعد يشرف على عدد من المديریات التابعة له.

ويشمل التنظيم الجديد للوزارة وصفاً متقدماً للأدوار والمهام، وأسلوباً منهجياً فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، ويستند على مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ. وقد اتخذت الوزارة الخطوات اللازمة لتنفيذ نظام المناطق التعليمية (للمرحلة الابتدائية) منذ العام الدراسي 2005/2006. ويأتي هذا النظام في إطار خطة الوزارة لإنشاء إدارة لامركزية لتعزيز الكفاءة في العمل المدرسي، ومتابعة العمل بطريقة سلسلة، وتعزيز المتابعة اليومية، وتسهيل عمل المدرسة من خلال التنسيق والتكامل بين الإدارة المركزية ومناطق التعليم. وقد استمرت الوزارة في تنفيذ هذا النظام في المراحل المتوسطة والثانوية في العام الدراسي 2006/2007.

مربع رقم (4) : المدارس المستقلة في مملكة البحرين

منذ أوائل الثمانينيات، شجعت وزارة التربية والتعليم اللامركزية، وسياسة الديمقراطية التشاورية، من خلال إيجاد قنوات التعبير والتفاعل بين المسؤولين التربويين، والتي تشمل جميع العاملين في مجال التعليم في اللجان التنموية واتخاذ القرارات المناسبة لرفع كفاءة التعليم. وتم إنشاء عدة لجان استشارية. لا تقتصر العضوية على المسؤولين بالوزارة، بل يمكن التماس المساعدة من الموظفين ذوي الخبرة من الوزارات والجامعات الأخرى في مملكة البحرين.

في عام 1990/1991، اعتمدت الوزارة نظام كل مدرسة كوحدة تعليمية مستقلة، وفقاً للقرار الوزاري رقم (90/168/375) المؤرخ في 24 أبريل/نيسان 1990. حددت الوثيقة المرفقة بالقرار الوزاري الإجراءات الأساسية، والمخطط التنظيمي الجديد لإدارة المدرسة، والمهام التعليمية والإدارية، وكذلك عملية التقييم.

يتكوّن التّظيم الجديد للمدرسة كوحدة تعليمية مستقلة مما يأتي:

- يمثّل مدير المدرسة القيادة العليا في المدرسة كرئيس لمجلسها. حيث يشارك في وضع السياسة العامة للمدرسة، ويأخذ على عاتقه قيادة العمل في المدرسة لتنفيذ السياسة التعليمية، وتحقيق الأهداف التعليمية.
 - يتكوّن مجلس المدرسة من: مدير المدرسة رئيساً، ومساعد رئيس، ومساعد اجتماعي، ومدرّس منتخب من بين ذوي الخبرة، وأخصائيّ مركز مصادر التعلم، ومقرر، وخمسة مدرّسين منتخبين. يناقش المجلس المسائل المتعلقة بسياسة المدرسة بشكل عام: مشاكل المدرسة الإدارية والأكاديمية والحلول المناسبة، احتياجات المدرسة لهيئة التدريس والموظفين الإداريين، الاقتراحات والخطة المقّدمة من قبل العاملين في المدرسة المتعلقة بتطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس، وميزانية المدرسة المقترحة.
 - وتشمل الشعب الدراسية جميع المعلمين الذين يقومون بتدريس المواد أو بإجراء النشاط التعليمي. ويرأس كل شعبة معلم بارز يكون مسؤولاً عن تطوير المنهج الدراسي المعين، وطرق التدريس، وأساليب التقييم، وبرنامج التطوير المهني للموظفين. يمكن أن ينتخب المعلم البارز عضواً في مجلس المدرسة.
 - يعتبر المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية فهو يشارك بصفته عضواً منتخباً في مجلس المدرسة، ويشارك في عملية صنع القرار، ويسهم في الإدارة السليمة للمدرسة. وللأخصائي الاجتماعي دور فاعل في إدارة الحياة المدرسية وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الطلاب، وبينهم وبين والديهم. إنه يوفر أيضاً للطلاب الخدمات الاستشارية النفسية والاجتماعية والمهنية. وهو عضو في مجلس المدرسة. أما أخصائي مركز مصادر التعلم فهو المسؤول عن مكتبة المدرسة ومصادر التعلّم الأخرى. وينسق مع قطاعات مختلفة من أجل توفير الخدمات اللازمة، ويساعد ويقدم المشورة للمعلمين، ويساعد في تدريس بعض الدروس في شؤون المكتبات وطرق البحث. وهو أيضاً عضو في مجلس المدرسة.
- ومن أجل استئناس المدرسة مع نظام الإدارة المستقلة، حددت وزارة التربية والتعليم التقييم الذاتي كأسلوب أنسب للمساءلة. فجوهر التقييم الذاتي هو أن يشارك جميع العاملين في المدرسة في عملية التقييم، من تعريف أهدافها إلى اعتماد تدابير تصحيحية بناءً على نتائج التقييم. وفي ضوء ما سبق، تم إنشاء النظام الآلي لإدارة المدرسة وقد طبقت الوزارة منذ عام 2001/2002، التقييم الشامل لنظم الإدارة المدرسية بهدف إنشاء قاعدة بيانات موحدة لتقييم الطالب من أجل تسهيل تنفيذ قرارات الوزارة في هذا المجال.

يتبع النظام التعليمي في مملكة البحرين السلم التعليمي (9) سنوات للتعليم الأساسي والذي يشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية (المتوسطة)، و(3) سنوات للتعليم الثانوي بمساراته المختلفة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (10): سلم النظام التعليمي في مملكة البحرين

			السن	الصفوف		
التعليم الديني (الابتدائي، والإعدادي، والمتوسط، والثانوي)	النظام المطور للتعليم الفني والمهني	توحيد المسارات ×	التعليم الثانوي	17	12	
				16	11	
				15	10	
	التعليم الأساسي	الحلقة الثالثة (التعليم الإعدادي «المتوسط»)		14	9	
				13	8	
				12	7	
		الحلقة الثانية (التعليم الابتدائي)		11	6	
				10	5	
				9	4	
			الحلقة الأولى (التعليم الابتدائي)		8	3
					7	2
					6	1

يتم توفير التعليم قبل المدرسي من قبل القطاع الخاص. وتشرف وزارة التربية والتعليم على رياض الأطفال الموجهة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (3-5)، بينما تشرف وزارة التنمية الاجتماعية على دور الحضانة المخصصة للأطفال ممن هم أقل من (3) سنوات من العمر.

ويشمل التعليم الابتدائي والذي يمتد عبر ست سنوات الحلفتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي ويضم (الصفوف من 1-6)، ويوجه للأطفال تتراوح أعمارهم ما بين (6-11). في الصفوف الثلاثة الأولى (الحلقة الأولى) يتم تطبيق نظام معلم الفصل، إذ يقوم في ظل هذا النظام معلم واحد بتدريس معظم المواد ماعدا مادة اللغة الإنجليزية، ومادة التصميم والتقانة، والتربية الموسيقية، والتربية الرياضية.

ويطلق على الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي التعليم المتوسط، وتستمر ثلاث سنوات (الصفوف من 7-9)، ويطبق في مدارسها نظام معلم المادة، حيث يدرس كل مادة دراسية معلم متخصص في تلك المادة ومؤهلاً تأهيلاً تربوياً، ويتم فيها قبول الطلاب عند الانتهاء من التعليم الابتدائي أو ما يعادلها في فصول محو الأمية. يحصل الطلاب الذين اجتازوا الامتحان عند الانتهاء من الصف (9)، على شهادة المرحلة المتوسطة (الإعدادية).

كما يغطّي التّعليم الثانوي ثلاث سنوات (الصفوف من 10-12)، ويتمّ تطبيق نظام الساعات المعتمدة بهذا المستوى، في التّعليم الثانوي التقني منذ العام الدراسي 1988/1989 (المعروف بنظام الوحدات)، ومنذ العام الدراسي 1990/1991 بالتّعليم الثانوي العام والتجاري. وقد تمّ تعميم نظام الساعات المعتمدة في العام الدراسي 1994/1995. ويوفّر التّعليم الثانوي للطّالب خيارات مختلفة لتابعة المناهج الدراسيّة: العلميّة، والأدبيّة، والتّجاريّة، والتّطبيقيّة أو التقنيّة. ويمكن للطّالب تغيير المسارات بين أكثر من تخصّص. هذا، وقد بدأت وزارة التربية والتّعليم منذ العام الدراسي 2004/2005 بتطبيق نظام توحيد المسارات الأكاديميّة (العلمي والأدبي والتجاري) بالتّعليم الثانوي العام، بشكل تدريجي، وتواصل التوسع فيه حيث تمّ تعميمه على كافة المدارس الثانوية بحلول عام 2009. وفي نهاية المرحلة الثانوية، يتم منح الطلاب الناجحين شهادة الثانوية العامّة.

ويتمّ التّعليم الدّينيّ في معاهد للبنين فقط تتبع وزارة التربية والتّعليم، ويأخذ هذا النوع من التّعليم التّخصّصيّ نفس اتجاه التّعليم الأساسيّ، والتّعليم الثانويّ في التّعليم العام الحكومي من حيث عدد سنوات الدراسة وسنّ القبول، ويقدم نفس المواد الأساسيّة التي يقدمها التّعليم الأساسيّ والثانوي، إلا أنه يعطي مساحة أوسع للدراسات الدّينيّة الإسلاميّة بفروعها المختلفة، وذلك بهدف تهيئة الخريج لاستكمال دراسته الجامعيّة في العلوم الدّينيّة.

أمّا التّعليم العالي فيتمّ توفيره في الجامعات والكليّات والمعاهد العليا التي تعتمد نظام الساعات المعتمدة. ففي جامعة البحرين، يتطلّب الحصول على الدبلوم (64-70) ساعة معتمدة (قرابة سنتين من الدراسة)، وللحصول على درجة البكالوريوس، يجب على الطالب إكمال (128-131) ساعة معتمدة على الأقل بنجاح (ما يعادل أربع سنوات من الدراسة، خمس سنوات في حالة الهندسة، ست سنوات في حالة الطب). كما تستغرق برامج الماجستير عموماً عامين، ويتطلّب دبلوم الدراسات العليا سنة إضافية واحدة من الدراسة، في حين تتطلب درجة الدكتوراه ثلاث سنوات على الأقل من الدّراسة والبحث.

ويتمدّ العام الدراسيّ من منتصف سبتمبر إلى نهاية شهر يونيو، ويتكوّن من (170-172) يوم عمل (أو قرابة أربعة وثلاثين أسبوعاً) في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية)، و (155) يوم عمل (أو واحد وثلاثين أسبوعاً) في المرحلة الثانوية. وينقسم العام الدراسيّ إلى فصلين دراسيين وفصل صيفي (اختياري). ويتكوّن الفصل الدراسي من ستة عشر أسبوعاً. يبدأ الفصل الدراسي الأول في سبتمبر والثاني في فبراير، في حين تبدأ الدورة الصيفية في شهر يونيو من كل عام.

أهمّ الإنجازات الكميّة والنوعيّة:

تنصّ المادّة السابعة من دستور البلاد (2002) على أنّ الدولة تكفل الخدمات التعليميّة والثقافيّة لمواطنيها، والتّعليم مجاني حتى نهاية المرحلة الثانوية، ويجعل القانون الجديد رقم (27) لسنة 2005 التّعليم الأساسيّ (تسع سنوات من التّعليم) إلزامياً ومجانياً للأطفال من (6) إلى (15) سنة. وينصّ على أن التّعليم حقّ مكفول لجميع المواطنين، كما ينص القانون على وضع الخطة اللازمة لمكافحة الأميّة.

1. تطوّر التعليم قبل الابتدائي

تشمل الأهداف الرئيسية للتعليم ما قبل الابتدائي ما يأتي:

- تطوير مواقف وسلوكيات الطفل وفقاً للديانة الإسلامية والمعتقد والتراث.
- تعزيز تنمية الطفل العقلية، والنفسية، والاجتماعية، والجسدية.
- تنمية مهارات الطفل وقدراته.
- تشجيع الإبداع لدى الطفل.
- إعداد الطفل للمدرسة.

ومن الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال التشريع، صدور قانون الطفل رقم (37) لعام 2012 والذي جاء

في (69) مادة صُنفت في الأبواب الآتية:

- كفلت الدولة حماية الطفولة والأمومة، لتهيئة الظروف المناسبة لتنشئة الأطفال تنشئة صحيحة من كافة النواحي، وكفلت تمتع الأطفال بحقوقهم من دون تمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو الإعاقة، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة.
- كفل القانون الرعاية الصحية للطفل عبر الخدمات المكفولة للأم الحامل، والفحص الدوري للطفل، والتطعيمات الوقائية، كما كفل الحق لوزارة الصحة بالتدخل لحماية الطفل، وتوفير العلاج اللازم له عند رفض الوالدين أو المتولين رعايته أو علاجه، كما وضع مواد قانونية تختص بسلامة غذاء الطفل.
- ركزت مواد الباب الآتي على الرعاية الاجتماعية للطفل، وأكدت على أن وزارة التنمية الاجتماعية هي الجهة المسؤولة عن متابعة دور الحضانه، والرقابة والإشراف وإصدار القوانين والقرارات التنفيذية الخاصة بذلك، وحددت اشتراطات التراخيص ومجالات الرقابة عليها، وكفلت الحق للوزارة المعنية بغلق أي منها عند وجود مخاطر تهدد سلامة الأطفال وصحتهم، كما كفلت الرعاية البديلة للأطفال الذين حالت ظروفهم دون استمرارهم مع أسرهم الطبيعية.
- أكد القانون على رعاية الطفل المعاق وتعليمه وتأهيله، حيث تلتزم الدولة بأن تقدم للطفل المعاق الرعاية الاجتماعية، والصحية، والنفسية، والتعليمية، وأن توفر له السبل للاعتماد على نفسه، وتيسير اندماجه ومشاركته في المجتمع.
- أكدت مواد القانون على تعليم الطفل وتنقيفه، وعلى إتاحة التعليم في رياض الأطفال من (ثلاث إلى ست سنوات)، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية، والبدنية، والحركية، والوجدانية، والاجتماعية، على أن تخضع الرياض لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم وإشرافها الإداري والفني.
- كفلت الدولة حماية الطفل من سوء المعاملة أو الإهمال، ووجهت إلى إنشاء «مركز حماية الطفل»، بحيث يعمل كجهة مركزية تتولى تقييم ومتابعة الطفل الذي تعرض لسوء المعاملة.

كانت رياض الأطفال تستخدم مناهج دراسية منفردة خاصة بها، حيث تختلف المناهج من مؤسسة إلى أخرى، وفقاً لنوع النظام المطبق فيها (أي البحرينية، والبريطانية، والأمريكية، وغيرها). وخلافاً لغيرها من المدارس، لا تتبع رياض الأطفال جدولاً زمنياً محددًا، وينتقل الأطفال تحت إشراف وتوجيه المعلمين والمشرفين، كما تخصص بعض الرياض وقتاً معيناً للقراءة والكتابة، فضلاً عن اللعب الفردي والجماعي ليتناسب مع احتياجاتهم.

وفي السنوات الأخيرة، أطلقت وزارة التربية والتعليم مشروع منهاج رياض الأطفال. وقد أنشئت لجنة لهذا الغرض تتألف من متخصصين في المناهج والتعليم الخاص، من أجل إعداد وثيقة منهاج موحد، ثم قدمت هذه الوثيقة إلى الجهات المعنية في الوزارة لمناقشتها، وإعداد الصيغة النهائية التي وزعت على جميع رياض الأطفال قصد تنفيذها في العام الدراسي 2005/2006. وينقسم المنهج الموحد إلى وحدات تعليمية مصممة خصيصاً لرياض الأطفال. ويهدف هذا المنهج إلى إعداد الأطفال للحياة المدرسية من خلال إكسابهم مجموعة من القيم، والمفاهيم، والمهارات، والكفايات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات أطفال الرياض مع مراعاة الفروق الفردية.

تعدّ الاستراتيجية الوطنية للطفل 2012-2016 أول استراتيجية تصاغ للطفل في مملكة البحرين. وتأتي هذه الاستراتيجية استكمالاً لجهود الحكومة البحرينية في العمل على ضمان حقوق الطفل والنهوض بأوضاعه، وتوفير بيئة آمنة تمكنهم من ممارسة حقوقهم، كما تأتي استكمالاً للجهود البحرينية في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة، لا سيما بعدما احتلت المملكة المرتبة الثانية والأربعين عالمياً، والثالثة عربياً وخليجياً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2011. وترتكز الاستراتيجية على ثلاثة أسس محورية هي: احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وإدماج ذوي الإعاقة.

ومنذ بداية التسعينيات اتسع نطاق رعاية الطفولة المبكرة والسعي إلى تنميتها، وفق سياسة تشجيع الاستثمار الخاص في هذا المجال، وبخاصة توفير خدمات الرعاية النهارية لأطفال الأمهات العاملات. ومن هنا، ازداد عدد دور الحضانة حتى بلغ عددها في عام 2012/2013 (40) مؤسسة توفر الحضانة، تضم (1567) طفلاً وطفلة، مقارنة بعام 2001/2002 حيث كان العدد (33) مؤسسة، تضم (872) طفلاً وطفلة في سن ما دون الثالثة، كما يبيّنه الجدول الآتي:

جدول رقم (11): تطوّر عدد المؤسسات التي توفرّ مرحلة الحضانة والأطفال المسجلين فيها في الفترة من العام الدراسي 2001/2002 إلى العام الدراسي 2012/2013 في مملكة البحرين

عدد الأطفال		عدد المؤسسات التي توفرّ مرحلة الحضانة				العام الدراسي
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	حضانة مشتركة مع رياض أطفال	حضانة مستقلة	
872	389	483	33	16	14	2002/2001
1567	764	803	40	18	11	2013/2012
80	96	66	21	13	-21	نسبة التغير (%)

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

تمّ التوسّع في افتتاح رياض الأطفال خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2012 بتشجيع من حكومة مملكة البحرين، لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الأطفال ضمن الفئة العمرية (3-5 سنوات). لذا، فقد ازداد عدد المؤسسات التعليميّة التي توفّر مرحلة رياض الأطفال في العام الدراسي 2012/2013 ليصل إلى (188) مؤسسة، تضم (29937) طفلاً وطفلة، مقارنة بعام 2002/2001 حيث كان العدد (156) مؤسسة، تضم (15506) طفلاً وطفلة، كما يبيّنه الجدول الآتي:

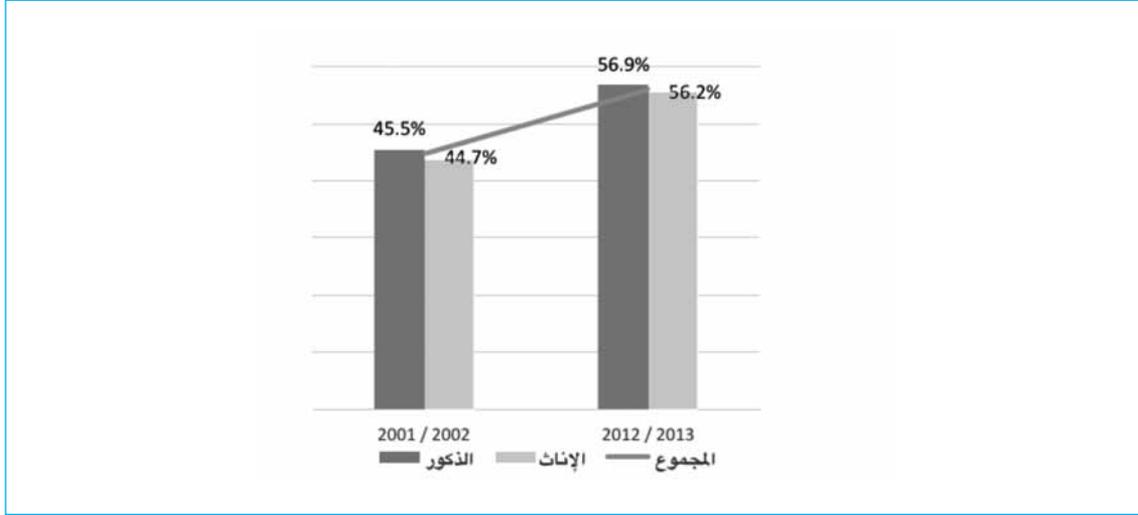
جدول رقم (12): تطوّر عدد المؤسسات التي توفّر مرحلة رياض الأطفال، والأطفال المسجلين فيها في الفترة من العام الدراسي 2002/2001 إلى العام الدراسي 2013/012 في مملكة البحرين

عدد الأطفال			عدد المؤسسات التي توفّر مرحلة الروضة				العام الدراسي
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الخاصّة	رياض الأطفال المشتركة مع الحضانات	رياض الأطفال المستقلّة	
15506	7433	8073	156	37	16	103	2002/2001
29937	14630	15307	188	58	18	112	2013/2012
93	97	90	21	57	13	9	نسبة التغير (%)

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

وحرصاً من وزارة التربية والتعليم على تقديم خدمات تعليميّة مواكبة النموّ في أعداد الأطفال في مملكة البحرين، أخذت على عاتقها تشجيع الاستثمار في التعليم، بفتح المؤسسات التعليميّة الخاصّة، ورياض الأطفال، وإحداث تطوير نوعي في هذا المجال ودعم العمل فيه. وقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً واضحاً في عدد الأطفال المنتهين ببرامج الطفولة المبكرة، حيث ارتفعت نسبة القيد الإجمالي في برامج الطفولة المبكرة من (44.7%) في العام الدراسي 2002/2001 إلى (56.2%) في العام الدراسي 2013/2012، كما يظهر في الشكل الآتي:

شكل رقم (8): نسبة القيد الإجمالي في برامج تنمية الطفولة المبكرة في مملكة البحرين



المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

وقد حدث خلال الفترة من 2001-2012 تطور ملحوظ في عدد الأطفال بالمرحلة الابتدائية ممن شاركوا ببرامج الطفولة المبكرة، حيث بلغت النسبة المئوية في العام الدراسي 2013/2012 (85.6%) مقارنة بالعام الدراسي 2002/2001، إذ لم تتجاوز النسبة (72.9%).

2. تطوّر التعليم الأساسي

تشمل الأهداف الرئيسة من التعليم الأساسي ما يأتي:

- 1 - تنمية الأطفال جسدياً، وعقلياً، وأخلاقياً، واجتماعياً، وعاطفياً، وتزويدهم بالتعليم والمهارات المطلوبة ليكونوا مواطنين صالحين.
- 2 - مساعدة الأطفال على اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والرياضيات، من أجل تمكينهم من توظيف لغتهم العربية في القراءة والكتابة، والتعبير عن الذات، واستخدام الأرقام في حياتهم اليومية.
- 3 - مساعدة الأطفال في تكوين العادات الجيدة، والمواقف والمهارات (مثل: الملاحظة الدقيقة، والاستماع الدقيق، والتفكير المنظم، والفائدة في التعلّم)، لتطوير مواهبهم وهواياتهم، وتحفيزهم للتعلّم الذاتي.
- 4 - تنمية القيم والمواقف تجاه العمل والإنتاج، واحترام العمل اليدوي تجاه أولئك الذين يمارسونه.

وقد صدر في 15 أغسطس 2005 قانون التعليم رقم (27)، حيث أكدت المادة السادسة من هذا القانون على الحق في التعليم والزاميته، والتزام المملكة بتوفيره حسبما ورد في دستور المملكة، ونصت على أن: «التعليم الأساسي حق للأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم في بداية العام الدراسي، وتلتزم المملكة بتوفيره لهم، ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى تسع سنوات دراسية على الأقل، ويصدر الوزير القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور».

كما نصت المادة السابعة من القانون على أن: «يكون التعليم الأساسي والثانوي مجانيًا بمدارس المملكة».

وفي ضوء ذلك صدرت عدة قرارات لتنظيم وتنفيذ الإلزام أبرزها:

- قرار رقم (535) لسنة 2006 بشأن تنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة لمتولي أمور الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام، الذي يوضح ما يلي:
 - إجراءات التسجيل بالصف الأول بمدارس التعليم الأساسي التابعة لوزارة التربية والتعليم.
 - الإجراءات السابقة على طلب رفع الدعوى الجنائية في حالة عدم التحاق الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام بالمدارس.
 - الإجراءات السابقة على طلب رفع الدعوى الجنائية في حالة انقطاع الطلاب عن الدراسة مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة خلال السنة الدراسية.
 - قرار رقم (536) لسنة 2006 بشأن القواعد والضوابط الخاصة بقبول الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الإلزام بمدارس التعليم الأساسي.
 - القانون رقم (35) لسنة 2009 والذي نصت المادة الأولى منه على معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة البحريني في كل ما يخص الرسوم المقررة على الخدمات الإلكترونية الصحية والتعليمية، ورسوم الإقامة شريطة الإقامة الدائمة في مملكة البحرين.
- توفر مملكة البحرين فرص التعليم للجميع، فقد استطاعت أن تستوعب جميع الأطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي، كما حظي التعليم في المراحل التعليمية الأخرى بانتشار واسع وتطور ملحوظ.

مربع رقم (5) : رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في مملكة البحرين

تم في عام 2006 استحداث إدارة للتربية الخاصة تعني بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين، وتولّى وضع الخطط والبرامج المناسبة لهذه الفئة في المدارس الحكومية، وتعمل على تطوير البرامج التي كانت مطبقة قبل ذلك من خلال عمل وحدة التربية الخاصة التي كانت تحت مظلة إدارة التعليم الابتدائي، وذلك حسب التفصيل الآتي:

- تطوير بعض المشاريع التي كانت مطبقة (برنامج صعوبات التعلم الذي بدأ عام 1986، وبرنامج رعاية الطلاب الموهوبين والمتفوقين الذي بدأ عام 1996، وبرنامج دمج طلاب متلازمة داون والتخلف العقلي البسيط الذي بدأ عام 2001).
- تنفيذ مشاريع جديدة (مشروع العلاج الوظيفي عام 2010/2011، ومشروع دمج طلاب التوحد في المدارس الحكومية عام 2010/2011، ومشروع المعلم المساند للطلاب المكفوفين عام 2011/2012، وتعيين مجموعة من المرشدين الاجتماعيين لمتابعة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية عام 2012/2013، وتعيين اختصاصيين سلوكيين لمتابعة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية عام 2012/2013، تعيين معالجي نطق وتخطاب لمتابعة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة عام 2010/2011، مشروع تأهيل الطلاب ذوي الإعاقة الذهنية في التعليم الفني عام 2013/2014).
- كما أنّ هناك مراكز متخصصة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وهي: مركز رعاية الطلاب الموهوبين، ومركز الإرشاد النفسي والصحة المدرسية، وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراكز والمعاهد الأهلية التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة ممن هم في سن التعليم، وتتلقى إشرافاً ومتابعة من وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية.
- كما تقوم الوزارة بتهيئة البيئة المدرسية لتتلاءم مع متطلبات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم اتخاذ عدد من الإجراءات التي تتمثل فيما يأتي: 1. توفير مقننات لصفوف برامج التربية الخاصة بمختلف فئاتها (التوحد، الإعاقة الذهنية ومتلازمة داون، صعوبات التعلم، التفوق). 2. تركيب لوحات إرشادية للطلاب المكفوفين في جميع المدارس التي تم دمج هؤلاء الطلاب فيها والتي بلغ عددها في العام الدراسي 2013/2014 (28) مدرسة. 3. إنشاء منحدرات في جميع المدارس التي تم دمج الطلاب ذوي الإعاقة الجسدية فيها. 4. توفير أجهزة الحاسب الآلي والسبورات الذكية في مجموعة من المدارس المطبقة لمختلف برامج التربية الخاصة.
- كما تم توفير الأجهزة والمعينات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تذليل الصعاب التي تواجه دمجهم في المدارس الحكومية، وذلك من خلال توفير ما يأتي: 1. بدأت إدارة التربية الخاصة بتوفير الأجهزة والمعينات للطلاب ذوي الحاجات الخاصة منذ عام 2009/2010، وقد بلغ عددها في العام الدراسي 2013/2014 (174) جهازاً للطلاب ذوي الإعاقة الحركية والسمعية، والبصرية، واضطراب التوحد على أربع دفعات مثل: الكراسي المتحركة الكهربائية واليدوية، والسماعات والنظارات والمكبرات، والحواسيب الآلية، وأجهزة برنتو وغيرها. 2. توفير خدمة المواصلات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم توفير (11) حافلة خاصة يقوم على خدمة هذه الفئة.
- لقد قامت الوزارة بجهود عديدة لتحسين وتعزيز الخدمات المقدمة لهذه الفئة من الأبناء، منها على سبيل المثال: نجاح تجربة دمج طلاب متلازمة داون والتخلف العقلي البسيط القابلين للتعلم في المدارس الحكومية، وقد كان لهذه التجربة أثر إيجابي كبير في تعلمهم وتكيفهم مع من حولهم في اتجاه الدمج الاجتماعي الإيجابي.
- كما عملت الوزارة على استيعاب الطلاب من ذوي الإعاقة الحركية في المدارس، من خلال تهيئة البيئة المدرسية وتطويرها بشكل مستمر، وتزويدها بالمرافق الخاصة والأدوات المعينة، بما يساعد هذه الفئة على التنقل والحركة داخل الفضاء المدرسي بكل يسر، بهدف توفير بيئة تعليمية مساعدة.
- وقد قامت الوزارة بتنفيذ عدد من الخطوات التي تضمن نجاح هذه التجربة الطموح من خلال توفير كوادر بشرية متخصصة، وتأهيلها عن طريق الابتعاث سنوياً لدراسة دبلوم الدراسات العليا في التربية الخاصة بجامعة الخليج العربي، والإشراف على تطبيق برنامج تدريسي هؤلاء الطلاب من قبل المسؤولين والاختصاصيين في الوزارة، وكذلك تطوير أداء المعلمين القائمين على تدريسيهم ومتابعتهم عن طريق ورش العمل والدورات التدريبية.
- كما سعت الوزارة في هذا الإطار إلى تحسين وضع المرين الذين يتعاملون مع ذوي الاحتياجات الخاصة، مادياً ومعنوياً، تقديراً للدور الذي يضطلعون به، هذا فضلاً عن جهود الوزارة الحثيثة في الابتعاث.
- وعلى صعيد التواصل مع أولياء الأمور ومع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بهذه الفئة، قامت الوزارة بتشكيل لجنة مشتركة من بين المختصين من الوزارة وأولياء الأمور وممثلي الجمعيات الأهلية ذات الصلة، وذلك لتقديم أفضل الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد ارتفع عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية عام 2013/2012 إلى (98894) طالباً وطالبة (34.1% منهم في التعليم الخاص) بزيادة 23% بالمقارنة مع عام 2002/2001، في حين ارتفع العدد في المرحلة الإعدادية إلى 44551 (26.4% منهم في التعليم الخاص) بزيادة (25%). والجدول الآتي يوضح تطوّر أعداد الطلاب المسجلين في مراحل التعليم (حكوميّ وخاص) بين عام 2002/2001 وعام 2013/2012.

جدول رقم (13): تطوّر أعداد الطلاب المسجلين في مراحل التعليم (حكوميّ وخاص) بين عام 2002/2001 وعام 2013/2012 في مملكة البحرين

المرحلة	2013/2012			2002/2001م			النسبة التعليم الخاص (%)
	إناث	ذكور	إجمالي الطلاب	إناث	ذكور	إجمالي الطلاب	
ابتدائي	48403	50491	98894	39288	41341	80629	34.1
إعدادي	21607	22944	44551	17657	18110	35767	26.4

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

وقد بلغت نسبة القيد الإجماليّ في التّعليم الابتدائيّ (108.7%) في العام الدراسيّ 2002/2001 (109.8% للذكور و 107.6% للإناث)، في حين وصلت في العام الدراسيّ 2013/2012 إلى (100.6%) (100.9% للذكور و 100.3% للإناث).

ويشير ارتفاع نسبة القيد الإجماليّ في التّعليم الابتدائيّ إلى درجة عالية من التحاق الطلاب سواء أكانوا ينتمون إلى فئة العمر الرسميّة أم لا. وتدل نسبة القيد الإجماليّ على كفاءة النّظام التّعليميّ في مملكة البحرين، ومقدرته على استيعاب جميع السكان ممن هم في سن التّعليم الابتدائيّ.

في حين بلغت نسبة القيد الصافيّ في التّعليم الابتدائيّ (99.7%) في العام الدراسيّ 2002/2001 (100% للذكور و 99.5% للإناث)، في حين بلغت هذه النسبة (95.8%) في العام 2013/2012 (96% للذكور و 95.6% للإناث).

أمّا انخفاض نسبة القيد الصافيّ في التّعليم الابتدائيّ للعام الدراسيّ 2013/2012 فيعزى إلى التحاق عدد من الطلاب بمؤسّسات تعليميّة (عامّة أو خاصّة كبرامج التربية الخاصة) داخل المملكة وخارجها، مما جعل هذه النسبة أقرب إلى الواقع.

كما أنّ تعادل مؤشري الجنسين لنسبتي القيد الإجماليّ والصافيّ تعتبر متوازنة بين الذكور والإناث مما يؤكد وجود تكافؤ في فرص القيد للذكور والإناث.

والجدول الآتي يبيّن نسبيّ القيد الإجماليّ والصافيّ في التّعليم الابتدائيّ للعامين الدراسيّين 2002/2001 و2013/2012.

جدول رقم (14): نسبيّ القيد الإجماليّ والصافيّ في التّعليم الابتدائيّ للعامين الدراسيّين 2002/2001 و2013/2012 في مملكة البحرين

مؤشر تعادل الجنسين	نسبة القيد الصافيّ (%)		نسبة القيد الإجماليّ (%)	السكان في السن الرسميّة للتّعليم الابتدائيّ (11-6) (2)	القيد لمن هم في سنّ التّعليم الابتدائيّ الرسميّة (6-11) عام وخاص (1)	مجموع القيد (جميع الأعمار) عام وخاص (1)	البيان	العام الدراسيّ
	NER	GER						
1.00	0.98	99.7	108.7	74150	74908	80629	المجموع	2002/2001
		100.0	109.8	37647	38123	41341	الذكور	
		99.5	107.6	36503	36785	39288	الإناث	
1.00	0.99	95.8	100.6	98301	94177	98894	المجموع	2013/2012
		96.0	100.9	50039	48026	50491	الذكور	
		95.6	100.3	48262	46151	48403	الإناث	

(1) المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

(2) المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين.

أمّا بالنسبة للتّعليم الإعدادي (المتوسط) فقد بلغت نسبة القيد الإجماليّ (103.9%) في العام الدراسيّ 2002/2001 (102.2% للذكور و 105.8% للإناث)، في حين بلغت هذه النسبة (97.9%) في العام الدراسيّ 2013/2012 (98.6% للذكور و 97.3% للإناث).

وبلغت نسبة القيد الصافيّ في التّعليم الإعداديّ (المتوسط) 88.1% في العام الدراسيّ 2002/2001 (86.0% للذكور و 90.2% للإناث)، في حين بلغت في 86.8% في العام الدراسيّ 2013/2012 (86.2% للذكور و 87.4% للإناث). والجدول الآتي يبيّن نسبيّ القيد الإجماليّ والصافيّ في التّعليم الإعداديّ (المتوسط) للعامين الدراسيّين 2002/2001 و2013/2012.

جدول رقم (15): نسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم الإعدادي (المتوسط) (عام وخاص) للعامين الدراسيين 2001/2002 و2012/2013 في مملكة البحرين

مؤشر تعادل الجنسين	نسبة القيد الصافي (%)	نسبة القيد الإجمالي (%)	السكان في السن الرسمية للتعليم الإعدادي (المتوسط) (14-12) (2)	القيد لمن هم في سن (14-12) (1)	مجموع القيد (جميع الأعمار) (1)	البيان	العام الدراسي
				المجموع	المجموع		
1.05	1.04	88.1	103.9	34412	30301	35767	المجموع
		86.0	102.2	17728	15248	18110	الذكور
		90.2	105.8	16684	15053	17657	الإناث
1.01	0.99	86.8	97.9	45487	39465	44551	المجموع
		86.2	98.6	23275	20055	22944	الذكور
		87.4	97.3	22212	19410	21607	الإناث

(1) المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

(2) المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين

3. تطوّر التعليم الثانوي

تشمل الأهداف الرئيسية للتعليم الثانوي ما يأتي:

- 1 - إعداد الطلاب بدنياً، وعقلياً، وأخلاقياً، واجتماعياً، ووطنياً، ليكونوا مواطنين صالحين.
 - 2 - تثقيف الطلاب في الفنون والعلوم، من أجل إعدادهم للتعليم العالي.
 - 3 - إعداد الطلاب للحياة بشكل عام من خلال تزويدهم بالقيم السليمة والمعرفة حول الاتجاهات العلمية، والقدرة على حل مشاكل الحياة المعاصرة، بحيث يصبحون قوة منتجة في المجتمع، بعد تلقي التدريب المهني.
- وتوفّر الدولة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي للجميع، وتعنى عناية بالغة بتعليم الفتيان والفتيات من دون تمييز، إيماناً منها بأهمية دورهما في تنمية الاقتصاد الوطني. ويمكن لطلاب المرحلة الثانوية الاختيار من ضمن برامج دراسية متنوعة ومتخصصة، بعضها يؤدي إلى التعليم العالي، وبعضها الآخر صمّم لتدريب الطلاب وتهيئتهم لدخول سوق العمل. والاختيار من بين برامج التعليم المطروحة متاح للجنسين على حدّ سواء، لكن الفتيات يفضلن الالتحاق بمسارات التعليم العام التي تؤدي إلى التعليم العالي، على الرغم من توافر تخصصات في التعليم الفني والمهني تتناسب وطبيعة الفتاة، مثل: صيانة الحاسوب، والتصميم الداخلي، والتخصصات التجارية.

ارتفع عدد الطلاب في التعليم الثانوي في العام الدراسي 2013/2012 إلى (43676) طالباً وطالبة (20.5% منهم في التعليم الخاص)، أي بزيادة 54% مما كان عليه في العام 2002/2001. وقد ارتفعت نسبة التعليم الخاص إلى أكثر من الثلث بنفس الفترة، مما يدل على أن القطاع الخاص يطور نوعيّة خدمة تجلب مزيداً من الطلاب وتسهم في تطوير التعليم الثانويّ.

جدول رقم (16): تطوّر أعداد الطلاب المسجلين في مراحل التعليم (حكومي وخاص) بين عام 2002/2001 وعام 2013/2012 في مملكة البحرين

المرحلة	2013/2012			2002/2001			نسبة التعليم الخاص (%)
	إجمالي الطلاب	ذكور	إناث	إجمالي الطلاب	ذكور	إناث	
ثانوي	43676	22231	21445	28425	13521	14904	20.5

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

وقد بلغت نسبة القيد الإجمالي في التعليم الثانوي 89.7% في العام الدراسي 2002/2001 (83.4% للذكور و96.3% للإناث)، في حين ارتفعت هذه النسبة في العام الدراسي 2013/2012 إلى 102.7% (102.3% للذكور و103.2% للإناث).

وبلغت نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي (73.4%) في العام الدراسي 2002/2001 (67.4% للذكور و79.7% للإناث)، في حين ارتفعت إلى (80.7%) في العام 2013/2012 (78.6% للذكور و82.9% للإناث). أمّا مؤشّر تعادل الجنسين لنسبتي القيد الإجمالي والقيد الصافي للمرحلة الثانوية فقد أصبح في هامش التكافؤ بعدما كان لصالح الإناث في العام 2002/2001.

والجدول الآتي يبيّن نسبتي القيد الإجمالي والصافي في التعليم الثانوي للعامين الدراسيين 2002/2001 و2013/2012.

جدول رقم (17): نسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم الثانوي (عام وخاص) للعامين الدراسيين 2002/2001 و2013/2012 في مملكة البحرين

مؤشر تعادل الجنسين	نسبة القيد الصافي % NER		نسبة القيد الإجمالي % GER		السكان في السن الرسمية للتعليم الثانوي (17-15) (2)	القيد لمن هم في السن الرسمية للتعليم الثانوي (17-15) (1)	مجموع القيد (جميع الأعمار) (1)	البيان	العام الدراسي
	NER	GER							
1.18	1.15	73.4	89.7	31693	23253	28425	المجموع	2002/2001	
		67.4	83.4	16214	10923	13521	الذكور		
		79.7	96.3	15479	12330	14904	الإناث		
1.05	1.01	80.7	102.7	42528	34318	43676	المجموع	2013/2012	
		78.6	102.3	21741	17094	22231	الذكور		
		82.9	103.2	20787	17224	21445	الإناث		

(1) المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

(2) المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين.

ويضمّ التعليم والتدريب الفني والمهني بمملكة البحرين مجموعة من المسارات الفنيّة والمهنيّة في مرحلة التعليم الثانوي (الصفوف من 10-12)، ويعكس ذلك وجود اهتمام بالجانب التطبيقي الذي يُقدم عليه الطلاب لاكتساب مهارات فنيّة ومهنيّة كلّ في مجال تخصّصه.

وبلغت نسبة الطلاب المسجلين بتلك المسارات (20%) (35% للذكور و6% للإناث) في العام الدراسي 2013/2012، مقارنة بـ (15%) في العام الدراسي 2002/2001 (30% للذكور و3% للإناث). والجدول الآتي يبيّن تطوّر عدد طلاب المرحلة الثانوية ونسبتهم المؤيّهة في مجال التعليم الفني والمهني للعامين الدراسيين 2002/2001 و2013/2012.

وتبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً في توعية الفتيات بأهميّة التعليم الفني والمهني، وتشجيعهن على الالتحاق بمسارته، من خلال تعريفهن بحاجات سوق العمل، وأثر ذلك في تحسين دخل الأسرة، مما أدى إلى مضاعفة النسبة المؤيّهة للفتيات في التعليم الفني والمهني بمدارس التعليم الثانوي من (3%) إلى (6%).

جدول رقم (18): تطوّر عدد الطلاب المسجلين ونسبتهم في المسارات الفنيّة والمهنيّة في التعليم الثانوي للعامين الدراسيين 2001/2002 و 2012/2013 في مملكة البحرين

عدد الطلاب				السنة
نسبة الطلاب المسجلين بالمسارات الفنية والمهنية (%)	المجموع	المسارات الفنية والمهنية	المسار العام والديني	الجنس
15	24938	3846	21092	المجموع
30	11640	3483	8157	ذكور
3	13298	363	12935	إناث
20	34740	6970	27770	المجموع
35	17319	5991	11328	ذكور
6	17421	979	16442	إناث

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين.

وتقوم وزارة التربية والتعليم بفتح المراكز المسائيّة للطلاب المتسرّبين من المرحلتين الإعدادية (المتوسط) والثانوية، والذين تجاوزوا السنّ الرسميّ للتعليم النّظاميّ، وذلك لضمان حقّهم في التعليم، كما تتيح للطلاب من الجنسين الحقّ في الدراسة المنزلية لمن يرغب في استكمال المرحلة الثانوية ممن حالت ظروفهم الاجتماعية أو الصحيّة دون الانتظام في المدرسة.

وقد جاء تصميم وتنفيذ هذا البرنامج رغبة في سدّ الفجوة المعرفيّة في السّلم التّعليميّ للدارسين ممن أنهوا دراسة المرحلة الإعداديّة (المتوسطة) في مراكز التّعليم المسائيّ، حيث تمّ فتح المجال لهم لمواصلة دراستهم الثانوية مساءً، من خلال هذا البرنامج الذي صمّم ليكون مساوياً تماماً للحمل الدراسيّ المقرّر في برنامج التعليم الثّانويّ النّظاميّ. وقد شهد البرنامج إقبالا كبيراً من الدارسين الكبار الراغبين في مواصلة دراستهم في برامج التعليم العالي.

كما عملت وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين على تطوير مشروع توحيد المسارات الأكاديمية بما يسهم في تحقيق المواءمة مع متطلبات سوق العمل، وبتيح فرصة فضلى لقبول الطلاب في الجامعات والكليات المختلفة، ويعزّز العمل التّطوعيّ، ويعدّ مواطناً فعّالاً مشاركاً بإيجابية في خدمة مجتمعه من خلال إدخال مقرر خدمة المجتمع، ويعزّز البرامج والأنشطة اللامنهجيّة (مثل: برنامج إنجاز مملكة البحرين، برنامج Globe، برنامج Trade Quest)، هذا وقد ركّز تطوير التّعليم الثّانويّ الصّناعيّ على بناء قاعدة معرفيّة أشمل لطلاب المرحلة الثّانويّة، وقد بدأ تطبيق المشروع في العام الدراسي 2004/2005 واستمرّ التوسع في تطبيقه حتى شمل جميع المدارس الثّانويّة خلال العام الدراسي 2010/2011، كما تمّ تطوير المعهد الدينيّ والمعهد الدينيّ الجعفريّ وفقاً لمتطلّبات الساعات المعتمدة، ونظام توحيد المسارات.

4. توفير وإعداد المعلمين

في سبيل تحسين الجوانب النوعية للتعليم، وبهدف تحقيق الامتياز فيها بما يعكس تعلماً نوعياً يدعم الفرد في امتلاكه المهارات الحياتية اللازمة، والتزاماً بقانون (27 لسنة 2005 بشأن التعليم) وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (04-1897) بشأن الموافقة على تبني آليات، واعتماد استراتيجيات فعّالة لاستقطاب العناصر الجيدة للتعليم، والاحتفاظ بالمعلمين الجيدين وفق إطار كادر المعلمين الجديد، ومراجعة تحسين شروط العمل للمعلمين، قدّمت وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين مبادرات نوعية تضمن توفير معلمين مؤهلين أكاديمياً وتربوياً، للتغلب على التحدي الأكبر لاستقطاب الكوادر الواعدة القادرة على تقديم تعليم نوعي، حيث أنشئت كلية البحرين للمعلمين بحسب المرسوم الملكي الصادر (عام 2008) وتحقيقاً لرؤية مملكة البحرين (2030) ضمن المبادرات الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، والمتخصصة في إعداد المعلمين بشكل فاعل، وذلك لرفد الميدان التربوي بالكوادر المؤهلة والمدرّبة، وفقاً لأحدث وأفضل الأساليب التربوية التي بدورها تعمل على أن يحقق الدارسون مستويات تعلم ملموسة تعزّز من قدراتهم وميولهم ومهاراتهم الحياتية.

وتتولى هذه الكلية في الوقت الحالي إعداد المعلمين بالمملكة قبل وأثناء الخدمة، إذ تقوم السياسة العامة لإعداد المعلم بها على تخريج المعلم القادر على المنافسة عالمياً، المزود بمهارات كافية لإكسابه المقدرة على التفاعل الصحيح والاستجابة الكاملة لمتطلبات العصر. ويقوم برنامج إعداد المعلمين هذا بمنح الطلاب من خريجي الثانوية العامة من أصحاب التحصيل الأكاديمي العالي درجة البكالوريوس في التربية بعد أربع سنوات دراسية يتم خلالها إعدادهم وتزويدهم بالكفايات المعرفية والمهاراتية والقيمية اللازمة.

وقد حددت وزارة التربية والتعليم المؤهلات الأكاديمية والتعليمية التي ينبغي على المعلمين امتلاكها للانضمام إلى هذه المهنة في مستويات مختلفة من التعليم، وهي على النحو الآتي:

- حصول المعلم على شهادة البكالوريوس في التعليم (برنامج معلم الصف) ليكون مؤهلاً للتدريس في المرحلة الابتدائية (الحلقة الأولى من التعليم الأساسي) التي تعتمد على نظام معلم الصف.
- حصول المعلمين الذين يريدون التدريس في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي (الصفوف من 4-6) على درجة البكالوريوس في واحد من الموضوعات الأدبية (العربية، أو الدراسات الاجتماعية، أو التعليم الديني)، وأن تكون لديهم خلفية أكاديمية جيدة في الموضوعين الآخرين، أو درجة البكالوريوس في إحدى المواد العلمية (الكيمياء، أو الفيزياء، أو علم الأحياء أو الرياضيات)، كما يجب أن تكون لديهم خلفية أكاديمية جيدة في المواد الثلاث الأخرى (يشمل برنامج التدريب على دورات من شأنها تأهيل الخريجين لاجتياز اختبار مستوى في المواضيع غير المتخصصة).
- حصول المعلم على شهادة البكالوريوس في موضوع التخصص مع حد أدنى في التربية، ليكون مؤهلاً للتدريس في المرحلتين المتوسطة (الإعدادية) والثانوية.

ويحدّد القرار الوزاري رقم (1281) لسنة 2007 عدد الحصص التي يجب على المعلم تدريسها أسبوعياً:

(أ) يجب على معلمي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة تدريس (22) حصة أسبوعياً.

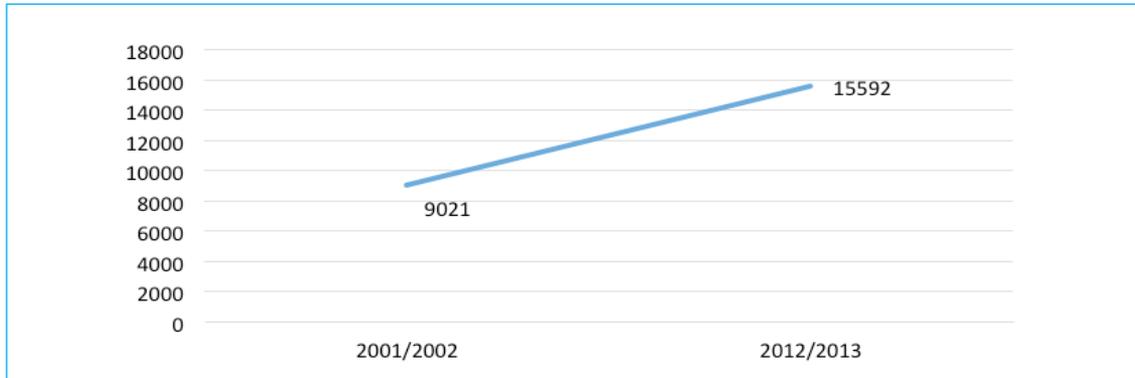
- (ب) يجب على معلمي المدارس الثانوية تدريس (20) حصة أسبوعياً.
- (ج) يجب على معلمي المدارس والمعاهد الفنيّة والمهنيّة تدريس (24) حصة أسبوعياً.
- (د) يجب على معلمي التربية البدنيّة تدريس (20) حصة أسبوعياً في جميع المراحل، ولكن تدريب الطلاب بعد وقت المدرسة يجب أن يعادل أربع حصص في الأسبوع.

وقد أعدت وزارة التربية برنامجاً تدريبياً أثناء الخدمة للمعلمين والأخصائيين، لرفع كفاءاتهم ومهاراتهم، واكسابهم تقنيات تعليمية جديدة. ويستند نظام التدريب على مفهوم التدريب المستمر (تحت إشراف مديريّة التدريب والتطوير المهني) في مؤسسة أكاديميّة، أو من خلال المشاركة في المؤتمرات وورش العمل التي تنظمها أو توافق عليها وزارة التربية. وفي هذا الإطار، يعدّ مخطط التدريب إلزامياً وجزءاً من متطلبات الوظيفة، فالمعلمون المتخصّصون ملزمون أيضاً بحضور الندوات الدراسيّة القصيرة والطويلة التي أقرتها المنح الدراسيّة ولجان التدريب، حيث إنها تساعدهم على تطوير مهاراتهم المهنية.

وتقدم وزارة التربية والتعليم عدداً من الحوافز لجذب الطلاب للانضمام الى كليّة إعداد المعلمين، منها: منحة مالية كاملة من شأنها أن تكون في ازدياد خلال سنوات الدراسة، وإكمال الدراسة مجاناً من دون رسوم، وبرنامج تدريبي حسب المعايير الدولية مع التطبيقات العمليّة، ووظيفة تدريس مضمونة للخريجين. (وزارة التربية، 2008). وهكذا ارتفعت نسبة المعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس فما فوق إلى (98.5%) في العام الدراسي 2013/2012 (98.9% للذكور و98.3% للإناث) مقارنة بالعام الدراسي 2002/2001، حيث كانت النسبة (83.0%) (82.4% للذكور و83.4% للإناث).

أما عدد المعلمين فقد ازداد بنسبة (73%) بكل المستويات المدرسيّة من التعليم قبل الابتدائي إلى التعليم الثانوي ما بين للعامين الدراسيين 2002/2001 و 2013/2012، حيث انتقل من (9021) معلماً ومعلمة إلى (15592) معلماً ومعلمة كما هو مبين في الشكل الآتي:

شكل رقم (9): تطوّر عدد المعلمين بكل المستويات المدرسيّة للعامين الدراسيين 2002/2001 و 2013/2012 في مملكة البحرين



المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

وقد ساعد هذا النموذج في أعداد المعلمين على تغيير متوسط عدد الطلاب لكل معلم، إذ بلغ بالمدارس الابتدائية (11) طالباً لكل معلم في العام الدراسي 2012/2013، في حين كان (18) طالباً لكل معلم في العام الدراسي 2001/2002، وكلما ارتفعت المرحلة التعليمية قلّ متوسط عدد الطلاب لكل معلم.

5. برامج تعليم الكبار

في العام 1973 تولّت وزارة التربية والتعليم مسؤوليّة محو الأمية وتعليم الكبار، حيث أنشأت تنظيمًا إداريًا يعرف بـ «مراقبة محو الأمية وتعليم الكبار»، تحوّل فيما بعد إلى «جهاز محو الأمية وتعليم الكبار»، ثمّ تحوّل إلى «إدارة تعليم الكبار». وقد جاء تغيير اسم إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم إلى «إدارة التعليم المستمر» عام 2005، ليعكس وبوضوح التحوّل المطلوب في المرحلة القادمة في تطوير خدمة المجتمع البحريني، والمساهمة بفعالية في دفع عجلة التنمية، بما يعكس أيضاً أهميّة النتائج الإيجابية التي تحققت في السنوات الأخيرة على صعيد تقليص الأمية الأبجدية.

ويتضمّن التعليم غير النظامي برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر وذلك على النحو الآتي:

أ- **برامج محو الأمية:** تمتدّ الدراسة ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار إلى ست سنوات دراسية مقسمة على المراحل الآتية:

• مرحلة محو الأمية:

تعدّ هذه المرحلة الأساس للذين لا يعرفون القراءة والكتابة، ومدّة الدراسة بها سنتان دراسيتان، تُدرّس فيها مواد التربية الإسلامية، واللغة العربية، والرياضيات، وتعادل الصفّ الرابع الابتدائي من التعليم النظامي.

• مرحلة المتابعة:

تعادل هذه المرحلة الصفّ السادس الابتدائي من التعليم النظامي، ومدّة الدراسة بها سنتان دراسيتان أيضاً، ويلتحق بها من حصل على شهادة إتمام مرحلة محو الأمية، وتهدف هذه المرحلة إلى تعزيز المهارات الأساسية التي تعلّمها الدارس في مرحلة محو الأمية، وذلك ضماناً لعدم ارتداده إلى الأمية ثانية، ويحصل الدارس بعدها على شهادة إتمام الدراسة التي تعادل إتمام الصفّ السادس من المرحلة الابتدائية النظامية، وتدرّس في مرحلة المتابعة مواد التربية الإسلامية، واللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية، والاجتماعيات، وهي نفس المواد المقرّرة على الصفّين الخامس والسادس من المرحلة الابتدائية بالتعليم النظامي، وذلك بعد تقنينها لتناسب واحتياجات الدارسين الكبار.

• مرحلة التقوية:

تلي مرحلة المتابعة، وتعادل المرحلة الإعدادية (المتوسطة) من التعليم النظامي، ويلتحق بها الدارسون الذين أنهوا مرحلة المتابعة ويرغبون في مواصلة الدراسة، أو الذين انقطعوا عن الدراسة النظامية لسبب أو لآخر، ويطبّق

في هذه المرحلة محتوى منهج الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي النظامي (المرحلة الإعدادية «المتوسطة») بعد تقنين المحتوى، ليشتمل أساسيات تُعطى في سنتين بدلاً من ثلاث، بحيث يوازي التعليم الأساسي. وتُدْرَس في هذه المرحلة ست مواد هي: التربية الإسلامية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والاجتماعيات (التاريخ والجغرافيا).

ب- **برامج التعليم المستمر:** تنظم إدارة التعليم المستمر العديد من البرامج والتي تدخل ضمن برامج التعليم المستمر للكبار وتشمل: اللغات الحية، والدورات المتخصصة لرفع الكفاءة المهنية والفنية والتتقيفية التربوية، والدورات المتخصصة لرفع الكفاءة المهنية لمعلمات رياض الأطفال.

إن أحدث بيانات الأمية في مملكة البحرين هي البيانات الواردة في التعداد العام للسكان لعام 2010، والتي تشير إلى أن نسبة الأمية قد انخفضت بين السكان البحرينيين بشكل كبير خلال السنوات العشر الفاصلة بين تعداد 2001 و2010 نتيجة للجهود التربوية المبذولة، حيث حققت مملكة البحرين الهدف المطلوب، إذ تحققت تحسين بنسبة (50%) في مستويات القرائية لدى الكبار كما يبيئه الجدول الآتي:

جدول رقم (19): التغير في مستوى انتشار الأمية بين البحرينيين (1981-2010)

السنة	عدد الأميين (15 سنة فأكثر)			نسبة الأمية (15 سنة فأكثر) (%)		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1981	17709	33486	51195	25.2	48.1	36.6
1991	12707	27438	40145	13.3	28.7	21.0
2001	9684	21885	31569	7.5	17.0	12.3
2010	6259	17993	24252	3.2	9.3	6.3

المصدر: مملكة البحرين: الجهاز المركزي للمعلومات، إدارة الإحصاء.

كما حققت مملكة البحرين أعلى معدلات القرائية في تعداد (2010) نتيجة لتطبيق قانون إلزامية التعليم، إذ انخفض معدل الأمية من (36.6%) عام 1981 إلى (6.3%) في العام 2010، وبديل هذا التحسن على فاعلية التعليم الابتدائي، وبرامج محو أمية الكبار والتعليم المستمر، مما يمكن نسبة مرتفعة من السكان من اكتساب القدرة على استخدام الكلمة المكتوبة وإجراء العمليات الحسابية اللازمة في حياتهم اليومية.

6. برامج دعم جودة التعليم

- أنشئت هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب رسمياً في عام 2008 على أساس المرسوم الملكي رقم (32)، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (6) لسنة 2009، وهي هيئة وطنية مستقلة، يشرف عليها مجلس الوزراء، وأهدافها هي:
- 1 - وضع المؤشرات والعمليات والآليات والمبادئ التوجيهية لقياس ومراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب.
 - 2 - وضع وتنفيذ الامتحانات الوطنية لتقييم مستويات الأداء للمراحل الأساسية من مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط (الإعدادي) والثانوي.
 - 3 - مراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب في ضوء المؤشرات التوجيهية التي وضعتها الهيئة.
 - 4 - التأكيد على الشفافية والمساءلة من خلال نشر تقارير عن الوضع العام لنظام التعليم والتدريب في المملكة وأداء ونتائج المؤسسات التعليمية.
 - 5 - إصدار تقرير سنوي يحتوي على عرض الهيئة لنظام التعليم في مملكة البحرين، وتحديد مجالات القوة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.
 - 6 - مراجعة وتحديث المؤشرات والمعايير جنباً إلى جنب مع استعراض وتقييم الآليات لمواكبة التطور في مجال التعليم والتدريب بما يتماشى مع المعايير الدولية، وبما يتوافق مع متطلبات المملكة.
 - 7 - التعاون مع وكالات ضمان الجودة الأخرى في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، من أجل تسهيل عمليات ضمان الجودة وتبادل المعلومات.

وتقوم وحدة الامتحانات الوطنية (NEU) التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بإجراء امتحانات وطنية مستقلة في الصفوف الأساسية من التعليم الابتدائي والثانوي في المواد الأساسية كالرياضيات، والعلوم، واللغة العربية، والإنجليزية. وقد أجريت الامتحانات الوطنية للصفوف الثالث والسادس مثلاً في جميع المدارس الابتدائية والإعدادية (المتوسطة) الحكومية في مايو 2009 للمرة الأولى، وشارك قرابة (21000) طالب فيها، وقد كانت الامتحانات في اللغة العربية والرياضيات للصف الثالث، وفي اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية للصف السادس، وغطت الموضوعات المنهج كله. أما في العام 2010، فقد شارك أيضاً قرابة (32000) طالب من الصف التاسع.

وقد حققت الوزارة خلال المرحلة الممتدة من 2005 حتى 2014 العديد من المنجزات، وبناءً على توصيات زيارات المراجعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وجودة التعليم والتدريب، يظهر أن برنامج تحسين أداء التعليم في مملكة البحرين حقق تقدماً كبيراً على مدار الأعوام الستة الماضية، بدءاً من العام الدراسي 2008 وحتى العام الدراسي 2014 وفق الأهداف العامة التي وضعتها وزارة التربية والتعليم والتي تعمل على تحسين أداء المدارس، وفق نتائج مراجعة الأداء والامتحانات الوطنية من قبل الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمن جودة التعليم والتدريب، والتنمية المهنية المستدامة للقادة والمعلمين وموظفي الوزارة، وتطوير إدارة أداء الأفراد من خلال تطبيق نظام (PMS)، وتطوير القيادات التربوية والمدرسية، وأنظمة إدارة السلوك وانضباط الطلاب، وتطوير

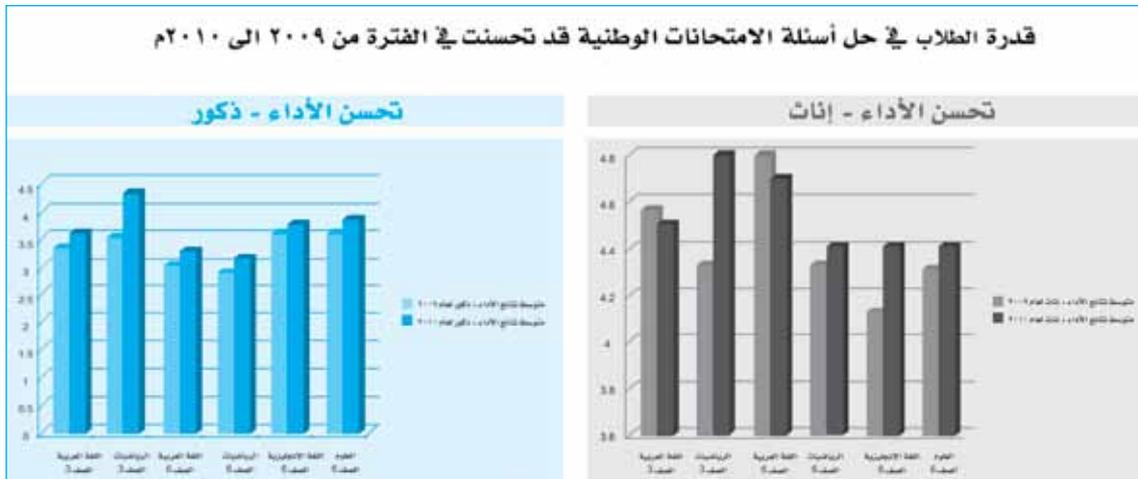
منهجيات عمل الإدارات التعليمية لدعم أداء المدارس والتي انبثقت من خلالها الأهداف الخاصة التي تركز على تطوير برامج التنمية المهنية وفق احتياجاتهم المهنية، والتطبيق الكامل لنظام إدارة الأداء وتأسيس ثقافة التقييم الذاتي داخل المؤسسات التعليمية.

واهتماماً بعملية التقييم المستمر، قامت الوزارة بإنشاء مركز للقياس والتقويم، وهو جهاز إداري يتولى تقويم أنشطة وبرامج ومشاريع الوزارة بكل جوانبها: الإدارية والتربوية والتعليمية، فيتابع مدخلاتها وعملياتها، ويقوم مخرجاتها ومستويات الأداء فيها، ويشكل المركز مفتاحاً أساسياً لتقييم جودة العمل التربوي ومخرجاته ورفع فاعليته وأداء المعلمين والهيئات الإدارية.

وتفيد أدلة كثيرة من الاستعراضات المدرسية والامتحانات الوطنية أن أداء طلاب المدارس الابتدائية في اللغة أضعف ما يكون في الكتابة، في حين أن مهاراتهم في الاستماع والقراءة تظهر بشكل أفضل. وهذا ينطبق على كل من اللغات العربية والإنجليزية. وتبين الاستعراضات المدرسية في الاتجاه العام أن التقدم حاصل بدرجة أعلى في الصف الثالث منه في الصف السادس. ويظهر ذلك في نتائج الرياضيات في الامتحانات الوطنية، حيث يوجد أيضاً انخفاض في الأداء الكلي من الصف الثالث إلى الصف السادس. بينما لا ينطبق هذا على اللغة العربية. إذ يظهر من الاستعراضات المدرسية المبالغة في التركيز على استرجاع المعلومات في عملية التعليم والتعلم، وعدم وجود فرص كافية لتنمية مهارات التفكير.

وتشير نتائج الاستعراضات المدرسية أيضاً إلى تفوق الإناث على الذكور. وهذا ما تؤكدته نتائج الامتحانات الوطنية في جميع المواد في الصف الثالث (الرياضيات واللغة العربية) والصف السادس (الرياضيات، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والعلوم)، والفجوة بين الجنسين تبلغ ذروتها في اللغة العربية في الصف السادس، وتتوسع أيضاً من الصف الثالث إلى الصف السادس.

شكل رقم (10): قدرة الطلاب في حل أسئلة الامتحان الوطنية للعامين الدراسي 2009/2010 في مملكة البحرين



المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

وعلى العموم، احتفظت نسبة الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية (المتوسطة)، ومن الإعدادية (المتوسطة) إلى الثانوية بمستواها العالي كما يبيّن الجدول الآتي، مما يدلّ على المستوى الذي وصل إليه التعليم بمملكة البحرين، واستيعاب الجميع في كافة المراحل التي ينتقلون إليها، فقد كانت نسبة الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي (المتوسط) في العام 2002/2001 (96.2%) ووصلت إلى (99%) في العام الدراسي 2013/2012. وكذلك الحال بالنسبة للانتقال من الإعدادي (المتوسط) إلى الثانوي، حيث ارتفعت النسبة من (88.5%) في العام الدراسي 2002/2001 إلى (97.2%) في العام الدراسي 2013/2012.

جدول رقم (20): نسبة الانتقال إلى مرحلتى التعليم الإعدادي (المتوسط) والتعليم الثانوي (%). في مملكة البحرين

العام الدراسي	البيانات	من الابتدائي إلى الإعدادي (المتوسط)	من الإعدادي (المتوسط) إلى الثانوي	مؤشر تعادل الجنسين	
				من الابتدائي إلى الإعدادي (المتوسط)	من الإعدادي (المتوسط) إلى الثانوي
2002/2001	المجموع	96.2	88.5	1.04	1.15
	الذكور	94.3	82.2		
	الإناث	98.2	94.4		
2013/2012	المجموع	99.0	97.2	1.01	1.03
	الذكور	98.4	95.8		
	الإناث	99.6	98.5		

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين .

إنّ النّظر في مدخلات العملية التعليمية وممارساتها ومخرجاتها جزء لا يتجزأ من ضمان جودة التعليم، وتأتي الامتحانات الوطنيّة بوصفها تشخيصاً لأداء عمليّتيّ التّعليم والتّعلّم، وأداء مخرجات هاتين العمليّتين، ويلاحظ أنه عند تقييم مستويات إنجاز الطلاب، تأخذ فرق المراجعة الخارجيّة للمدارس في الاعتبار مستوى أداء الطلاب في الامتحانات الخارجيّة كالامتحانات الوطنيّة التي تُجرّيها إدارة الامتحانات الوطنيّة التابعة للهيئة الوطنيّة للمؤهلات وضمن جودة التّعليم والتدريب، وكذلك مستوى أدائهم في امتحانات وزارة التربية والتعليم، والامتحانات التي تنظّمها المدرسة، بل الأهم، مستويات الإنجاز والتّقدّم التي يحقّقها الطلاب في الدروس التي تتم ملاحظتها، وتدقيق أعمال الطلاب بمرور الوقت من قبل فرق المراجعة.

الجمهورية اليمنية



تطور التعليم في الجمهورية اليمنية

المبادئ والأهداف العامة للنظام التعليمي

تستهدف الرؤية الاستراتيجية خلال الخمس والعشرين سنة (2000-2025) تحسين مستوى التنمية البشرية، لتصبح الجمهورية اليمنية ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية، وبما يرفع مستوى معيشة المجتمع وأفراده، ويضمن حياة كريمة لهم ولأفراد أسرهم. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف تحسين الأوضاع الديموقراطية والصحية، ومحو الأمية، وزيادة الالتحاق بالتعليم الأساسي وخصوصاً بين الإناث، بالإضافة إلى زيادة متوسط دخل الفرد إلى مستويات الدخل المتوسطة، والذي يقترن بتنوع مصادر الناتج المحلي بدلاً من الاعتماد شبه الكلي على استخراج النفط والغاز الطبيعي، وذلك من خلال تحديد مصادر النمو والقطاعات الواعدة، وإيجاد فرص عمل وتحقيق دفعة قوية في الصادرات. وعلى ذلك فإن رؤية الجمهورية اليمنية الاستراتيجية 2025 تركز على « انتقال الجمهورية اليمنية إلى مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية بتنوع اقتصادي، وتطور اجتماعي ومعرفي وثقافي وسياسي».

وتحدد الرؤية الاستراتيجية توجهات وأهداف في مجال التعليم على النحو الآتي:

- 1 - محاربة الأمية لتتخفف إلى أقل من (10%) بحلول العام 2025.
- 2 - تحقيق التعليم للجميع، وتعميم وضمان تعليم الفتاة، وبخاصة في الريف، وتقليص الفارق بين البنين والبنات، من خلال تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الأساسي والتوعية بأهمية تعليم الفتاة، ورفع الطاقة الاستيعابية لمدارس البنات والحد من الفاقد.
- 3 - إدخال تحول جذري في أنظمة التعليم من حيث الهيكل والمنهج، ليصبح قادراً على مواكبة التطورات العلمية والتقنية واحتياجات التنمية.

وفي ضوء الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 تم تطوير عدد من الاستراتيجيات القطاعية، وهي على النحو الآتي:

الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي: أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في مايو من عام 2003، التي تهدف إلى «إصلاح وتطوير نظام التعليم الأساسي، ليصبح قادراً على أن يوفر فرص التعليم الأساسي بالتساوي وبجودة ونوعية عالية لكل طفل يماني من عمر (6-14) سنة، وتطمح الاستراتيجية في الجانب الكمي إلى توفير التعليم الأساسي لـ (95%) من أطفال الجمهورية اليمنية في عمر (6-14) سنة، وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث والحضر والريف بحلول عام 2015.

الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار: أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار في العام (1998)، التي تمت مراجعتها وتفعيلها في عام 2009، وتستهدف محو أمية السكان في الفئة العمرية من (10-45) سنة، إضافة إلى الأميين الجدد، والمتوقع تراكمهم خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية من المتسربين من مراكز محو الأمية والمرتدين إليها، والمتسربين من التعليم الأساسي.

الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي العام (للأعوام من 2007 - 2015): أقرت حكومة الجمهورية اليمنية الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي العام في يوليو من عام (2007). وتسعى

استراتيجية التعليم الثانوي إلى تمكين الجمهورية اليمنية من امتلاك تعليم ثانوي عام يتسم بالعدالة والمساواة في توفير الفرص التعليمية، والجودة في النوعية، والتنوع في التخصصات، وبما يمكن الخريجين من مواصلة تعليمهم العالي بكفاءة أو الانخراط في الحياة العملية. لهذا فإن الاستراتيجية تهدف إلى توفير فرص التعليم الثانوي العام لخريجي التعليم الأساسي وبما يحقق العدالة والمساواة في الالتحاق والجودة في النوعية، والتنوع في التخصصات، والكفاءة في المخرجات، والوصول إلى معدل للتخرج يقدر بـ (56%) بحلول عام 2015.

الاستراتيجية الوطنية لتطوير الطفولة المبكرة (للأعوام من 2011-2015): نتيجة لتعدد الجهات ذات الصلة بالطفولة المبكرة فقد تم البدء بالإعداد لتطوير الاستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة تحت مظلة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في عام 2009، وتم اعتمادها من قبل حكومة الجمهورية اليمنية في عام 2011. وتحدد الرؤية لاستراتيجية الطفولة المبكرة في توفير بيئة آمنة وداعمة تضمن نمو أطفال الجمهورية اليمنية للفئة العمرية من (1-8 سنوات) نمواً شاملاً ومتكاملاً ومتوازياً. وتحدد الرؤية في «تحقيق النمو الشامل المتكامل والمتوازن لجميع أطفال الجمهورية اليمنية في الفئة العمرية من (1-8 سنوات)، وتلبية احتياجاتهم المتنوعة من خلال تقديم الخدمات المختلفة بشكل متميز يعكس ثقافة وهوية المجتمع اليمني».

الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني: تتطلع الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني إلى تحقيق توازن بين كل من التعليم الثانوي والجامعي من جهة، والتعليم الفني والتدريب المهني من جهة أخرى، والارتقاء ببرامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني، وتحسين فاعليتها ورفع كفاءتها. وتتوخى الاستراتيجية تحقيق توازن نسبي بين التعليم الثانوي العام من جهة والتعليم الفني والتدريب المهني من جهة أخرى من خلال رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني إلى 7% من مجموع المتحقين بالتعليم الثانوي في عام 2010، وكذلك التوسع الأفقي والرأسي في التعليم الفني والتدريب المهني، وزيادة عدد المراكز والمعاهد وكليات المجتمع إلى (145) مؤسسة في عام 2010.

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي: تستهدف الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2006) «إيجاد نظام للتعليم العالي يتسم بالجودة والمشاركة الواسعة، والمسارات المتعددة رأسياً وأفقياً، وبما يكفل التنوع، ويتميز بالفعالية والكفاءة ويقدم البرامج النوعية، ويحقق الجودة في التعليم والتعلم والبحث، وخدمة المجتمع ويحسن من نوعية الحياة. وتطمح ذات الإستراتيجية إلى توسيع دائرة قبول الطلاب في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من الفئة العمرية من (19-23 سنة) إلى معدل 35% بحلول عام 2025.

إدارة النظام التعليمي

يتكون النظام التعليمي من ثلاثة مستويات تشرف عليه وزارة التربية والتعليم، ومكاتب التربية والتعليم بالمحافظات ومكاتب التربية والتعليم بالمديريات. وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة عن إدارة نظام التعليم على المستوى المركزي وعن تنفيذ سياسة التعليم الحكومية. أمّا مكاتب التربية بالمحافظات فتعكس هيكل الإدارة المركزية، وهي مسؤولة عن الإشراف على التعليم في كل المحافظات البالغ عددها (22) محافظة في عموم الجمهورية اليمنية. يوجه المدير العام

للتربية والتعليم جميع المكاتب بالمحافظات والمحليات التي تشرف بدورها على المؤسسات التعليمية الخاضعة لسلطاتها. ويتدرج السلم التعليمي من تسع سنوات تعليم أساسي، وثلاث سنوات تعليم ثانوي. يختار الطالب في التعليم الثانوي الدراسة في القسم الأدبي أو القسم العلمي ابتداءً من السنة الثانية. أما التعليم المهني والفني، فقد أنشئت له وزارة مستقلة هي وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

والتعليم ما قبل الابتدائي اختياري وموجه للأطفال من سن ثلاث إلى ست سنوات، وهناك ثلاثة مستويات: الأول للأطفال من (3-4 سنوات)، والثاني من (4-5 سنوات) والثالث من (5-6 سنوات). أما التعليم الأساسي فهو إلزامي ومجاني، ويدوم تسع سنوات. ويعتبر سن القبول العادي هو ست سنوات.

يقبل بالتعليم الثانوي الطلاب الذين حصلوا بنجاح على شهادة التعليم الأساسي، ومدة الدراسة به ثلاث سنوات. ووفقاً للنتائج بالسنة الأولى، يوجه الطلاب في السنة الثانية للمسار العلمي أو الأدبي، كما يمكن للطلاب كذلك مواصلة التعليم الثانوي التقني والمهني الذي يدوم من (2-3 سنوات)، للحصول على ما يعادل شهادة الثانوية العامة. وتبدأ السنة الدراسية رسمياً في أواخر أغسطس أو أوائل سبتمبر وتنتهي في منتصف شهر يونيو. ويدوم العام الدراسي ستة وثلاثين أسبوعاً في المجموع، بواقع (18) أسبوعاً لكل فصل.

أهم الإنجازات الكمية والتنوعية:

شهد نظام التعليم والتدريب، بعد مرور أربعين سنة على نشأته، تطوراً ملحوظاً من الناحيتين الكمية والتنوعية. فقد ارتفع عدد الطلاب، وانتشرت المؤسسات التعليمية على مستوى البلاد، وتوافرت الفرص التعليمية والتدريبية بعد التعليم الأساسي سواء في التعليم العام أم العالي والجامعي، أو التدريب الفني والمهني. كما أن الدولة حرصت على توفير المدخلات الضرورية، لتشغيل وتسيير المؤسسات التعليمية من معلمين، وإدارة تعليمية مدرسية، وتجهيزات وأثاث، ووسائل تعليمية وتعليمية. كما تناولت الجهود تأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي، سعياً وراء هدف القضاء على الأمية، وتوفير فرص التدريب الأساسي لكبار السن.

إن جهود الجمهورية اليمينية، لتوفير الفرص التعليمية، لم تقتصر على الصغار والشباب، بل امتدت تلك الجهود لتوفير فرص التعليم والتدريب لكبار السن، حيث توجه الاهتمام نحو تأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتدريب الأساسي، وذلك لإتاحة فرص التعليم والتدريب للسكان الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بنظام التعليم والتدريب النظامي أو تسربوا منه.

1.3.3.1. تطور التعليم قبل الابتدائي

تشمل الأهداف الرئيسة للتعليم ما قبل الابتدائي ما يأتي:
تنمية القيم الروحية والدينية والإنسانية وحب الوطن في الأطفال، وكذلك تربيتهم على التسامح والاحترام، وتطوير مهاراتهم اللغوية واليدوية.

وأهم الإصلاحات التي تمت في إطار رياض الأطفال خلال الفترة الماضية هي:

1. في عام 2002 صدر القانون رقم (45) بشأن حقوق الطفل الذي اشتمل على (الحقوق الشرعية للطفل، والحقوق المدنية، والحق في الرعاية الصحية، والحقوق التعليمية والثقافية، والرعاية الاجتماعية، ورعاية المرأة الحامل والمرضة، وحماية ورعاية الأطفال من المخاطر والاستغلال ... إلخ).
 2. وضع الخطط السنوية لرياض الأطفال ودمجها في إطار الخطة السنوية للوزارة.
 3. وضع أدلة رياض الأطفال ومناقشتها وتنقيحها.
 4. الإعداد لمشروع اللائحة التنظيمية لرياض الأطفال.
 5. وضع رؤية واضحة وخطط لرفع مستوى الوعي بأهمية رياض الأطفال، وتنفيذ جزء من هذه الخطط حتى الآن.
 6. دمج قاعدة بيانات رياض الأطفال في إطار قاعدة نظام المعلومات التربوي الموحد لوزارة التربية والتعليم.
 7. إعداد الدليل التوجيهي الخاص بالزيارات الميدانية، لتقييم سير أداء العملية التعليمية والتربوية في رياض الأطفال.
 8. إنشاء مركز تنمية الطفولة المبكرة بالتعاون والتنسيق مع مكتب اليونسكو بالقاهرة ومنظمة الخليج العربي الأجنفد، بموجب قرار وزير التربية والتعليم رقم (133) لسنة 2009. وقد حددت مهام المركز بتقديم نموذج مقترح لما ينبغي أن تكون عليه مرحلة الطفولة المبكرة، من حيث التوسع فيها، ورفع كفاءة أداء العاملين بها، وتشخيص الوضع الراهن لواقع مرحلة الطفولة المبكرة، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي واجهت العاملين في هذه المرحلة، ويقوم بوضع وتنفيذ الخطط والبرامج التربوية والتعليمية للنهوض بهذه المرحلة وبناء قدرات العاملين إدارياً وميدانياً وفنياً.
 9. استحداث مركز تنمية الطفولة المبكرة، بموجب قرار دولة رئيس الوزراء رقم (527) لسنة 2010، وتعيين مدير عام للمركز، وتم إعداد اللائحة التنظيمية للمركز.
 10. إعداد الأدلة والمناهج التربوية والتعليمية الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة، والتي تمت مراجعتها من قبل الخبراء في مكتب اليونسكو بالقاهرة، بما يتناسب مع الطرق والوسائل الحديثة والمتطورة في ممارسة وتطبيق الأنشطة التربوية والتعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة.
 11. استكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة لخمس سنوات من عام 2011 - 2015، التي تستهدف الفئة من سن (0-8) سنوات، وإتمام مراجعة الاستراتيجية من قبل خبراء بمكتب اليونسكو بالقاهرة، واعتماد الاستراتيجية من قبل حكومة الجمهورية اليمنية في عام 2011.
- سعت حكومة الجمهورية اليمنية إلى العناية برياض الأطفال كون هذه المرحلة تساعد على تحسين كفاءة التعليم الأساسي، ومن خلال البيانات والمؤشرات التربوية للأعوام من 2001/2002-2012/2013 شهد التعليم في الطفولة المبكرة تطوراً ملموساً، فقد ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بالرياض من (12505) أطفال منهم (5917) طفلة خلال العام 2001/2002، ليصل إلى (29459) طفلاً وطفلة، منهم (13493) طفلة خلال العام الدراسي 2012/2013، أي بنسبة زيادة إجمالية بلغت نحو (136%).

جدول رقم (21): مؤشرات الطفولة المبكرة بين عامي 2001/2002 و2012/2013 في الجمهورية اليمنية

المؤشر المؤشر المحقق حتى 2013/2012			المؤشر سنة الأساس 2002/2001			المؤشر
م	إ	ذ	متوسط	إناث	ذكور	
0.68	0.59	0.64	0.54	0.53	0.55	معدل القيد الإجمالي
46.1	44.3	47.7	45.3	44.1	46.3	نسبة الملحقين بالتعليم الخاص
100	100	100	100	100	100	نسبة المربين المدربين
13.8			14.1			عدد الأطفال لكل مرب

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط، وزارة التربية والتعليم، صنعاء. (فريق بيانات التقرير الوطني للتعليم للجمهورية اليمنية).

ويتبين من الجدول السابق الأمور الآتية:

- 1 - التوسع في الطفولة المبكرة محدود، ومقتصر بالدرجة الأساسية على المناطق الحضرية والمدن الرئيسية في الجمهورية. لذا لوحظ محدودية تحقيق هذا الهدف، حيث بقيت معدلات الالتحاق مستقرة على ما يقارب (0.54%) عام 2001/2000 و (0.68%) عام 2013/2012.
- 2 - تصل نسبة الأطفال الملحقين بالتعليم الخاص (46.1%) في عام 2013/2012، بينما كانت (45.3%) في عام 2002/2001.
- 3 - جميع العاملين في الطفولة المبكرة حصلوا على تدريب قبل الخدمة.

2.3.3.1. تطور التعليم الأساسي

- تنص المادة (18) من قانون التعليم العام رقم (45) على الأهداف الرئيسية للتعليم الأساسي كما يلي:
- 1 - المعرفة الواعية بالمبادئ والشعائر والأحكام الإسلامية، وتتمثل في التعامل والسلوك وإجادة اللغة العربية ومعرفة الحقائق الأساسية والوقائع التاريخية المتعلقة بحضارة وتاريخ الشعب اليمني كجزء من تاريخ الحضارة العربية والإسلامية وتاريخ الإنسان بوجه عام.
 - 2 - حب الوطن والاعتزاز به وحب الأسرة والمجتمع والاستعداد الكامل لتحمل المسؤوليات المترتبة على الطالب تجاه وطنه وأسرته والمجتمع.
 - 3 - التعرف والإدراك لحقائق البيئة الطبيعية والجغرافية لليمن والوطن العربي الكبير والعالم.
 - 4 - معرفة المهارات الأساسية للغة الأجنبية التي يدرسها الطالب.
 - 5 - معرفة وإتقان التعامل مع الأنظمة العددية والعمليات الرياضية الأساسية والأشكال الهندسية والقدرة على استيعاب الحقائق والمعلومات العلمية وأسسها التجريبية، واستخدامها في تفسير الظواهر الطبيعية، وامتلاك القدرة على أداء بعض المهارات الحرفية، واحترام العمل اليدوي.
 - 6 - الحرص على سلامة البيئة ونظافتها وجمالها وحماية الموارد الطبيعية والتذوق للفنون المختلفة والوعي بمدى أهمية اللياقة البدنية والصحة والعناية بممارسة النشاطات الأدبية والفكرية والفنية والبدنية.

وتنتشر مدارس التعليم الأساسي في جميع المحافظات، غير أن معظمها يعمل بنظام الدوام المتعدد: الفتيات في الصباح، والأولاد بعد الظهر، وفي المساء للكبار.

وقد أولت حكومة الجمهورية اليمنية اهتماماً كبيراً للتعليم الأساسي، وقامت باستثمار كثير من الموارد المحلية والخارجية لأغراض تطوير المناهج والتدريب، كما قامت بتخصيص الموارد المالية والبشرية لضمان توفير الأدوات الضرورية للوصول إلى تعليم أساسي ذي جودة، كما إن الجهود المبذولة لتحقيق هدف تعليم مجاني وإلزامي قد تجسد في زيادة إجمالي وصافي معدلات التحاق الطلاب في التعليم الأساسي. وفي هذا الإطار، تم تحقيق معدلات عالية في الالتحاق الصافي والإجمالي، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (22): تطوّر نسب القبول والالتحاق بين الأعوام 2002/2001 و 2013/2012 في الجمهورية اليمنية

2013/2012			2006/2005			2002/2000			المؤشر
متوسط	إناث	ذكور	متوسط	إناث	ذكور	متوسط	إناث	ذكور	
124.6	118.4	130.4	112.0	104.3	119.3	95.4	83.7	106.4	معدل القبول الإجمالي
53.6	50.3	56.9	43.8	40.0	47.3	49.4	42.9	55.5	معدل القبول الصافي
89.8	80.3	98.8	74.7	62.8	85.8	64.7	49	79.6	معدل الالتحاق الإجمالي
83.6	75.3	91.5	66.7	57.6	75.1	62.3	46.7	76.6	معدل الالتحاق الصافي

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط، وزارة التربية والتعليم، صنعاء. (فريق بيانات التقرير الوطني للتعليم للجميع) الجمهورية اليمنية.

ويتبين من الجدول السابق أنه وعلى الرغم من أن معدل الالتحاق الصافي (95%) المستهدف من الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي حتى عام 2015 لم يتحقق، إلا أنه سجل تقدماً بأكثر من 21 نقطة مئوية ليصل عام 2013/2012 إلى (83.6%) بالمقارنة مع العام 2001/2000. وعند إجراء المراجعة السنوية لما تحقق من أهداف استراتيجية التعليم الأساسي حتى عام 2010، أدركت وزارة التربية والتعليم أن الهدف المحدد في استراتيجية التعليم الأساسي طموح ولا يمكن تحقيقه حتى عام 2015، لذا عدلت من هذا الهدف من الخطة متوسطة المدى 2013-2015، ليصبح الهدف الجديد هو تحقيق معدل التحاق صافٍ (90%).

أمّا معدل القبول الإجمالي فقد تجاوز (100%) من الفئة العمرية ست سنوات من السكان من 2013/2012، ويعود ذلك إلى وجود كثير من المقبولين في الصف الأول الأساسي ممن هم أكبر من ست سنوات في المناطق الريفية، نتيجة لبعدها عن المدارس عن منازلهم وتأخرهم في الالتحاق بها، بينما في الحضر فكثير من المقبولين في الصف الأول أعمارهم من دون ست سنوات (بين الخامسة والسادسة).

3.3.3.1. تطور التعليم الثانوي

تنص المادة (21) من قانون التعليم العام رقم (45) على الأهداف الرئيسية للتعليم الثانوي كما يلي:

- 1 - فهم الطالب للعقيدة الإسلامية وأحكامها، وقيمها، والتعامل والسلوك بموجبها، والتزود بقدر كاف من المعلومات عن الثقافة والحضارة العربية والإسلامية.
- 2 - إجادة اللغة العربية كتابةً ونطقاً واستخدامها في توسيع ثقافته الأدبية والعلمية والتعبير عن أفكاره بوضوح، مع مراعاة مقومات البناء اللغوي الصحيح، وكذلك إجادة قراءة وكتابة لغة أجنبية واحدة على الأقل.
- 3 - وعي الطالب بقضايا شعبه ووطنه اليمني وأمتة العربية والإسلامية، وضرورة العمل من أجل التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الوطن اليمني، وأداء واجباته والتمسك بحقوقه والدفاع عن حقوق الآخرين، والعمل بروح الفريق الواحد والوعي بأسس الديمقراطية وممارستها والوعي بقضايا أمتة ومشكلاتها، وفهم القضايا والمشكلات الدولية مع إدراك أهمية السلام العالمي والتفاهم والتعاون بين الشعوب.
- 4 - إتقان الطالب للمهارات العقلية واليدوية الأساسية للمهن الفنية الحديثة واستقصاء مصادر المعلومات ومعرفة عمليات جمعها والاستفادة منها واستيعاب الحقائق العلمية المتجددة مع تطبيقاتها، وفهم واستخدام العلاقات والمفاهيم الرياضية وتنمية وتطوير نفسه بالتعليم الذاتي المستمر.
- 5 - فهم الطالب للقواعد الصحيحة وتطبيقها، والحرص على نظافة البيئة، وحمايتها، وحسن استثمار الوقت وممارسة الهوايات المختلفة المفيدة وتطويرها.

ويشير الجدول الآتي إلى تطور التعليم الثانوي خلال الفترة بين 2001/2002 و2012/2013.

جدول رقم (23): معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي خلال الفترة من 2001/2002 و2012/2013 في الجمهورية اليمنية

2012/2013			2006/2005			2002/2001			المؤشر
متوسط	إناث	ذكور	متوسط	إناث	ذكور	متوسط	إناث	ذكور	
38.8	32.1	45.1	33.4	22.8	43.0	32.9	22.8	43.0	معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم الثانوي.
28.2	23.8	32.2	19.7	14.9	24.2	19.6	14.9	24.2	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء. النشرة الإحصائية 2002/2001 و2012/2013، (فريق البيانات لإعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع) الجمهورية اليمنية

يتبين من الجدول رقم (23) ارتفاع طفيف في معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي من (32.9%) عام 2001/2002 إلى (38.8%) عام 2012/2013 بحوالي (5.9) نقطة مئوية. وقد كان ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي للإناث في مرحلة التعليم الثانوي العام أعلى من معدل التحاق الذكور، حيث ارتفع بمقدار (8.9) نقطة مئوية بينما لم يتجاوز لدى الذكور (2.1) نقطة لنفس الفترة.

وفيما يتعلّق بالتعليم التقني والمهني، فيعتبر بمثابة خطوة وسيطة بين التعليم الأساسي والدراسات الجامعية، وهو يلبي متطلبات التنمية، ولذلك فالدولة تسعى جاهدة لتشجيع طلاب التعليم الأساسي على الالتحاق أكثر بالتعليم الثانوي التقني والمهني.

ويقدم التعليم الفني والتدريب المهني مستويات تدريبية في (20) محافظة بما فيها أمانة العاصمة، ويبلغ عدد المؤسسات التدريبية التي تقدم تعليماً نظامياً (135) مؤسسة منها (95) مؤسسة حكومية، و(40) مؤسسة خاصة مرخصة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني موزعة على (20) محافظة. بينما توجد (175) مؤسسة تدريبية تقدم برامج تدريب مستمر منها مؤسستان حكوميتان، و(173) مؤسسة خاصة مرخصة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني. ويقدم التعليم النظامي في (5) مستويات تعليمية هي: البكالوريوس التطبيقي، والدبلوم التقني ثلاث سنوات، والدبلوم التقني، والثانوية المهنية، ودبلوم التدريب المهني.

والبرامج التي يتم تقديمها هي:

- 1 - المستوى الأول: البكالوريوس التطبيقي (معلم تقني) ومدة الدراسة فيه أربع سنوات بعد الثانوية العامة أو الثانوية المهنية، ويتاح هذا المستوى في محافظتي صنعاء وعدن والمعهد التقني في المكلا.
- 2 - المستوى الثاني: الدبلوم التقني ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات بعد الثانوية، وشرط القبول في هذا المستوى هو الشهادة الثانوية العامة أو الثانوية المهنية، ويتاح هذا المستوى في (17) من كليات المجتمع الحكومية و(25) كلية خاصة، وهناك عدد من الكليات الحكومية قيد الإنشاء.
- 3 - المستوى الثالث: الدبلوم التقني ومدة الدراسة فيه سنتان بعد الثانوية، وشرط الالتحاق به الحصول على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية المهنية، ويتاح هذا المستوى في (46) معهداً تقنياً حكومياً وخصوصاً، ويمنح شهادة الدبلوم التقني في عشرة مجالات.
- 4 - المستوى الرابع: الثانوية المهنية، وشرط الالتحاق به الحصول على شهادة التعليم الأساسي، ويتاح هذا البرنامج في (37) مؤسسة تعليمية وتمنح الثانوية المهنية في ست مجالات.
- 5 - المستوى الخامس: دبلوم التدريب المهني، وشرط الالتحاق به الحصول على الشهادة الأساسية، ويتاح هذا البرنامج في (37) مؤسسة تعليمية، ويمنح شهادة دبلوم تدريب مهني في ثلاثة مجالات.

وإضافة إلى البرامج السابقة تقدم وزارة التعليم الفني والمهني البرامج الآتية:

- التعليم المستمر: وهو تدريب قصير في بعض المهن أو لأصحاب المهن الذين لديهم خبرة، ممن يرغبون في الحصول على شهادة مهنية تساعدهم في التنافس في سوق العمل.
- التعليم التعاوني: وهو تدريب مهني مشترك بين الوزارة والقطاع الخاص والشركات الإنتاجية.

وإضافة إلى الجهد الحكومي هناك عدد من المعاهد والمراكز الخاصة التي تقدم التدريب القصير (دورات تصل إلى ستة أشهر) في مجالات: الإدارة، المحاسبة، التسويق، والمعلوماتية والحاسوب، والصيانة الميكانيكية،

كما أن هناك معاهد ومراكز تدريبية تتبع مؤسسات حكومية تشرف عليها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بشكل غير مباشر مثل المعاهد الصحية التي تتبع وزارة الصحة.

4.3.3.1. توفير المعلمين وإعدادهم

استمرت جهود الحكومة لتدريب وإعداد المعلمين للتعليم الأساسي إلى الثانوي، وعيا بأهمية رفع مستوى تأهيل المعلمين، لذا، كان على الوزارة أن تتابع عن كثب حاجيات تدريب جميع فئات المعلمين لتحسين نوعية التعليم. وبحكم الضرورة، كان يتم تعيين معلمين دون المرور بالتدريب الأولي، وبالتالي، كان لابد من تدريبهم أثناء الخدمة، كما كان لازم أيضاً توفير برامج التدريب المستمر. وفي هذا السياق أيضاً أنشئ التعليم عن بعد من أجل إضافة قيمة لمعلمي مدارس التعليم الأساسي خصوصاً أولئك الذين يعملون في المناطق النائية، وقد كان التعليم عن بعد يدعم المعلمين من خلال دروس تبث في الإذاعة والتلفزيون. بهدف مساعدة المعلمين في استيعاب أجزاء من المناهج الدراسية الصعبة، من أجل تعزيز مستوى معرفتهم وكفاءتهم، وقد كانت تعقد اجتماعات بين الطلاب المعلمين والمستشارين التربويين بإدارات التربية قصد تقييم نطاق وأثر هذا البرنامج. ومنذ عام 1996، جميع الطلاب المرشحين ليصبحوا معلمين يتلقون تدريباً في كليات التربية لمدة أربع سنوات.

ولقد تضاعف عدد المربين والمربيات العاملين برياض الأطفال حوالي مرتين ونصف، مرتفعاً من عدد (886) مربيّاً ومربيةً منهم (863) إناثاً في العام 2002/2001، ليصل إلى (2132) مربيّاً ومربيةً منهم (2083) إناثاً في العام 2013/2012. وبينما بلغ نصيب المربي/المربية من الأطفال بنحو (14.1) طفلاً لكل مربٍّ عام 2002/2001، انخفض إلى (13.8) طفلاً لكل مربٍّ خلال العام 2013/2012.

وازداد عدد المعلمين بالتعليم الأساسي والثانوي بنسبة (35%) منتقلاً من (170428) معلماً ومعلمة بالعام 2001/2000 إلى (229393) بالعام 2013/2012، هذا، وقد ارتفعت نسبة المعلمين المدربين من (51.8%) في عام 2002/2001 إلى (66.8%) عام 2013/2012 بزيادة (15) نقطة، وكانت الزيادة في نسبة المعلمات الإناث الحاصلات على التدريب أعلى من نسبة المعلمين الذكور.

أمّا معدل الطلاب لكل معلم فقد ظلّ دون تغير وهو (24) طالباً أمام كل معلم، ويعود ذلك إلى الحاجة الكبيرة لتوظيف معلمين جدد للعمل في المدارس الجديدة التي يتم بناؤها لتوفير خدمة التعليم لكل التجمعات السكانية التي تتسم بالتشتت الكبير في الجمهورية اليمنية.

وتصل نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى في عام 2013/2012، حوالي (45.8%)، وهذه النسبة كانت أدنى في عام 2002/2001، حيث لم تتجاوز (30.6%). وإذا اعتبرنا أن المؤهل الجامعي هو المؤهل الأدنى للعمل كمدرس في مدارس التعليم العام، فإن ذلك يعني أن هناك أكثر من نصف إجمالي المعلمين حاصلين على مؤهلات أدنى من المؤهلات المقبولة للتعليم للتدريس في التعليم الأساسي.

5.3.3.1. برامج تعليم الكبار

أمام تحديّ تفاقم أعداد الأميين أقرت الحكومة عام 1998 قانون محو الأمية وتعليم الكبار، والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار اللذين يمثلان دفعه قوية لتعزيز مكافحة الأمية والقضاء عليها، وتحرير المواطن من أميته الأبجدية والتي تنقسم إلى أربع مراحل تنفيذية تتمثل في:

- 1 - مرحلة الإعداد والتهيئة من خلال حصر الأميين وتدريب المعلمين وتنفيذ خطة توعية إعلامية.
 - 2 - مرحلة القضاء على الأمية في المدن الرئيسة والثانوية، مع التركيز على النساء وتزامن مع الخطة الخمسية الثالثة.
 - 3 - المرحلة الثالثة: وتستهدف الأمية في المناطق الريفية والنائية (لم يتم استيعابهم في المرحلة السابقة ومدتها 10 سنوات).
 - 4 - المرحلة الرابعة: وتستهدف استكمال إنجاز محو الأمية ومدتها خمس سنوات.
- وأكدت رؤية الجمهورية اليمنية الاستراتيجية على مكافحة الأمية وسعيها إلى خفضها إلى أقل من (10%) بحلول عام 2025، من خلال التركيز على تجفيف منابع الأمية المتمثلة في انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، وارتفاع معدل التسرب وبخاصة بين الإناث.

وفي عام 2009، تمّت مراجعة وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار، ليرتكز العمل في أهداف وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار على تنفيذ السياسات الآتية:

- 1 - التأكيد على إلزامية التعليم وسد منابع وروافد الأمية الأبجدية.
- 2 - توفير برامج محو الأمية وتعليم الكبار من خلال فتح مراكز جديدة في التجمعات السكانية للحضر والريف.
- 3 - تشجيع الالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار وزيادة عدد الملتحقين في الحضر والريف وبخاصة من النساء من خلال تقديم حوافز غذائية وغيرها.
- 4 - تطوير مناهج محو الأمية وتعليم الكبار ببعديه الأبجدي والوظيفي، وتنفيذ برامج تدريبية وتنشيطية للعاملين في حقل التدريب والتدريس.
- 5 - تنويع برامج التدريب الأساسي والنسوي وتحديثها بما يمكن من اكتساب معارف تقنية ومهارات حياتية تساعد على إدماج المرأة الريفية في سوق العمل والاعتماد على الذات، وبخاصة النساء الفقيرات.
- 6 - إشراك المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في فتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار، وتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بمخاطر الأمية.
- 7 - قيام الأجهزة الحكومية المدنية وغير المدنية بتنفيذ برامج محو أمية المنتسبين الأميين لديها.
- 8 - توفير المعلمين والمدربين وبخاصة النساء، لسد النقص، مع تحسين مستوى أجورهم.
- 9 - تعزيز آليات التنسيق مع وزارة التربية والتعليم للحد من ظاهرة التسرب.

وقد سعت الحكومة إلى الاستمرار في سياسة جعل محو الأمية أولوية في مجال التعليم، كما هدفت إلى محاربة الجهل وتحويل «الإمكانات البشرية المهملة إلى طاقات منتجة» من أجل مشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلد.

ومن المهم ملاحظة أن التعليم غير النظامي في الجمهورية اليمنية مصطلح يشمل محو الأمية في المدارس، والشباب المحرومين، والتعليم الكبار.

مربع (6): برامج محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية

إن الأهداف العامة لنظام محو الأمية وتعليم الكبار قد انبثق عنها ثلاثة برامج تقدم الخدمات الموكلة إليه من خلالها، وقد حدد هذه البرامج قانون محو الأمية وتعليم الكبار رقم (28) لسنة 1998 في:

1. برنامج محو الأمية الأبجدية: يسعى هذا البرنامج إلى محو أمية الكبار بإكسابهم مهارات التعلم الأساسية (قراءة-كتابة-حساب) وإعادة دمج صغار السن في المدرسة لمواصلة تعليمهم في المراحل التعليمية اللاحقة.

وتتحقق أهداف هذا البرنامج من خلال ثلاث مراحل تعليمية هي:

مرحلة الأساس: مدة الدراسة في هذه المرحلة عامان دراسيان، يمنح الأمي في نهايتها شهادة تحرر من الأمية، وتوازي في نهايتها مستوى الصف الرابع من التعليم الأساسي، تمكنه من أخذ شهادة التحرر للالتحاق بمرحلة المتابعة أو الصف الخامس من التعليم الأساسي.

مرحلة المتابعة: مدة الدراسة في هذه المرحلة عام دراسي واحد، وتستهدف المتحررين من الأمية لضمان عدم عودتهم إليها، والراغبين من صغار السن في مواصلة التعليم. يصل الدارسون في نهايتها إلى مستوى الصف السادس من التعليم الأساسي.

مرحلة التكميل: وهي مرحلة تعليمية مدتها عامان دراسيان تعادل مستوى الصف التاسع من التعليم الأساسي، وتستهدف الراغبين في إكمال مرحلة التعليم الأساسي.

2. برنامج التدريب والتأهيل: ويسعى إلى تهيئة الفرصة للأمين أو من محيت أميتهم ذكوراً وإناثاً لـ لاكتساب المهارات الأساسية المهنية والحرفية التي يحتاجها سوق العمل، وذلك بهدف مساعدتهم للحصول على عمل يحسن من مستواهم المعيشي. ويقدم هذا البرنامج خدماته التدريبية من خلال نوعين من المراكز هما:

- مراكز التدريب الأساسية: وهي مراكز مصممة تصميماً خاصاً ومناسباً لتقديم تدريب خاص بالرجال في ستة تخصصات هي: ميكانيكا سيارات، كهرباء، نجارة وأثاث، خراطة ومعادن، سباكة.
- مراكز التدريب النسوية: وهي مراكز خاصة بالنساء تقدم تدريب في ستة تخصصات هي: تفصيل وخراطة، تريكو، أشغال يدوية، تطريز، طباعة، تديير منزلي.

3. برنامج التثقيف الجماهيري: يستهدف هذا البرنامج جميع الأميين الكبار، حيث يسعى إلى توعية المستهدفين في المجالات الآتية:

- التثقيف الديني.
- التثقيف القانوني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.
- التثقيف السكاني، والأسري.
- التثقيف الصحي، والبيئي.
- التثقيف الزراعي.

ولقد بينت نتائج مسح ميزانية الأسرة للعام 2006 انخفاض نسبة الأمية إلى (40.7%) لكلا الجنسين (21.3%) للذكور و(60.0%)، بينما كانت تمثل في العام 1999 على التوالي (55.7%) و(36.0%) و(74.1%)، كما هو مبين في الجدول رقم (24). وعلى مستوى الريف كانت نسبة الأمية أعلى حيث بلغ الإجمالي (64.4%)، بلغت (71.4%) للذكور و(84.2%) للإناث.

ووفقاً لنتائج التعداد للعام 2004 فقد بلغت نسبة الأمية لدى الجنسين (45.3%) ولدى الإناث (61.6%) ولدى الذكور (29.6%)، أما على مستوى الحضر فمثلت النسبة لكلا الجنسين (25.7%) للإناث و(36.3%) والذكور (16.7%)، كما أظهرت نتائج التعداد أن نسبة الذين يحسنون القراءة والكتابة بالنسبة للسكان (10 فأكثر) من إجمالي المقيمين بلغت (31.7%) مقارنة بإجمالي السكان مما يجعل أكثر من ثلاثة أرباع السكان دون مستوى التعليم الأساسي.

جدول رقم (24): نسبة الأمية للذكور والإناث والمناطق الحضرية في الجمهورية اليمنية

المسح	المناطق الحضرية			المناطق الريفية			الإجمالية	
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث
مسح ميزانية الأسرة 1999	33.9	47.8	19.7	64.4	84.2	71.4	55.7	74.1
التعداد السكاني 2004	25.7	36.3	16.7				45.3	61.6
مسح ميزانية الأسرة 2006	23.5	35.4	11.6	47.7	69.9	25.3	40.7	60.0

الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ميزانية الأسرة لعام 1999، 2006، ونتائج تعداد 2004، الجمهورية اليمنية.

6.3.3.1. برامج دعم جودة التعليم

نتيجة لارتفاع مستوى التحديات التي تواجه التعليم في الجمهورية اليمنية وتركيز جهود الحكومة خلال السنوات الماضية على الاستجابة للطلب الاجتماعي الكبير على التعليم، كان التركيز على توفير التعليم أكثر من تحسين التعليم وتجويده، فقد تنامي النقاش حول تدني مستوى التحصيل للطلاب في المراحل الدراسية المختلفة، وعدم ارتباط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، لذلك بدأت الحكومة في إيلاء اهتمام كبير بالجوانب النوعية، حيث بدأت بإجراء عدد من الدراسات لتشخيص وتحديد مستويات تحصيل الطلاب على المستوى الوطني، ومقارنة تحصيلهم بالمستويات العالمية. ومن الدراسات التي حاولت تقصي مستويات التحصيل للطلاب في مرحلة التعليم الأساسي، ما يأتي:

- مسح مراقبة التحصيل الدراسي (MLA) التي نُفذت في عامي 2002 و 2005 للصفين الرابع والسادس من التعليم الأساسي في أربعة موضوعات هي: العلوم، والرياضيات، واللغة العربية، ومهارات الحياة. وقد أظهرت

النتائج أن متوسط درجات الطلاب قد تحسن تحسناً طفيفاً في العام 2005 مقارنة بالعام 2002، لكنه ظل في حدود (50%) في الأربعة موضوعات باستثناء مهارات الحياة التي كانت المتوسطات بها نحو (60%).

- دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) للصف الرابع عام 2007، وللصفين الرابع والسادس في عام 2011 حيث جاءت الدول العربية الست المشاركة في المراتب الست الأخيرة والتي تأتي بها الجمهورية اليمنية في آخر مرتبة من الدول الـ (36) المشاركة. وأحرز الطلاب اليمنيون (224) درجة في الرياضيات، وهو أقل من معيار الأداء المطلوب (500) وأقل من المتوسط العربي (332).

ويتبين من الجدول رقم (25) تطوّر بعض مؤشرات الجودة:

- ارتفعت نسبة المعلمين المؤهلين في التعليم الأساسي والثانوي من (50.1%) في عام 2002/2001 إلى (68.0%) في عام 2013/2012، بحوالي (17.9) نقطة، ويعود ذلك إلى أن التوظيف الجديد من الكوادر التعليمية كله من الذين يحملون مؤهلاً جامعياً أو أعلى، ما عدا توظيف المعلمات في المناطق الريفية، حيث يتم توظيف معلمات من حملة الشهادة الثانوية، وتدريبهن حتى يحصلن على دبلوم بعد الثانوي قبل تثبيتهن رسمياً.
- لم يحدث أي تغيير في معدل الطالب لكل معلم حيث ظلت كما هي بين عامي 2002/2001 و2013/2012، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في بناء المدارس في المناطق الريفية التي تتسم بالتشتت السكاني، والحاجة إلى توظيف أعداد كبيرة من المعلمين للعمل بهذه المدارس.
- تصل نسبة الكتب إلى الطالب (1-1) حيث إن كل طالب في جميع مراحل التعليم يحصل على جميع الكتب الدراسية المقررة دون أي نقص، وإذا كانت هناك إشكالية فإنها تتمثل في تأخر توزيع بعض الكتب على الطلاب مع بداية العام الدراسي.
- انخفضت نسبة الإنفاق على الكتب والمواد التعليمية كنسبة من الإنفاق على مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي من (8.3%) في عام 2002/2001 إلى (4.0%) بالنسبة للتعليم الأساسي، وإلى (4.7%) بالنسبة للتعليم الثانوي. ويعود هذا الانخفاض إلى تحول كبير في نسبة الميزانية لصالح الرواتب نتيجة رفع رواتب مختلف الكوادر التربوية عدة مرات خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وعدم رفع نسبة الميزانية المخصصة للسلع والخدمات في إطار الميزانية الجارية لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.
- ارتفعت نسبة رواتب المعلمين كنسبة من الإنفاق على مرحلتي التعليم الأساسي من (72.7%) في عام 2002/2001 إلى (85%) في عام 2013/2012، نتيجة لارتفاع مرتبات المعلمين خلال السنوات الماضية. بينما بقيت نسبة رواتب المعلمين في التعليم الثانوي كما هي من دون نقصان، وذلك لأن معظم معلمي التعليم الثانوي محسوبين على التعليم الأساسي، حيث لا يوجد إلا (320) مدرسة ثانوية مستقلة على مستوى الجمهورية أما بقية المدارس فهي مدارس مشتركة مع التعليم الثانوي.

جدول رقم (25): بعض مؤشرات نوعية التعليم الأساسي والثانوي بين عامي 2001/2002 و2012/2013 في الجمهورية اليمنية

2012/2013		2006/2005		2002/2001		المؤشر
ثانوي	أساسي	ثانوي	أساسي	ثانوي	أساسي	
155874		109887		85407		عدد
68.0		57.9		50.1		عدد ونسبة المعلمين المؤهلين (دبلوم سنتين بعد الثانوي وأعلى) نسبة
22	24	22	24	22	24	عدد الطلاب لكل معلم
100	100	100	100	100	100	نسبة الكتب إلى الطالب
4.7	4.0			8.3	8.3	نسبة الإنفاق على الكتب والمواد التعليمية كنسبة من إنفاق المرحلة
72.7	85			72.7	72.7	نسبة رواتب المعلمين كنسبة من إنفاق المرحلة

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط، وزارة التربية والتعليم، صنعاء. (فريق بيانات إعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع) الجمهورية اليمنية.

أمَّا التوجهات المستقبلية والتي سيتم ترجمتها من خلال الرؤية الوطنية للتعليم التي تمثل مظلة استراتيجية لقطاع التعليم ككل، واستراتيجية تطوير التعليم العام ومحو الأمية للأعوام 2016-2030 والتي سيتم تطويرها في إطار وزارة التربية والتعليم، فتتمثل في الآتي:

- 1 - اعتبار التعليم منظومة متكاملة يجب أن يتم تطويرها بشكل شامل ومتكامل وإعادة هندسة مدخلات وعمليات العملية التعليمية وفقاً لذلك.
- 2 - تطوير التعليم في ظل الجمهورية اليمنية، وبما يعطى دوراً أكبر للمستويات اللامركزية (الأقاليم والمحافظات والمديريات والمدارس) في إدارة العملية التعليمية.
- 3 - إيلاء اهتمام وتركيز لتوفير التعليم للفئات المحرومة والمهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال خارج المدرسة، من خلال التوسع في توزيع الحوافز الأسرية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بالتعليم.
- 4 - التركيز على تجويد التعليم من خلال التركيز على تحسين قدرات الطلاب القرائية والكتابية والحسابية في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي.
- 5 - إتباع المنهج القائم على جعل الطالب محور العملية التعليمية، حيث سيتم تحديد المعايير المطلوبة من الطلاب بحسب الصف والمادة، وتطوير المناهج والكتب الدراسية والوسائل التعليمية وقدرات المعلمين لتلبي اكتساب الطلاب المعايير المطلوبة. وتضمن مناهج التعليم الأساسي مهارات الحياة بما يساهم في تطبيق مفهوم التعليم مدى الحياة، والتعليم الأساسي الذي يعد مخرجاته مواصلة التعليم اللاحق أو الدخول في سوق العمل، والأخذ بالاتجاهات التربوية المعاصرة في الإشراف التربوي، وبما يضمن توفير دعم مستمر للمعلمين في المدرسة، وتقييم المدرسة ككل متكامل، وإتباع الإدارة بالجودة في تقديم الخدمات التعليمية، وإعطاء المدارس دوراً أكبر في عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للعملية التعليمية، حتى تصبح قادرة على التجاوب مع حاجات ومتطلبات المجتمع المحيط بها.

دولة الكويت



تطوّر التعليم في دولة الكويت

المبادئ والأهداف العامة للنظام التعليمي

التعليم في دولة الكويت هو حقّ لجميع المواطنين، ويكمن هدفه العام في إعداد الأفراد ليصبحوا نشطاء، ومنتجين في المجتمع على صعيد الحياة الخاصة والعامة. وتؤكد استراتيجية الدولة في مجال التنمية على دور المؤسسات التعليمية في تطوير هذه الخصائص، وتدريب الأفراد كجزء من جسم الموارد البشرية المؤهلة. ويعتبر التعليم هو الأداة الرئيسة لبناء كوادر عالية الأداء في المجتمع على الصعيد المؤسسي، والثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي. وبالتالي، فإنّ للتعليم دوراً في:

- أ. تحقيق التوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية للدولة، وإعداد المواطنين لمواجهة التغيرات داخل البلاد وعلى المستويين الإقليمي والدولي.
- ب. توفير المهارات الأساسية.
- ج. إعداد المواطنين لمواجهة التطورات التكنولوجية.
- د. إعداد الطلاب للحياة العملية.

وتتجلى الأهداف والغايات الاستراتيجية المأمول تحقيقها في استراتيجية التعليم من (2005-2025) فيما يأتي:

- 1 - المساهمة في تحقيق التفاعل مع متطلبات العصر الحالي كحرية الفكر، والاستجابة لديناميات التغيير، من دون صراع مع الهوية الثقافية للمجتمع.
- 2 - المساهمة في تعزيز قيم الإيمان بأهمية الحوار، واحترام حقوق الإنسان بين المتعلمين، وتوفير الأساس لحياة ديموقراطية سليمة.
- 3 - ترسيخ مفهوم إنتاج الثروة والحفاظ على البيئة وموارد البلاد.
- 4 - تعزيز المتطلبات الأساسية للمناهج المدرسية في نظام التعليم العام، لضمان تحقيق أهداف ومبادئ الدولة.

كما تأخذ الاستراتيجية من (2005-2025) بعين الاعتبار الأهداف التعليمية في مجلس التعاون الخليجي، وخاصة:

- بناء العقيدة الإسلامية الصحيحة في المتعلمين، بحيث توجه مبادئها طريقة التفكير والأسلوب لديهم، وذلك، للحفاظ على التراث العربي الإسلامي، والولاء للهوية العربية الإسلامية.
- تنمية التفكير العلمي، ومهارات التفكير الإبداعي الحر، والتعلم مدى الحياة.
- زيادة وعي المتعلمين بأهمية العولمة، وتكنولوجيا المعلومات، ووسائل الاتصال الحديثة، واستغلالها لصالح الفرد والمجتمع، والحماية من الآثار السلبية على هوية وقيم المجتمع الكويتي.
- تزويد المتعلمين بمهارات التفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى والتسامح والتعايش مع الآخرين.

إدارة النظام التعليمي

تقع إدارة النظام التعليمي تحت المسؤولية المشتركة من قبل وزارة التربية والتعليم التي تشرف على التعليم في المدارس، ووزارة التعليم العالي التي تشرف على التعليم العالي بعد المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على دور الحضانه ورياض الأطفال.

وقد أنشئت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (PAAET) بهدف توفير وتطوير القوى العاملة الوطنية، من أجل التغلب على العجز في القوى العاملة الفنية الوطنية، وتلبية متطلبات التنمية في البلاد. وتعمل الهيئة بالتعاون مع المؤسسات الكبرى الحكومية وغير الحكومية في سوق العمل على ربط البرامج الأكاديمية باحتياجات المجتمع، كما أنها الجهة الوحيدة المسؤولة عن جميع شؤون التعليم التطبيقي والتدريب في البلاد. وتمنح الكليات والمعاهد التابعة للهيئة لخريجي التعليم الثانوي شهادة الدبلوم في برامج لمدة سنتين، وبرامج لمدة أربع سنوات تؤدي إلى منح درجة البكالوريوس.

وتتوخى الدولة تحقيق التوازن ما بين المركزيّة واللامركزيّة في الإدارة التربويّة إذ تشرف الإدارة المركزيّة على مسؤوليّة التخطيط والإشراف ومتابعة تطوير التعليم، في حين تنفّذ الآليات اللامركزيّة (إدارات المناطق التعليميّة) العمليات التنفيذيّة في المدارس، والإشراف عليها وتقييم أدائها.

هذا، وقد أنشئت اللجنة الوطنية لدعم التعليم بموجب القرار الوزاري رقم (95/30)، الصادر عن وزير التربية والتعليم يوم 1 يوليو 1995، من أجل رفع مستوى التعليم، وتشجيع المشاريع التعليميّة. وهي لجنة دائمة تتألف من عدد كبير من المعلمين ذوي الخبرة وشخصيات أخرى من المجتمع الكويتي. ويتم تمويل اللجنة من المساهمات النقدية والعينية من المصادر العامة والخاصة، وبالإضافة إلى ذلك، يحق لها أن تستثمر جزءاً من إيراداتها لتوليد الدخل لمشاريعها.

أما السلم التعليمي الجديد الذي أنشئ على أساس القرار الوزاري رقم (76) لعام 2003، فيتألف من خمس سنوات من التعليم الابتدائي، وأربع سنوات من التعليم المتوسط (الإعدادي)، وثلاث سنوات من التعليم الثانوي. وقد تم تنفيذ الهيكل الجديد اعتباراً من عام 2004/2005، بتمديد مدة التعليم الإلزامي من (8) إلى (9) سنوات (تضم التعليم الابتدائي والمتوسط).

يعتبر التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال) غير إلزامي، ولكن يتم توفيره مجاناً للمواطنين الكويتيين، وسن الدخول هو عادة أربع سنوات ومدة البرنامج سنتان، في حين أصبحت مدة التعليم الابتدائي خمس سنوات (الصفوف من 1-5) منذ عام 2004/2005، بعد أن كانت أربع سنوات في السابق، فالتعليم الابتدائي إلزامي ويتم قبول الأطفال في سن ست سنوات.

ويستمر التعليم المتوسط مدة أربع سنوات، ويتم منح الطلاب الذين يكملون هذه المرحلة بنجاح شهادة

المرحلة المتوسطة (الإعدادية) التي تؤدي إلى الالتحاق بالتعليم الثانوي، كما توفر الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب برامج لمدة عامين تمنح شهادة فني مساعد لخريجي المدارس المتوسطة. وبعد التغييرات التي أدخلت في بنية النظام التعليمي في عام 2004/2005، صارت مدة التعليم الثانوي العام ثلاث سنوات (بعد أن كانت أربع سنوات في السابق)، وعند الانتهاء من التعليم الثانوي العام يتقدم الطلاب للامتحان النهائي، وفي ضوء النتائج يتم منح الشهادة الثانوية العامة.

ويغطي التعليم العالي الجامعة والتعليم ما بعد الثانوي، حيث يجري التدريب التقني على المستوى ما بعد الثانوي تحت إشراف الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (PAAET) في المعاهد الفنية ومراكز التدريب، إذ تمنح المراكز شهادة فني لمدة سنتين لحاملي الشهادة الثانوية. أما على المستوى الجامعي، فتتطلب درجة البكالوريوس عادة ثمانية فصول دراسية منتظمة (أو أربع سنوات) لجميع البرامج، باستثناء الهندسة (من تسعة إلى عشرة فصول دراسية) والطب (سبع سنوات من الدراسة). وعلى مستوى الدراسات العليا، تستغرق مدة البرامج التي تؤدي إلى منح الدبلوم العالي من 2-3 فصول دراسية. وتقدم أيضاً برامج درجة الماجستير في العلوم والهندسة، والفلسفة، والطب، وتأخذ هذه البرامج سنة واحدة إلى سنتين بعد درجة البكالوريوس، أما مدة برامج درجة الدكتوراه فهي ثلاث سنوات على الأقل.

وتتكون السنة الدراسية من (168) يوم عمل في المرحلة الابتدائية (أو حوالي أربعة وثلاثين أسبوعاً)، و(151) يوماً على المستويين الإعدادي (المتوسط) والثانوي (أو حوالي ثلاثين أسبوع عمل).

أهم الإنجازات الكمية والنوعية:

إن المطلع على واقع ومؤشرات التعليم في دولة الكويت، يجد أن التعليم خطا خطوات واسعة خلال العقود الطويلة الماضية، وهذا يدل على الاهتمام المتزايد بالتعليم والحق المرتبط به في مجال الأسس الدستورية التي أوضحت أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه.

وعلى مدى خمسين سنة مضت، تمكنت دولة الكويت من توسيع فرص التعليم، وعلى الرغم من التحدي المستمر للنمو السكاني السريع، استمر التوزيع المتكافئ للخدمات والأنشطة التربوية والتعليمية بين مختلف المراكز في كل مناطق الدولة، إذ يلاحظ استمرار تطور تسجيل الطلاب على جميع المستويات التعليمية بشكل كبير. فالتعليم إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الكويتيين وفقاً للقانون رقم (1) لعام 1965، من الصف الأول من التعليم الابتدائي (سن 6) إلى نهاية المرحلة المتوسطة أو الإعدادية، هذا القانون يجعل لزاماً على الدولة توفير المباني المدرسية، والكتب، والمعلمين، وكل ما هو ضروري من حيث الوسائل البشرية والمادية، لضمان نجاح التعليم الإلزامي.

ومنذ ذلك الحين وضعت العديد من القوانين المنظمة والخاصة بالتعليم سواءً في بنيتها العامة أم مضامينه. وتدلّ كلُّ المؤشرات على تلك الجهود التي بذلت لتحقيق ذلك، والتي منها نسبة التحاق الطلاب في المرحلة الابتدائية، والمساواة بين الجنسين، ومحو الأمية، والتعليم مدى الحياة وغيرها.

1. تطوّر التعليم قبل الابتدائيّ

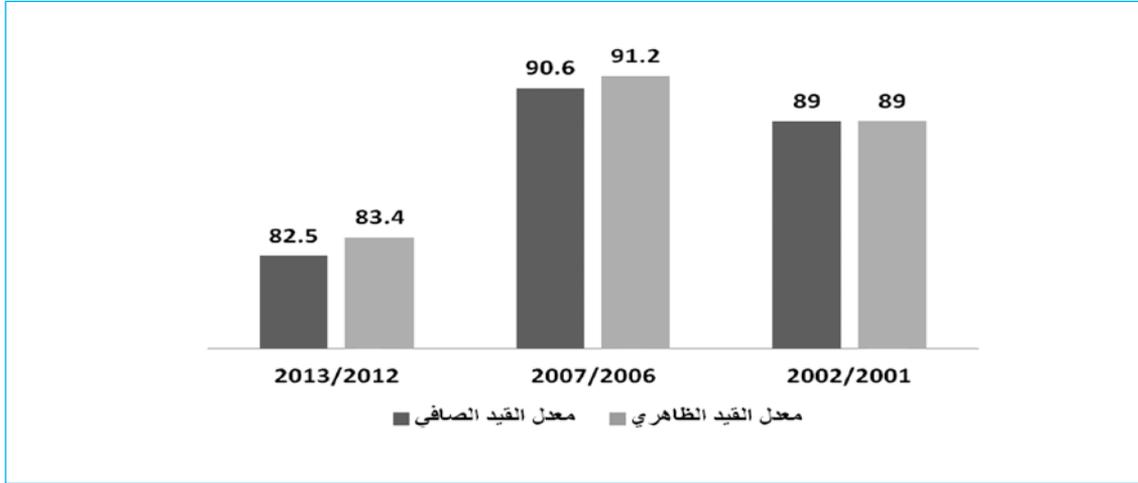
تسعى رياض الأطفال جاهدة لتوفير الظروف المناسبة لنموّ الطفل جسدياً، وعقلياً، وعاطفياً، وروحياً واجتماعياً، وفقاً لقدرات الطفل واحتياجاته، وتهدف إلى تطوير قدرات الأطفال لتحقيق التفاعل والتواصل، وتشجيعهم على اكتشاف بيئتهم، وتوفير لهم التوجيه الاجتماعيّ والأخلاقيّ في بيئة آمنة.

إنّ من أولويّات اهتمامات وزارة التربية وكما يظهر في سياساتها التربويّة الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، حيث تمثّل مرحلة انتقال للطفل من جوّ الأسرة والبيت إلى مجتمع جديد. وتعدّ دولة الكويت من الدّول الرائدة في مجال العناية برياض الأطفال بتوفير هذه الخدمة التعليمية، وذلك بنشر هذه الخدمة التعليميّة في جميع مناطق الدولة، وبما يضمن العدالة والمساواة في استفادة الكويتيين من هذه الخدمات.

يلاحظ إقبال أولياء الأمور على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال، فهم يعتبرونها مرحلة أساسية مهمة في تعليم الأطفال على الرغم من عدم إلزاميتها، ويتّضح ذلك من معدل القيد الصافي (82.5%) عام 2013/2012. ويشكّل الطلاب الكويتيون نسبة (66%) من إجماليّ الأطفال الملتحقين بمرحلة الرياض. وبشكل عام تلاحظ الزيادة المستمرة في عدد الأطفال الكويتيين وغير الكويتيين خلال الفترة من (2002/2001 – 2013/2012)، ففي عام 2013/2012 بلغ عدد الأطفال المقيدين برياض الأطفال الحكوميّة والخاصّة (83044) طفلاً، منهم (44381) طفلاً في التعليم الحكوميّ بنسبة (53.4%)، و(38663) في التعليم الخاص بنسبة (46.6%).

يتبيّن من الشكل رقم (11) أنّ معدليّ القيد الظاهريّ (أو الإجماليّ) والصافيّ لرياض الأطفال خلال الأعوام الدراسيّة 2002/2001 – 2013/2012 مرتفعان بالنسبة لما هو عليه بدول المنطقة، لكن يلاحظ انخفاض في السنة الأخيرة.

شكل رقم (11): معدلا القيد الظاهري والصافي لرياض الأطفال في دولة الكويت



المصدر: وزارة التربية، دولة الكويت.

ويُعزى انخفاض المؤشرين السابقين على الرغم من الزيادة في أعداد الأطفال ممن هم في سن المرحلة إلى عدة أسباب منها:

- 1 - عدم إلزامية المرحلة على الرغم من مجانيتها.
- 2 - التحاق بعض الأطفال بدور الحضانة التي تتضمن رياض أطفال.
- 3 - التواجد خارج دولة الكويت كأبناء الدبلوماسيين والمبتعثين وغيرهم.
- 4 - ذوو الاحتياجات الخاصة الملتحقون بمدارس التربية الخاصة أو أصحاب الإعاقات الشديدة منهم.

2. تطوّر التعليم الأساسي

التعليم الأساسي مرحلة تعليمية مدتها تسع سنوات، تبدأ من الصف الأول وتمتد حتى الصف التاسع حسب السلم التعليمي الجديد لدولة الكويت، وهي مرحلة إلزامية ومجانية لجميع الأطفال الكويتيين من الذكور والإناث، وينقسم إلى مرحلتين:

1. المرحلة الأولى من التعليم الأساسي وتشمل المرحلة الابتدائية (خمس سنوات).
2. المرحلة الثانية من التعليم الأساسي وتشمل المرحلة المتوسطة (الإعدادية) (أربع سنوات).

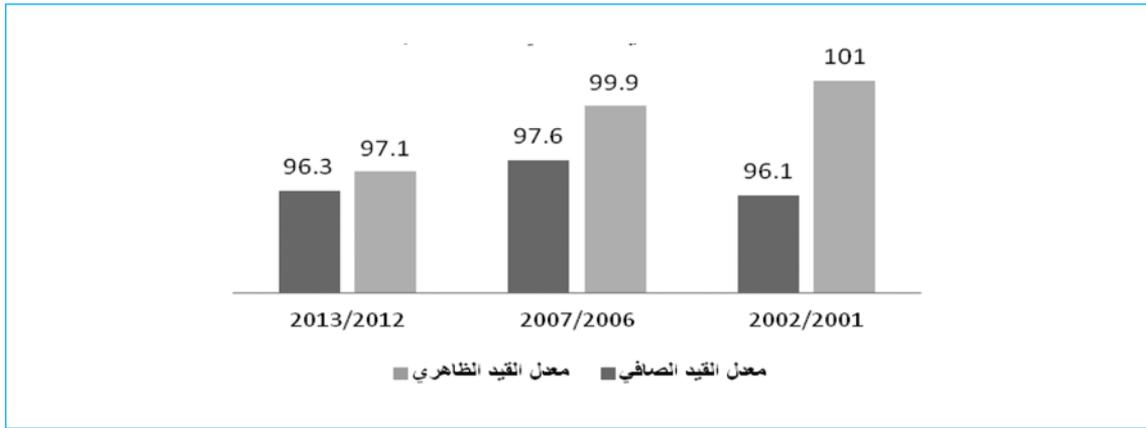
ويسعى التعليم الابتدائي إلى تنمية روح الطفل وعقله، وتعزيز تنمية شخصيته تمشياً مع المبادئ والمفاهيم المكرّسة في الدين الإسلامي، وتزويده بالمعرفة الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، ومساعدة الطفل على تطوير الشعور بالوعي الاجتماعي، والتعاون، والمسؤولية.

وتسعى مرحلة التعليم المتوسّط جاهدة لتوجيه قدرات الطلاب وتحضيرهم للمرحلة الثانوية، وتكمن الأهداف العامّة لهذا المستوى في:

- 1 - مساعدة الطلاب على اكتساب وفهم ومعرفة هويّتهم الوطنية عبر الموادّ الآتية: اللغة العربيّة، والدراسات الاجتماعيّة، والعلوم الأساسيّة، والرياضيّات، واللّغة الإنجليزيّة.
- 2 - توفير الفرص للطلاب لاكتساب الدراية التقنية والخبرة في المسائل العملية للحياة.
- 3 - تطوير قدرات الطلاب على التفكير من أجل تطوير قدراتهم الإبداعية.

معدّل القيد الصافي في التعليم الابتدائي شبه ثابت كما هو موضح في الشكل رقم (12)، وهو معدّل مرتفع، ويرجع ذلك لتشريعات المرحلة حيث التعليم الابتدائيّ إلزاميّ وأساسي ويعاقب القانون ولي الأمر الذي يخالف ذلك بالسجن أو الغرامة. ومعدل القيد يشمل الطلاب المقيدون بالتعليم الحكوميّ (عام - ديني) والتعليم الخاص. هناك طلاب ملتحقون بتعليم الاحتياجات الخاصة ولكن لا يوجد تصنيف لهم حسب المراحل التعليمية إلا للإعاقات الحركيّة والبصريّة والسمعيّة، ونسبتهم قليلة جدًّا للإعاقات الذهنيّة وغيرها.

شكل (12) معدلا القيد الظاهري والصافي بالتعليم الابتدائي في دولة الكويت



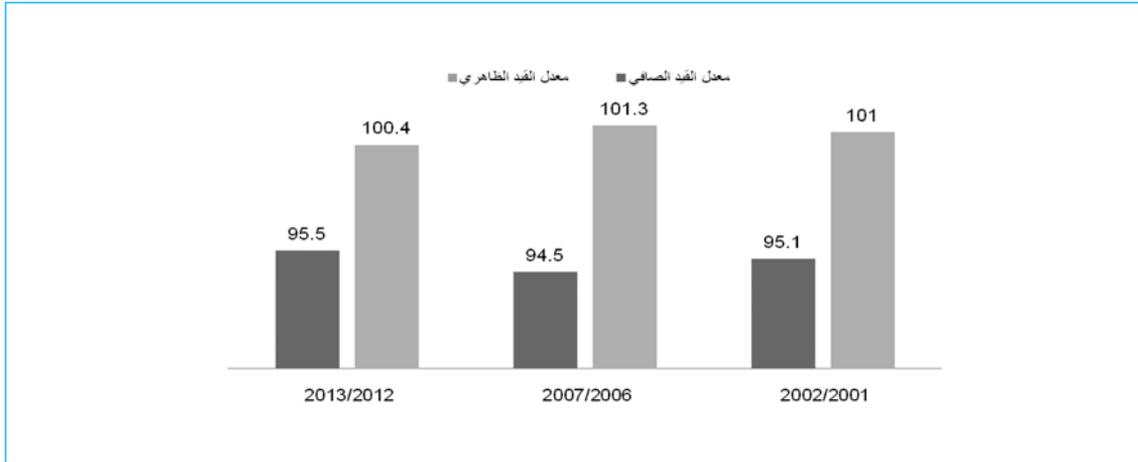
المصدر، وزارة التربية، دولة الكويت.

وتسمح وزارة التربية لبعض الأطفال من عمر خمس سنوات ونصف الالتحاق بالصف الأول، وبالتالي يكون التحاقه بالصف السادس قبل أن يتمّ إحدى عشرة سنة ويكون بذلك خارج سن المرحلة.

بيّن الشكل رقم (13) أن معدل القيد الظاهري والصافي في المرحلة المتوسطة ثابت خلال الأعوام الدراسيّة من العام الدراسي 2002/2001 إلى العام الدراسي 2013/2012، ويلاحظ ارتفاع معدلات القيد الظاهري، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

- ارتفاع نسبة النّجاح في المرحلة الابتدائية.
- وجود طلاب خارج سن المرحلة حيث يستثنى دخول الطلاب في سن (10) سنوات ونصف السنة بينما السن القانونية للمرحلة هي (11) سنة.
- خضوع ولي الأمر المخالف لحكم القانون باعتبار المرحلة إلزامية، لذا فإن المعدل شبه ثابت.

شكل رقم (13): معدل القيد الظاهري والصافي بالتعليم المتوسّط (الإعدادي) في دولة الكويت



المصدر، وزارة التربية، دولة الكويت .

مربع رقم (7) : مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم الابتدائي في دولة الكويت

مؤسسات تساهم وتدعم العملية التعليمية في التعليم الأساسي لدولة الكويت ومنها:

مركز تقويم وتعليم الطفل

تأسس مركز تقويم وتعليم الطفل عام 1984 بجهود مجموعة من النساء الكويتيات اللائي تحقن من أن أطفالهن يعانون صعوبات تعلم، ثم رأت تلك المجموعة أهمية إنشاء مركز في الكويت يشخص حالات الأطفال ذوي صعوبات التعلم، ويقدم لهم العلاج التعليمي المناسب. وفعلاً تم إنشاء المركز وتسجيله كجمعية نفع عام لمساعدة الأطفال الذين يعانون صعوبات التعلم. تتركز مشكلات هؤلاء الأطفال بصفة عامة في صعوبات القراءة والتهجئة والكتابة والحساب، حيث يجد كثير منهم عقبات بسبب صعوبة القراءة (الدسلكسيا)، أو صعوبة التآزر الحركي (الدسبراكسيا)، أو صعوبة الكتابة (الدسغرافيا)، أو صعوبة الرياضيات (الدسلكوليا)، وغالباً ما يكون خليطاً متشابكاً من هذه الحالات، كما أن البعض منهم يعاني صعوبات أخرى في التركيز والانتباه وفقر النشاط ومشكلات سلوكية واجتماعية وانفعالية أخرى، ولا تقتصر الخدمات التي يقدمها على مساندة ذوي صعوبات التعلم، بل تمتد خدماته لتشمل أسرهم ومعلميهم وباقي المهن الأخرى ذات الصلة للتغلب على التحديات التي تشكلها صعوبات التعلم. البرامج التي يقدمها المركز:

- البرنامج التربوي الصباحي.

البرنامج التربوي الصباحي هو أحد برامج التدخل العلاجي الذي يوفره مركز تقويم وتعليم الطفل بالتعاون مع وزارة التربية، حيث يُدرس المنهج المقرر في مدارس التعليم العام بوزارة التربية بأساليب تتناسب مع قدرات الطلاب وتراعي الصعوبات التي يعانونها. وقد بدأ البرنامج التربوي الصباحي عمله في العام الدراسي 1994/1995، وما يزال قائماً حتى اليوم. يوفر البرنامج أماكن للطلاب الكويتيين أو أبناء الكويتيات المسجلين في المدارس الحكومية الذين لديهم تقرير نفسي تربوي من وحدة التشخيص بالمركز يفيد أنهم من ذوي صعوبات التعلم كما تتوافر لديهم شهادة إثبات إعاقه من المجلس الأعلى لشؤون المعاقين. يهدف البرنامج التربوي الصباحي إلى تمكين الطلاب من القدرة على التعايش مع مشكلاتهم التعليمية وإيجاد الطرائق التي تساعد على ذلك ومن ثم دمجهم في مدارسهم بعد أن يصيروا قادرين على مسايرة أقرانهم وأن يعتمدوا على أنفسهم في عملية التعلم، فالبرنامج يهدف إلى تعزيز تقدير الطفل لذاته وثقته بنفسه، فنحن نؤمن بأن الطفل الواثق من نفسه والسعيد هو أنجح المتعلمين.

- البرنامج التربوي المسائي.

يوفر البرنامج التربوي المسائي فرصاً للتعليم المتخصص لذوي صعوبات التعلم الذين لا تتوافر أمامهم الفرصة للانضمام إلى برامج متخصصة ترعاهم في أثناء دوامهم المدرسي الصباحي. إلى جانب هذا توفر للطلاب خدمات العلاج السلوكي، وعلاج النطق لذوي صعوبات التعلم الخاصة وكذلك خدمات الاختبارات التشخيصية في المواد الدراسية الرئيسة: (اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات) بالتعاون مع وحدة التشخيص.

خدمات البرنامج:

يقدم المركز عدة خدمات من ضمنها عقد دروس فردية علاجية حسب طبيعة الحالة، بالإضافة الى عمل جلسات علاجية سواء لتعديل السلوك أم في مشكلات النطق لذوي صعوبات التعلم، أيضاً يتم عمل اختبارات تشخيصية تربوية في المواد الدراسية الأساسية. كما يوجد في المركز وحدة عملية التشخيص المبكر للحالات التي تسهم إلى حد كبير في إعطاء النصائح والاستراتيجيات العلاجية المناسبة للتعامل مع مشكلات الطفل، بالإضافة لوجود وحدة تطوير الاختبارات، والهدف منها تصميم وتطوير الاختبارات النفسية والتربوية التي تستخدمها وحدة التشخيص وبنائها وتقنيها لتعرف حالات صعوبات التعلم الخاصة.

النادي العلمي

يعتبر النادي العلمي من جمعيات النفع العام المميزة للغاية في دولة الكويت، فهي منظمة غير ربحية تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ويهدف النادي العلمي إلى رعاية الأنشطة العلمية ونشر الوعي العلمي وصقل المواهب، والعمل على رفع المستوى العلمي بالتعاون مع الأندية والهيئات العلمية المختلفة، كما تقوم بالاشتراك في المسابقات والمعسكرات والندوات العلمية وتبادل الزيارات والخبرات مع الأندية العلمية.

3. تطوّر التعليم الثانويّ

تسعى مرحلة التعليم المتوسّط (الإعدادي) جاهدة لتوجيه قدرات الطلاب وتحضيرهم للمرحلة الثانوية. وتكمن الأهداف العامّة لهذا المستوى في:

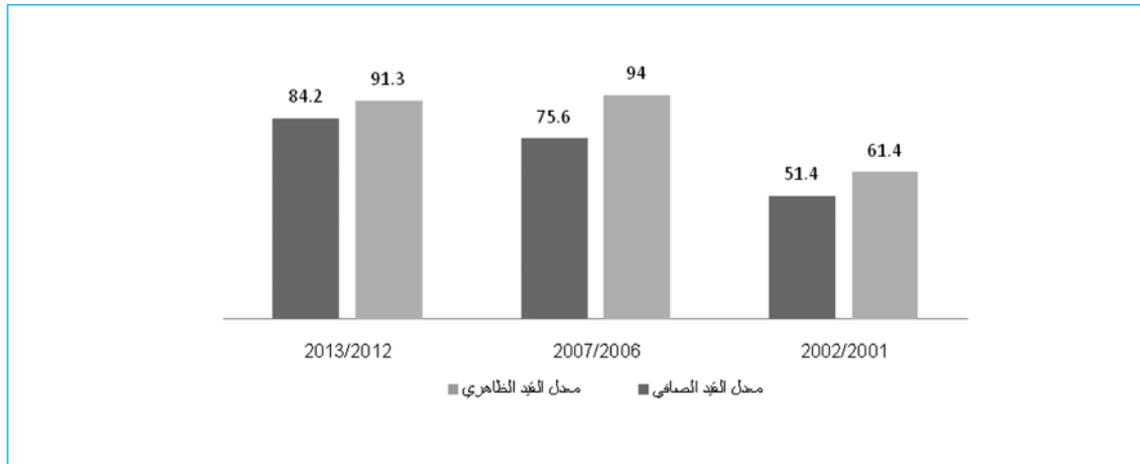
- مساعدة الطلاب على اكتساب فهم ومعرفة هويتهم الوطنيّة عبر المواد التالية: اللغة العربية، والدراسات الاجتماعيّة، والعلوم الأساسيّة، والرياضيّات، واللّغة الإنجليزيّة.
- توفير الفرص للطلاب لاكتساب الدراية التقنية والخبرة في المسائل العملية للحياة.
- تطوير قدرات الطلاب على التفكير من أجل تطوير قدراتهم الإبداعية.

أما الأهداف الرئيسيّة للتعليم الثانويّ فهي:

- توجيه قدرات الطلاب في التحضير للمستوى الجامعي والتعليم العالي.
- تشجيع الطلاب على اكتشاف حسهم بهويتهم من خلال تطوير قدراتهم ومعرفتهم ومهاراتهم.
- إعداد الطلاب للحياة العمليّة ولمزيد من الدراسات في الجامعة أو المعاهد العليا، من خلال تشجيع وتوجيه المجالات ذات الاهتمام المهنيّ، وإيقاظ الشعور بالواجب المدنيّ، بناءً على فهم حقوقهم والتزاماتهم.

بلغت نسبة الزيادة في عدد الطلاب (2.6%) وذلك خلال الفترة من العام الدراسي 2002/2001 و 2013/2012. ويوضّح الشكل رقم (14) ارتفاع معدل القيد في المرحلة الثانويّة خلال الفترة المعنية من (61.4%) في العام الدراسي 2002/2001 إلى (91.3%) في العام الدراسي 2013/2012، ويرجع ذلك لكون المرحلة الثانويّة تأتي بعد الانتهاء من مرحلة الإلزام والتعليم الأساسيّ.

شكل رقم (14): معدل القيد الظاهري والصافي في المرحلة الثانويّة في دولة الكويت



المصدر، وزارة التربية، دولة الكويت.

وقد أولت الدولة اهتماماً بتوفير التعليم الديني كنوع من أنواع التعليم للراغبين في الالتحاق به، وتمّ تصنيفه ليتطابق مع مراحل التعليم العام، ومدّة الدراسة في المرحلة الثانوية أربع سنوات من الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر، ومنهجها يختلف تقريباً عن منهج الدراسة في التعليم الثانوي العام، حيث يُعنى باللغة العربية والمواد الشرعية عناية بالغة. كما يتمّ التحاق طلاب المنح الدراسية المحوّلين عن طريق اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة من دول آسيا وإفريقيا وأوروبا في معاهد التعليم الديني، وتكون الدراسة على مرحلتين: مرحلة (التمهيد والإعداد)، وهي معادلة للمرحلة المتوسطة، وينتقل بعدها الطالب للمرحلة الثانوية ليلتحق بعد إنهابها بالدراسة الجامعية داخل دولة الكويت أو خارجها حسب النسبة التي حصل عليها.

وقد أتاحت الدورات التدريبية الفنية التي تعقد من قبل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فرصة للطلاب المتسرّبين من التعليم العام للحصول على مؤهلات تعدهم للالتحاق بسوق العمل. وتتركز هذه الفئة في خريجي المرحلة الثانوية غير الحاصلين على معدلات تؤهلهم للالتحاق بمستويات أعلى بالتعليم. ولقد خصصت دورات تدريبية أخرى تستغرق أربع سنوات دراسية للطلاب المتعثرين دراسياً في التعليم الإلزامي، على ألا يتجاوزوا سن الثلاث عشرة سنة.

يقوم قطاع التدريب بالهيئة بإعداد القوى العاملة الوطنية وتأهيلها وفقاً لمعارف ومهارات عامة تؤهل الخريج للعمل في أكثر من تخصص في مجال المهنة، فيتولّى القطاع التدريب الأساسي المنظم لإعداد كوادر جديدة. ويلاحظ من الجدول الآتي تزايد أعداد الطلاب ببرنامج فني متخصص، بينما يقل عددهم في برنامج فني أو حريفي.

جدول رقم (26): عدد الطلاب الملتحقين في الدورات الفنية والحرفية في دولة الكويت

2013/2012		2007/2006		2002/2001	العدد	
النمو	العدد	النمو	العدد	العدد		
26.1	5819	33.5	4614	3457	ذكور	فني متخصص
55.1	3681	54.4	2373	1537	إناث	
36.0	9500	39.9	6987	4994	مجموع	
0.3	3003	9.1	2994	2745	ذكور	فني
-51.9	2253	5.1	4685	4457	إناث	
-31.6	5256	6.6	7679	7202	مجموع	
2.9	945	177.3	918	331	ذكور	حرفي
-	-	-	-	-	إناث	
2.9	945	177.3	918	331	مجموع	

المصدر، وزارة التربية، دولة الكويت

- فني متخصص: يكون من حملة الثانوية العامة، ويعتبر التعليم ما بعد الثانوي وقبل الجامعي.
- فني: يكون من خريجي الصف التاسع، ويعتبر تدريباً مهنيّاً.
- الحرفي: يكون من خريجي المرحلة الابتدائية، وقد بلغ سن 13 عاماً، وكثير التعثر في الدراسة، ويعتبر تدريباً مهنيّاً.

4. توفير المعلمين وإعدادهم

تعتبر كلية التربية بجامعة الكويت وكلية التربية الأساسية المؤسستين الرئيسيتين في دولة الكويت لتدريب المعلمين، فهما تقدمان برنامجاً لمدة أربع سنوات يؤدي إلى درجة البكالوريوس. يجمع البرنامج بين التدريب لمعلمي الصف ومعلمي المواد المتخصصة.

وتقوم كلية التربية الأساسية بتدريب معلمي المدارس الابتدائية، ومعلمات رياض الأطفال، وغيرهم من الموظفين الفنيين. وينقسم البرنامج التدريبي إلى ثلاثة مجالات: التدريب الثقافي، ويضم (48) ساعة معتمدة (38%)، والتدريب الأكاديمي، ويشمل (40) ساعة معتمدة (32%)، والتدريب المهني، ويضم (38) ساعة معتمدة (30%).

أمّا كلية التربية بجامعة الكويت، فتقدم ثلاثة برامج تدريبية لمعلمات رياض الأطفال، وبرنامجاً واحداً لمعلمي المدارس الابتدائية، وآخر لتدريب المعلمين والمعلمات للمدارس المتوسطة والثانوية، وبرنامجين بمستوى الدبلوم: دبلوم التدريب التربوي، ودبلوم التوجيه التربوي. كما أنشأت الكلية أيضاً مركزاً لتطوير التعليم لتشجيع البحث والنشر والترجمة. بالإضافة إلى الواجبات الأكاديمية والبحثية، كما يقدم أعضاء هيئة التدريس بالكلية الاستشارات، والندوات، والمحاضرات في المؤسسات التعليمية للدولة.

وعلى صعيد جهودها الرامية إلى إعداد المهنيين الكويتيين المؤهلين، تسعى الكلية إلى تحقيق عدد من الأهداف التي تشمل تقديم الدراسات في مستويات الماجستير والدكتوراه، وتدريب المرشدين النفسانيين في جميع المستويات التعليمية، ورفع مستوى الوعي التربوي، وإدخال تخصصات جديدة مثل: التربية الفنية، وتكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد المنزلي، والمكتبة، والاتصالات، وتكنولوجيا التعليم، والتربية الخاصة. وتقوم الكلية كذلك بتدريب المتخصصين في مجالات التخطيط التربوي، وتطوير المناهج والتقييم والتأهيل الأكاديمي لأولئك الذين ليست لديهم المؤهلات الأكاديمية، وتقديم خدمات تربوية وغيرها في مجالات الأنشطة الاجتماعية ذات الطابع التربوي.

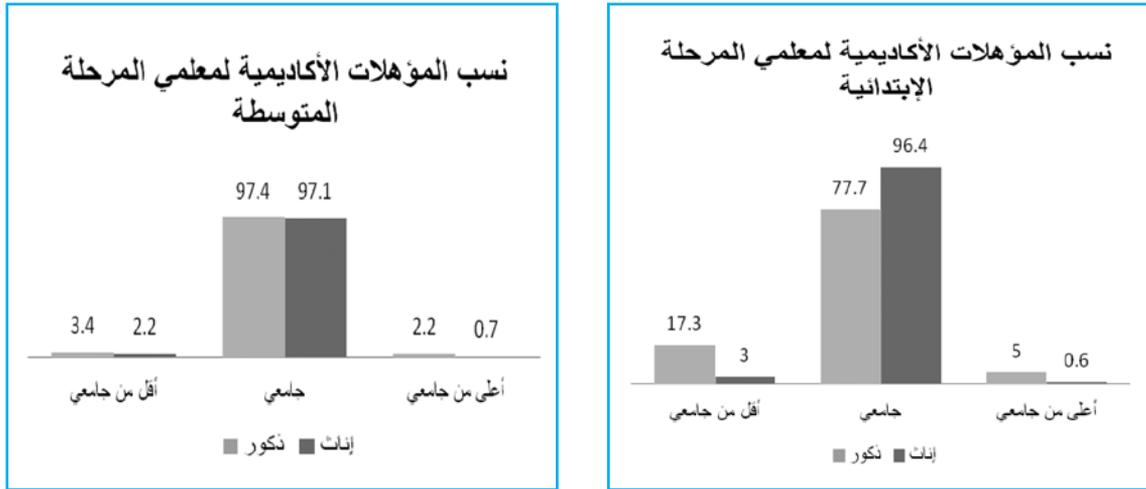
ويشمل منهج التدريب قبل الخدمة التمكّن من المعرفة الأساسية للمواد المتخصصة، والتمكّن من المعرفة الأساسية في التوجه المهني، وتحديد أسس ومبادئ التعلم الذاتي، والتعلم المستمر، والمعرفة المتعمقة في اللغويات.

وحسب آخر البيانات المتوفرة، تضاعفت أعداد الهيئة التعليمية برياض الأطفال في التعليم العام والخاص بمعدل نمو بلغ (82.6%)، حيث كان عدد المعلمين (4401) معلماً في عام 2001/2002، وأصبح (8038) معلماً في عام 2012/2013.

وقد عرفت أعداد الهيئة التعليميّة بالمرحلة الابتدائية في التعليم العام والخاص تزايداً مستمراً خلال نفس الفترة، حيث كان عدد المعلمين (10940) معلماً في عام 2002/2001، وأصبح (27801) معلماً في عام 2013/2012، بزيادة بلغت أكثر من الضعف مما ينعكس بشكل إيجابي على معدل طالب/معلم.

أمّا أعداد الهيئة التعليميّة في المرحلة المتوسطة في التعليم الحكومي والخاص فقد تزايدت بنسبة (84.4%)، حيث ارتفع عدد المعلمين من (11643) معلماً في عام 2002/2001، إلى (21471) معلماً في عام 2013/2012.

شكل رقم (15): نسب المؤهلات الأكاديمية لمعلمي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية) في دولة الكويت



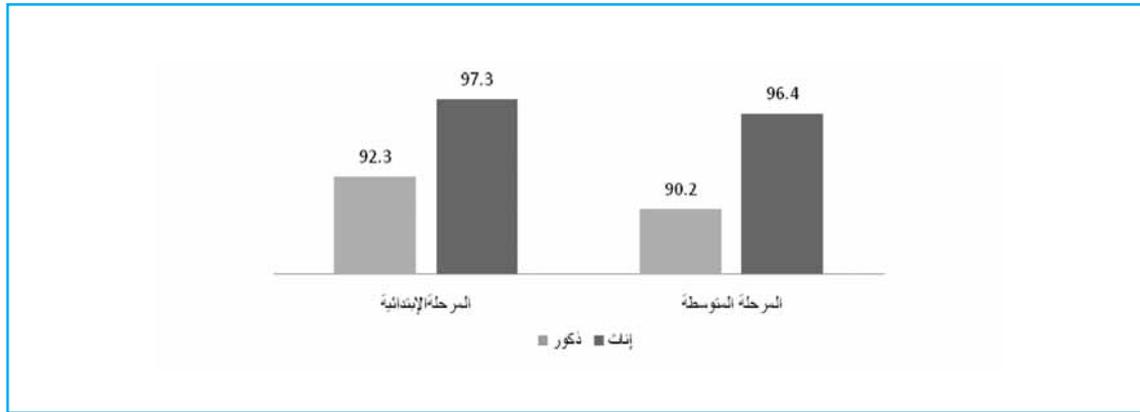
المصدر، وزارة التربية، دولة الكويت.

معظم معلمي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة كما هو مبين في الشكل رقم (15) من حملة الشهادة الجامعية، أمّا حملة الدبلوم فقد بدأت نسبتهم في التناقص لجميع المراحل والتخصصات بعد أن أوقفت وزارة التربية تعيين من يحصل على مؤهل أقل من جامعي في التعليم الحكومي ورياض الأطفال، وذلك بسبب تحويل جميع كليات التربية إلى شهادة البكالوريوس، واشتراط الأثقل مدّة دراسة التخصص التربوي عن أربع سنوات دراسية، أمّا المؤهلات الجامعية الأعلى كالماجستير والدكتوراه فهي اختيارية للمعلم قد يحصل عليها أثناء الخدمة.

وتعد الوزارة خطة تدريبية سنوية لجميع أعضاء هيئة التدريس، وإدارة المدارس وإدارة الخدمة المدنية بقطاع التعليم، لمواكبة أحدث التطورات في مجال التعليم، حيث:

- يتم عقد دورات تدريبية في بداية العام الدراسي للمعلمين الجدد لتعرف الحقوق والواجبات المنوطة بهم.
- يتم عقد دورات تدريبية فنية بشكل مستمر تتعلق بتنمية مهارات المعلم في مجال التعليم.
- يتم عقد دورات الوظائف الإشرافية للمعلمين للتهيئة (لرئاسة القسم للمادة).

شكل رقم (16): نسب المعلمين المؤهلين تربوياً بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية) للعام الدراسي 2013/2012 في دولة الكويت



المصدر، وزارة التربية، دولة الكويت.

يوضح الشكل رقم (16) نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً، حيث إنهم حاصلون على بكالوريوس تربية من قبل كليات التربية سواءً كلية التربية الأساسية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي أم كلية التربية التابعة لجامعة الكويت وغيرها من كليات التربية، ونسبتهم في المرحلة الابتدائية (97%) من إجمالي المعلمين حيث يشكل المعلمون الذكور نسبة (92.3%)، بينما بلغت نسبة المعلمات الإناث نسبة (97.3%)، أما في المرحلة المتوسطة فقد بلغت نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً (93.6%)، نسبة المعلمين الذكور (90.2%) من إجمالي المعلمين الذكور بينما بلغت نسبة المعلمات الإناث (96.4%) من إجمالي المعلمات الإناث، وبلغت نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً في التعليم الأساسي (95.5%).

5. برامج تعليم الكبار

يجعل القانون رقم (4) لسنة 1981 بشأن القضاء على الأمية، لزاماً على كل الرجال الكويتيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (14) و(40) عاماً، وعلى جميع النساء الكويتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين (14) و(35) عاماً، الانخراط في برنامج محو الأمية.

وتهتم وزارة التربية بتعليم الكبار، والذي يعتبر تعليماً عاماً لا يختلف في جوهره عن برامج التعليم العام، لذا ولكون أغلب الدارسين من مجموعات وظيفية ومهنية فلا بد من أن يتجه هذا القطاع إلى برامج التعليم الوظيفي، وقد طبقت هذه التجربة في بدايتها على موظفي الدولة من الرجال وربات البيوت، مع الاستمرار في فتح باب القيد لكل من يرغب في استكمال تعليمه العام من الكبار، وقد أدى التطور التشريعي والتنظيمي للنظرة المستقبلية بعيدة المدى إلى حدوث تطوير هائل في مناهج ومواد التعليم الخاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية، من أهم جوانبه:

- عمل نقلة نوعية متقدمة في تخصيص مواد دراسية تعتمد على كتب ومقررات دراسية ذات طابع خاص بمرحلتها محو الأمية وتعليم الكبار.
- تغيير الخطط الدراسية لمرحلتها محو الأمية وتعليم الكبار وتطويرها.

أحرزت دولة الكويت النجاح في خفض نسبة الأمية، حيث انخفض عدد الدارسين بمراكز محو الأمية بمعدل (30.2%)، مما ترتب عليه انخفاض في عدد المعلمين بمعدل (66%). والجدول رقم (27) يوضح تراجع نسبة الأمية إلى (3.8%) في العام 2013/2012، وذلك نتيجة للجهود المبذولة من قبل الدولة، والإجراءات التي اتخذتها في سبيل القضاء على الأمية. أما النسبة المتبقية فقد تركزت في فئة السكان (60 سنة فما فوق)، وغالبيتها من النساء. لذلك فإن التركيز على الأمية في الفئة العمرية ما بين (15-59) سنة كان مجدياً في برامج محو الأمية.

جدول رقم (27): تطوّر نسبة الأمية في دولة الكويت

النسبة الإجمالية	نسبة الأمية في النساء	نسبة الأمية في الرجال	
4.4	5.4	3.7	2011/2010
3.9	4.8	3.4	2012/2011
3.8	4.5	3.3	2013/2012

المصدر، وزارة التربية، دولة الكويت.

ومن جهة أخرى، ونظراً للمتغيرات والمستجدات التي طرأت على التعليم في السنوات الأخيرة يلاحظ أن عدداً من الطلاب المتسربين من التعليم العام (الصباحي) يتوجهون إلى تعليم الكبار (المسائي) لمواصلة تعليمهم، حيث ارتفع عدد الدارسين بمراكز تعليم الكبار بمعدل (61.1%)، مما أدى للزيادة في عدد المراكز بنسبة (45%).

6. برامج دعم جودة التعليم

إنّ تحسين نوعية التعليم تحققت في شق توفير الكوادر البشرية من المعلمين، حيث نجد أن معظم المعلمين من حملة الشهادة الجامعية قد بلغت نسبتهم في التعليم الأساسي (96.5%). بالإضافة إلى ذلك فقد حرصت وزارة التربية على تقديم الدورات التدريبية للمعلمين بصورة مستمرة لتحسين أدائهم وزيادة مهاراتهم، إضافة إلى

عقد دورات محو أمية الحاسوب في سبيل تحقيق هذا الهدف، وفي سبيل سعي الدولة لوضع شروط وأسس لرخصة التعليم. كذلك تحقق شق توفير المباني التعليمية، بحيث تحتوي المباني على الضروريات الصحية ومصادر التعلم وغيرها من مستلزمات لتوفير بيئة مناسبة للطلاب، ولعمليتي التعلم والتعليم.

لكن التحدي الحقيقي للتعليم في دولة الكويت يكمن في تدني التحصيل لدى الطلاب، حيث لا تزال الإنجازات محدودة، وما زالت تواجه تحديات كبرى في هذا المجال. فخلال السنوات القليلة الماضية احتل طلاب الصف (4) في دولة الكويت المستوى الأدنى بين البلدان التي شاركت في الدراسات الدولية «تيمز TIMSS» و«بيرلز PIRLS» في عام 2011، وكذلك نتائج الدراسة الوطنية «ميزة MESA» لقياس وتقييم مخرجات نظام التعليم بدولة الكويت، إذ كانت النتائج لا ترقى للأمال والطموحات.

ويهدف التقييم المستمر لقياس قدرة الطلاب على متابعة واستيعاب المواد الدراسية في إطار منظومة المنهج، وتستخدم اختبارات شفوية وكتابية في التقييم، وذلك تمشياً مع طبيعة المواد المعنية، بالإضافة إلى البحوث والمهام الكتابية. وبالإضافة إلى قياس أداء الطلاب الأكاديمي، يشمل التقييم تفاعلهم مع المعلم في الصف، وأداء الواجبات المنزلية.

وفي العام 2013، قام المركز الوطني لتطوير التعليم NCED بدراسة تشخيصية بالمشاركة مع المعهد الوطني للتعليم NIE بجامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة. وتشمل الجوانب التي تمت تغطيتها في الدراسة كفاية وفعالية عملية التعليم والتعلم (المناهج، طرق التدريس والتقييم)، والتكنولوجيا، وسياسات الموارد البشرية، وتدريب المعلمين (قبل وأثناء الخدمة)، والتدريب على القيادة المدرسية (قبل وأثناء الخدمة) وبعض الجوانب الإدارية.

وقد لوحظ أن الاختبارات لا تمثل تحدياً للطلاب، خاصة فيما يتعلق بالمسائل المعقدة أو بتطبيق المعارف والمهارات. فالأسئلة في الاختبارات تتطلب إجابات قصيرة تقريباً أو اختياراً من متعدد، كما أن هناك محدودية في استخدام الأسئلة المقالية أو «الأسئلة التي تتطلب مهارات التفكير العليا»، ومثل هذه الاختبارات تشجع التلقين، وحفظ محتوى المناهج عن ظهر قلب، وبالتالي فإن نظام الامتحانات يسمح للغالبية - إن لم يكن للكُل - بالانتقال إلى مراحل دراسية متقدمة خلال سنوات الدراسة مع درجات نجاح واضحة ولكنها مضللة للواقع. فعلى سبيل المثال: نجح (92٪) من طلاب الصف (12) في امتحانات العام (2012)، ولكن الطلاب لا يبدو أن لديهم المستويات المتوقعة من المعارف والمهارات.

وحالياً يستمر العمل على تنفيذ الاستراتيجيات التي تهدف لتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى مخرجات النظام التعليمي الكويتي والتوجه نحو النوع بدلاً من الكم، وقد اعتمدت الآليات التي يتم العمل عليها لتحسين مخرجات التعليم على وضع معايير للمناهج الدراسية لتطويرها وتجويدها، وإحداث نقلة نوعية فيها، وفق المعايير والأسس التربوية العالمية في صناعة المناهج، وكذلك تطبيق التكنولوجيا في التعليم بإدخال المناهج الإلكترونية في التعليم لجميع المواد الدراسية، والعمل على تأهيل المعلمين، وإشراك أصحاب المصلحة وكل الأطراف المعنية بالتعليم للجميع، وأخذ رؤيتهم بشأن درجة جودة النظام التعليمي.

المملكة العربية السعودية



تطوّر التعليم في المملكة العربيّة السعوديّة

المبادئ والأهداف العامّة للنّظام التّعليمي

تولي حكومة المملكة العربيّة السعوديّة عناية خاصّة بالتّعليم بكافة أنواعه ومراحلها، ليقينها بأنّ التّعليم هو مفتاح التنمية والتطوّر والتقدّم الذي يجب أن تسير عليه المملكة، ولذلك روعي عند إعداد سياسة التّعليم في المملكة أن تكون شاملة ومنسجمة مع سياسة الدولة ودستورها الإسلاميّ، وأنّ تحقّق أهداف التّعليم وخطط التنمية بشكل كامل. وقد شملت تلك السياسة جميع مستويات التّعليم المختلفة بدءاً برياض الأطفال، وانتهاءً بالتّعليم الجامعي والعالي، متضمنة مختلف التّدريب الفني والتّقني الذي يهدف إلى إعداد جيل معتز بوطنه ساع إلى تطوره وتقدمه، فسياسة التّعليم الحاليّة متوازنة وذات بعد استراتيجي.

وترمي الأهداف العامّة للتّعليم في المملكة العربيّة السعوديّة إلى تعزيز فهم الطلاب للإسلام بطريقة صحيحة وشاملة، وزرع العقيدة الإسلاميّة وتأصيلها في نفوسهم، وتزويد الطلاب بالقيم والتعاليم والمثل العليا، وإكسابهم مختلف المهارات والمعارف، وتطوير سلوكهم في اتجاهات بناءة، وتطوير المجتمع اقتصادياً وثقافياً، وإعداد الفرد ليكون عضواً نافعا في بناء مجتمعه ووطنه.

وتتجلّى الرؤية الشاملة التي توجّه الخطّة الاستراتيجية لوزارة التربية والتّعليم (2004-2014) في مراعاة تنشئة جيل الشباب ذكورا وإناثا، وتجسيد القيم الإسلاميّة في نفوسهم، على المستويين النظريّ والعملّي، متمكّنين من المعرفة اللازمة، والمهارات والتوجّهات السديدة، قادرين على الاستجابة بشكل إيجابي، والتفاعل مع أحدث التطوّرات، والتعامل مع أحدث الابتكارات التكنولوجيّة بسهولة، وتنمية قدراتهم على مواجهة المنافسة الدوليّة سواء على المستويات العلميّة أم التكنولوجيّة، كي يكونوا قادرين على المشاركة الفعّالة في النموّ العام والتنمية، من خلال نظام تعليميّ فعّال وعمليّ، قادر على اكتشاف الإمكانيات والطاقات، وتوفير روح العمل الجديّ، في بيئة من التّعليم والتّدريب مليئة بروح التّعليم والتطوّر.

وفي إطار هذه الخطّة الاستراتيجية لوزارة التربية والتّعليم، يعتبر التّعليم المصدر الرئيس لتكوين رأس المال البشريّ الذي يشكّل عنصراً أساسياً في جميع جوانب التنمية الاقتصاديّة، ولا سيما في تحقيق معدلات اقتصاديّة تنمويّة عالية. وهذا يعني أنّ العمليّة التّعليميّة ليست مجرد خدمة مقدّمة لتلبية مطالب المجتمع، وإنّما هي استثمار يهدف إلى تحسين مستوى الفرد المعيشيّ، وتحقيق التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع.

وتؤكد خطّة التنمية التاسعة (2010-2014) على الدور المحوريّ للتّعليم في تحقيق وتعزيز تنمية الموارد البشريّة، لأنّ التّعليم يوسّع نطاق الخيارات المتاحة للمواطنين لاكتساب المعرفة واكتساب المهارات، وبالتالي، يمكن المواطنين من الاستفادة من القدرات المكتسبة. وتستهدف الخطّة تطوير البيئة التعليميّة للتّعليم العام، وذلك

لتلبية المتطلبات الكميّة والنوعيّة، وبناء مناهج تعليميّة متطوّرة تحقق تطويراً شاملاً للطالب يمكّنه من الإسهام في بناء مجتمعه، وتحسين الكفاءة النوعيّة للعناصر البشريّة التعليميّة والتربويّة، لتكون قادرة على استيعاب أهداف المناهج التعليميّة الحديثة، وتوفير أنشطة نوعيّة غير صفيّة لبناء الشخصية الإسلاميّة المتكاملة المتوازنة للطالب لخدمة الدين والمجتمع والوطن.

كما ركّزت خطة التنمية التاسعة على تنمية الموارد البشريّة في مجالات التعليم المختلفة، إضافة إلى التركيز على تخفيض البطالة، وحدّدت خطة التنمية عشرين هدفاً من أجل خفض البطالة والارتقاء بالأيدي المهنيّة الوطنيّة. وقد اشتملت الأهداف على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الموازنة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، ووضع معايير للتدريب التقنيّ والمهنيّ، ودعم التعليم والتدريب المستمرّ لقوّة العمل الوطنيّة، ومتابعة ما يستجد من علوم وتقنيات لتطوير المهارات، ودعم الجهود الرامية إلى التحسين المستمر في إنتاجيّة الأيدي الوطنيّة المؤهلة.

إدارة النّظام التّعليمي

تشرف وزارة التربية والتعليم على التعليم العامّ بجميع مراحل وأشكاله «الابتدائيّ، والمتوسط (الإعدادي) والثانوي، والتعليم الخاص، وتعليم الكبار ومحو الأميّة»، كما تشرف وزارة التعليم العالي على الجامعات السعوديّة سواء الحكوميّة أم الأهليّة. كما تتجه وزارة التربية والتعليم إلى تفويض جميع المسؤوليات التشغيلية والإدارية لهيئات التعليم بالمناطق والمحافظات، وبالتالي، تركّز المصالح المركزيّة للوزارة على القضايا الاستراتيجية، فضلاً عن التخطيط والإشراف على الأنشطة التنموية، فقد تمّ تعديل اللوائح المتعلّقة بالمجالات الإداريّة من خلال قرارات صادرة عن وزير التربية والتعليم. ونتيجة لذلك، بلغ عدد الهيئات التعليميّة بالمناطق والمحافظات ما مجموعه (45) في عام 2006. وقد صاحبته القرارات المذكورة أعلاه القوانين الفرعيّة ذات الصلة للمناطق التعليميّة والمحافظات على خطين رئيسيين: العلاقة بين الهيئات التعليميّة بالمناطق والمحافظات، وإنشاء مجالس التعليم في كل منطقة، إذ يهدف إنشاء مجلس التعليم في كل منطقة تعليميّة إلى إضفاء الطابع الديموقراطيّ على عمليّة صنع القرار في مجال التعليم، وتعزيز العلاقات بين المربين على مختلف المستويات، وفتح الأبواب نحو المجتمع. ويتألّف مجلس التعليم من: مدير عام التربية والتعليم رئيساً، ومديري المحافظات وثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الجامعيّة وكليات التربية. ومن مهام المجلس الرئيسيّة: المشاركة الفعّالة في جميع الأمور المتعلّقة بتطوير وتحسين التعليم، لا سيما المتعلّقة منها بتسليط الضوء على دور التعليم في المجتمع وإعداد البرامج التنموية.

وتعمل اللجنة الوطنيّة السعوديّة للطفولة على صياغة سياسة عامة بشأن الاحتياجات والأنشطة المتعلّقة بالطفل في البلاد، وتنسيق جهود مختلف الوكالات المعنية بشؤون الأطفال. وتتوخّى اللجنة تنظيم العلاقات بين الجهات الحكوميّة والجمعيات الوطنيّة، والمؤسسات المعنية بالطفولة في المملكة، من أجل تحقيق التكامل وتجنّب

الازدواجية، وصياغة استراتيجية وطنية للطفولة تساعد السلطات المختصة في المملكة في تعزيز مختلف جوانب رفاه الطفل، واقتراح البرامج والمشاريع المتعلقة بالأطفال لتنفيذها من قبل الجهات الحكومية والخاصة، وإنشاء قاعدة بيانات تتضمن جميع الجوانب المتعلقة بالأطفال في المملكة، وتحديث بياناته وتبادل هذه البيانات مع جميع الجهات المعنية، ورصد تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للتخطيط ولجنة المتابعة، ومراقبة أنشطة الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالطفولة، وتشجيع البحوث والدراسات.

كما أصبحت مؤسسة التدريب التقني والمهني (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني سابقاً) تشرف على التعليم الفني والمهني، كنتيجة لاندماج المعاهد ومراكز التدريب التي كانت في الماضي تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وذلك من أجل جعل جميع مؤسسات التدريب التقني والمهني تحت مظلة واحدة. وقد عمل المرسوم الصادر عن مجلس الوزراء في عام 2005 على دمج قطاع التدريب للإناث مع هذه المؤسسة. وينص المرسوم الجديد على أن أحد أهداف المؤسسة هو: تطوير الموارد البشرية الوطنية، لمعالجة متطلبات سوق العمل من خلال التدريب.

التعليم قبل المدرسي:

تستقبل رياض الأطفال من تتراوح أعمارهم بين (3-5) سنوات، وهي ليست جزءاً من سلم التعليم الرسمي، إذ إن الانتظام بها ليس شرطاً مسبقاً للالتحاق بالصف الأول من التعليم الابتدائي. وقد حظيت بعض المؤسسات الخاصة بمساعدات تقنية ومالية من الدولة.

التعليم الابتدائي:

يدخل الأطفال التعليم الابتدائي في سن السادسة، وتبلغ مدة الدراسة في هذه المرحلة ست سنوات. ويمكن إجراء استثناءات لمن تقل أعمارهم من الأطفال ثلاثة أشهر دون ست سنوات، خصوصاً بالنسبة لأولئك الذين تابعوا مرحلة ما قبل الابتدائية. وتجدر الإشارة إلى أن المدارس ليست مختلطة، والتقويم المستمر هو النظام الأساس المعمول به في كل صفوف التعليم الابتدائي.

التعليم المتوسط (الإعدادي) والثانوي:

تتبع المرحلة المتوسطة (الإعدادية) المرحلة الابتدائية، وتستمر ثلاث سنوات (الصفوف من 7-9)، يحصل الطلاب الذين أتموا هذه المرحلة بنجاح على شهادة المرحلة المتوسطة (الإعدادي).

يأتي التعليم الثانوي كمرحلة أخيرة من التعليم العام، ويستمر ثلاث سنوات (الصفوف من 10-12)، ويدرس

الطلاب خلال السنة الأولى من التعليم الثانويّ المناهج العامّة خلال السنة الأولى، إلا أنّ بمقدورهم أن يختاروا بالسنتين المتبقيتين واحداً من المسارات الآتية: الإدارة والعلوم الاجتماعية، أو العلوم الطبيعيّة، أو الشريعة والدراسات العربية. وفي نهاية التعليم الثانوي يحصل الطلاب الناجحون على الشهادة الثانوية. كما يوفر التعليم التقني والمهني برامج تدريبية في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة عادة لمدة ثلاث سنوات.

التعليم العالي:

تقدّم الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي مجموعة من البرامج والتخصّصات في مجالات عديدة، إذ تقدّم الكليات التقنيّة برامج تدريب بعد المرحلة الثانويّة تؤدي إلى الحصول على دبلوم (برامج لمدة سنتين) أو بكالوريوس (برامج لمدة ثلاث سنوات)، وتدوم مدّة البرامج الجامعيّة التي تؤهل للحصول على درجة البكالوريوس عادة أربع سنوات (خمس سنوات في حالة الهندسة، والزراعة، والصيدلة، والطب البيطري، 5-6 سنوات في حالة طبّ الأسنان، ست سنوات في حالة الطبّ والقانون). أمّا على مستوى الدراسات العليا، فتضاف عادة برامج لمدة سنة واحدة تؤدي إلى الدبلوم العالي في التعليم أو شهادة التأهيل للتعليم، في حين تستغرق برامج الماجستير عامين، وبرامج الدكتوراه ثلاث سنوات على الأقل.

ويبدأ العام الدراسي في المملكة العربية السعودية في سبتمبر وينتهي في يونيو. ويتكون العام الدراسي على مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط من (160) يوم عمل أو قرابة (36) أسبوع عمل لخمسة أيام.

أهم الإنجازات الكميّة والنوعيّة:

أولت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة تنمية الموارد البشريّة أهميّة كبرى من خلال دعمها للنموّ المستمر في التعليم الابتدائيّ، والمتوسّط (الإعدادي)، والثانويّ، والعالي، وكذلك التعليم الفني والتدريب المهني قبل الخدمة وفي أثنائها.

1. تطوّر التعليم قبل الابتدائيّ

تشمل الأهداف الرئيسيّة للتعليم ما قبل الابتدائيّ ما يأتي:

أ. رعاية غرائز الأطفال ورعاية نموّهم الأخلاقيّ، والعقليّ، والجسديّ في بيئة طبيعيّة مماثلة لأسرهم، والامتثال لتعاليم الإسلام.

ب. تعويد الأطفال على جوّ المدرسة وإعدادهم للحياة المدرسيّة.

ج. تعليم الأطفال الأساسيات التي تتناسب مع سنّهم وترتبط بمحيطهم.

د. تنمية التفكير الخياليّ لدى الأطفال، وصقل أذواقهم، وتوجيه طاقاتهم.

هـ. حماية الأطفال من الأخطار، وعلاج بوادر السلوك غير المرغوب، ومواجهة مشاكل الطفولة بطريقة مناسبة.

وقد شهدت رياض الأطفال، في السنوات الأخيرة، تطوراً ملموساً من خلال السياسات والقرارات الوطنية التي دعت إلى إعلاء شأن مرحلة رياض الأطفال، وضمها للسلم التعليمي، وجعلها مرحلة مستقلة، وفصلها بمبانيها عن مراحل التعليم العام، من أجل التوسع في إنشائها، وبناء مناهج تربوية فاعلة تحقق أهدافها، مع الاستفادة من القطاع الخاص، للمساهمة في تحقيق تلك الأهداف.

وتأكيداً على تلك الأهمية، صدرت سلسلة من القرارات الحديثة لتأسيس البنية اللازمة لانتشار رياض الأطفال والتوسع فيها، وتحسين جودتها، وفقاً لمقتضيات مصلحة العمل، كما شكلت لجنة عليا برئاسة نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات عام 2010 للعمل على تفعيل أهداف المرحلة، من خلال خطة استراتيجية تحقق من خلالها أهداف الوزارة وخطة التنمية، والتي كان لها الأثر الكبير في رصد التحديات وتطوير أدائها ودعم أدوارها، ومن ذلك:

أ. تشجيع القطاع الخاص من خلال برامج مشتركة للاستثمار في رياض الأطفال مثل استراتيجية زيادة مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية.

ب. تنفيذ برامج توعوية بأهمية المرحلة في المناطق والمحافظات التعليمية لحين تحقق الهدف.

ج. استثمار العديد من الشركات المجتمعية في التوعية بأهمية استثمار المرحلة وتفعيلها.

إن زيادة الطلب الاجتماعي على رياض الأطفال، بالإضافة إلى تثبيت مكانتها في سلم التعليم الرسمي وإعطائها شأناً كبيراً، يبشر بزيادة معدلات القيد العام، وارتفاع عدد الأطفال الملتحقين بمؤسسات رياض الأطفال التي يتعين عليها ليس فقط التوسع في طاقاتها الاستيعابية فحسب، بل والأهم من ذلك، تحسين الممارسات التربوية والمنهجية المقدمة للطفل.

واستجابة لهذا التوسع المتوقع وهذا الأمل الكبير، أصبح من الضروري توجيه الاهتمام للكفاءة النوعية، وذلك لضمان حدوث توسع كمي يحقق معايير الجودة التي جعلتها الدراسات العلمية شرطاً أساسياً في تحقق أي فائدة من رياض الأطفال.

مربع رقم (8) : مشاريع تنمية رياض الأطفال في المملكة العربية السعودية

مشروع مناهج رياض الأطفال

وصف البرنامج :

يهدف البرنامج إلى توفير مناهج لرياض الأطفال على معايير عالمية قادرة على بناء المهارات الأساسية للطفل، وتجهيزه لمرحلة الدراسة، وبناء القدرات لدى فريق العمل من الوزارة من المعلمات، والمديرات ومشرفات رياض الأطفال على تطبيق المناهج الجديدة على كافة مدارس رياض الأطفال في مختلف مناطق المملكة بما يتماشى مع ثقافة المملكة العربية السعودية، وتوفير الدعم اللازم لتطبيق المناهج بفاعلية.

أهم الإنجازات :

- تنفيذ مناهج تجريبية في عدد من مدارس رياض الأطفال في مناطق مختلفة من المملكة.
- تدريب مشرفات المناطق التعليمية على مقاييس متنوعة.
- تدريب عدد (580) من المديرات والمشرفات على أساسيات رياض الأطفال.

مشروع تطوير مناهج رياض الأطفال :

إن أحد الأهداف العشرة في استراتيجية تطوير التعليم هو « توفير تعليم الطفولة المبكرة للجميع »، ويركز هذا الهدف على توفير تعليم متميز للطفولة المبكرة، وهو من العوامل الرئيسة في تحسين جودة التعليم. ويندرج تحت هذا الهدف بعض الأهداف المهمة التي تضم زيادة نشر مؤسسات رياض الأطفال، وتطوير مناهج متخصصة وتوفير فرص تطوير مهنية للمعلمات.

ومن هذا المنطلق اتجه برنامج تطوير مرحلة رياض الأطفال نحو البدء بأول مشروع لتحقيق هذا الهدف، وهو تطوير مناهج رياض الأطفال لتطبيق المنهج بجودة عالية من خلال التعاون مع بيوت خبرة في هذا المجال، من خلال إنجاز الآتي:

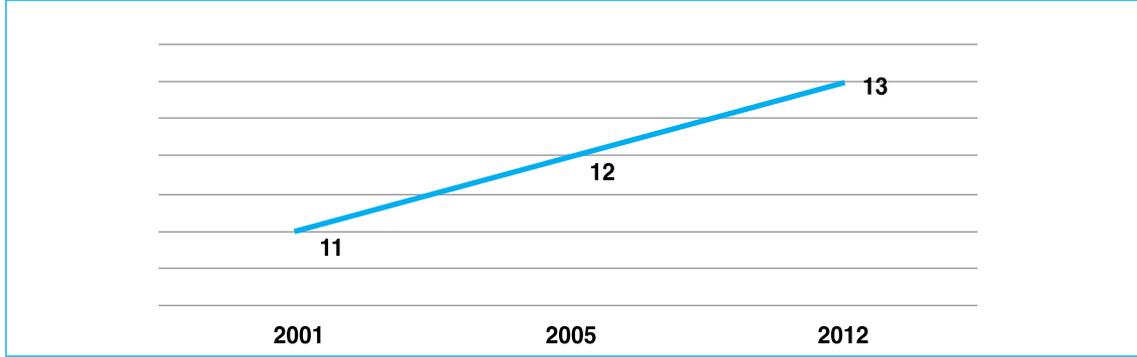
- تطبيق ثلاثة مناهج في خمس مناطق تعليمية بواقع (50) روضة.
- تدريب عدد (1000) متدربة من المعلمات وقيادات الروضات والمشرفات على تطبيق المناهج بواقع (32) دروة تدريبية.
- تكليف فريق علمي لقياس أثر المناهج على مكونات بيئة تعلم الطفل.

مشروع بناء المعايير النمائية لمرحلة رياض الأطفال :

نظراً للحاجة لوجود معايير خاصة للتعليم بمرحلة رياض الأطفال يتم بناؤها بمشاركة واعتماد جهة متخصصة في هذا المجال، وبناء قيادات مهنية تساهم في رفع وتحسين جودة التعليم في هذا المرحلة، تم التعاقد مع الجمعية الأمريكية لرياض الأطفال NAEYC وذلك على النحو الآتي:

- بناء وثيقة معايير تعلم نمائية لمرحلة رياض الأطفال من سن (1 - 6) سنوات.
- بناء القدرات المهنية لقيادات رياض الأطفال.
- رفع مستوى جودة التعليم في مرحلة رياض الأطفال وفق المعايير المعتمدة للتعليم.
- تمت الموافقة السامية على التوسع في افتتاح (1500) روضة لقبول (150) ألف طفل من مشروع تطوير التعليم (80 مليار ريال) وتعيين (3500) معلمة، والتوسع للعامين الماضيين من (509) إلى (1548) حكومي دون الأهلي (10 ملايين ريال) قيمة قسائم اللاتحاق بالروضات. كذلك، صدرت الموافقة هذا العام بمنح (10) ملايين من قسائم الأطفال للدخول للروضات الأهلية ضمن شروط معينة تحقق العدالة والتوازن.

شكل رقم (17): تطوّر القيد الإجماليّ في برامج تنمية الطفولة المبكرة خلال الفترة من (2001-2012) في المملكة العربيّة السعوديّة

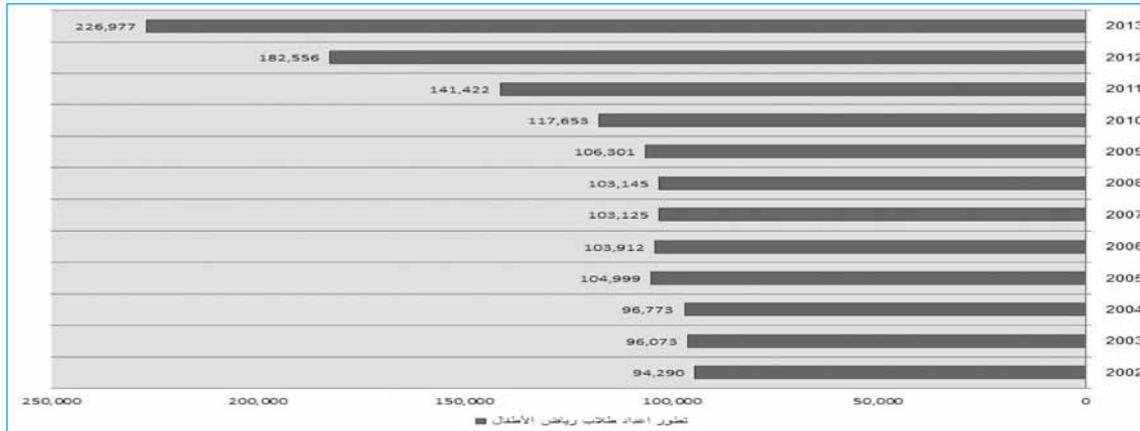


المصدر: تقرير منتصف العقد من (2001-2005) منظمة اليونسكو 2007.

يتّضح من الشكل وجود زيادة ضئيلة في نسبة القيد الإجماليّ للأطفال الملتحقين ببرامج رياض الأطفال من إجماليّ الأطفال في سن 3-5 سنوات من (11%) عام 2001 إلى (13%) عام 2012، وعلى الرغم من وجود تقدّم في عدد الملتحقين، إلا أن هذه النسبة لا ترقى إلى مستوى تطلّعات وطموحات المسؤولين عن التعليم في المملكة، ولذا، زاد الاهتمام بهذه المرحلة من خلال توفير بيئات مناسبة لتنفيذ البرامج المتطوّرة، والمعلّمين والمعلّمات المتخصّصين في الطفولة المبكرة، وصدرت قرارات باعتبار مرحلة رياض الأطفال مرحلة مستقلة بمبانيها وتجهيزاتها، مما سيساعد مستقبلاً بإذن الله على زيادة نسب الالتحاق فيها.

وبيّن الشكل الآتي تطوّر أعداد الملتحقين بمرحلة رياض الأطفال تصاعدياً عبر السنوات الثلاثة الأخيرة، إذ ارتفع عددهم بنسبة (55%) من (117653) طفلاً عام 2010 إلى (226977) طفلاً عام 2013، في حين لم يتجاوز هذا الارتفاع (25%) بالعقد السابق، إذ كان في حدود (94290) طفلاً عام 2002.

شكل رقم (18): تطوّر أعداد الملتحقين بالطفولة المبكرة في المملكة العربيّة السعوديّة



المصدر: وزارة التربية والتعليم، المملكة العربيّة السعوديّة.

2. تطوّر التعليم الابتدائيّ

يسعى التعليم في المرحلة الابتدائية إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها:

- أ. غرس العقيدة الإسلاميّة الصحيحة في روح الأطفال، وتزويدهم بالتعليم ومشاعر الانتماء للأمة الإسلاميّة.
- ب. تطوير مختلف المهارات الأساسيّة، وخاصّة اللغة والكتابة والحساب والمهارات البدنية.
- ج. تطوير الشعور بالمسؤولية لفهم الحقوق والواجبات في حدود سن الطفل وخاصّص مرحلته النمائية، وتعزيز حب الوطن والولاء لحكامها.
- د. توفير الرغبة في التعلّم عند الأطفال، والتدريب من أجل الاستفادة من أوقات فراغهم.

وقد صدر قرار مجلس الوزراء المؤقّر رقم (139) بتاريخ 1425/4/26هـ بأن يكون التعلّم إلزامياً لمن هم في سن (6-15) سنة، وينتج عن ذلك تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين هذه الفئة العمريّة سواءً من السعوديين أو غير السعوديين من المقيمين، وذلك سداً لمناخ الأميّة وتفعيلاً للإعلانات والاتفاقيّات الدوليّة، كما يحقّق أيضاً فرص التعليم للذكور والإناث دون تمييز.

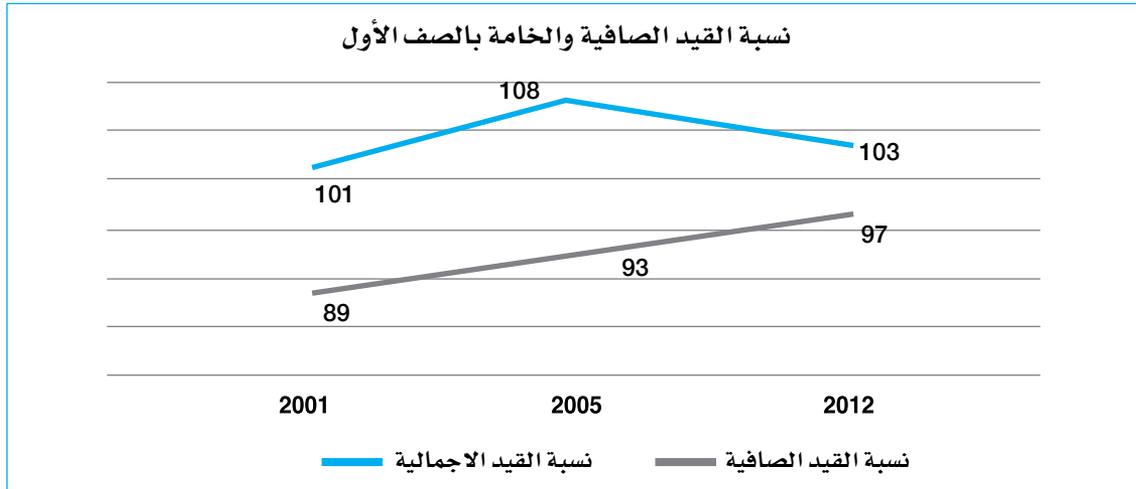
ورافق هذا القانون عدد من الإجراءات مثل:

- 1 - تضمّنت أدلة القبول وتعليماته الإجراءات التي تسهل قبول فئات الطلاب الذين لا يحملون هويات رسمية.
 - 2 - تمّ إعداد آليّات مناسبة لحل قضايا ومشكلات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لم يتم قبولهم في المدارس، وبما يضمن تسجيلهم.
 - 3 - حفظ حقوق الطفل في التعليم في حالة وجود خلاف بين والديه.
 - 4 - قبول أبناء وبنات الديانة الأخرى في المدارس الحكوميّة وغيرها، وعدم التمييز بينهم.
 - 5 - إلزاميّة التحاق الطالبات ذوات الاحتياجات الخاصّة بالتعليم الابتدائيّ في التعليم العام، حيث بلغ عدد المعاهد (1703) ومعهداً وعدد الفصول الدراسيّة (5351) فصلاً يدرس بها (27439) طالباً وطالبة من ذوي الإعاقات السميّة والبصريّة والفكريّة والتوحد وتعدد الإعاقات.
 - 6 - توفير الرعاية للأطفال المحرومين وذوي الظروف الخاصة.
 - 7 - دعم الدولة للتعليم الأهلي الذي يستوجب دفع رسوم دراسيّة، حيث تتحمل جزءاً من نفقات التعليم فيه، كما تشرف عليه بشكل مباشر لضمان الجودة والنوعيّة.
 - 8 - أقرّت المملكة نظاماً للنقل المدرسيّ الآمن للطلاب من الجنسين، لنقلهم من أماكن إقامتهم إلى المدرسة.
- وتشير نسبة القيد الخام إلى تغطية أكثر من (100%) من المقاعد الضروريّة لاستقبال كل أطفال ست سنوات، مما يعني أن جزءاً من هذه المقاعد يشغله أطفال أقل أو أكبر سنّاً بفعل الالتحاق المبكّر أو إعادة الصفوف. ومن جهة أخرى تشير نسبة الالتحاق الصافيّ إلى أنّ المشاركة الفعلية لمعظم أطفال ست سنوات يصل إلى (94%)، علماً بأنّ بعض الأطفال يلتحقون مبكراً بالصف الأول.

ومن تتبّع تطوّر نسبة القيد الإجماليّ في التعليم الابتدائيّ خلال السنوات الماضية في المملكة، يتبيّن مقدار الجهود التي بذلتها المملكة لتحسين معدل القيد بالمرحلة الابتدائية، ومنها تسهيل إجراءات التحاق الطلاب بالتعليم، وتيسير قبولهم في جميع المراحل التعليمية، وتأمين وسائل النقل والمكافآت والإعانات لهم، والعمل على توفير المباني المدرسية والمرافق التعليمية والتجهيزات اللازمة، بما يحقّق استيعاب جميع الأعداد المتزايدة في مراحل التعليم العام.

وتتّضح من بيانات الشكل الآتي زيادة ملحوظة في نسبة القيد الإجماليّ تغطي مجموع الطلاب بالتعليم الابتدائيّ، والذي يمتدّ في المملكة من الصف الأول إلى الصف السادس الابتدائيّ، بقدرة استيعابية تصل إلى (100٪). هذا، وقد تمّ تقليص أعداد الاطفال ممن هم أعلى من السن الرسمية أو أقل منها للمرحلة الابتدائية بالنصف الثاني من العقد المنصرم لفائدة الفئة العمرية من (6-11) سنة.

شكل رقم (19): نسبة القيد الإجماليّ (GER) والصافي (NER) في التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية



المصدر: تقرير منتصف العقد (2001-2005)، منظمة اليونسكو 2013.

ويعبر القيد الصافي عن واقع المشاركة في التعليم الابتدائي من جانب أطفال فئة العمر الرسمية المناظرة للفئة العمرية في التعليم الابتدائي، وقد بلغت نسبته في عام 2013 (97٪) ما بين ذكر وأنثى، مسجلاً بذلك قفزة نوعية بالمقارنة مع عام 2001 الذي سجل نسبة (89٪).

وتضع الوزارة من ضمن أولوياتها الاستخدام الأمثل للموارد المسخرة لتوفير التعليم عالي النوعية لجميع أفراد المجتمع. ومن أجل ذلك توفر الدعم التربوي اللازم، كالتخفيف من اكتظاظ الصفوف، وتدريب المعلمين، وتوفير الكتب والوسائل التعليمية، من أجل التقليص من الهدر المدرسي الناتج عن إعادة الصفوف أو التسرب من المدرسة دون امتلاك مهارات القراءة والكتابة. وقد تمثّلت نتائج هذا الدعم بتقليص معدلات الإعادة، وزيادة معدلات البقاء حتى إكمال التعليم الابتدائيّ.

3. تطوّر التعليم الثانوي

تشمل الأهداف الرئيسة للتعليم الثانوي ما يأتي:

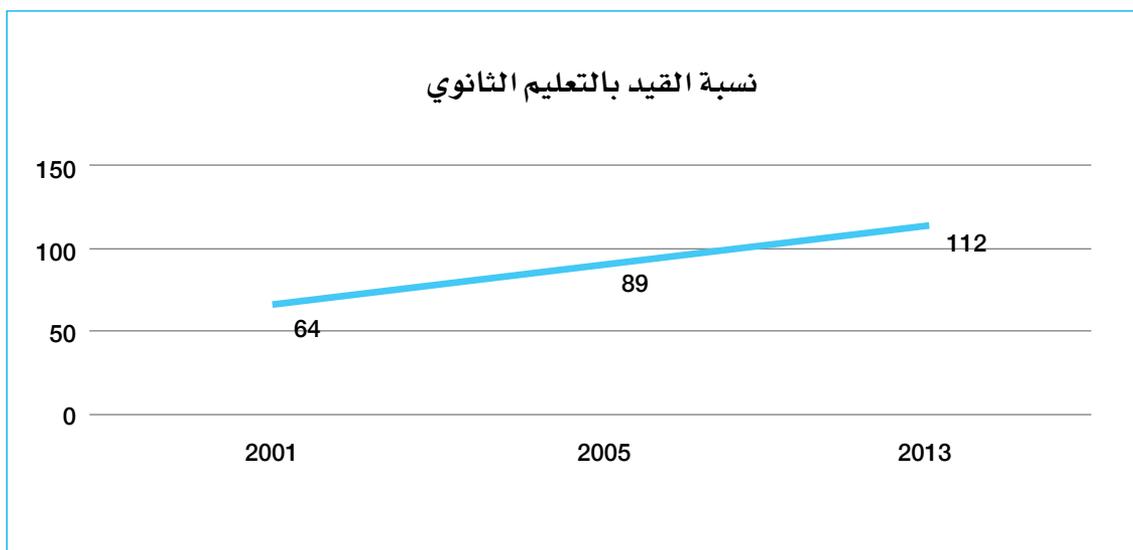
- 1 - تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف المناسبة لسنهم، وتمكينهم من تعلّم المبادئ العامة والقواعد الأساسية للتعليم.
- 2 - تحفيز الطلاب على البحث عن المعرفة على أساس التفكير العلميّ.
- 3 - تطوير وتوجيه وصقل مختلف القدرات والمهارات العقلية لدى الطلاب.
- 4 - تنشئة الطلاب على الحياة الاجتماعية الإسلامية، والتعاون والشعور بالواجب، وتحمل المسؤوليةّ.
- 5 - تحفيز طموح الطلاب لاستعادة مجد الأمة الإسلامية التي ينتمون إليها، واستئناف المسيرة على طريق الكرامة والمجد.
- 6 - تنمية التفكير العلميّ لدى الطلاب، وغرس روح البحث والتحليل المنهجي فيهم، واستخدام المراجع وممارسة الأساليب الأكاديمية السليمة.
- 7 - فتح الفرص للطلاب، وتمكينهم من مواصلة دراستهم في المعاهد والجامعات وفي جميع التخصصات.
- 8 - تدريب الطلاب على استغلال وقتهم في القراءة المفيدة والأنشطة الدينيةّ.

وهناك خيارات مختلفة في المرحلة الثانوية، من علوم دينية و لغة عربية، وعلوم إدارية واجتماعية، وعلوم طبيعية، وعلوم تطبيقية (التكنولوجية). وهناك مدارس التعليم الثانوي ذات التوجّه الدينيّ (مدارس تحفيظ القرآن الكريم)، مثل: المدارس التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والمدارس القرآنية الثانوية، ومدرسة دار التوحيد الثانوية، ويقدم نحو (34) مركزاً للتدريب المهنيّ برامج تدريبية لمدة عامين في مجموعة متنوعة من المجالات.

وتهتم الدولة بتلبية احتياجات الشباب ضمن منظومة إعداد القوى البشرية في المجالات التقنية والمهنية، نظراً لتزايد الحاجة لتأهيل الشباب السعوديّ في المجالات التقنية والصناعية، وقد ظهرت الحاجة الملحة إلى إيجاد كوادر وطنية مؤهلة تأهيلاً عالمياً قادرة على النهوض بمتطلبات خطط التنمية الطموحة للدولة، ومن هنا برزت ضرورة الاهتمام بالتعليم التقني والفني على مستوى الكليات التقنية، وفتح مسارات للتعليم العالي لتلبية حاجات الشباب ومتطلباتهم.

إن توسيع قاعدة التعليم الثانوي يعتبر واحداً من الضمانات لإنجاح التعليم الأساسي، فبانتشاره بكل مناطق المملكة يدرك أولياء الأمور جدوى إرسال أطفالهم إلى المدرسة، حيث يحصلون على فرصة إتمام تعليمهم لما بعد الأساسي، وبخاصة الفتيات. وفي التعليم الثانوي يتم صقل مهارات التفكير الناقد والإبداعي لدى الطلاب، مما يمكنهم من امتلاك المعرفة المركبة التي تؤهلهم لمتابعة تعليمهم العالي.

شكل رقم (20): نسبة القيد بالتعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية



المصدر: وزارة التربية (2005-2013)، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية 2001.

يشير الشكل رقم (20) إلى توسع التعليم الثانوي بشكل مطرد، حيث تفوق القدرة الاستيعابية للمؤسسات الثانوية حجم السكان في سن التعليم الثانوي. فقد سجلت نسبة القيد الخام (112%) بالعام 2013 بزيادة (23) نقطة مئوية عما كانت عليه بالعام 2005. ويلاحظ نفس الاتجاه في التطور منذ العام 2001. ويعكس هذا التطور مجهودات الوزارة في توفير تعليم ثانوي يوازي التطور الحاصل في التعليم الأساسي.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية ماضية في تعزيز التعليم التقني والمهني لتلبية حاجات الشباب ومتطلباتهم، وذلك بإحداث المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، إلا أن التعليم المهني لم يرق بعد إلى مستوى الاهتمام بالتعليم الثانوي العام، حيث إن نسبة الطلاب المقيدين بالتعليم الفني والمهني لا تتجاوز (4%) حسب البيانات المتوافرة.

وتحمل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني على عاتقها إعداد وتأهيل وتطوير الموارد البشرية في المملكة، مما يتطلب تواجدها مع متطلبات العصر ومتغيراته السريعة. لذا، فقد عمدت المؤسسة لإعداد كثير من الدراسات بالشراكة مع بيوت الخبرة العالمية، وقد خلصت هذه الدراسات إلى تبني كثير من المبادرات التطويرية كي تسهم في أعمال المؤسسة ونقلها إلى مصاف الدول المتقدمة، ونتج عن ذلك إنشاء مكتب إدارة البرامج التطويرية (PMO) لإنجاز مجموعة من المبادرات الاستراتيجية بالتعاون مع خبرة دولية وفق المبادرات الآتية:

جدول رقم (28): مكتب إدارة البرامج التطويرية (PMO) للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية

<p>القيادة في هذا النوع من الكليات مزودي الخدمة</p> <ul style="list-style-type: none"> • أول مجموعة من مزودي الخدمات التدريبية لتأسيس الكليات في إطار النموذج الجديد ابتداءً من سبتمبر 2013. • ابتكار آليات جديدة للتمويل. 	<p>تأسيس الكليات العالمية التي تشكل إطاراً جديداً للشراكة بين القطاعين العام والخاص.</p>
<p>القيادة لهذا النوع من الكليات لشركات القطاع الخاص</p> <ul style="list-style-type: none"> • إعادة هيكلة آليات البحث عن أصحاب الأعمال لإقامة شراكات استراتيجية. • يتم تقديم التدريب من مزودي الخدمات الدوليين. 	<p>تطوير الشراكات الاستراتيجية</p>
<p>استحداث آليات لرفع الكفاءة وتحسين الخدمات</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير قدرات المدربين. • تطوير العمليات الإدارية. • تطوير المناهج التدريبية. 	<p>تحسين الكليات التقنية القائمة</p>
<p>تطوير معايير المهارات الوطنية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطبيق الاعتماد المؤسسي على جميع الوحدات التدريبية. • تطبيق الاختبارات المعيارية على جميع الخريجين. • تحسين نظرة المجتمع نحو التدريب التقني والمهني. 	<p>تأسيس المركز الوطني للتقويم والاعتماد المهني</p>

4. توفير وإعداد المعلمين

تقوم الجامعات بدورها الكامل في إعداد وتدريب المعلمين، فقد هدفت كليات التربية في هذه الجامعات إلى إعداد الكوادر المؤهلة، وترقية المستويات التعليمية والمهنية لمعلمي التعليم العام، ومديري المدارس والإداريين، من خلال تقديم دورات تدريبية مختلفة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

وتقوم الجامعات بتدريب المعلمين ضمن تخصصات مختلفة، وتعد دورات تدريبية لمديري المدارس الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية)، كما أنها توفر دورات للمعلمين الذين لا يملكون المؤهلات المناسبة. ويتطلب الحد الأدنى للتدريس في جميع المستويات التعليمية الحصول على درجة البكالوريوس لمدة أربع سنوات. وتوفر كليات التربية في الجامعات السعودية مناهج غنية بنظريات وأساليب التعليم، كما تضم شعباً متخصصة في الرياضيات، والفيزياء، وعلم الأحياء، واللغة الإنجليزية، واللغة العربية، والدراسات الإسلامية... إلخ.

وإدراكاً لأهمية الحوافز المادية والاجتماعية، ودورها الكبير في تحفيز المعلمين، تمت تسمية كادر خاص لموظفي التعليم، يشمل المعلمين ومديري المدارس ووكلائهم، وفنيي المختبرات، وأمناء المكتبات وموجهي الطلاب. كما تم تمديد إجازة الأمومة للمعلمات لمدة شهرين مدفوعة بالكامل.

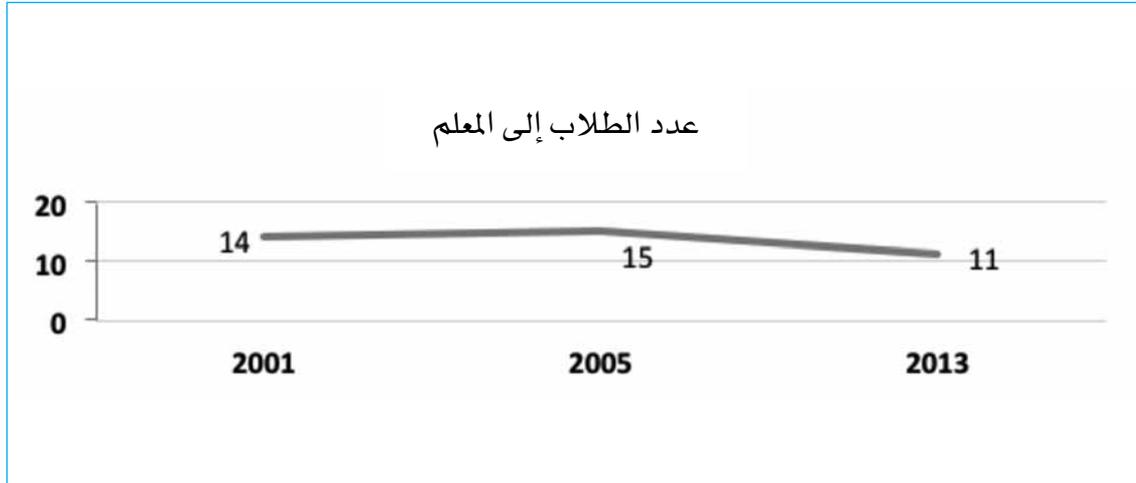
يتميز النظام التعليمي في المملكة بأن جميع المعلمين والمعلمات في المدارس يحملون مؤهلات تؤهلهم للتدريس

وفقاً لمتطلبات التعيين. وقد مرّت مستويات المؤهلات المطلوبة بعدة تطورات تعكس التطوّر العام للتعليم في المملكة. فالمعايير المطبّقة الآن هي أكثر تقدماً وجودة بالنسبة للخريجين الراغبين في الالتحاق بمهنة التعليم من الذكور والإناث، ومنها على سبيل المثال اشتراط الحصول على مؤهلات تربويّة جامعيّة حيث يمثلون أكثر من (90%).

وتعدّ وزارة التربية والتعليم خطط طويلة الأمد لتدريب المعلمين والمعلمات أثناء الخدمة، وهناك نسبة نمو سنوية مرتفعة لميزانية التدريب التربويّ للذكور والإناث لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك تطوير مستمر لمعايير تقويم أداء المعلمين والمعلمات للنهوض بمستويات أدائهم. ولا يوجد في المملكة معلمون متطوّعون للتدريس في المدارس الحكوميّة أو الأهليّة، فجميعهم معيّنون بشكل رسمي، وهذا يعود إلى التزام المملكة الكامل بالتمويل الحكومي للتعليم، وتقديم الإعانات لقطاع التعليم الأهليّ.

وهكذا عرف تزايد أعداد المعلمين والمعلمات في المملكة العربية السعودية نمواً متسارعاً خلال السنوات الماضية. ففي غضون السنوات العشر الماضية تزايدت أعداد المعلمين بالتعليم الابتدائيّ بنسبة (20%)، وأعداد المعلمات بنسبة (15%)، بينما ازداد عدد الطلاب بنسبة (5%) وعدد الطالبات بنسبة (11%) فقط، مما يعني تحسن عدد الطلاب للمعلم الواحد.

شكل رقم (21): عدد الطلاب إلى المعلم في المرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية

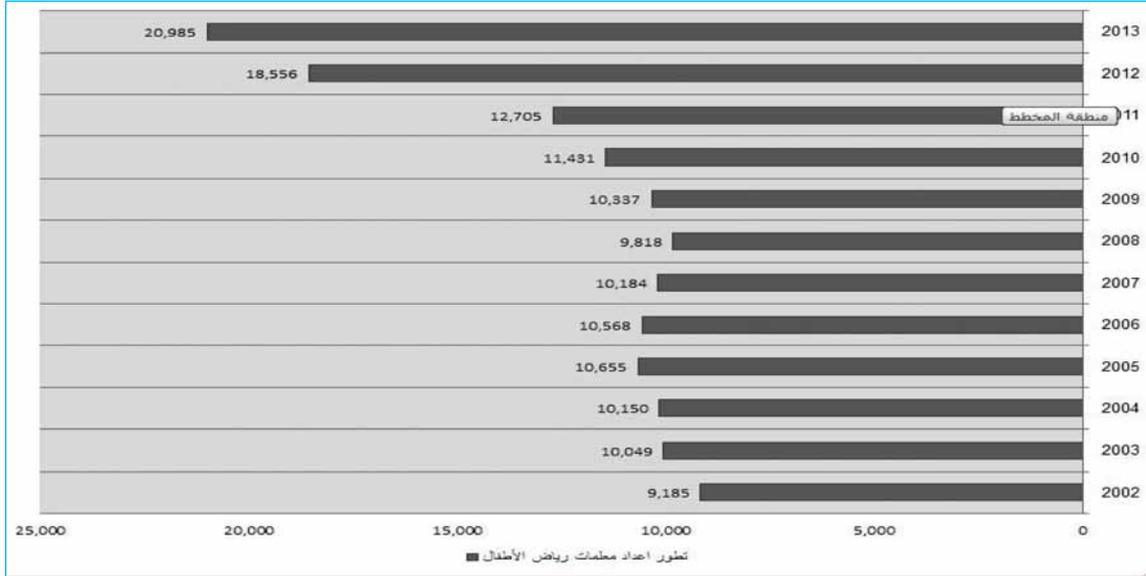


المصدر: تقرير منتصف العقد (2001 - 2005)، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، 2013.

يتّضح من بيانات الشكل رقم (21) تحسّن عدد الطلاب للمعلّم في المرحلة الابتدائية بثلاث نقاط منذ انطلاق التعليم للجميع العام 2000، حيث سجل (11) طالباً لكلّ معلم في العام 2013. وتمثل هذه النسبة حافزاً لتحسين جودة التعليم الابتدائيّ، حيث تمكّن المعلم من توفير نوع من التعليم المنفرد للطلاب والطالبات يستطيع فيه مراعاة الفروق الفردية بينهم، مما يؤدي إلى زيادة فرص اكتسابهم للمهارات والعلوم والمعارف المناسبة لقدراتهم، ونموهم العقليّ، والانفعاليّ، والجسميّ.

ونتيجة للتوافد المتصاعد للملتحقين بمرحلة رياض الأطفال، كان لا بدّ من توفير الأعداد الكافية من المعلمات للحفاظ على نوعية البيئة التعليمية، كما هو مبين بالرسم البياني رقم (22).

شكل رقم (22): تطوّر أعداد معلمات رياض الاطفال في المملكة العربيّة السعوديّة



المصدر: وزارة التربية والتعليم، المملكة العربيّة السعوديّة.

وهكذا ارتفع عدد المعلمات بنفس الفترة بنسبة (84%) من (11431) معلمة في العام 2010 إلى (20985) معلمة في العام 2013، بينما لم يتجاوز هذا الارتفاع (24%) في العقد السابق حيث كان في حدود (9185) معلمة في العام 2002.

وقد انعكس هذا الجهد الكبير في توفير عدد كبير من المعلمات خلال فترة وجيزة على نوعيّة بيئة التعلّم، مما يبرز العناية البالغة التي توليها وزارة التربية لهذه المرحلة من التعليم، إذ حرصت على ألا تتجاوز نسبة الطالبات لكل معلمة (11) تلميذة/معلمة. وقد استقر هذا المعدل في (10) طالبات لكل معلمة عام 2013.

5. برامج تعليم الكبار

تعتبر القرائيّة أساسيّة لرفاه الكبار الاجتماعيّ، والاقتصاديّ، ولرفاه أطفالهم. وتنفيذاً للسياسات والاستراتيجيّات التي وضعتها الدولة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية، فقد اتخذت وزارة التربية والتعليم تدابير عدة منها:

• إنشاء الإدارة العامّة لتعليم الكبار

أنشئت الإدارة العامّة لتعليم الكبار ضمن وزارة التربية والتعليم، وصدر أول نظام لتعليم الكبار بمرسوم ملكي عام 1392هـ. وترتكز المهمة الرئيسية للإدارة في بناء برامج محو الأميّة.

• توفير تعليم الكبار ومحو الأميّة في جميع أنحاء المملكة

تقوم إدارتا برامج محو الأمية بنين وبنات سنويًا بإجراء مسح ميدانيّ من قبل إدارات التربية والتعليم لأماكن تجمّع الأميين والأميات، وتحديد الاحتياج من مراكز محو الأميّة وتعليم الكبار، وتفتح لهم المراكز وفق الضوابط المنظّمة لذلك.

• صرف مكافآت تحفيزية للأميين والأميات للانخراط في التعليم

تعتمد وزارة المالية سنويًا ما يصل إلى (190) مليون ريال، ويتزايد هذا الرقم بتزايد نموّ برامج محو الأميّة وتعليم الكبار، يصرف جزء منها كمكافآت تحفيزية للأميين الذين أكملوا برنامج محو الأميّة وتعليم الكبار، بواقع ألف ريال لغير الموظف وخمسمائة ريال للموظف.

مربع رقم (9): الحوافز المباشرة وغير المباشرة في تعليم الكبار في المملكة العربية السعودية

إيماناً بأهمية الحوافز بأنواعها في إنجاح برامج محو الأميّة وتعليم الكبار، فقد وقّرت الدولة عدداً من الحوافز ومنها:

- يمنح من يتمكّن من اجتياز أحد برامج محو الأميّة غير النظامي (1000) ريال سعودي.
- يمنح من يتمكّن من إنهاء برنامج محو الأميّة النظامي «مركز محو الأميّة» مكافأة مالية مقدارها (1000) ريال سعودي.
- يمنح الدارس شهادة اجتياز برنامج «مجتمع بلا أميّة» بعد اجتيازه أحد مشاريع محو الأميّة غير النظامي، كما يمنح شهادة المرحلة الابتدائية عند إتمامه البرنامج النظامي لمحو الأميّة بنجاح.
- تتاح الفرصة أمام الأمي الذي أنهى المرحلة الابتدائية للالتحاق بالمرحلتين المتوسطة (الإعدادية) والثانوية للكبار.
- أتاح نظام تعليم الكبار الصادر في عام 1392هـ الفرصة للمجتمع بالمشاركة في تمويل برامج محو الأميّة وتعليم الكبار، وتقديم الحوافز والمكافآت من خلال مساهمة الوزارات والمصالح الحكوميّة والمؤسسات الخاصّة مع فتح المجال أمام التطوّع من خلال الأفراد ومؤسسات المجتمع المدنيّ.

• الاستفادة من نتائج التّقويم المستمرّ

يستفاد من تقويم برامج محو الأميّة وتعليم الكبار في معالجة السلبيات وتعزيز الإيجابيات، وصولاً إلى تحقيق تلك البرامج لأهدافها وأهداف المتحقّين بها.

- إيجاد البرامج المتنوعة التي تناسب احتياجات الأُميين

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى إيجاد برامج متنوعة تتناسب واحتياجات وقدرات وإمكانات الأُميين، وتحقيق طموحهم، وإتاحة الفرصة لهم للالتحاق بهذه البرامج التي تتسم بالمرونة والقدرة على الوصول للأُميين في أماكن تواجدهم.

- إقامة حملات توعوية لمحو الأمية

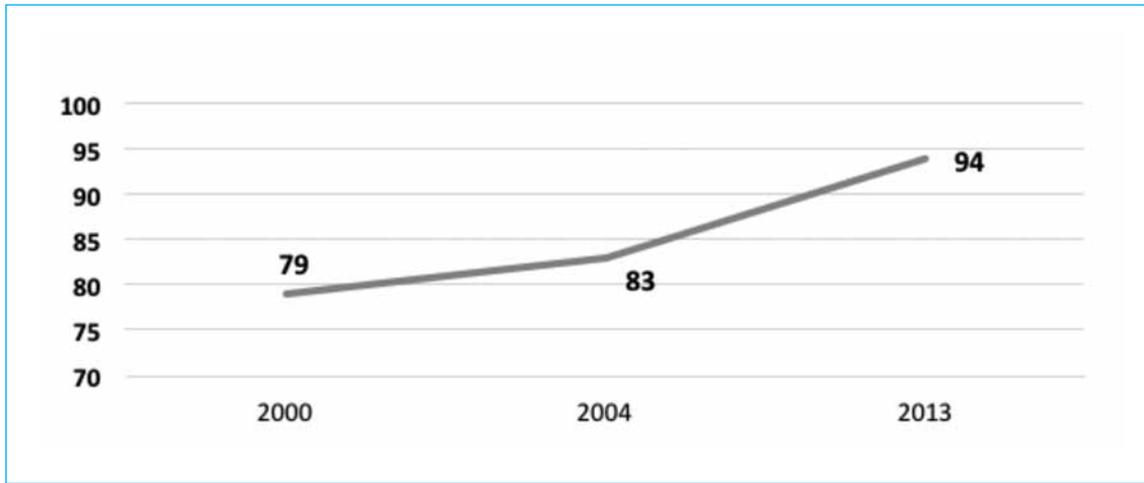
وتستهدف فئة من المجتمع تعيش في البادية أو الأماكُن النائية، وتتميّز حياتهم بعدم الاستقرار، ويقدم لهم فيها برامج تعليمية، ودينية، وثقافية، واجتماعية، وصحية للرفع من مستواهم في كافة المجالات.

- رفع مستوى تأهيل المعلمين والمعلمات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار

يتم ذلك من خلال التعاون مع الجامعات في فتح أقسام لتعليم الكبار، وإيجاد ساعات إجبارية يدرسها الطلاب في كليات التربية في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر، لرفع كفاءتهم وقدراتهم وتزويدهم بالمهارات والمعارف والمستجدات اللازمة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.

وترمي كل هذه التدابير إلى القضاء على الأمية، ولا أدل على ذلك من ارتفاع نسب القرائية لدى الكبار، مما يدل على امتلاك المملكة لثروة بشرية قادرة على تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

شكل رقم (23): نسبة القرائية لدى الكبار في المملكة العربية السعودية



المصدر: وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية.

يتضح من بيانات الشكل رقم (23) ارتفاع معدل القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) تصل إلى (94%) في العام 2013، أي أن نسبة الأمية لم تعد تشكل إلا (6%) من مجموع السكان في الفئة العمرية المعنية، بعدما كانت تتراوح بين (21%) و(17%) على التوالي في العامين 2000 و2004، ويعني هذا التطور أن المملكة العربية السعودية

قد تجاوزت الهدف المرسوم للهدف الرابع للتعليم للجميع الذي حدّد تقليص معدلات الأمية إلى النصف.

وهذا النموّ الواضح في معدلات القرائية يدلّ على الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لمحو الأمية، والجهود الضخمة التي تبذلها وزارة التربية والتعليم للارتقاء بهذه النسب، حيث تحظى برامج محو الأمية بأولوية متقدمة في المشروع التعليمي في المملكة، وتتقدّم الحوافز لتشجيع الكبار والنساء منهم على وجه الخصوص للالتحاق بمدارس محو الأمية، وتنفذ حملات صيفية سنوية تهدف لمحو أمية البادية بأماكن تواجدهم عبر خطط تنفيذية تعدّ لهذا الغرض، الشيء الذي يؤكّد على أنّ المملكة ممثلة في وزارة التربية والتعليم ماضية في سبيل إيصال التعليم ومحو الأمية في جميع أنحاء مترامية الأطراف، عبر الخطط التنفيذية السنوية التي تعدّ لهذا الغرض.

6. برامج دعم جودة التعليم

تعتبر جودة التعليم الهدف الأسمى لكلّ نظام تعليمي يرقى إلى إعداد ثروة بشرية قادرة على الرقي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاه. وإيماناً بهذا الهدف صدر قرار مجلس الوزراء رقم (120) بتاريخ 1434/4/22هـ بتأسيس هيئة تقويم التعليم العام وتنظيمها ومهامها. وينصّ القرار على أن تكون الهيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وتكون الهيئة الجهة التنظيمية القائمة على عمليات تقويم التعليم العام الحكومي والأهلي في المملكة العربية السعودية. وبناءً على القرار، فإنّ الهيئة ترتبط برئيس مجلس الوزراء، ويشرف عليها مجلس الإدارة برئاسة معالي محافظ الهيئة، ويتشكّل أعضاؤها من جميع الجهات ذات الشأن في العملية التعليمية إضافة إلى المختصين والممثلين للقطاع التعليمي الخاص.

تعمل الهيئة من خلال مجلس إدارتها بالشراكة والتفاعل الإيجابي المؤسسي مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة على إصدار اللوائح والأنظمة والتراخيص، ووضع المعايير اللازمة لعمليات التقويم في جميع مراحلها المختلفة في إطار الأنظمة ذات العلاقة.

وقد بدأت وزارة التربية والتعليم في إعداد خطط تهدف إلى رفع معايير تقييم الطلاب على وجه الخصوص، ومعايير التقييم بشكل عام. فالهدف الرئيس لبرنامج التقييم الشامل للمدرسة هو الاعتراف بمدى مساهمة المدرسة في رفع مستوى التحصيل لدى الطلاب، وتطوير أنماط السلوك والمهارات لدى الطلاب كما تمّ تصميمها من قبل السياسة التعليمية في المملكة. وهكذا أعدت الإدارة العامة للقياس والتقويم عدداً من الاختبارات التشخيصية التي تشمل اللغة العربية والرياضيات للصفوف من (1-3)، من أجل تحديد صعوبات التعلم التي تواجه الطلاب في اللغة العربية والرياضيات، وإعداد برامج علاجية وطرق تدريس مناسبة، وتدريب المعلمين على استخدام الوسائل والأساليب الإضافية لتحديد مشاكل طلابهم.

وتستند الغايات والأهداف من هذا المشروع على أسس ومبادئ السياسة التعليمية في المملكة، وعلى محتويات وأهداف المناهج الدراسية. فالمواضيع التي تغطيها هذه الاختبارات تشمل مواد التربية الإسلامية، واللغة العربية،

والرياضيات، والعلوم. وقد أعدت الوزارة قائمة من المتطلبات الأساسية (المعارف والمهارات) التي يتوقع أن يحققها الطلاب مع نهاية المرحلة الابتدائية. وتستند قوائم المتطلبات على تحليل محتويات مواد التدريس في فصول المرحلة الابتدائية، فهذه المتطلبات لا تقتصر على المناهج الدراسية في الصف السادس فحسب، وإنما تشمل المعرفة والمهارات الأساسية التي يتوقع أن يكتسبها الطلاب سواء أكانوا في الصف السادس أم الصفوف السابقة. وبناءً على هذا التحليل، تم إنتاج جدول المواصفات إضافة إلى ثلاثة نماذج من الاختبارات.

وقد أدى هذا المنهج إلى التحسّن الإجمالي في معدلات الإعادة في صفوف المرحلة الابتدائية نتيجة للاهتمام بهذه المرحلة، كما أدى إلى تطوير نوعية تقويم الطلاب، حيث تمّ تطوير لائحة التقويم المستمر، بالإضافة إلى التطوير في المناهج والمباني والتجهيزات المناسبة. وكذلك يعدّ توفير عدد كافٍ من المعلمين بنسبة لا تتجاوز (11) طالباً لكلّ معلم حافزاً لتحسين جودة التعليم، حيث تمكّن المعلم من توفير نوع من التعليم المنفرد للطلاب.

كما أن توفير مصادر مياه محسّنة ومرافق رياضية وصحية في كلّ مدرسة، تضمن توفير الشروط المناسبة للتعلّم، حيث إنّ وزارة التربية والتعليم تضع شروطاً ومعايير في المدارس الحكومية والمستأجرة، مما يوفر بيئة صحية وتربوية، هذا بالإضافة إلى توفير الوزارة للكتب المدرسية اللازمة لكلّ الطلاب وبالمجان.

أما فيما يخصّ مشاركة المملكة العربية السعودية في التقييمات الدولية، فتظهر نتائج دراسة الاتجاهات الدولية في العلوم والرياضيات الأخيرة TIMSS 2011 أنّ المملكة تتوسّط الترتيب بين الدول العربية في العلوم، وأقلّ من ذلك في الرياضيات، لكنها أظهرت تحسناً ملحوظاً مقارنة بأدائها في الاختبار الأخير للعام 2007 في مجموع ما حصله الطلاب من درجات.

سلطنة عُمان



تطوّر التعليم في سلطنة عُمان

المبادئ والأهداف العامة للنظام التعليمي

وفقاً للنظام الأساسي للدولة الذي دخل حيّز التنفيذ في نوفمبر عام 1996 «التعليم هو حجر الزاوية لتقدم المجتمع، ترعاه الدولة وتسعى لنشره وجعله في متناول الجميع. يهدف التعليم إلى رفع وتطوير المستوى الثقافي العام، وتعزيز التفكير العلمي وإذكاء روح البحث، والاستجابة لمتطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وبناء جيل قويّ جسدياً، ومعنويّاً، يفخر بالأمة وتراثها، ويحمي إنجازاتها. توفّر الدولة التعليم العام، وتعمل على مكافحة الأمية، وتشجّع على إنشاء المدارس الخاصة والمعاهد تحت إشرافها وفقاً لأحكام القانون» (المادة 13).

أما الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عمان: 2020) فتدعو إلى العمل على توفير تعليم أساسي مجانيّ لكافة المواطنين من خلال نظام يتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة، والعمل على تحسين نوعية التعليم الأساسيّ بزيادة وقت الدراسة للمواد العلمية مثل: الرياضيات، والعلوم الطبيعية، والحاسوب، والعمل على تدريس مادة اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي، كما تشير الرؤية إلى توفير وتشجيع التعليم الفنيّ والتدريب المهني لخريجي التعليم العام بمختلف محاوره، لتغطية احتياجات سوق العمل من التخصصات الفنيّة المختلفة.

وتشير رؤية وزارة التربية إلى السعي نحو تجويد البيئة التعليميّة للإدارة والمعلمين والطلاب بالمدارس على نحو يكفل لهم التعاون لبناء جيل مجيد وعامل ومخلص لوطنه، قادر على التعلّم المستمر وعلى التعايش مع الآخرين، ويلبي متطلبات سوق العمل في إطار من الالتزام والمسؤولية، من أجل تحقيق رسالتها في إعداد جيل يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، من خلال تجويد عمليّات التعليم والتعلم في الإدارة المدرسيّة، وتوفير موارد ماديّة وبشريّة، ومناهج دراسية ومباني، وأدوات تقويم ذات جودة، ورعاية متميزة لمختلف شرائح الطلاب في سنوات التعليم المدرسي، مع توظيف عالٍ للتقانة بما يتواءم مع مجتمع عمان الرقمي، وتفعيل أكبر لدور القطاع الخاص والمجتمع المحلي في تعزيز الخدمة التعليمية.

كما تشير رؤية وزارة القوى العاملة فيما يخصّ التعليم التقني والتدريب المهني إلى العمل على توفير التدريب المهني والتعليم التقني وتطويره، والتوسع في البرامج والتخصصات التعليمية والتدريبية، وربطها باحتياجات سوق العمل، وتطوير المناهج التدريبية وفقاً للمعايير والمستويات المهنية المعتمدة، ومنح المؤهلات وتشجيع التدريب أثناء الخدمة، ومتابعة الخريجين للاستفادة من فرص العمل المتاحة، والإسهام في الجهد الوطني لتوفير برامج للتوجيه والإرشاد المهني، والتوعية بقيمة العمل وسلوكاته وتشجيع وتنمية روح المبادرات الفردية للمواطن. (الموقع الإلكتروني لوزارة القوى العاملة)

ومن بين الأهداف التي تسعى لها الخطة الخمسية الثامنة (2011 - 2015) ما يأتي:

- تطوير نظام التعليم وفق معايير جودة تتلاءم مع الغايات والسياسات التربوية.

- تطوير الخطة الدراسية ومناهجها بما يضمن مخرجاً تعليمياً يتوافق مع متطلبات التنمية وسوق العمل.
- رفع كفاءة تقويم أداء الطالب بما يساهم في الارتقاء بمستوى التحصيل المدرسي.
- رفع كفاءة الكادر البشري والارتقاء بمستوى مهاراته.
- التوسع في توظيف التقانة بما يتواءم مع استراتيجية مجتمع عمان الرقمي.
- زيادة نسب الالتحاق في التعليم قبل المدرسي على (50%) للفئة العمرية (3.5 - 5.5) سنة.
- خفض نسبة الأمية عن (50%) من معدلات الأمية الحالية.
- رفع كفاءة برامج الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية والمهنية الموجهة لطلاب المدارس.
- التوسع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والمجيدين.

إدارة النظام التعليمي

وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي وجامعة السلطان قابوس هي الجهات المسؤولة عن إعداد وتصميم وتنفيذ السياسات التعليمية في السلطنة. وتشغل وزارة التربية والتعليم على ثلاثة مستويات: المستوى المركزي، والمستوى المحلي ممثلاً بالإدارات التعليمية في المحافظات، ومستوى المدرسة. وتعتبر المدرسة وحدة إدارية مستقلة تقع تحت إشراف مباشر من الإدارة التعليمية المحلية.

وتشرف وزارة التعليم العالي على التعليم ما بعد الثانوي في الجامعات والمعاهد والكليات، كما تشرف على المنح الدراسية في الخارج، في حين تشرف وزارة القوى العاملة على الكليات التقنية الصناعية في مرحلة ما بعد الثانوية ومعاهد التدريب المهني، بينما تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على رياض الأطفال التي تديرها المنظمات التطوعية، وتخضع رياض الأطفال التابعة للقطاع الخاص لمراقبة وزارة التربية والتعليم، في الوقت الذي تقع فيه دور الحضانة تحت مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية.

وتنفذ وزارة التربية العديد من المهام المركزيّة كتخطيط السياسة التعليمية، وتحديد الأهداف التعليمية، ووضع الاستراتيجيات والخطط والمشاريع التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف. وتنفرد المديرية العامة للمناهج داخل الوزارة بمسؤولية تطوير المناهج الوطنيّة التي يتم تدريسها في جميع المدارس العامة. أما المدارس الخاصة فلديها خيار تنفيذ المناهج التي وضعتها الوزارة، أو اعتماد المناهج المنتسبة للبرامج الدوليّة. وتقوم وزارة التربية والتعليم أيضاً بالإشراف والمراقبة على المستويين المحلي والمدرسي، وذلك للتأكد من أن السياسات التعليمية تنفذ وفقاً لخططها.

ويتضمن الهيكل التنظيمي للوزارة ثلاثة مجالات رئيسية هي: هيئة تنفيذية معنية بتنفيذ الأنشطة الرئيسية، وهيئة استشارية وأنشطة رصد، وهيئة الدعم. وقد تم مؤخراً إنشاء دائرة مركزية لتنمية الموارد البشرية (HRDD) من أجل تخطيط وتنفيذ ومتابعة فرص التدريب أثناء الخدمة وفقاً لخطة الإصلاح. أمّا على المستوى

المحلي فقد أنشأت الوزارة مراكز التدريب في كل إدارة تعليمية محلية من أجل الإشراف على أنشطة التدريب.

وتدعم الوزارة اللامركزية في الإدارة، وتشجع عملية صنع القرار على المستوى المحلي من أجل تحسين الأداء وضمان استجابة سريعة وإجراءات فورية، بدلاً من انتظار التوجيهات المركزية. وفي هذا الصدد، تم إنشاء الإدارات المحلية للتربية والتعليم في مختلف المناطق الإحدى عشر، والتي تملك السلطة لإدارة وتنفيذ نظام التعليم. وقد شكّلت وزارة التربية والتعليم أيضاً مجلساً يتألف من مديري الإدارات المحلية والمديرين العاملين بالوزارة، يدرس القضايا المتعلقة بعملية التعليم في البلاد. هذا، وتشارك مجالس الآباء في المسائل المتعلقة بعملية التعليم داخل مناطقها على المستوى المحلي.

وفي عام 1993، فوّضت الوزارة مسؤوليّة إدارة المدرسة إلى الهيئات الإدارية التعليمية المحلية والعاملين في المدرسة، وقد شكلت إدارة المدرسة من مدير المدرسة، ومدير المدرسة المساعد، والمعلمين، والإداريين، والعاملين غير المتخصّصين. ومن أجل التأكد من الالتزام بمبادئ المشاركة في إدارة المدرسة، ينص ميثاق المدرسة على مساعدة مجالس الدعم المؤلفة من مجلس إدارة المدرسة، ومجالس الطلاب، وجمعيات الآباء والمعلمين، لمدير المدرسة في إدارة المدرسة وتحقيق الأهداف التعليمية.

وقد أقرّ القرار الوزاري رقم (2006/2) الإدارة الذاتية بالمدارس، ومكنتهم من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم بشأن المسائل الإدارية والمالية والفنية. انطلاقاً من أنّ الهدف الرئيس لإرساء الإدارة الذاتية في المدارس، هو إعطاء دور أكبر للمدرسة وموظفيها في تخطيط وتنفيذ ومتابعة الأنشطة، وكذلك في اقتراح برامج لتحسين الأداء المدرسي.

وفي العام 1998-1999، أدخلت الوزارة نظاماً دراسياً جديداً مدّة عشر سنوات يتمّ تنفيذه تدريجياً ويشمل تعليماً أساسياً من حلقتين، يليه التعليم ما بعد الأساسي لمدة عامين.

يؤدي مجلس التعليم الذي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (2012/48) دوراً كبيراً في مجال التنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن تطبيق التعليم، ويختص المجلس برسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحلها، والعمل على توجيه التعليم بما يتفق والسياسة العامة للدولة، ومتطلبات التنمية الشاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية للسلطنة، وذلك بالتنسيق مع المجالس المختصة، ووضع استراتيجية للتعليم في إطار السياسة العامة للدولة، ومتابعة وتقييم مستوى جودة التعليم بجميع أنواعه ومراحلها، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان جودة مخرجاته، والموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم بمختلف أنواعه ومراحلها، وإقرار استراتيجيات وخطط مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعه، ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة، ويضم المجلس في عضويته ممثلين عن جميع الجهات المسؤولة عن التعليم في السلطنة، ويعقد اجتماعات دورية.

تشمل مرحلة الطفولة المبكرة كلاً من الحضانة، وتبدأ من سن ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات ونصف السنة، وتشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية، ثم الروضة والتمهيدي الذي يبدأ من سن ثلاث سنوات وشهرين إلى سن خمس سنوات وشهرين، وتشرف عليه وزارة التربية والتعليم. ويتم تنفيذ هذا النوع من التعليم إما من خلال القطاع الخاص عن طريق دعم وتسهيل نشاطاته لإنشاء الحضانات والمدارس الخاصة لهذه المرحلة، أو من خلال بعض الجهات الحكومية التي توفر حضانات ومدارس خاصة، أو بعض الجهات التطوعية كجمعيات المرأة العمانية، وبعض الجمعيات الأهلية. وقد بدأت وزارة التربية والتعليم بفتح صفوف التهيئة بمدارس التعليم الأساسي من سن أربع سنوات وثمانية أشهر.

ويستمر التعليم الابتدائي مدة ست سنوات، ويتم قبول الأطفال من سن ست سنوات، ووفقاً للنظام الجديد، يستمر التعليم الأساسي عشر سنوات، ويتم تنظيمه في مرحلتين، المرحلة الأولى تغطي الصفوف (1-4)، والثانية تتكوّن من الصفوف من الخامس إلى العاشر، إذ يتم توفير التعليم الأساسي مجاناً، يتبعه التعليم الثانوي الذي يستمر لسنتين.

أمّا التعليم العام الذي كان سائداً قبل تطبيق نظام التعليم الأساسي، فمدته (12) عاماً دراسياً، ويشمل الصفوف من الأول إلى الثاني عشر. وقد بدأ هذا النظام بالانحسار مع التوسع في تعميم التعليم الأساسي، وبالتالي، سعت الوزارة نحو التقريب بين النظامين من خلال توحيد المناهج، واستراتيجيات التدريس، وطرق التقويم، وتوحيد البيئة التعليمية وما تحتويه من أجهزة وأدوات تساعد المعلم على أداء مهمته.

يقدم التعليم العالي في كل من جامعة السلطان قابوس والعديد من الكليات والمعاهد المتخصصة ما بعد المرحلة الثانوية. وعلى أساس إطار المؤهلات الوطنية العمانية (المصادق عليه في عام 2005 والمراجع في عام 2008)، تؤدي البرامج لسنة واحدة إلى الشهادة الجامعية الأولى، وبرامج لمدة عامين للدبلوم الجامعي، وبرامج ثلاث سنوات إلى الدبلوم العالي، أمّا درجة البكالوريوس فمدة الدراسة تدوم عادة أربع سنوات (خمس سنوات في حالة الهندسة المعمارية والهندسة، ولا تقل عن خمس سنوات ونصف السنة في حالة الطب). ويتطلب دبلوم الدراسات العليا سنة واحدة من الدراسة بعد البكالوريوس، وعامين للحصول على درجة الماجستير، ثمّ مدة سنتين إلى أربع سنوات لبرامج درجة الدكتوراه.

يتكوّن العام الدراسي من قرابة ستة وثلاثين أسبوع عمل (180 يوم عمل)، وينقسم العام الدراسي إلى فصلين دراسيين يفصل بينهما فترة إجازة منتصف العام.

أهم الإنجازات الكميّة والنوعيّة :

يشير كل من النظام الأساسي للدولة، والرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان 2020) إلى التزام الدولة بتوفير الخدمات التعليميّة للجميع، وفق أسس العدالة وعدم التمييز بين المواطنين، من خلال توفير تعليم أساسي مجاني لكافة المواطنين يتسم بالكفاءة والفعاليّة.

1. تطوّر التعليم قبل الابتدائي

قامت السلطنة بإعداد مسوّدة أوليّة لاستراتيجيةّ شاملة للطفولة عام 2008، إلا أن سير العمل في إتمام هذه الاستراتيجية قد توقف بسبب بدء وزارة التنمية الاجتماعية في إعداد استراتيجية وطنية شاملة للعمل الاجتماعي تستوعب استراتيجية الطفولة وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية، كما تأتي في إطار ما يقوم به المجلس الأعلى للتخطيط لإعداد لاستراتيجية السياسات الاجتماعية، وتتكامل كل هذه الجهود مع إنشاء ما يعرف بالمرصد الاجتماعيّ.

ولكن في عام 2013 تمّ إعادة إعداد الاستراتيجية الوطنية للطفولة بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية، من خلال إعداد دراسات محورية تحوي مختلف المعلومات والبيانات التي يتسع بها قطاع الطفولة في السلطنة، وإبراز الاحتياجات التي تتطلب التدخل، ووضع البرامج والخطط للنهوض بمستوى الخدمات والبرامج والأنشطة المقدمة للأطفال بالسلطنة. ولأجل إعداد هذه الاستراتيجية (2015 - 2025) لتتزامن مع الخطتين الخمسينتين التاسعة والعاشر، تمّ عقد حلقات عمل لمناقشة أهداف ومحاور الاستراتيجيةّ.

ويمكن تلخيص أهداف التعليم ما قبل المدرسيّ على النحو الآتي:

- 1 - تعزيز التنمية الفكرية، والروحية، والعاطفية، والاجتماعية، والأخلاقية، متناسبة مع شخصية الطفل.
- 2 - تعزيز المبادئ الإسلاميّة، وتعزيز اللغة العربية، وتطوير مشاعر الأطفال تجاه بلدهم وتقاليدها وتجاه مختلف الرموز.
- 3 - تعزيز المواقف الإيجابية والسلوك وروح التعاون بين الأطفال.
- 4 - تطوير ميول الطفل تجاه الفنون.
- 5 - إعداد الطفل لممارسة العمليّات والمهارات الفكرية والاجتماعية، كالقدرة على التصنيف والمقارنة والتسلسل الزمنيّ.
- 6 - توفير الفرص أمام الأطفال لممارسة أكبر قدر ممكن من النشاط للتعبير عن مشاعرهم.
- 7 - إعداد الأطفال للتعليم المدرسيّ.

وتستند أدوات المنهج العماني المطوّر لمرحلة رياض الأطفال على دليل المعلمة المكوّن من (6) أجزاء وهي: منهج التعليم الذاتي لمرحلة رياض الأطفال، ومنهج العمليات والمجالات ومخرجاتها، وتوجيه سلوك الأطفال، وتنظيم البيئة القروية، وتحقيق برنامج الأطفال، وتنمية التفاعل بين الروضة والبيت.

وتعمل وزارة التربية والتعليم، في إطار جهودها الرامية إلى تطوير التعليم وتحسين مخرجاته، على تطوير مناهج متقدمة لمستوى رياض الأطفال، تركز على التعلم الذاتي، وجعل الطفل العماني صديقاً لبيئته وتراثه الثقاليّ والحضاريّ.

فقد تطوّرت نسب الالتحاق برياض الأطفال في عمر (4-5) سنوات، حيث تراوحت نسبة الالتحاق الصافي لطلاب التعليم ما قبل المدرسي ما بين (6.5%) إلى (8.2%) من العام الدراسي 2000/2001 إلى العام الدراسي 2005/2006. وهذه النسب تتعلق فقط بالمتحقين في المدارس الخاصة التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، بينما يوجد أطفال ملتحقون بمراكز أخرى كجمعيات المرأة، وبيوت نمو الطفل، ورياض الأطفال التابعة للشرطة وسلاح الجو وغيرها، ولم تكن بيانات هذه المراكز متوافرة خلال تلك الأعوام إلا بشكل إجمالي فقط. هذا، وقد توافرت هذه البيانات بشكل تفصيلي من العام الدراسي 2006/2007 حيث لوحظ ارتفاع نسبة الالتحاق الصافي من (21.9%) في العام الدراسي 2006/2007 إلى (41.7%) في العام الدراسي 2011/2012، كما هو مبين بالجدول الآتي.

جدول رقم (29): تطوّر نسب الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي في عمر (4-5) سنوات في سلطنة عُمان

العام الدراسي	نسب الالتحاق الإجمالي			نسب الالتحاق الصافي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
2001/ 2000	7.8	7.0	7.4	6.9	6.2	6.5
2006/ 2005	11.2	10.4	10.8	8.5	7.9	8.2
2007/ 2006	39.1	41.4	40.2	19.4	24.6	21.9
2011/ 2010	54.2	54.7	54.4	41.2	40.9	41.0
2012/ 2011	54.0	54.0	54.0	42.0	41.4	41.7

المصدر: وزارة التربية والتعليم. دائرة الإحصاء والمؤشرات، سلطنة عُمان.

وكانت وزارة التربية والتعليم قد أطلقت حملة وطنية توعوية حول التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في شهر نوفمبر 2008 (بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والقطاع الخاص)، استمرت عاماً كاملاً، لرفع الوعي بأهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، من أجل زيادة معدلات التحاق الأطفال بمؤسسات التعليم في هذه المرحلة، بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية في السلطنة.

وفي العام 2013 قامت وزارة التربية والتعليم بإصدار القرار الوزاري رقم (771) بتشكيل فرق مشتركة لتنفيذ أنشطة الحملة الوطنية للطفولة المبكرة من (0-8) سنوات بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، والجهات الأخرى في الدولة، والتي ستعمل من خلال هذه الحملة على تطوير الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الحملة الوطنية للتعليم ما قبل المدرسي، والإشراف العام عليها، والتعاون مع بيت خبرة لتنفيذ الحملة، وإعداد المادة العلمية والإعلامية للحملة، والإشراف على إعداد الحقائق المعلوماتية لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي.

2. تطوّر التعليم الأساسي

يهدف التعليم الأساسي (برنامج لمدة عشر سنوات) إلى تطوير مختلف جوانب شخصية المتعلم في إطار شامل ومتكامل لمبادئ العقيدة الإسلامية، ومقومات الهوية الثقافية العمانية. وتتلخّص الأهداف الرئيسة للمنهج في:

1. تطوير التوازن في شخصية المتعلم جسدياً، وعقلياً، واجتماعياً، وروحياً، وعاطفياً.
2. ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلامية في نفوس المتعلمين، وزيادة ممارسة العبادة والالتزام بالسلوك الإسلامي الصحيح.
3. ترسيخ فخر المتعلمين باللغة العربية، وتطوير القدرة على استخدامها استخداماً جيداً.
4. تنمية الوعي بأهمية الضوابط الاجتماعية، واحترام الممتلكات العامة والخاصة.
5. تطوير مهارات التواصل لدى الطلاب باستخدام لغة أجنبية (الإنجليزية).
6. تطوير مهارات المتعلم نحو التعلم الذاتي المستمر.
7. تطوير استخدام الأسلوب العلمي في التفكير.
8. تزويد المتعلم بالمهارات الأساسية اللازمة للتعامل مع العلم والتكنولوجيا المعاصرة.
9. تعزيز القدرة على تطوير الإبداع والابتكار والتعامل مع المستقبل.
10. تزويد المتعلمين بقيم وممارسات الحفاظ على البيئة.
11. تنمية الإبداع والذوق الجمالي.
12. تعزيز قيم التسامح والتفاهم والسلام والتعايش مع الآخرين.

وتعتبر تغطية التعليم الأساسي للمواطنين العمانيين كاملة تقريباً، وتعدّ معدلات الالتحاق للمواطنين العمانيين عالية مقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط. فقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم في سلطنة عمان بصورة ملحوظة خلال العقود الأربعة الماضية، وبذلت وزارة التربية والتعليم جهوداً كبيرة منذ التزامها بالأهداف الستة للتعليم للجميع، وبدا ذلك واضحاً من التقدم في نسبة الالتحاق الصافي للمعدلة للأطفال من سن (1-6) سنوات من (91.7%) عام 2000 إلى (98.1%) في العام الدراسي 2011/2012، مما يعني وجود توسع كبير في تقديم الخدمات التعليمية، وبناء المدارس في المناطق الريفية.

جدول رقم (30): نسب الالتحاق في التعليم الأساسي (1-6) في سلطنة عُمان

العام الدراسي	نسبة الالتحاق الاجمالي			نسبة الالتحاق الصافي			نسبة التحاق الصافي المعدلة		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
2000	102.6	98.0	100.3	90.2	89.2	89.7	92.0	91.3	91.7
2005	100.1	99.5	99.8	89.3	90.2	89.7	91.7	92.9	92.3
2010	101.0	101.0	101.0	95.9	95.1	95.5	98.4	97.2	97.8
2011	101.1	101.3	101.2	96.1	95.4	95.8	98.6	97.5	98.1

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات. وزارة التربية والتعليم، سلطنة عُمان.

إنّ عملية التوسع في تعميم تعليم أساسي ذي جودة عالية تتطلب مضاعفة الجهود، لتشييد وفتح مدارس جديدة لمواكبة التطور السكاني، ومتطلبات التطوير التربوي في آن واحد. ولقد أسهم التعاون الوثيق بين كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة والأحوال المدنية بشرطة عمان السلطانية (أعداد المواليد والوفيات) في بناء قاعدة إحصائية مهمة ودقيقة حول أعداد المواليد والوفيات، الأمر الذي أسهم في تعزيز دقة التخطيط التربوي وقدرة النظام التعليمي على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال المتحقين بالنظام التعليمي في مختلف المحافظات التعليمية.

3. تطوّر التعليم الثانوي

التعليم ما بعد الأساسي هو نظام مدته سنتان من التعليم المدرسيّ، يعقب مرحلة التعليم الأساسي التي تستغرق عشر سنوات دراسية، ويهدف إلى الاستمرار في تنمية المهارات الأساسية ومهارات العمل والتخطيط المهني لدى الطلاب، بما يهيئهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، قادرين على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل بعد التعليم المدرسي.

ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لمرحلة ما بعد التعليم الأساسي في:

- 1 - تعزيز الشعور بالانتماء للوطن، وإلى المجتمع والخليج العربي، والعالم الإسلامي.
- 2 - التأكيد على الإيمان بمبادئ الدين الإسلامي والعقيدة، وترسيخ القيم الروحية في نفوس المتعلمين.
- 3 - تطوير الفخر باللغة العربية، والتوسع في التعليم وإتقان الفنون، مع مهارات كافية في لغة التخاطب الدولي.
- 4 - تنمية الوعي بالاتجاهات العالمية، والاستفادة من تجارب الآخرين في ضوء القيم الإسلامية.
- 5 - تطوير المهارات الفكرية والمعرفية، والقدرة على حل المشكلات، وتوظيف العلم في الحياة العملية، واتخاذ القرارات المناسبة.
- 6 - تطوير اتجاهات إيجابية نحو العمل المنتج والعمل التطوعي، والحفاظ على الممتلكات.
- 7 - تطوير مهارات التعلم المستمر والبحث عن المعرفة.
- 8 - تطوير القدرة على التفاعل مع الآخرين بسلام، والمشاركة الاجتماعية على أساس الوعي المستنير للحقوق والالتزامات الاجتماعية والروح العالية للمسؤولية.
- 9 - رفع مستوى الوعي الصحي، والوعي بالقضايا البيئية.

يلاحظ من خلال الجدول الآتي ارتفاع نسبة الالتحاق الإجمالي للتعليم ما بعد الأساسي (الصفوف من 11-12) إلى (95.6%) في العام الدراسي 2012/2011، مقارنة بما نسبته (73.4%) في العام الدراسي 2001/2000. أما نسبة الالتحاق الناصي المعدلة فتشير إلى أن (89.2%) من السكان في العمر من (15-17) سنة ملتحقين بالنظام التعليمي بنوعيه الحكومي والخاص في العام 2012/2011، مع وجود أفضلية طبيعية للذكور في جميع السنوات الخمس الأخيرة بحكم طبيعة التركيبة السكانية.

جدول رقم (31): تطوّر نسب الالتحاق للصفوف الدراسية (7-9) و(10-12) في سلطنة عُمان

العام الدراسي	الصفوف الدراسية	نسبة الالتحاق الإجمالي			نسبة التحاق الصايف المعدلة		
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
2000	الصفوف من (7-9)	101.6	93.4	97.6	91.3	88.9	90.1
	الصفوف من (10-12)	69.7	77.3	73.4	76.3	76.1	76.2
	الجملة	85.6	85.3	85.5	83.8	82.5	83.2
2005	الصفوف من (7-9)	99.9	93.5	96.7	88.9	89.9	89.4
	الصفوف من (10-12)	85.6	82.0	83.8	82.0	75.5	78.8
	الجملة	92.7	87.7	90.3	85.5	82.7	84.1
2010	الصفوف من (7-9)	99.4	98.7	99.1	95.6	94.8	95.2
	الصفوف من (10-12)	96.2	94.9	95.6	84.8	85.4	85.1
	الجملة	97.8	96.8	97.3	92.5	91.9	92.2
2011	الصفوف من (7-9)	99.5	98.9	99.3	95.7	95.0	95.4
	الصفوف من (10-12)	96.2	95.1	95.6	85	85.6	85.3
	الجملة	97.8	97.0	97.4	92.5	92.1	92.3

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات. وزارة التربية والتعليم، سلطنة عُمان.

لقد شهد قطاع التدريب والتعليم التقني والمهني في سلطنة عُمان نقلة نوعية بعد مؤتمر اليونسكو الدولي الثاني للتعليم والتدريب التقني والمهني الذي عقد في سيؤول عام 1999، والذي أكد على أهمية التدريب والتعليم التقني والمهني باعتباره مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قدم توجيهاً حول إصلاح التدريب والتعليم التقني والمهني لمواجهة التحديات المتزايدة لاقتصاديات العولمة وأسواق العمل ومجتمعات القرن الواحد والعشرين. وتنفيذاً للأهداف الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية فقد قامت وزارة القوى العاملة باتخاذ إجراءات عملية لتطوير التعليم المهني بالسلطنة، حيث تم خلال العام 2012 الآتي:

- 1 - تحديد ثلاثة مسارات للتعليم المهني بالسلطنة تتكون من مجموعة برامج تعليمية وهي: (الدراسة النظامية، والتلمذة المهنية، والدورات القصيرة).
- 2 - إدراج برامج التعليم المهني ضمن منظومة مركز القبول الموحد كمقاعد دراسية للتعليم العالي.
- 3 - صدور قرار من مجلس الوزراء الموقر بمعادلة شهادة الدبلوم المهني وظيفياً بدبلوم الكليات التقنية من حيث الدرجة المالية حسب نظام الخدمة المدنية.
- 4 - إنشاء مركز التدريب المهني بالبريمي وقبول أول دفعة من الطلاب بهذا المركز اعتباراً من نوفمبر 2012 وذلك وفقاً لمسار دبلوم التعليم المهني.
- 5 - تشكيل لجان تخصصية وعددها (22) لجنة فنية وإشرافية لمراجعة منظومة ومسارات التعليم المهني بمراحله المختلفة.
- 6 - قبول الإناث للالتحاق في معظم التخصصات التدريبية بالمراكز والمعاهد.

مربع رقم (10) : برنامج تحدي سلطنة عمان

يسعى برنامج تحدي سلطنة عمان منذ انطلاقه 2009 وحتى اليوم إلى الاستفادة من طاقات الشباب وتمكينهم من تطوير مهاراتهم في مجال اكتشاف الذات والعمل الجماعي والإدارة، حيث تم تسيير عدد من الرحلات المنتظمة لأماكن مختلفة بالسلطنة منها الجبل الأخضر، والوادي الأبيض، ورمال آل وهيبية، بمشاركة عدد من الطلاب والطالبات من مختلف المحافظات، وذلك بهدف إبراز عنصر المغامرة وتحدي الصعوبات، والاستفادة من الطرق العلمية للتغلب عليها بمساعدة مختصين في هذا المجال، من أجل إكسابهم مجموعة من المهارات المتعلقة بالثقة بالنفس، والعزيمة، والكفاح، والقدرة على حل المشكلات، إلى جانب تفعيل مهارات الاتصال الفعال، وإدارة الوقت، واتخاذ القرار، والعمل بروح الفريق.

ويأتي تنفيذ البرنامج من قبل وزارة التربية والتعليم ممثلة بالمركز الوطني للتوجيه المهني، بالتعاون مع شركة أوتورد باوند عمان (Out Ward Bound) الشركة المنظمة لبرنامج تحدي سلطنة عمان والذي يعد أحد البرامج العالمية المنتشرة في (39) دولة في العالم، وتعتبر سلطنة عمان الدولة الوحيدة في الوطن العربي التي يتم فيها تنفيذ البرنامج، نظراً لما تنفرد به السلطنة من تنوع في التضاريس من جبال، وصحراء، وبحار جعلها بيئة خصبة لتنفيذ مثل هذه البرامج.

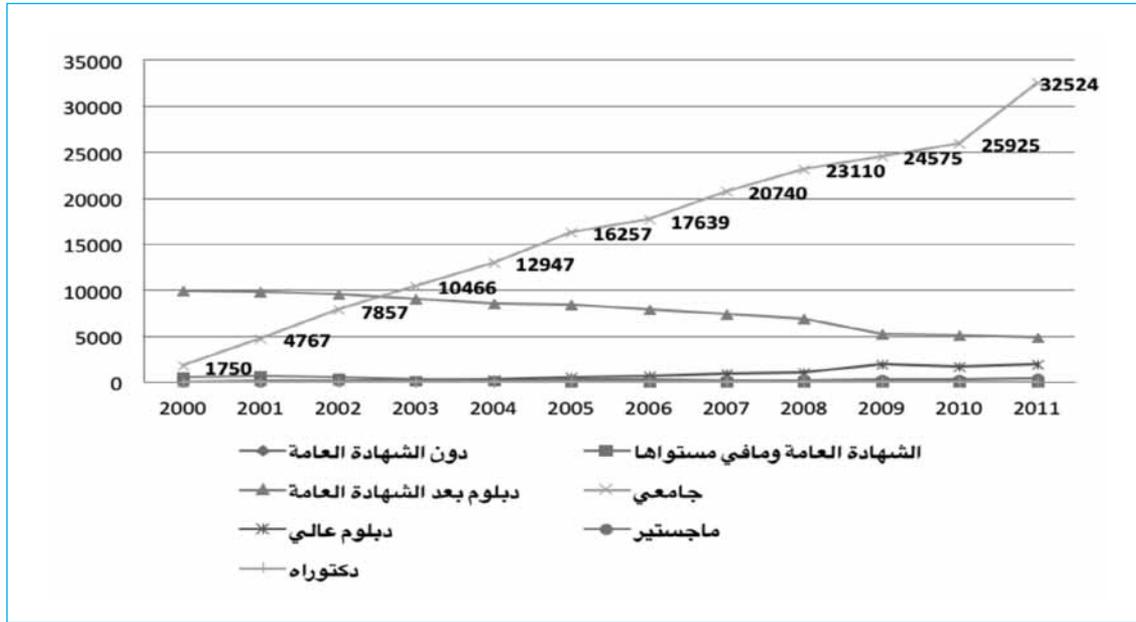
ومنذ انطلاق برنامج تحدي سلطنة عمان وحتى اليوم يعمل الفريق وفق خطط مدروسة لإشراك المزيد من الطلاب من مختلف شرائح المجتمع للاستفادة من هذا البرنامج مع زيادة سنوية مستمرة، حيث بلغ عدد الدورات في العام الدراسي المنصرم (44) دورة متنوعة بين جبال وصحاري السلطنة ضمت ما يقارب (792) طالبا وطالبة من مختلف محافظات السلطنة، ويسعى البرنامج خلال العام الدراسي الحالي 2013/2014 إلى زيادة المسجلين بالدورات من مختلف المحافظات، وذلك لضمان زيادة فاعلية المشاركة بالبرنامج، وتشجيع الطلاب لتنمية مهاراتهم في القيادة والثقة بالنفس وغيرها، مما يؤهلهم للاستعداد لمهنة المستقبل.

كما استهدف البرنامج في إحدى رحلاته عدداً من الطلاب ذوي الإعاقة من مدرسة الأمل للصم بهدف تحقيق تساوي الفرص بين الطلاب من ذوي الإعاقة وأقرانهم من الطلاب العاديين، لتمكينهم من تطوير مهاراتهم التفاعلية مع زملائهم، وإكسابهم الخبرات الحياتية، والخروج بهم إلى بيئة مغايرة عن نمط الحياة المعتاد لديهم، لينتقل بهم إلى عالم التحدي والاعتماد على النفس. ولقد أثبت المشاركون تفاعلهم الجيد حيث لم تمنعهم إعاقاتهم من تحقيق الأهداف التي وضعها البرنامج، فاستطاعوا التعرف على شخصياتهم وميولهم الكامنة من خلال البرامج التعليمية التي تؤهلهم ليكونوا قادرين في المستقبل على مواجهة التحديات التي تعترض حياتهم والتعامل معها.

4. توفير المعلمين وإعدادهم

الوضع الاجتماعي للمعلم في سلطنة عمان جيد جداً ومتميز، إذ يتمتع المعلمون باحترام الآباء والطلاب. ويتم توظيف المعلمين من خريجي الجامعات للعمل في جميع المستويات، ويتم تدريبهم بكليات التربية لمدة أربع سنوات، تقدم لهم خلالها دورات أكاديمية وتربوية، فلا يسمح للعمل في حقل التدريس إلا للمرشحين الذين تم اختيارهم وتدريبهم في مجال التعليم. وكما يوضح الشكل رقم (24)، فإن أعداد المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية في ازدياد مستمر. وقد تضاعف عدد المعلمين بالتعليم الأساسي والصفوف من (1-6) أكثر من ثلاث مرات حيث ارتفع من (12265) معلماً ومعلمة عام 2000 إلى (39699) معلماً ومعلمة في العام الدراسي 2011/2012.

شكل رقم (24): تطوّر عدد المعلمين حسب المؤهل بالتعليم الأساسي والصفوف من (1-6) من التعليم العام في سلطنة عُمان



المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات. وزارة التربية والتعليم، سلطنة عُمان.

وتشمل مناهج تدريب المعلمين قبل الخدمة العناصر الآتية: التمكن الشامل من مادة التخصص، ومهارات تربوية ومهنية، وصفات عالية في العلاقات الإنسانية، وعناصر أخرى تتوافق مع تطلعات جديدة (التعليم متعدد الثقافات، والقيم، والبيئة، والصحة، والسكان، والتقنيات الجديدة، والفنون، والتنمية، وغيرها).

وتهدف برامج التدريب إلى تعريف المعلمين بفلسفة وأهداف التعليم في سلطنة عُمان، والأساس والنهج الذي تمّ على أساسه تصميم المناهج الدراسية. وينبغي أيضاً أن يتعرّف المعلمون على الأهداف العامة لكل مستوى ولكل مناهج. ويتلقى المعلمون دورات متكاملة في التربية وعلم النفس، لتطوير قدراتهم في التدريس والتربية.

كما تبنت وزارة التربية والتعليم تدريب المعلمين قبل التحاقهم بالخدمة، من خلال إعداد وتصميم حقيبة تدريبية للمعلمين الجدد قبل التحاقهم بالعمل، وتتكوّن الحقيبة من (75) ساعة تدريبية تتضمن ثلاثة محاور، يتعلّق المحور الأول بالجانب الخاص بتعريف المعلم الجديد بفلسفة التعليم في السلطنة، والخطة الدراسية، وفلسفة المناهج، وحقوق وواجبات المعلم في إطار القوانين المنظمة لهذا الشأن، بينما يتضمّن المحور الثاني الجانب التربوي وتقدّم فيه أوراق عمل عن طرق التدريس وأساليب التقويم، وبعض الجوانب المتعلقة بإدارة الصف والوسائل التعليمية، أمّا المحور الثالث فيتضمّن الجوانب التخصصية لكل مادة، كما يوفر لكل معلم دليلاً مطبوعاً يحتوي على الوثائق التي يحتاجها المعلم قبل الخدمة.

وقد شهد تدريب المعلمين قبل الخدمة في السلطنة تحولاً ملحوظاً، فهناك عدد من المؤسسات التي تقوم بإعداد المعلمين قبل الخدمة، وأبرزها كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، كما يوجد بها أيضاً برنامج لإعداد الإداريين والمشرفين، ويتخرج من كلية التربية في جامعة السلطان قابوس حوالي 15% من المعلمين، بينما يتخرج البقية من مؤسسات إعداد خاصة داخل السلطنة وخارجها، إضافة إلى ما يعرف بالتربية العملية التي تعتبر جزءاً مهماً من برنامج إعداد المعلمين قبل الخدمة.

وتتلخص سياسة الوزارة المتعلقة بالتدريب أثناء الخدمة في الآتي: تحديث المعايير المهنية للمعلم، لتحقيق أهداف كل مستوى تعليمي، وإكمال تدريب المعلمين الذين لم يكملوا تدريبهم في الماضي، وإعداد المعلمين من خلال التدريب ليكونوا قادرين على تلبية احتياجات الطلاب في مختلف مراحل تطوّرهم، ومن خلال توفير الدراسات النظرية والعملية لهذه المراحل، وتحديث مهارات المعلمين في مجال تخصصهم لإعدادهم لمواجهة التحديات العصرية وللإطلاع على أحدث الابتكارات، وتدريب المعلمين على إعداد البحوث الميدانية والإجرائية وتطوير الكتب المدرسية، وتدريب المعلمين نظرياً وعملياً على القيادة التربوية، وتدريب المعلمين على استخدام أساليب البحث العلمي والتطوير الذاتي في حقل تخصصهم.

ويتمّ سنوياً إعداد خطة للإنماء المهني لكافة شرائح العاملين بالوزارة بناءً على الاحتياجات التدريبية، حيث تم تنفيذ (1298) برنامجاً تدريبياً للمعلمين في خطة الإنماء المهني لعام 2009 في جميع المناطق التعليمية، استهدفت (39400) معلماً ومعلمة في مختلف التخصصات التدريسية. في حين تمّ تنفيذ (1186) برنامجاً تدريبياً للمعلمين خلال خطة الإنماء المهني لعام 2010، استهدفت تدريب (29608) معلمين ومعلمات من جميع التخصصات وبكافة المناطق التعليمية. وتشير الإحصائيات البيانية لخطة التطوير المهني لعام 2011 إلى أنّ (71%) من إجمالي برامج الخطة خصصت لفئة المعلمين بعدد (869) برنامجاً تدريبياً مركزياً ولا مركزياً في جميع تخصصات المعلمين، وبمختلف المناطق التعليمية، حيث يتوقع تدريب (41906) معلماً ومعلمة.

ومن الجدير بالذكر، أنّ الموازنة المخصصة للتدريب شهدت تضاعفاً ملحوظاً، فقد تمت زيادة موازنة التطوير المهني ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سابقاً اعتباراً من عام 2012، الأمر الذي أسهم في تجويد البرامج التدريبية، وزيادة أعدادها وأعداد المستهدفين منها.

وتوفّر الوزارة برامج تدريبية مختلفة أثناء الخدمة مثل:

- 1 - برامج قصيرة: وتشمل هذه الدورات: الابتكار، وورش العمل، والحلقات الدراسية لمدة أسبوع واحد.
- 2 - برامج متوسطة المدى: تتوجه هذه البرامج لمعلمي المرحلة الابتدائية الذين يحصلون على شهادة جامعية أثناء خدمتهم كمدرسين، وتهدف البرامج إلى إعداد المعلمين للتدريس في المرحلة الإعدادية (المتوسطة).
- 3 - دورات متخصصة: تنظم هذه الدورات لتلبية الاحتياجات التدريبية للمديرين، والمديرين المساعدين، والمعلمين، وأمناء المكتبات، وفنيي المختبرات، وموظفي وزارة أخرى.

ويعمل المعلمون في المدارس الحكومية في ظل ظروف مماثلة لتلك التي يتمتع بها موظفو الحكومة الآخرون ممن يحملون نفس المؤهلات والخبرات. إلا أنّ المرتبات الإجمالية للمعلمين، بما في ذلك العلاوات، هي أعلى من

غيرهم من الموظفين لأنهم يتلقون تعويضات التدريس والإدارة المدرسية بالنسبة لمديري المدارس. وتجدر الإشارة إلى أن المعلمين الذكور والإناث متساوون في الرواتب، وظروف العمل، والتسهيلات الأخرى التي تقدمها الوزارة، والتدريب أثناء الخدمة والذي هو حق لجميع المعلمين، والترقية، إذ تتم ترقية المعلمين وفقاً لخبرتهم أو لأدائهم الذي ورد في تقارير الأداء السنوية.

5. برامج تعليم الكبار

بدأت مسيرة محو الأمية وتعليم الكبار بالسلطنة بشكل رسمي في العام الدراسي 1973، تلا ذلك القرار رقم (302) لسنة 1975 بإصدار نظام محو الأمية والذي جرى تعديله عام 1981، وما جاء في الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حول العمل على محو الأمية والتنمية البشرية، والتي تدعو للتوسع في فتح فصول ومراكز محو الأمية، والتوسع في البرامج والمشاريع المختلفة مثل مشروع القرية المتعلمة، ومشروع المدرسة المتعاونة، والاستعانة بخريجي دبلوم التعليم العام لتدريس فصول محو الأمية.

وقد تمّ تصميم برنامج محو الأمية ليمتدّ لثلاث سنوات يتحرّر على إثرها الدارس من الأمية، ومن ثمّ يحق له الالتحاق ببرامج تعليم الكبار من السابع إلى الثاني عشر. وترتبط برامج محو الأمية بأمر الحياة اليومية، وتلامس الاحتياجات الفعلية للدارسين، وترتبط بين ما يتعلمونه وما يطبقونه من خلال أعمالهم وأنشطتهم اليومية، مما أدى إلى حرصهم الشديد على التعليم والتعلم. وتتمثل أهم الاحتياجات التعليمية لدى الكبار في تعلم القراءة والكتابة، والمفاهيم الحسابية والدينية، والأمور الحياتية التي تعينهم على أداء واجباتهم تجاه أسرهم ومجتمعهم.

ولقد استجابت البرامج التعليمية لاحتياجات المتعلم المتغيرة من خلال تأليف مناهج خاصة لمحو الأمية يتم من خلالها مواكبة المستجدات التربوية، ومن خلال البرامج الداعمة المقدمة للدارسين في محو الأمية مثل: البرامج الصحية، والدينية، والاجتماعية، ومن خلال المشاريع والبرامج التي تستحدث مثل مشروع القرية المتعلمة، ومشروع المدرسة المتعاونة.

ووفق التقديرات السكانية التي قام بها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في العام 2013، فقد وصلت نسبة القرائية بين العمانيين للفئة العمرية من (15-79) إلى ما يزيد عن (90%).

جدول رقم (32): أعداد ونسب العمانيين الملمين بالقراءة والكتابة للعام 2013 للسكان من (15-79) في سلطنة عُمان

الفئة العمرية	معدل القراءة والكتابة للذكور		معدل القراءة والكتابة للإناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
السكان (15-79 سنة)	670850	94.47	606576	87.10
				90.82

المصدر: لتقديرات السكانية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان.

أما بالنسبة لأمية العمانيين للفئة العمرية (15) سنة فأكثر بين عامي 2003 و2010، فقد كانت الجهود واضحة إذ انخفضت نسبة الأمية إلى (14.1%) في العام 2010 مقارنة بـ (21.9%) في العام 2003. ولا زالت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع بقية الجهات المعنية في السلطنة تبذل جهوداً كبيرة للقضاء على الأمية، وتوجد لدى وزارة التربية والتعليم خطة استراتيجية للقضاء على الأمية بحلول عام (2030)، كما يتم استخدام مسوحات في محو الأمية بصفة دورية ومستمرة لتقييم مستواها، كما يوجد رصد دوري لبرامج محو الأمية تتم من خلال المتابعة المستمرة من قبل المشرفين بالمحافظات التعليمية، ومن خلال التقارير التي تحدّد الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز أو تعديل.

كما تمّ إدخال كثير من المتغيرات على نظام محو الأمية منذ عام 2000، لتصبح هذه السياسات والتدابير أكثر استجابة للحاجات التعليمية المتغيرة وذلك من خلال:

- 1 - رفع مستوى الدراسة من عامين إلى ثلاث أعوام.
- 2 - إدخال مادة اللغة الإنجليزية للصفين الثاني والثالث في فصول محو الأمية.
- 3 - الاستعانة بخريجي دبلوم التعليم العام للقيام بالتدريس في فصول محو الأمية.
- 4 - تأليف وإعادة تأليف جميع المناهج الخاصة بمحو الأمية لتواكب المستجدات التربوية.

مربع رقم (11): الاستعانة بجمعيات المرأة العمانية في برامج محو الأمية

بدأ البرنامج في العام 2009/2010 حيث تمت الاستفادة من جمعيات المرأة العمانية المنتشرة في ربوع محافظات السلطنة في الإسهام في محو الأمية، وذلك من خلال تبني هذه الجمعيات فتح شعب محو الأمية (سواء داخل الجمعية أم خارجها) والإشراف على إدارتها، أو تطوع أعضائها بالتدريس فيها مقابل مكافأة مالية، أو توعية المجتمع وحثه على التعاون من أجل التصدي لهذه المشكلة الخطيرة.

أهداف البرنامج:

- مد جسور التواصل والتعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية.
- الاستفادة من جمعيات المرأة العمانية في محو أمية جميع الأُميين القاطنين في المحافظات التي تخدمها هذه الجمعيات أو منتسبي هذه الجمعيات.
- مد جسور التواصل والتعاون بين جمعيات المرأة العمانية والمجتمع المحلي.
- الوصول بالأُميين غير المتمكنين من القراءة والكتابة في المحافظات التي تخدمها الجمعية إلى المستوى التعليمي الذي يمكنهم من مواصلة التعليم والتعلم المستمر.
- مساعدة الأُميين في المجتمع على تحقيق حاجاتهم ورفع من مستواهم التعليمي.
- غرس أسس المشاركة الفاعلة في المجتمع ومبدأ المسؤولية للجميع.
- تفعيل مبدأ التطوع فيما بين أعضاء الجمعية والمجتمع المحيط بها.
- إيجاد روح التعاون بين أبناء البلدة وإشعارهم بالمسؤولية المشتركة.
- الإسهام في خفض نسبة الأمية في السلطنة إلى 50% بحلول العام 2015.
- التوسع في نشاط محو الأمية.

6. برامج دعم جودة التعليم

في عام 2002 قررت وزارة التربية والتعليم إنشاء إدارة التقييم التربوي (EED)، ومسؤوليتها الرئيسية تقييم مختلف أبعاد النظام التعليمي، وذلك لتزويد الوزارة بتشخيص عن أدائها على مختلف المستويات مع التركيز بشكل خاص على تقييم تحصيل الطلاب. كما أنشأت الوزارة إدارة للإشراف التربوي (ESD) لتقديم الدعم الفني للمعلمين من خلال آلية المتابعة المستمرة، وتشمل أنشطة الإشراف التربوي مساعدة المعلم على تنفيذ المناهج بشكل صحيح، وإصدار المنشورات ذات الصلة، وتحليل التقارير الميدانية وتحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين والمشرفين التربويين.

كما أُتخذت عدة خطوات من قبل الوزارة في مجال التقييم والامتحانات، بما في ذلك إنشاء لجنة عليا للامتحانات شكّلت للإشراف على نظام التقييم في جميع جوانبه، وقد كان الهدف الرئيس من تشكيل هذه اللجنة هو تحسين مستوى وكفاءة التقييم، وتتألف اللجنة من عدد من الخبراء المختصين من جامعة السلطان قابوس، وكليات تدريب المعلمين، إلى جانب خبراء من وزارة التربية والتعليم.

وتطبق وزارة التربية والتعليم التقييم التكويني المستمر لقياس نواتج التعلم لدى الطلاب في كل المراحل الدراسية، ويعتمد هذا النوع من التقييم على التشخيص المستمر لقياس درجة تقدم تعلم الطلاب من خلال تطبيق أساليب وأدوات مختلفة كالاختبارات القصيرة والنهائية، والبحوث والتقارير، والمشاريع والملاحظة وغيرها، ويخضع الطلاب من الصف الخامس إلى الصف الثاني عشر إلى اختبارات نهائية يتم إعدادها على مستوى المدرسة (الصفوف من 1-4)، أو على مستوى المحافظة التعليمية (الصفوف من 5-9)، أو مركزية على مستوى الوزارة (الصفوف من 10-12).

شاركت سلطنة عمان بين عامي 1993 و2001 في أربع دراسات لرصد تحصيل التعلم (MLA) بالصفوف الرابع والسادس والتاسع والعاشر، برعاية اليونيسيف واليونسكو، تم خلالها اختبار التحصيل في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، والمهارات الحياتية بالصفوف الرابع والسادس والتاسع، بينما في الصف العاشر جرى تقييم الطلاب في اللغة العربية، والرياضيات، والفيزياء، والكيمياء وعلم الأحياء. وبيّنت النتائج انخفاض مستويات تحصيل الطلاب في كل المواد موضوع الدراسة لا سيّما الرياضيات في الصف السادس.

وقد تمّ تنفيذ دراسة أخرى في العام الدراسي 2003/2004 على مستوى المرحلة الأولى من التعليم الأساسي (طلاب الصف الرابع)، حيث أجريت اختبارات في اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم لحوالي (7700) طالب وطالبة في جميع المناطق. وأشارت النتائج إلى أن الطلاب كانوا في المتوسط ما يقرب من سنة واحدة وراء المعايير الدولية. وكان هناك ما يقرب من ثلاثة أضعاف الطلاب يعانون من صعوبات في القراءة بالمقارنة مع المعايير الدولية، وعلاوة على ذلك، كان هناك فرق كبير بين أداء البنين والبنات، لصالح البنات، وبخاصة في اللغة العربية.

وقد قرّرت سلطنة عمان المشاركة في الدّورة الرابعة من دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) لعام 2007 والعام 2011، وذلك للحصول على مؤشرات تدعم نتائج المشاركة في هذه الدراسة في دورتها الرابعة، وذلك بهدف الوقوف على النواحي الإيجابية في النظام التعليمي، والوقوف على النواحي السلبية ومعالجتها.

واستمراراً لهذا النهج جاءت مشاركة السلطنة في الدراسة الدولية لقياس مهارات القراءة PIRLS، بهدف الوقوف على مستوى تحصيل طلاب الصف الرابع بالسلطنة مقارنة مع الدول الأخرى المشاركة، واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين العملية التعليمية في مجال تدريس القراءة، وإجراء دراسة مقارنة بين المحافظات التعليمية المختلفة، وربطها بالمتغيّرات المختلفة التي تتضمنها نتائج اختبارات الدراسة واستباناتها، وإجراء مقارنات بين مستويات الطلاب وفق مناهج اللغة العربية المختلفة من مناهج التعليم الأساسي ومناهج المدارس الخاصة.

ويظهر تحليل نتائج الطلاب في الاختبارات الدولية الحاجة الكبيرة إلى التركيز على العمليات العقلية العليا مثل التطبيق، والتحليل، والتقويم، خاصة وأنّ الاختبارات أوضحت نقصاً كبيراً لدى الطلاب في امتلاك هذه القدرات، كما أظهرت أنّ معدل إنجاز الطالبات الإناث أعلى من الطلاب الذكور، ففي دراسة PIRLS كان متوسط أداء الإناث (411)، مقابل (371) عند الطلاب الذكور. وفي دراسة TIMSS كان متوسط أداء الإناث في العلوم للصف الرابع (453)، مقابل (405) للذكور، وفي الصف الثامن كان متوسط أداء الإناث (458)، مقابل (380) للذكور. وفي مادة الرياضيات للصف الرابع كان متوسط أداء الإناث (398)، مقابل (372) للذكور، وفي الصف الثامن كان متوسط أداء الإناث (397) و الذكور (340).

بالإضافة إلى الاختبارات الدوليّة، أرسلت الوزارة اختبارات وطنيّة في أربع موادّ أساسيّة: اللّغة العربيّة، اللّغة الإنجليزيّة، الرياضيات، والعلوم. وقد بدأ تنفيذها في العام الدراسي 2006/2007، وهي تستهدف طلاب الصفوف الرابع والسابع والعاشر.

مربع رقم (12) : التعليم الإلكتروني في سلطنة عُمان

يهتم نظام التعليم الإلكتروني بتغطية كافة النواحي التعليمية، ويهتم بنشر وتشغيل النصوص الرقمية، والكتب الإلكترونية، والمؤثرات المرئية والصوتية التعليمية، وغيرها من المواد التعليمية، ويسعى نحو تحقيق مختلف أشكال التعلم عن بُعد.

ويقوم هذا النظام أساساً على مبدأ التعلم الذاتي والفصول التخيلية (الافتراضية)، ويهدف إلى تقديم المحتوى التعليمي بصورة غير نمطية، وبأسلوب تفاعلي يراعي الجودة والتشويق والجودة في المادة المعرفية التي يتعلمها الطالب، كما يمكنه متابعة تقدم مستواه التحصيلي عن طريق تقارير مختلفة، كما يمكن الاستزادة من الأنشطة والاطلاع على مصادر أخرى بالارتباط بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لإثراء المادة، وصولاً إلى تحقيق المناهج الإلكترونية المتكاملة، وتؤدي البوابة التعليمية لسلطنة عمان دوراً مهماً في هذا الجانب.

والبوابة التعليمية هي نظام تعليمي تفاعلي وبيئة رقمية تربط عناصر العملية التعليمية إلكترونياً (المتعلم، المعلم، ولي الأمر، المدرسة، الوزارة) من خلال الإنترنت، وعن طريق مجموعة من البرامج والأنظمة المحوسبة، بهدف تسهيل العملية التعليمية وتقديمها بشكل أكثر فاعلية وتشويق. كما أنها تساعد على تنظيم ومتابعة الأعمال الإدارية جعلها أكثر إحكاماً وتنظيماً من خلال نظام المراسلات والأرشفة الإلكترونية. وتعتبر البوابة التعليمية وسيلة للاتصال بين قواعد بيانات وزارة التربية والتعليم وبين جمهور الوزارة الذي ينتمي إليه، سواء أكانوا من الهيئة الإدارية أم التدريسية في كافة القطاعات كالوزارة والمحافظات التعليمية والمدرسة. أو بين المتعلم وولي أمره وأعضاء من المجتمع المهتمين بهذا القطاع، بهدف تقديم خدمات إلكترونية إدارية كانت أو تعليمية.

إضافة إلى ذلك يتم من خلال المشروع ما يأتي:

- تحويل بعض المناهج الدراسية إلى محتويات إلكترونية تفاعلية.
- تزويد المدارس بالسيورات التفاعلية، وتدريب المعلمين وتشجيعهم على استخدامها.
- تزويد مختبرات العلوم المدرسية بالمجاهر المربوطة بالحاسوب.
- تشجيع المدارس على التعاون فيما بينها لتفعيل التعليم الإلكتروني.
- المشاركة في عدد من المسابقات الإقليمية والدولية.
- تشجيع المبادرات التي يقدمها المعلمون والمتعلمون وإدارات المدارس.

دولة قطر



تطوّر التعليم في دولة قطر

المبادئ والأهداف العامّة للنّظام التعليمي

ترتكز الرؤية الوطنية لدولة قطر لعام 2030 على أربع ركائز هي: التنمية البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وقد أكدت على أن النجاح الاقتصادي في المستقبل يعتمد بشكل متزايد على قدرة الشعب القطري على التعامل مع النظام الدولي الجديد القائم على المعرفة والتنافسية العالية. وتهدف دولة قطر إلى بناء نظام تعليم حديث على مستوى عالمي يوفر للطلاب تعليماً من الطراز الأول. وتهدف رؤية قطر ضمن ركيزتها الأولى «التنمية البشرية» إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية، ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم، ويتيح هذا النظام الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم، ويوفر لهم أفضل تدريب ليتمكنوا من النجاح في عالم متغيّر تتزايد متطلباته العلمية، كما يشجع على التفكير التحليلي والنقدي، وينمي القدرة على الإبداع والابتكار، ويؤكد على تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام قيم المجتمع القطري وتراثه، ويدعو إلى التعامل البناء مع شعوب العالم.

فالغايات المستهدفة من قطاع التعليم والتدريب هي:

- 1 - نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة، ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري.
- 2 - شبكة وطنية للتعليم النظامي وغير النظامي تجهز الأطفال والشباب القطريين بالمهارات اللازمة والدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه.
- 3 - مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية، وتخضع لنظام المساءلة.
- 4 - نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة.
- 5 - دور فاعل دولياً في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي.

وتحدد استراتيجية قطاع التعليم والتدريب عشرين نتيجة أساسية وتسعة وعشرين مشروعاً متصلاً بها تشمل ما يأتي:

أولاً: معالجة المسائل التعليمية والتدريبية من خلال:

- 1 - وضع خطة استراتيجية شاملة مدتها (10) سنوات لجميع الجهات ذات العلاقة وتنفيذها.
- 2 - تعزيز قيم المجتمع القطري، والهوية الوطنية، والثقافة العربية والإسلامية في كل مراحل التعليم والتدريب.
- 3 - وضع خطة لتطوير القوى العاملة والمؤسسات (تطوير الأخصائيين والمؤسسات في مجال التعليم والتدريب).
- 4 - دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات التعليمية والإدارية والتطويرية.

- 5 - استخدام الجهات المعنية الرئيسية لبناء قاعدة بيانات مطورة في التعليم والتدريب تساعد على رسم السياسات.
- 6 - التواصل وزيادة الوعي بفوائد التعليم.

ثانياً: تحسين التعليم العام، من خلال:

- 1 - تعميم التعليم ذي الجودة العالية من الروضة حتى السنة الثانية عشرة.
- 2 - توفير تعليم ذي جودة عالية باتساق من روضة الأطفال حتى السنة الثانية عشرة.
- 3 - دعم الطلاب من رياض الأطفال حتى السنة الثانية عشر ليتمكنوا من تحقيق أقصى طاقاتهم وإمكاناتهم.
- 4 - توفير خيارات تعليمية ملائمة لتلبية احتياجات ذوي الإعاقات.
- 5 - زيادة الإرشاد والتوجيه المهني والأكاديمي بالمهارات المطلوبة في بيئات العمل في المستقبل.
- 6 - تعزيز المشاركة المجتمعية وزيادة مساهمة قطاعات المجتمع في التعليم العام.
- 7 - توفير بدائل متنوعة من برامج التعليم الأساسي للكبار.

ثالثاً: تعزيز التعليم التقني والتدريب المهني، من خلال:

- 1 - تطوير نموذج تنظيمي في مجال التعليم التقني والتدريب المهني وتطوير القدرات اللازمة له.
- 2 - تطوير إطار تنظيمي للمواءمة بين التعليم التقني والتدريب المهني مع قطاع التعليم واحتياجات سوق العمل.
- 3 - مواءمة برامج التعليم التقني والتدريب المهني مع احتياجات المجتمع القطري وسوق العمل.
- 4 - إبراز أهمية ومكانة برامج التعليم التقني والتدريب المهني.
- 5 - تحسين البحث العلمي من خلال تحقيق مستوى أعلى للابتكار العلمي.

إدارة النظام التعليمي

تم تأسيس المجلس الأعلى للتعليم في عام 2002، وفي العام 2009 صدر القرار الأميري رقم (14) الخاص بتنظيم المجلس الأعلى للتعليم، والذي يبين أن المجلس هو الجهة العليا المختصة بتطوير التعليم. ومن المهام التي يقوم بها المجلس:

- 1 - رسم السياسة الوطنية للتعليم، وربطها بأهداف وخطط وبرامج التعليم في ضوء رؤية قطر الوطنية (2030).
- 2 - وضع الخطط والبرامج ونظم الرقابة والمتابعة اللازمة لتنفيذ السياسة الوطنية للتعليم.
- 3 - اعتماد معايير جودة عالية لأداء جميع مرافق ومقدمي الخدمات التعليمية العامة والخاصة.
- 4 - إقرار الهياكل التنظيمية لهيئات وأجهزة المجلس والهيئات والأجهزة التابعة لها، واعتماد الموازنة اللازمة لها ضمن موازنة المجلس.
- 5 - إصدار نظام استثمار لأموال المجلس.

ويضم المجلس ثلاث هيئات رئيسة هي: هيئة التعليم، وهيئة التقييم، وهيئة التعليم العالي، ولكل هيئة مجموعة من الاختصاصات والمهام، كما أن هناك مجموعة من المكاتب والوحدات المساندة والداعمة لعمل المجلس منها: مكتب تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الخدمات المشتركة، ومكتب تحليل السياسات والأبحاث.

توفر الدولة أنواعاً مختلفة من التعليم وهي:

التعليم الحكومي العام: ويضم هذا النوع من التعليم رياض الأطفال الحكومية (مجانية وغير إلزامية)، والمدارس من الصف الأول إلى الثاني عشر (إلزامية ومجانية)، وهي تحت إشراف ومتابعة المجلس الأعلى للتعليم، وتتبعه إدارياً ومالياً وتنظيماً.

ويضم سلم التعليم الحكومي المراحل الآتية: رياض الأطفال من مستويين؛ التعليم الابتدائي من ستة صفوف؛ التعليم الإعدادي (المتوسط) من ثلاثة صفوف؛ والتعليم الثانوي من ثلاثة صفوف يتشعب إلى مجموعة من المسارات بعد الصف العاشر. ويبيّن الجدول رقم (33) السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام.

جدول رقم (33): السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام في دولة قطر

الملاحظات	الصف	المرحلة
تبدأ من سن (4) سنوات	روضة	رياض الأطفال
	تمهيدي	
تبدأ من سن (6) سنوات	1	الابتدائية
	2	
	3	
	4	
	5	
	6	
	7	الإعدادية (المتوسطة)
	8	
	9	
بعد الصف العاشر يختار الطالب المسار المناسب من بين المسارات التعليمية المعروضة	10	الثانوية
	11	
	12	

التعليم الخاص: في إطار سعي الدولة لبناء شراكات مع القطاع الخاص، وفتح المجال له للإسهام والاستثمار في المجال التعليمي، فقد تمّ السماح للأفراد والمؤسسات والشركات بافتتاح مدارس خاصة بالدولة، بالإضافة إلى مدارس الجاليات والمدارس الدوليّة، وقد شمل هذا النوع من التعليم رياض الأطفال والتعليم العام. والتعليم الخاص ثلاثة أنواع: (مدارس دوليّة، ومدارس الجاليات، ومدارس تطبق معايير المناهج القطريّة). ويشهد التعليم الخاص في دولة قطر زيادة مطردة في أعداد الطلاب والمدارس، ويمثّل الطلاب في القطاع الخاص ما نسبته (56%) من أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم في دولة قطر.

أهمّ الإنجازات الكميّة والنوعيّة:

تنص المادة (49) من الدستور على أنّ التعليم حقّ لكلّ مواطن، وبالتالي فإنّ على الدولة توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحقيق التعليم العامّ المجانيّ والإلزاميّ وفقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في الدولة. وينص قانون التعليم الإلزامي رقم (25) لعام 2001 والمعدّل في عام 2009 على أنّ التعليم مجانيّ وإلزامي من بداية المرحلة الابتدائيّة وحتى نهاية المرحلة الإعدادية (المتوسطة)، أو حتى يبلغ الطفل سن (18) عاماً، أيهما أسبق. ومن أجل ضمان حصول الجميع على تعليم أساسي ذي جودة عالية، تتوخّى استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إلزامية الالتحاق بروضة الأطفال للقطريين ابتداءً من ثلاث سنوات، وإرساء تعليم ثانوي إلزامي. (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2011). ومن أهمّ الإنجازات التي دعمتها هذه القوانين ما يأتي:

1. تطوّر التعليم قبل الابتدائيّ

أولت الدولة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة اهتماماً خاصاً، حيث وضعت الخطّة الاستراتيجية للتعليم المبكر، وقامت بإنشاء رياض الأطفال الملحقة بالمدارس المستقلّة الابتدائيّة وتجهيزها وفقاً لأحدث المواصفات العالمية، وتحقيق بيئة آمنة ومحفّزة على الإبداع للأطفال الصغار، وإعداد مناهج خاصّة بتعليم المراحل المبكرة، ووضع معايير واضحة للأمن والسلامة في رياض الأطفال الحكوميّة والخاصّة.

وتتضمّن الخطّة الاستراتيجية 2011-2016 تحسين جودة برامج التعليم المبكر بشكل عام لمرحلة رياض الأطفال. ومن أهمّ الأهداف التي تناولها محور الطفولة المبكرة استيعاب الأطفال غير الملتحقين برياض الأطفال لتصل معدلات الالتحاق إلى (100%)، وبناء رياض أطفال حكوميّة لاستيعاب أكبر عدد من الأطفال، وجعل مرحلة رياض الأطفال جزءاً من النظام التعليمي، وجعل الالتحاق برياض الأطفال إلزامياً، وإعداد كوادر مؤهلة تأهيلاً جيّداً للعمل برياض الأطفال، وتوفير أراضٍ للقطاع الخاص لبناء رياض أطفال.

وتمّ وضع المناهج الدراسيّة على أساس نتائج التعلّم المرجوّة للتعليم بالطفولة المبكرة في دولة قطر، والتي تهدف إلى مساعدة الأطفال على النموّ والتطوّر. وبالتالي حددت خمسة مجالات للتعلّم في المناهج: التواصل

بالعربية والإنجليزية)، والاكتشاف (تشمل: العلوم والرياضيات)، والتعبير الإبداعي، وتنمية الهوية، ولكل مجال من المجالات أهداف محددة ومخرجات تعلم.

هذا، وقد شهد التعليم في الطفولة المبكرة تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأخير كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (34): نسبة القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال من العام الدراسي 2001/2000 حتى 2012/2011 في دولة قطر

العالم الدراسي	ذكور	إناث	متوسط (ذكور- إناث)	مؤشر المساواة بين الجنسين
2001/2000	28.1	26.5	27.3	0.94
2006/2005	-	-	42.5	0.94
2012/2011	73.55	71.96	72.77	0.98

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، فصل التعليم، فصل السكان، دولة قطر.

يتضح من الجدول السابق أن نسبة القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال قد تضاعفت أكثر من مرة ونصف المرة خلال الفترة ما بين العامين الدراسيين (2001/2000) و (2012/2011)، حيث ارتفعت من (27.3%) إلى (72.77%)، ويرجع ذلك إلى تبني المجلس الأعلى للتعليم سياسة التوسع في فتح رياض الأطفال، لاستيعاب زيادة التحاق الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك وفقاً لسياسات التعليم والتشريعات والهيكل التي انطوت عليها كل من الخطة الوطنية للتعليم، والخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب (2011-2016).

لقد ترجم اهتمام دولة قطر بهذه المرحلة من التعليم في السياسات التي يقوم بها المجلس الأعلى للتعليم، حيث تضمنت الخطة الاستراتيجية للتعليم المبكر إنشاء رياض أطفال ملحقة بالمدارس المستقلة الابتدائية، على أن يتم تجهيزها وفق أحدث المواصفات العالمية المتعلقة بالبيئة المحفزة للتعلم، والمعايير الواضحة للأمن والسلامة في رياض الأطفال الحكومية والخاصة.

2. تطور التعليم الابتدائي

المرحلة الابتدائية هي قاعدة التعليم وتستمر ست سنوات، ومهمتها الرئيسية تكمن في المساعدة على نمو الأطفال وإعدادهم للعيش في المجتمع، وتمكينهم من الاستمرار في دراستهم في المرحلة التالية. ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتعليم الابتدائي على النحو الآتي:

- 1 - تنشئة الأطفال على أساس المبادئ السامية للإسلام.
- 2 - إيجاد الشعور لدى الأطفال بالفخر بوطنهم وقيمهم وتراثهم.
- 3 - تحقيق النموّ الجسديّ، والعقليّ، والعاطفيّ، والروحيّ، والاجتماعي للأطفال.
- 4 - مساعدة الأطفال على امتلاك وممارسة المهارات الأساسية للمعرفة مثل: القراءة، والكتابة، والتعبير، والحساب.
- 5 - تطوير خيال الأطفال وإشباع فضولهم.
- 6 - تعليم الأطفال احترام الانضباط والتعاون مع الآخرين.
- 7 - مساعدة الأطفال على فهم بيئتهم المحليّة بشكل صحيح، والتعرّف على مصادر الثروة فيها، واحترام الممتلكات العامّة.
- 8 - توجيه ميول الأطفال وتطوير قدراتهم الإبداعية الفنية.

نذكر أن المدارس المستقلّة لديها حرية اختيار طرق التدريس وتصميم النظام المدرسيّ (مثل: اليوم الدراسيّ، وعدد الفترات لكلّ مادة)، وتوفير مصادر تعليميّة داعمة. ولتحقيق هذا الهدف، توفّر هيئة التعليم في المجلس الأعلى للتعليم الدّعم والتوجيهات من خلال استشاريي المدارس.

كما تم توفير خطط الدروس النموذجية لمساعدة المعلمين والمتخصصين في المناهج الدراسية للتأكد من أن المناهج الدراسية تعكس القيم والحضارة في المجتمع القطري، وفي الوقت نفسه تلبّي متطلبات الطلاب. وتعكس الإنجازات الكميّة في التعليم الأساسيّ الجهود الكبيرة التي تبذل من الدولة لخدمة هذا القطاع، من خلال توفير التعليم المجاني للجميع، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الدولة لخدمة قطاع التعليم الخاص بتزويده بالخبرات الفنيّة والإمكانات الماديّة والبشريّة. فقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائيّ في دولة قطر بصورة ملحوظة خلال السنوات الماضية، وقد بذل المجلس الأعلى للتعليم جهوداً كبيرة منذ الالتزام بتنفيذ أهداف التعليم للجميع، ويظهر ذلك جلياً في التقدم المحرز في نسب الالتحاق الصافي والتي سجلت (84.6%) عام (2001/2000) في حين سجلت (94%) عام (2011/2012)، مما يعني أنّ هناك توسعاً مطرداً في تقديم الخدمات التعليميّة، وبناء المدارس الجديدة لاستيعاب النمو المتزايد في عدد الطلاب من عام إلى آخر، وهذا يتلاءم والزيادة السكانيّة في الدّولة.

جدول رقم (35): تطوّر نسب القيد الصافي والإجمالي في المرحلة الابتدائية للصفوف من (1-6) للفترة 2001/2000 – 2012/2011 في دولة قطر

نسبة القيد الإجمالي GER			نسبة القيد الصافي NER			العام الدراسي
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
103.0	107.8	99.0	84.6	94.5	76.8	2001/2000
105.3	104.5	106.0	90.5	9.6	90.3	2011/2010
104.2	104.9	103.5	93.8	94.0	93.6	2012/2011

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، دولة قطر .

3. تطوّر التعليم الثانوي

يتكون التعليم الثانوي من المرحلة الإعدادية (المتوسطة) والمرحلة الثانوية. ويمكن تلخيص أهداف المرحلة الإعدادية (المتوسطة) على النحو الآتي:

- 1 - الحصول على أعلى مستوى من النضج العاطفي، والروحي، والاجتماعي، والبدني والعقلي.
- 2 - ترسيخ الانتماء الوطني لدى الطلاب، وتعزيز فخرهم بأمّتهم العربية.
- 3 - توفير الحد الأدنى من التعليم المطلوب من قبل الشباب كالتعليم الديني وأنواع المعرفة الإنسانية والعلمية الأساسية.
- 4 - تعريف الطلاب ببيئتهم المحلية والعربية، وتنمية ميلهم نحو الإبداع الجمالي.
- 5 - إعداد الطلاب للعيش في مجتمع إسلامي منفتح على العالم.
- 6 - إعداد الطلاب للحياة العملية من خلال اكتساب المهارات العملية، واحترام العمل اليدوي، والعمل الجماعي والإنتاج.

أما الأهداف المتوخّاة من المرحلة الثانوية، فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- 1 - مساعدة الطلاب على صياغة فلسفة عقلانيّة لحياتهم على أساس القيم الإسلاميّة والعربيّة الأصيلة.
- 2 - التعرّف على ميول الطلاب وإرشادهم إلى أنسب نوع من التعليم الثانوي الذي من شأنه أن يكسبهم المعرفة والسلوك اللازمين لجعلهم مؤهلين للقيام بالأدوار المهنيّة والاجتماعيّة المعينة.
- 3 - تمكين الطلاب من اكتساب مهارات البحث والتفكير النقدي التي من شأنها أن توفّر لهم أدوات حلّ مشاكلهم واتخاذ القرارات السليمة.
- 4 - توجيه الطلاب إلى أنواع مختلفة من التعليم العالي ومجالات المهن التي تتوافق مع قدراتهم واستعداداتهم وميولهم.
- 5 - تزويد الطلاب في جميع التخصصات بالمعرفة الواسعة من الثقافة العامة، وتوجيههم إلى مصادر هذه المعرفة من خلال الممارسة.
- 6 - تزويد الطلاب بمبادئ الديمقراطية في سياق الدّراسة النظريّة والعملية، ومن خلال الممارسة المدرسيّة اليومية. وتوفّر دولة قطر فرصاً محدودة نسبياً للشباب القطري، لاسيما الإناث اللواتي ينشدن بديلاً غير أكاديمي في نهاية المرحلة الإلزاميّة، إذ لا توجد سوى ثلاث مدارس حكوميّة توفّر التعليم المهني والتقني في المرحلة الثانوية التي تمنح مؤهلات مناسبة لسوق العمل، لكن ومن خلال متابعة مسيرة التعليم الثانوي في الفترة السابقة فقد لوحظ أنّ هناك اهتماماً كبيراً بالتعليم التقني وتطويره، ليواكب التطوّرات الاقتصاديّة والصناعيّة والعمرانية في الدولة، ويلبي احتياجاتها من القوى العاملة، حيث أبرمت مجموعة من اتفاقيّات التشغيل للمدارس التقنيّة، بهدف مزيد من الشراكات مع الجهات والمؤسسات المعنية بالدولة، فقد أبرم المجلس الأعلى للتعليم اتفاقية تشغيل مع قطر للبترول، وذلك لتشغيل مدرسة قطر التقنية الثانوية المستقلة للبنين 2012، كما أبرمت اتفاقية تشغيل بين المجلس الأعلى للتعليم ومصرف قطر المركزي، لتشغيل مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة للبنين عام 2011، إضافة إلى ذلك مدرسة المعهد الديني الإعدادي الثانوي للبنين التي تم تطويرها بحيث تواكب التطوير في المدارس المستقلة من حيث المناهج والبرامج التعليمية وإعداد المعلمين والقيادات المدرسيّة.

مربع رقم (13): التعليم المهني في دولة قطر

توفر دولة قطر فرصاً محدودة نسبياً للشباب القطري لاسيما للإناث اللائي ينشذن بديلاً غير أكاديمي في نهاية المرحلة الإلزامية. فلا توجد سوى ثلاث مدارس حكومية توفر التعليم المهني والتقني في المرحلة الثانوية التي تمنح مؤهلات مناسبة لسوق العمل. وهذه المدارس هي: مدرسة قطر التقنية الثانوية المستقلة، ومدرسة قطر الثانوية المستقلة للبنين للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال، والمعهد الديني. وعلى الرغم من أن عدد المسجلين في هذه المدارس قد ارتفع من (472) طالباً إلى (739) طالباً بين عامي 2006/2007 و2009/2010، فإن عددهم الإجمالي لازال قليلاً. وهناك خطط مستقبلية لتوفير التعليم الفني والمهني للإناث.

ومن أهم المدارس في هذا المجال:

مدرسة قطر التقنية المستقلة والتي تأسست عام 2004، وهي المدرسة الثانوية التقنية الوحيدة في دولة قطر، والتي تقدم للبنين من عمر (15) إلى (17) سنة برنامجاً مدته ثلاث سنوات يحصلون في نهايته على دبلوم. وفي عام 2011 كان في هذه المدرسة (245) طالباً. وتتبع المدرسة إطار عمل نظام «التأهيل الأسترالي للتدريب والتعليم العالي». وتقوم مؤسسة قطر للبتترول بتشغيل المدرسة بناءً على اتفاقية التشغيل الموقعة مع المجلس الأعلى للتعليم، وحوالي (30٪) من وقت الدراسة يُكرس لنشاطات التدريب في ورش عمل ومختبرات. ويحصل الطالب على تدريب إضافي ووظائف صناعية في فصل الصيف، ومنذ سنة 2009 وما بعدها أصبح طلاب مدرسة قطر التقنية المستقلة مؤهلين للحصول على منح دراسية حكومية، ويؤمن للخريجين وظائف في قطر للبتترول إذا رغبوا، أما الناجحون بامتياز فيمكنهم الالتحاق في تخصصات معينة في جامعة قطر. وفي عام 2010/2011، بدأ المجلس الأعلى للتعليم بالشراكة مع مصرف قطر المركزي بتشغيل مدرسة التجارة المستقلة للمرحلة الثانوية لتدرس موضوعات تتعلق بالأعمال المصرفية وإدارة الأعمال، وستوفر هذه المدرسة تدريباً في قطاعي الأعمال والمال كجزء من منهاج تعليمي يهيئ الخريجين لتولي أدواراً فعالة هادفة في القطاع المالي في البلد، وسوف يشرف مصرف قطر المركزي على تدريب الطلاب بالتنسيق مع بنوك قطرية عديدة وينسق مباشرة مع معاهد تدريب على الحاسوب واللغة الإنجليزية ليجهز الطلاب بتدريب أساسي في هذين المجالين.

وقد أصبح المعهد الديني في دولة قطر، الذي تأسس سنة 1913، مدرسة مهنية مستقلة سنة 2010/2011. وقد سعى المعهد منذ بدايته وحتى هذا الوقت للحفاظ على المعهد صرحاً دينياً علمياً متخصصاً في علوم الشريعة واللغة العربية، إضافة إلى تقديم تعليم ذي نوعية عالية الجودة للغة الإنجليزية والعلوم التجريبية الأخرى. ويلتحق بالمعهد من (200-300) طالب سنوياً، يمثل القطريون منهم (10٪) فقط. وتعتبر مدرسة دبيكاي الثانوية للمهن الصحية من أبرز المدارس الخاصة الدولية الجديدة في دولة قطر، وهي مدرسة مهنية وتقنية لطلاب المرحلتين الإعدادية (المتوسطة) والثانوية للراغبين في الالتحاق بمهن العلوم الطبية. وقد وفرت هذه المدرسة التعليم عام 2011 لحوالي (150) طالباً.

جدول رقم (36): مجموع القيد ونسبة القيد الإجمالي والصافي في التعليم التقني والمهني عن السنتين
الدراسيتين (2001/2000 – 2013/2012) في دولة قطر

العام	الجنس	مجموع القيد	نسبة القيد الإجمالي	نسبة القيد الصافي
2001/2000	ذكور	697	5.6	3.9
2006/2005	ذكور	584	3.9	3.4
2013/2012	ذكور	570	2.7	2.1

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، دولة قطر .

- يتضح من الجدول أعلاه انخفاض عدد الذكور المتحقين بالتعليم التقني والمهني في العام (2013) عن سنة الأساس (2001)، ويترتب على ذلك انخفاض نسبي القيد الإجمالي والصافي، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:
- غالبية الطلاب المتحقين بالتعليم يتجهون نحو التعليم الثانوي الأكاديمي، وقلة منهم يلتحقون بالتعليم الفني والتقني.
 - لا توجد مدارس تقنية ومهنية للفتيات في دولة قطر.

4. توفير وإعداد المعلمين

في إطار إصلاح التعليم للعام 2002، حددت المؤهلات المطلوبة للمعلمين القطريين الذين يعملون في المدارس المستقلة في:

- معلمي رياض الأطفال والتعليم الابتدائي: درجة البكالوريوس في التعليم (برنامج مدته أربع سنوات)، أو درجة البكالوريوس (في غير التعليم)، بالإضافة إلى سنتين خبرة كمدرس في رياض الأطفال أو المدرسة الابتدائية.
- معلمي التعليم الإعدادي (المتوسط) والثانوي: درجة البكالوريوس في التعليم مع تخصص في الرياضيات، أو العلوم، أو اللغة الإنجليزية، أو العربية، أو درجة البكالوريوس (في غير التعليم) في العلوم، أو الرياضيات، أو اللغة العربية، أو الإنجليزية، بالإضافة إلى ثلاث سنوات من الخبرة كمعلم في المدرسة، أو على درجة البكالوريوس ودبلوم في التعليم الإعدادي (المتوسط) / أو الثانوي.
- جميع المعلمين ينبغي أن تكون لديهم قدرة على تخطيط تدريسهم لتحقيق التقدم في تعلم الطلاب من خلال:
- تحديد أهداف واضحة للتعلم ومحتواها، تكون مناسبة لمادة التدريس والطلاب، وتحديد كيف سيتم تدريس المادة وتقييمها.
- تحديد المهام لكافة الفصل، سواء أكانت فردية أم جماعية، بما في ذلك الواجبات المنزلية، وضمان مستويات عالية من الاهتمام لدى الطالب.

تحديد أهداف واضحة لتعلم الطلاب، بناء على المكتسبات السابقة، وضمان أن الطلاب على بينة من مضمون وهدف ما يطلب منهم القيام به.

- تحديد الطلاب الذين لديهم احتياجات خاصة، بمن في ذلك صعوبات التعلّم، أو الذين ليست لديهم طلاقة في اللغة الإنجليزية، ومعرفة أين يمكن الحصول على المساعدة من أجل توجيه الدعم الإيجابي والهادف.
- توفير بنية واضحة للدروس، على المدى القصير والمتوسط والطويل للحفاظ على وتيرة التحفيز والتحديات أمام الطلاب.
- الاستفادة الفعالة من المعلومات عن تقييم تحصيل الطلاب، من أجل تحقيق التقدّم في التدريس والتخطيط، وتسلسل الدروس مستقبلاً.
- استخدام طرق التدريس التي تحافظ على زخم المشاركة لجميع الطلاب من خلال تحفيز الفضول الفكري، والحماس للمادة.

وفي سياق إصلاح التعليم، تقدّم هيئة التعليم التابعة للمجلس الأعلى للتعليم مجموعة متنوعة من برامج تدريب المعلمين، من أجل دعم معلمي المدارس المستقلة في تطوّرهم المهنيّ. تشمل المواضيع التي تناولتها هذه البرامج «أفضل الممارسات» لتدريس المناهج الجديدة، وإعداد الطلاب للتقييم السنوي، والاحتياجات الخاصة للمعلمين الجدد.

أصدرت الهيئة قواعد وسياسات جديدة فيما يتعلّق بالموظفين القطريين في المدارس المستقلة. وقد حددت هذه القواعد المرتبات، والتدريب، والبدلات التي يجب على مشغلي المدارس توفيرها للموظفين القطريين، كما أنّها تتناول قضايا تقييم الأداء، وإعارة الموظفين، والإجازات السنويّة، واستحقاقات نهاية الخدمة، وتستند هذه السياسات على الأهداف والمبادئ الآتية:

- 1 - توفير الفرص للمعلمين القطريين للحصول على وظائف عالية الأجر.
- 2 - وضع نظام لمكافأة الموظفين ذوي الأداء الأمثل.
- 3 - وضع حدود دنيا لحقوق الموظفين، ووضع وسائل لمشغلي المدارس لجذب الموظفين القطريين وتدريبهم.
- 4 - ربط التنمية المهنية للموظفين مع جدول المرتبات وسياسة الترقية.
- 5 - ضمان وجود نظام شامل لتقييم وتطوير أداء الموظفين.

ومنذ أن أطلقت مبادرة تطوير التعليم في دولة قطر (تعليم مرحلة جديدة)، ازداد الاهتمام بقضية إعداد وتدريب المعلمين والقيادات المدرسيّة، حيث تمّ إنشاء مكتب التطوير المهني التابع لهيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم، والذي يقوم بوضع سياسة واستراتيجيات خاصة بالتطوير المهني لكافة أعضاء الهيئة التدريسيّة والإداريّة بالمدارس المستقلّة، إذ يتكفل بتقديم عدد من الخدمات، أهمها:

- 1 - توفير برنامج إعداد وتدريب المعلمين الراغبين في الالتحاق بمهنة التدريس.
- 2 - التطور المهني للمعلمين في استراتيجيات التدريس ومحتوى المواد الدراسية.
- 3 - تقديم الدعم والعون للمعلمين الجدد.
- 4 - تقديم برامج تطويرية في القيادة لمديري المدارس والهيئة الإدارية في المدارس المستقلة.

ويجري مكتب التطوير المهني بصورة مستمرة تقييماً لاحتياجات المدارس حتى يتم توفير برامج تدريبية تلبي متطلبات كل مدرسة ومتطلبات هيئة التدريس بها. هذا بالإضافة إلى أن كل مدرسة من المدارس المستقلة تقوم بإعداد برنامج لتطوير كفايات هيئة التدريس بها في المجالات العملية التربوية واستخدام التقنيات الحديثة بعد اعتماد تلك الخطط من مكتب التطوير المهني. وتشمل البرامج التدريبية الأساسية برامج معايير المستوى المستجد، والمستوى الكفاء، وبرنامج القادة الطموحين، وبرنامج القادة الناشئين، والبرنامج المعتمد في القيادة التربوية، ودبلوم القيادة، والمراجعة الذاتية للمدرسة، وبرنامج المعايير المهنية الوطنية للمعلمين والقيادة المدرسية، وبرنامج منسقي مراكز مصادر التعلم.

جدول رقم (37): عدد ونسبة المعلمين حسب المؤهل التعليمي والجنس للعام الدراسي 2012/2013 في دولة قطر

المجموع	أعلى من جامعي		جامعي		أقل من جامعي		الجنس	السنة الدراسية
	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
29	48	14	52	15	-	-	ذكور	رياض الأطفال
2124	10.21	220	63.16	1360	25.26	544	إناث	
1368	30	410	63.5	870	6.5	88	ذكور	التعليم الابتدائي
9300	11.8	1103	80.2	7464	8	733	إناث	
1914	20	381	77	1474	3	59	ذكور	التعليم المتوسط
2243	15	338	78	1746	7	159	إناث	
1828	18.3	335	77	1406	4.7	87	ذكور	التعليم الثانوي
2147	14	293	76	1637	10	217	إناث	

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم ، دولة قطر.

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- تُشكّل النساء الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس في رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، إذ يمثلن على التوالي ما نسبته (99%)، (87%) نظراً لطبيعة المرحلة العمرية للأطفال ونظراً لأن النساء أقرب نفسياً للطفل.
- لا تتجاوز نسبة المعلمين الحاصلين على شهادة أقل من جامعي (10%) بجميع المستويات، إلا برياض الأطفال حيث تصل إلى (26%).

5. برامج تعليم الكبار

تولي دولة قطر اهتماماً كبيراً ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار منذ البدايات الأولى. وتتجلى أهداف محور الأمية كما ورد في الخطة الوطنية للتعليم للجميع فيما يأتي:

- 1 - توعية جميع المعنّيين بأهمية تعليم الكبار بصورة مستمرة.
- 2 - تطوير مدارس تعليم الكبار ونشرها في أرجاء البلاد.
- 3 - تقديم حوافز مادية ومعنوية للالتحاق بمراكز محو الأمية.
- 4 - استخدام وسائل وأساليب التكنولوجيا في نشر برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- 5 - التوسّع في تدريب المعلمين والكوادر الإداريّة الحديثة.
- 6 - تطوير مناهج وأساليب تعليم الكبار.
- 7 - تطوير نظام التقويم بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

وينقسم هذا النوع من التعليم إلى:

- التعليم المسائي (محو الأمية وتعليم الكبار): وهذا النوع يقدّم الخدمات التعليميّة للكبار، ممن لم يتعلموا وليس لديهم مهارات القراءة والكتابة والحساب، وكذلك للكبار من الجنسين الذين لم يتمكنوا من إكمال تعليمهم، ويرغبون في العودة للتعليم والدراسة في الفترة المسائيّة.
 - نظام المنازل: خصّص هذا النوع من التعليم للطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالنظام التعليمي العام الصباحي أو التعليم المسائي، نظراً لأسباب مقبولة ومعتمدة من المجلس، وتبدأ الدراسة فيه من الصف الأول وحتى الثاني عشر، ويتطابق مع السلم التعليمي للتعليم الصباحي.
- يتيح النظام التعليمي في دولة قطر فرصاً للراغبين من الجنسين في إكمال مسيرتهم التعليمية، ممّن لم يتمكنوا من مواصلتها في التعليم الصباحي الحكومي أو الخاص، وكذلك للراغبين في محو الأمية بغض النظر عن سنّهم أو جنسيتهم.

جدول رقم (38): السلم التعليمي للتعليم الموازي في دولة قطر

المراحل التعليمية	المستويات	التعليم المسائي	التعليم (المنازل)
المرحلة الابتدائية	الأول	الحلقة الأولى	الأول
	الثاني		الثاني
	الثالث	الحلقة الثانية	الثالث
	الرابع		الرابع
	الخامس	الخامس	الخامس
المرحلة الإعدادية (المتوسطة)	السادس	السادس	السادس
	السابع	السابع	السابع
	الثامن	الثامن	الثامن
	التاسع	التاسع	التاسع
المرحلة الثانوية	العاشر	العاشر	العاشر
	الحادي عشر	الحادي عشر	الحادي عشر
	الثاني عشر	الثاني عشر	الثاني عشر

ويشمل التعليم الموازي (التعليم المسائي والمنازل)، ويضم التعليم المسائي كلاً من المرحلة الابتدائية التي تتكون من الحلقة الأولى، والتي تشمل المستوى الأول والمستوى الثاني، والحلقة الثانية التي تشمل المستوى الثالث والمستوى الرابع، ثم الصفين الخامس والسادس، وكذلك تشمل المرحلتين الإعدادية (المتوسطة) والثانوية. ويشمل تعليم (المنازل) الصفوف من الأول حتى الصف الثاني عشر، وتكون الدراسة فيه وفقاً لمعايير المناهج الوطنية، وبذلك يتطابق التعليم الموازي مع السلم التعليمي في التعليم الصباحي.

وقد انخفضت نسبة الأمية لدى الكبار في دولة قطر، كما هو مبين في الجدول رقم (39).

جدول رقم (39): معدل القرائية لدى الكبار من (15) سنة فأكثر عن السنوات (2001-2005-2013) في دولة قطر

معدل التكافؤ بين الجنسين	المعدل العام	معدل الإناث	معدل الذكور	العام/الفترة
0.96	88.7	86.5	89.6	2001
0.95	90.6	87.5	93.6	2005
0.99	96.7	95.8	96.9	2012
0.99	98.5	97.1	97.9	2013

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم - دولة قطر .

يتضح من الجدول السابق أن معدلات القرائية لدى كل من الذكور والإناث تزداد كل سنة عن سابقتها، حيث أصبحت تقارب (98%). ويوضح الجدول أيضاً وجود شبه مساواة بين كل من الدارسين والدارسات في معدلات القرائية، وبذا، تشير هذه النتائج إلى تحسن وارتفاع ملحوظ في معدلات القرائية لدى الجنسين من دون وجود فروق بينهما، مما يعكس اهتمام دولة قطر بتعليم الكبار من الجنسين من دون تمييز بينهما.

6. برامج دعم جودة التعليم

لقد تم إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الأولى في دولة قطر في الفترة من 2011-2016 استناداً إلى ثلاثة مبادئ أساسية أولها الجودة والتي تتطلب المنافسة الدولية، وتحقيق مخرجات تعلم جيدة من خلال التركيز على التفوق في جميع المدخلات والمخرجات التعليمية، بما في ذلك البنية التحتية للمدارس والمعلمين وقيادات التعليم والمناهج الدراسية. وقد ترجمت هذه الاستراتيجية إلى مجموعة من خطط العمل والبرامج التنفيذية التي استهدفت جودة التعليم وتحسين المخرجات التعليمية.

ويبرز الاهتمام بجودة التعليم في عدة أمور لعلّ من أبرزها:

- 1 - تطوير المناهج والكتب الدراسيّة بما يتوافق مع المعايير الوطنية والمعايير الدولية.
- 2 - الاهتمام بالتطوير والتنمية المهنية لجميع العاملين بالمدارس سواء أكانوا معلمين أم إداريين.
- 3 - الاهتمام بتحسين البيئة المدرسية، وتطوير المباني المدرسية، وتزويدها بكافة اشتراطات الأمن والسلامة، وكذلك كافة المرافق من معامل، وقاعات رياضية وملاعب، ومرافق صحية وغيرها.
- 4 - تجويد الأداء المدرسي ومراقبته من خلال برنامج التقييم الدوري للمدارس المستقلة والاعتماد المدرسي للمدارس الخاصة.
- 5 - المشاركة في الاختبارات الدوليّة PIRLS، TIMSS، PISA لمقارنة أداء طلاب مدارس دولة قطر بأداء نظرائهم في دول العالم، وتعرّف مستويات أداء الطلاب القطريين في الرياضيات والعلوم والقراءة.
- 6 - مقارنة مستوى أداء الطلاب في جميع المواد للصفوف من (4-12) من خلال الاختبارات الوطنيّة.
- 7 - دمج التقانة في التعليم من خلال التعليم الالكتروني والحقيبة الإلكترونيّة.
- 8 - تحفيز الطلاب من خلال الجوائز والمسابقات وعلى رأسها جائزة يوم التميّز العلميّ الذي يراعاه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى.
- 9 - استقطاب مجموعة من المدارس المتميّزة من مجموعة من الدول مثل مدرسة ديبكاي، ومدرسة لندن، وغيرها.

مربع رقم (14): المدارس المستقلة في دولة قطر

مع مطلع القرن الواحد والعشرين الحالي تسارعت وتيرة النهضة التعليمية لا سيّما بعد الإعلان عن تشكيل المجلس الأعلى للتعليم بموجب المرسوم الأميري رقم (37) لعام 2002، بصفته السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية بالدولة، وعن تطوير استراتيجيات التعليم والإشراف على تنفيذها.

وفي عام 2004م أطلقت الحكومة القطرية، وعلى ضوء توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني -الأمير الوالد- مبادرة تطوير التعليم العام في دولة قطر تحت شعار «تعليم لمرحلة جديدة»، بما يواكب متطلبات مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في البلد.

وتهدف المبادرة إلى تعزيز مبادئ البلاد وقيمها وألويتها الوطنية، وجعل الصفوف الدراسية مكاناً جاذباً للتعليم، وتشجيع الطلاب على توظيف أقصى إمكاناتهم ومواهبهم، وإشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية وتلبية طموحاتهم، وتخريج جيل من الشباب مؤهل للجامعات ولسوق العمل محلياً وعالمياً.

فمبادرة تعليم لمرحلة جديدة تعمل على تشجيع الابتكار، وتحسين أداء الطالب، من خلال استقلالية المدرسة، ومن هنا، فإن المدارس المستقلة التي تمولها الدولة توفر لها المبادرة الحرية لاختيار فلسفاتها التربوية وطرق تدريسها، طالما التزمت بسياسات ولوائح المجلس.

وترتكز مبادرة «تعليم لمرحلة جديدة» على أربعة مبادئ رئيسية:

- الاستقلالية: تعمل على تشجيع الابتكار وتحسين أداء الطالب من خلال استقلالية المدرسة، فالمدارس المستقلة التي تمولها الدولة تتوافر لها الحرية لاختيار فلسفاتها التربوية وطرق تدريسها.
- المحاسبية: تضع المدارس في موقع المسؤولية، وقياس وتقويم درجة تعلّم الطالب وتطوره، ودرجة تقدّم أداء المدرسة.
- التنوع: توفير بدائل تربوية متنوعة، مع الحفاظ على معايير ثابتة لمستوى الأداء.
- الاختيار: توفير حقّ الاختيار والمشاركة لأولياء الأمور، بحسب ما يتناسب مع رغباتهم وإمكاناتهم وقدراتهم.

والمدارس المستقلة هي ممولّة حكومياً، ولها الحرية في تنفيذ رؤيتها ورسالتها وأهدافها الخاصة بها، مع الالتزام بالشروط المنصوص عليها في العقد المبرم مع المجلس الأعلى للتعليم.

ففلسفة المدارس المستقلة والتي تعدّ أنموذجاً لمدارس دولة قطر تقوم على أساس أن تدير المدرسة شؤونها بنفسها انطلاقاً من منطلق الاستقلالية، فهي التي تقوم باختيار المعلمين، وطرق التدريس، وأساليب التقويم، والبرامج والأنشطة المدرسية، وتحديد النظام المدرسي، وتوفير المصادر التربوية والمساندة، كما أن هذه المدارس تسمح لأولياء الأمور بأن يكون لهم دور في إدارتها، من خلال مجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور، ويضمّ الهيكل التنظيمي للمدرسة مجلس الأمناء، ومدير المدرسة، والنواب / الوكلاء، ومجالس أولياء الأمور.

يعتبر مجلس الأمناء أحد عناصر التنظيم القانوني المطلوب لكل مدرسة مستقلة، ويتمثل دوره في توجيه النصح وتمثيل أولياء الأمور والمجتمع، ومساعدة المدرسة في ضبط الجودة.

تسعى دولة قطر إلى وضع نظام شامل لتقييم الطلاب في جميع المدارس، وإجراء اختبارات عامة دورية وفق أفضل المعايير الدولية لقياس درجة تحقق المعايير والكفايات التربوية، وذلك من أجل اكتمال دورة التقييم من خلال اختبارات المدرسة ونظام التقييم التربوي الشامل، ولمعرفة موقع التعليم وأداء الطلاب على المستوى العالمي، ولتحديد مواطن القوة والضعف في أداء الطلاب.

وفي ربيع عام 2004، شارك (80000) طالب قطري في أول تقييم تربوي شامل في أربعة مواد هي اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم. وليس المقصود تحديد النجاح أو التخرج، بل يوفر التقييم للمعلمين والآباء والمسؤولين صورة واضحة عن سير العملية التعليمية.

والتقييم التربوي الشامل عبارة عن مجموعة من الاختبارات المقننة والمتوافقة مع معايير المناهج الدراسية، وتطبق على الطلاب من الصف الرابع وحتى الحادي عشر، وبدأت بأربع مواد هي اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم. وفي العام الدراسي 2010/2011، شملت أيضاً الدراسات الاجتماعية والتربية الإسلامية.

وتهدف هذه الاختبارات إلى إعطاء صورة حول أداء الطالب والمدرسة والمعلم وفقاً للمعايير الوطنية للمناهج، كما أنها توفر معلومات عن مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين في أداء الطالب. وتوفر النتائج معلومات عن تحصيل الطلاب على المستوى الوطني وعلى مستوى المدرسة وافصل والمادة، وعلى مستوى الطالب من خلال إصدار التقارير التحليلية والمفصلة.

وتقيس الاختبارات مستويات إتقان المهارات المطلوبة من خلال مجموعة من الأسئلة الموضوعية والمقالية القصيرة أو الطويلة حسب طبيعة المادة، وتشمل جميع طلاب المدارس المستقلة والخاصة التي تطبق معايير المناهج الوطنية القطرية.

ولمقارنة مستوى أداء طلاب دولة قطر بنظرائهم في دول العالم، شاركت دولة قطر في ثلاثة اختبارات دولية:

- البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA)، ويجمع البرنامج بين ثلاثة مجالات محددة هي: القراءة، والرياضيات، والعلوم ومهارة حل المشكلات في تلك المجالات، من دون تركيز على محتوى المناهج الدراسية، بل على المعرفة والمهارات الأساسية التي يحتاجها الطلاب في حياتهم، إضافة إلى التركيز على استيعاب المفاهيم، والقدرة على العمل في أي مجال، بهدف قياس درجة نجاح الطلاب الذين بلغت أعمارهم (15) سنة ممن هم على وشك إكمال تعليمهم الأساسي. وقد احترزت دولة قطر تقدماً ملحوظاً بين الدورة الأولى والثالثة في مجال القراءة إذ بلغت نقاط التقدّم المحرز بينهما (76) نقطة، أمّا في مجال الرياضيات فقد بلغت نقاط التقدّم المحرزة بين الدوريتين (58) نقطة وفي مجال العلوم بلغت (35) نقطة.

- دراسة الاتجاهات الدولية في العلوم والرياضيات (TIMSS)، وهي دراسة عالمية تهدف إلى التركيز على السياسات والنظم التعليمية، ودراسة فعالية المناهج المطبّقة، وطرق تدريسها، والتطبيق العملي لها، وتقييم

التحصيل، لتوفير المعلومات لتحسين تعليم وتعلّم الرياضيات والعلوم. وتطبق هذه الدراسة على طلاب الصفين الرابع والثامن في مادتي الرياضيات والعلوم. وقد شاركت دولة قطر في دورتي 2007 و2011، حققت خلالهما تطوراً وارتفاعاً في نتائجها للمادتين والصفين، وكان أعلى ارتفاع في الصف الرابع في مادة الرياضيات حيث بلغت نقاط التقدم (117) نقطة، تلتها مادة الرياضيات في الصف الثامن بنقاط تقدم (103) نقطة، وتساوت نقاط التقدم في مادة العلوم في الصفين الرابع والثامن. وتعتبر نقاط التقدم التي حققتها دولة قطر هي الأعلى بين الدول التي تطور أداؤها بين الدورتين.

- الدراسة الدوليّة لقياس درجة تقدم القراءة في العالم (PIRLS)، وتقوم الدراسة على تقييم قدرة طلاب الصف الرابع في مهارات القراءة بلغتهم الأم. وقد شاركت دولة قطر في دورتين هما دورة 2006 ودورة 2011، وحققت نقاط تقدم في مهارات القراءة بين الدورتين قدرت بـ (72) نقطة.

ويرجع ذلك إلى التوعية بالاختبارات الدوليّة وأهميتها، وتدريب الطلاب على نماذج مماثلة، وتدريب المعلمين على صياغة أسئلة مشابهة لأسئلة الاختبار وتوظيفها في الحصص الدراسية، وتحفيز الطلاب على المشاركة الإيجابية من خلال المسابقات الوطنيّة على مستوى المدارس.

القسم الثاني
انجازات وقصص
النجاح

2



إنجازات و قصص النجاح

يستعرض هذا القسم أهم القصص الناجحة في تطوير التعليم بالدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج، ويهدف إلى تسليط الضوء على الإنجازات في أنظمة التعليم بهذه الدول، لاستخراج الدروس المستفادة وتسهيل تبادل المعلومات بشأنها. فمن خلال حصر وتصنيف المشاريع والبرامج المشتركة أو الخاصة بكل بلد، يتم التأكيد على تقاسم الدروس المستفادة، وثقافة تبادل المعلومات والخبرات المفيدة.

إن البحث عن سياسات قابلة للتحقيق وحلول مبتكرة تم تطويرها في الدول الأعضاء بالمكتب، يعزز تطوير القدرات المحلية التي من شأنها تصحيح نقاط الضعف في نظمها التعليمية، وبالتالي فإن الغرض من هذا التقرير هو تعزيز القدرات الوطنية في التحليل من أجل التنمية المستدامة في سياسات التعليم الوطنية، إذ لا يقتصر الاستعراض على سرد الإنجازات فقط، بل يسعى لتبويبها وتصنيفها حسب المجالات والمقاصد، من أجل حث وزارات التربية والتعليم على التأمل حول أسباب نجاحها وتطورها نحو ثقافة مستدامة، للوقوف دورياً على التفكير في التقدم المحرز، والإسهام في إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة التعلم من التجارب السابقة، وتقديم هذه الخبرات لخدمة التنمية في المستقبل.

ويتناول الاستعراض نوعين من التصنيف والتحليل، فبعد الحصر العددي لكل المشاريع والبرامج التي تم جمعها من خلال المصادر المعتمدة وتصنيفها، يعرض الفصل الأول من التحليل لأهم المشاريع والبرامج ذات الاهتمام المشترك بين الدول الأعضاء في المكتب حيث يتم تصنيفها وعرض أهدافها. أما الفصل الثاني من التحليل فيفصل أهم التجارب الناجحة في كل بلد على حدة بوصف محتواها وأهدافها ومخرجاتها والعوامل الداعمة لنجاحها والدروس المستفادة منها.

1. برامج ومشاريع تطوير التعليم

1.1. حصر وتصنيف البرامج والمشاريع

اعتمدت ثلاثة مصادر رئيسة لاستقاء برامج ومشاريع تطوير التعليم في الدول الأعضاء بالمكتب، ويتعلق الأمر بما يأتي:

- البرامج والمشاريع الواردة في التقرير الخاص بالنهضة التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- المشاريع والتجارب المعروضة في الاجتماعات التشاورية لوزراء التربية والتعليم وبالأخص الاجتماعين الرابع والخامس.
- نتائج البحث بوساطة استمارة موجهة إلى وزارات التربية والتعليم في الدول الأعضاء بالمكتب حول التجارب الناجحة.

هذا، بالإضافة إلى تقارير التعليم للجميع ومواقع وزارات التربية والتعليم والمكتب الدولي للتربية التابع لليونسكو.

وقد أسفرت هذه البحوث عن حصر ما لا يقل عن (117) مشروعاً، علماً بأنه لم تعتمد بخصوص تقرير حول نهضة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي إلا المشاريع التي توافرت على الأقل على أهداف ومكونات واضحة المعالم، بعد أن تمّ التنصيص عليها كبرنامج أو مشروع ، كما تمّ إحصاء كل المشاريع المقدمة في إطار اجتماعات التشاور، واعتمدت جميع استثمارات التجارب الناجحة التي تمّ استلامها. وتتوزع هذه المشاريع حسب المصدر والبلد على النحو الآتي:

جدول رقم(40): التوزيع العددي للمشاريع حسب المصدر والبلد

المجموع	المصدر			البلد
	البحث بوساطة استمارة	الاجتماع التشاوري الربع والخامس	التقرير	
13	4	3	6	دولة الإمارات العربية المتحدة
25	12	5	8	مملكة البحرين
9	1	3	5	دولة الكويت
23	9	4	10	المملكة العربية السعودية
19	8	4	7	سلطنة عمان
22	12	3	7	دولة قطر
6	3	3	-	الجمهورية اليمنية
117	49	25	43	المجموع

2.1. تصنيف برامج ومشاريع تطوير التعليم

نظراً لطبيعة المشاريع التي أدلت بها الدول الأعضاء في إطار خطة تطوير التعليم المشتركة، والتي أعطت الأسبقية لتحسين مكونات النظام التعليم وتطوير أداء المدارس والمعلمين، فإنّ المجالات المحددة في إطار التقرير الخاص بتطوير التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي ركزت بالأساس على تحسين نوعية التعليم، من خلال تطوير المناهج ونظم التعليم، وتوظيف التكنولوجيا في التعليم والتعلم من دون الأبعاد الأخرى التي تنبني عليها السياسات والاستراتيجيات لتنمية التربية والتعليم.

لذا، وحتى يتمّ التمكّن من تحليل مكونات البرامج والمشاريع حسب الدول في جميع أبعادها فقد كان من الضروري اعتماد مصفوفة أوسع تحيط بالمحاور الثلاثة التي تركز عليها تحليلات أنظمة التربية والتعليم على المستوى الدولي، وهي: الالتحاق بالتعليم، وجودة التعليم، والحوكمة، أو الإدارة الرشيدة.

جدول رقم (41): تصنيف البرامج والمشاريع

المحور	المجالات المحددة في التقرير	المكونات
الالتحاق بالتعليم	تعميم التعليم الأساسي	<ul style="list-style-type: none"> • توسيع عرض التربية والتعليم. • تشجيع الطلب. • الحد من الفوارق. • تساوي الفرص بين الجنسين. • تنظيم التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة.
جودة التربية والتعليم	<ul style="list-style-type: none"> • المناهج الدراسية. • النظم التعليمية. • أداء المؤسسات التعليمية. • التقنية والتعليم. • تمهين التعليم. 	<ul style="list-style-type: none"> • المناهج وطرق التعليم والتعلم. • الاختبارات وتقييم التحصيل. • تقويم الأداء التربوي للمؤسسات. • تحسين بيئة التعليم والتعلم. • اعتماد مؤسسات التعليم والتكوين. • الرفع من قدرات هيئات التعليم والتأطير. • التوجيه المدرسي والمهني. • المردودية الداخلية والخارجية. • استعمال التكنولوجيا للتعليم والتعلم.
الحوكمة	الشراكة المجتمعية	<ul style="list-style-type: none"> • البعد المؤسسي والتنظيمي. • التخطيط والبرمجة والخريطة المدرسية. • التدبير الإداري والمادي والمالي. • التنسيق والتتبع والتقييم المؤسسي. • اللامركزية واللامركزية. • النظم المعلوماتية للإحصاء والتدبير. • الشركات وتنظيم التدخلات الخارجية. • تمويل التربية والتعليم. • الاتصال والتواصل.

3.1. برامج ومشاريع تطوير التعليم المشتركة

انبثقت فكرة تطوير التعليم في إطار مسيرة العمل المشترك من قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، قطر، ديسمبر 2002) بشأن وثيقة الآراء التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود إلى المجلس في لقاءه التشاوري الرابع (جدة، مايو 2002).

وانطلق مشروع تطوير التعليم من قرار المجلس الأعلى في الدورة الرابعة والعشرين الذي كلف وزراء التربية والتعليم (المؤتمر العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج)، بوضع خطة موحدة من البرامج والمشاريع. وقد شرع بالفعل في إعداد وتنفيذ جملة من البرامج والمشاريع من طرف الدول في اتجاه تطوير التعليم بالمنطقة.

وتتركز مجالات البرنامج والمشاريع على التعليم العام مستفيدة من نتائج الخطة المشتركة لتطوير المناهج، ومن مرثيات الدول الأعضاء وأولوياتها وطموحاتها. وقد انصبت برامج المشروع المشترك للنهضة التعليمية على مناهج التعليم العام وتطوير النظم والتنمية المهنية وعلى مجال الشراكة المجتمعية. وتتوزع أصناف البرامج والمشاريع المشتركة التي بلغت (13) برنامجاً و(26) مشروعاً مشتركاً، حسب المجالات.

4.1. حصر وتصنيف البرامج والمشاريع المشتركة الواردة في التقرير

تناول التقرير الذي أعده مكتب التربية لدول الخليج موضوع النهضة التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعدُّ هذا التقرير مرجعاً أساسياً لمسيرة النهضة التعليمية المشتركة على اعتبار أنه يؤرخ، بعد التذكير بمنطلقات العناية بالتعليم، للخطط متوسطة المدى التي أدت إلى هذه النهضة، وذلك من خلال حصر الإنجازات وتحليلها، واستشراف المستقبل، ورسم أبرز ملامح هذه النهضة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تطرق التقرير إلى البرامج والمشاريع التي تأسست عليها النهضة التعليمية في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ عددها (39) برنامجاً ومشروعاً، كما قام بتحديد مجالاتها وتصنيفها وتجميعها حسب طبيعتها في (5) أنواع من البرامج و(11) صنفاً من المشاريع، اعتبرها مشاريع مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وحدد أهداف كل صنف منها. وفيما يأتي حصر لهذه المشاريع ولأهدافها حسبما ورد في التقرير.

جدول رقم (42): حصر وتصنيف برامج ومشاريع تطوير التعليم المشتركة

المحور	المجال	البرامج		المشاريع	
		اسمها	عددتها	اسمها	عددتها
المناهج	التعليم العام	برنامج التربية على المواطنة	3	مشروع ثقافة الحوار.	3
		مشروع المواطنة ومفهوم الذات.			
		مشروع المهارات الحياتية.			
		برنامج التكامل بين المواد	2	مشروع الكفايات التعليمية للمتعلمين.	2
		مشروع أطلس المفاهيم.			
		برنامج تطوير مناهج التربية الإسلامية	4	مشروع بناء وثائق متطورة.	4
		مشروع البرمجيات التعليمية المواد التربية الإسلامية.			
مشروع التطوير المهني لمعلمي ومشرفي التربية الإسلامية.					
مشروع استراتيجيات تدريس التربية الإسلامية.					
برنامج اللغة العربية	4	مشروع المركز التربوي للغة العربية.	4		
مشروع بناء وثائق مناهج اللغة العربية واستراتيجيات تدريسها.					
مشروع إعداد معلمي اللغة العربية والرفع من كفاءتهم.					
برنامج تطوير مناهج الرياضيات والعلوم	2	مشروع تطوير اللغة العربية وتعلمها .	2		
مشروع تطوير مناهج الرياضيات.					
برنامج الاختبارات التحصيلية	2	مشروع تطوير مناهج العلوم.	2		
برنامج صعوبات التعليم					
برنامج التنمية المهنية					
تمهين التعليم	2	برنامج تدريب القيادات التربوية	1	مشروع تأهيل المعلم.	
		مشروع تطوير المهارات القيادية لدى القادة التربويين.			
		مشروع تجويد التعليم.			
جودة التعليم	نظم التعليم	برنامج تطوير النظم	2	مشروع الاعتماد المدرسي.	
		مشروع تجويد التعليم.			
		برنامج الشبكة الإلكترونية المدرسية	3	مشروع برمجيات تعليمية للرياضيات والعلوم.	3
مشروع الدار الإلكترونية للمعلم.					
مشروع بوابة التعلم الإلكتروني.					
الشراكة المجتمعية	التقنية والتعليم	برنامج الاستثمار في التعليم	3	مشروع المؤسسة الخليجية للاستثمار التعليمي.	3
		مشروع الصندوق الوطني لدعم التعليم.			
		مشروع قطاعات التعليم.			
الحكومة	الشراكة المجتمعية	برنامج الإرشاد والتوجيه	1	مشروع التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل.	1
		مشروع التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل.			

2.2. أهداف برامج ومشاريع التطوير المشتركة

يشكل مجال مناهج التعليم العام أكثر من نصف البرامج والمشاريع المشتركة حيث يضم سبعة برامج و(15) مشروعاً، برنامجين وثلاثة مشاريع في كل من مجال نظم التعليم والشراكة المجتمعية، بينما يحتوي مجال تمهين التعليم على برنامجين ومشروعين، أما مجال التقنية والتعلم فيحتوي على برنامج واحد وثلاثة مشاريع.

1.2.2. مجال مناهج التعليم العام

- **برنامج التربية على المواطنة:** ويُعنى هذا المشروع بتنمية القيم الأخلاقية والثقافة المجتمعية، ويشتمل على المشاريع الآتية:
 - مشروع ثقافة الحوار: ويهدف إلى نشر وتطوير ثقافة الحوار بين الأطراف المعنية داخل المؤسسة التعليمية.
 - مشروع المواطنة ومفهوم الذات: ويهدف إلى تنمية سلوك المواطنة لدى الأطفال الملتحقين برياض الأطفال ومرحلة التعليم الابتدائي.
 - مشروع المهارات الحياتية: ويهدف إلى إكساب الطالب مجموعة من المهارات الحياتية الأساسية.
- **برنامج التكامل بين المواد،** ويأتي استجابة لضرورة تحقيق التكامل والترابط والتوافق بين المواد، ويضم المشروعين الآتيين:
 - مشروع الكفايات التعليمية للمتعلمين: ويهدف إلى إعداد دليل بمستوى الكفايات التعليمية المتوقع إتقانها من قبل الطلاب في جميع المواد الدراسية بنهاية التعليم الثانوي الصفوف من (10-12).
 - مشروع أطلس المفاهيم (الخرائط المفاهيمية): ويهدف إلى مساعدة معدي المناهج على بناء مناهج حول المفاهيم العلمية الأساسية للمادة الدراسية.
- **برنامج تطوير مناهج التربية الإسلامية:** ويأتي تأكيداً لأهمية مناهج التربية الإسلامية في غرس القيم الإسلامية السامية لدى الطلاب في ظل المتغيرات الاجتماعية والثقافية والتقنية والمشتمل على:
 - مشروع بناء وثائق مطورة لمناهج التربية الإسلامية: ويهدف إلى تحديد الأهداف العامة المشتركة لمناهج التربية الإسلامية في الدول الأعضاء.
 - مشروع البرمجيات التعليمية لمواد التربية الإسلامية: ويهدف إلى تعزيز تعليم مواد التربية الإسلامية وتعلمها.
 - مشروع التطوير المهني لمعلمي ومشرفي التربية الإسلامية: ويهدف إلى تطوير الكفايات المهنية لمعلمي ومشرفي التربية الإسلامية.
 - مشروع استراتيجيات تدريس التربية الإسلامية: ويهدف إلى تطوير استراتيجيات تدريس المادة.

- **برنامج اللغة العربية** : ويأتي هذا المشروع استشعاراً للحاجة إلى مشروع شامل يعالج مظاهر الضعف في مناهج اللغة العربية وطرق تدريسها لتحسين مستويات الطلاب فيها، ويتكون من:
 - مشروع المركز التربوي للغة العربية، ويهدف إلى تطوير مناهج اللغة العربية واستراتيجيات تدريسها.
 - مشروع بناء وثائق مناهج اللغة العربية واستراتيجيات تدريسها، ويهدف إلى تحسين أساليب تخطيط وتصميم عناصر مناهج اللغة العربية.
 - مشروع إعداد معلمي اللغة العربية ورفع كفاياتهم، ويهدف إلى تحسين أساليب اختيار معلمي اللغة العربية وإعدادهم ورفع كفاياتهم.
 - مشروع تطوير اللغة العربية وتعلمها، وتهدف إلى تنمية اتجاه طلاب التعليم العام نحو القراءة الحرة، وتطوير مستوى التأليف والإبداع في أدب الطفل.
- **برنامج تطوير مناهج الرياضيات والعلوم** : ويأتي هذا البرنامج مستهدفاً الاستجابة لضرورات تطوير مناهج العلوم ومناهج الرياضيات لتواكب أحدث ما أنتجه العلم الحديث.
- **برنامج الاختبارات التحصيلية** : ويهدف إلى قياس مدى جودة التعليم ومخرجاته، ومدى فاعليته وكفاية عناصر المنهج، بغرض تحسين العمل التربوي والتعليمي.
- **برنامج صعوبات التعلم** : ويسعى هذا البرنامج إلى التعرف على الطلاب الذين يعانون من صعوبات في تعلمهم، من خلال بناء أدوات مقننة للكشف عنهم، ووضع الآليات والأساليب العلمية للتعرف عليهم، ومعالجة ما يعانونه من صعوبات في العملية التعليمية.

2.2.2. مجال تمهين التعليم

- **برنامج التنمية المهنية** : ويراعي هذا البرنامج حقيقة أنّ مهنة التعليم تعدّ من أهم المهن الأساسية في مجال التربية والتنمية البشرية، وأنّ المعلم هو أساس العملية التربوية التعليمية، ويهدف إلى تعميق مفهوم المهنية في أداء المعلمين بالدول الأعضاء في المكتب، وتطوير مواصفات ومعايير إعداد المعلم وتأهيله في الدول الأعضاء، وتزويد البيئة التربوية بدول مجلس التعاون الخليجي بنموذج متكامل لنظام التكوين المهني للمعلم يتلاءم والأنظمة التعليمية القائمة.
- **برنامج تدريب القيادات التربوية** : ويهتم هذا البرنامج بالقائد التربوي بصفته عنصراً أساسياً في إنجاح العمل أو إخفاقه، انطلاقاً من أنّ الاهتمام بتطوير المهارات القيادية لدى القادة التربويين في الميدان يعني تطوير التعليم.

3.2.2. مجال نظم التعليم

- **برنامج تطوير النظم:** ويعنى بتطوير وتحديث وتقويم النظم التعليمية التربوية القائمة، والتعرف على درجة قدرتها على التفاعل مع المستجدات والمتغيرات المحيطة بكفاءة. ويتضمن هذا البرنامج مشروعين هما:
 - **مشروع تجويد التعليم:** ويهدف إلى تجويد عملية التعلم داخل الصف (البيئة المدرسية) من خلال تطوير أساليب تقويم الأداء الصفّي والمدرسي، وتجويد العلاقة التربوية بين المدرسة والمجتمع المحيط وتزويد البيئة التعليمية التربوية بالمعايير والأدوات التقويمية التي تسهم في تحسين الأداء.
 - **مشروع الاعتماد المدرسي:** ويهدف إلى إثراء الحقل التربوي بأدبيات الاعتماد المدرسي في المؤسسة التعليمية، وتجويد وتيسير إجراءات تقويم مستوى الأداء التربوي والتعليمي في المؤسسات التربوية.

4.2.2. مجال التقنية والتعليم

- **برنامج الشبكة الإلكترونية المدرسية:** ويهدف البرنامج إلى تحقيق مزيد من التصميم والنشر والنمذجة، لتعميم التقنية في التعليم. وتتضمن المرحلة الأولى لهذا البرنامج ثلاثة مشاريع هي:
 - **مشروع برمجيات تعليمية للرياضيات والعلوم:** ويهدف إلى تعزيز تعلم وتعليم العلوم والرياضيات في المرحلتين الإعدادية (المتوسطة) والثانوية.
 - **مشروع الدار الإلكترونية للمعلم:** ويهدف إلى تحسين أساليب وأدوات تطوير الأداء الفني والمهني للمعلمين باستخدام تقنيات التعليم الإلكتروني، ونشر ثقافة التطوير الذاتي من خلال استخدام التقنية.
 - **مشروع بوابة التعلم الإلكتروني:** ويهدف إلى إثراء عمليات التعليم والتعلم بمدارس التعليم العام بتوفير مواد تعليمية إلكترونية عبر شبكة الإنترنت لكل المراحل في جميع التخصصات، ومساعدة الطلاب على اكتساب مهارة التعلم الذاتي باستخدام شبكة الإنترنت.

5.2.2. مجال الشراكة المجتمعية

- **برنامج الاستثمار في التعليم:** ويهدف هذا البرنامج بشكل رئيس إلى توعية العاملين في الميدان التربوي بالمجالات والفرص والأساليب الاقتصادية في التعليم، وإلى إيجاد مؤسسة استثمارية تطويرية في مجال التعليم العام، ويتضمن هذا البرنامج ثلاثة مشاريع هي:
 - **مشروع المؤسسة الخليجية للاستثمار التعليمي:** ويهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء بالمكتب للاستثمار في التعليم، وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين الحكومي والخاص.

- **مشروع الصندوق الوطني لدعم التعليم:** ويسعى هذا المشروع إلى العمل على إيجاد نماذج تشاركية مجتمعية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تمويل التعليم من غير مصادره المعتادة.
- **مشروع اقتصاديات التعليم:** ويهدف إلى الإسهام في بناء المعايير والآليات التي تعين على التوظيف الأمثل لموارد التعليم، وتقليل الهدر المالي والبشري في المشروعات التعليمية التربوية.
- **برنامج الإرشاد والتوجيه:** ويأتي استكمالاً لمشروع الإرشاد المدرسي الذي تم إنجازه فيما سبق، ويهدف بشكل رئيس إلى مزيد من التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل، من خلال رفع مستوى الوعي لدى الشريحة المستهدفة (الطلاب) بمجالات العمل المتاحة لديهم.

2. برامج ومشاريع تطوير التعليم بالدول الأعضاء في المكتب

فيما يلي البرامج والمشاريع الخاصة بكل دولة، وذلك بعد حصرها وتصنيفها حسب مصادر استقتها، كما يجري عرض أهدافها ومخرجاتها والدروس المستفادة بشكل موجز، للتعريف بها، على اعتبار أنه يمكن الاطلاع على التفاصيل بالرجوع إلى بطاقة المشروع أو البرنامج. ويرتكز عرض المشاريع بالدرجة الأولى على المشاريع والتجارب الناجحة التي تم جمعها بوساطة الاستمارة، ونظراً لما توفره من معلومات، وعلى اعتبار أنها حديثة من حيث إعدادها وسير إنجازها. وفي حالة عدم الحصول على الاستمارة من الدولة، سيتم عرض مشاريع الاجتماع التشاوري الخامس أو الرابع في حالة توافر المعلومات الكافية للقيام بالتعريف بها. هذا مع العلم أن العرض يتفادى تقديم برنامج ومشاريع ذات أهداف ومخرجات متشابهة داخل نفس الدولة.

1.3. دولة الإمارات العربية المتحدة

1.1.3. حصر المشاريع

لقد تم حصر (12) مشروعاً من المصادر الثلاثة المعتمدة، موزعة بين مجال نظم التعليم الذي تضمن (9) مشاريع، ومجال التقنية والتعليم الذي يحتوي على مشروعين اثنين. بالإضافة إلى مشروع واحد يهتم بتطوير رياض الأطفال. وتتمحور الإنجازات حول تطوير المؤسسة التعليمية، ومؤهلات المعلم، وتوظيف التكنولوجيا، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.

وعلى غرار المشاريع المشتركة الواردة من التقرير حول نهضة التعليم، فإنه يتضح بالنظر إلى التصنيف ثلاثي الأبعاد (الاتحاق بالتعليم/ الجودة/ الحوكمة)، أن جلّ المشاريع تنتمي إلى المجال الثاني الخاص بتحسين جودة التربية والتعليم. ويتضح من الجدول أنّ مشروع ذوي الاحتياجات الخاصة تكرر في مصدرين.

جدول رقم (43): توزيع المشاريع حسب مصادرها في دولة الإمارات العربية المتحدة

المصدر	المحور/المجال	عنوان المشروع
التقرير المشترك حول نهضة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي.	جودة التعليم / نظم التعليم.	<ul style="list-style-type: none"> تطوير بنية التعلم. تطوير نظام المعلم. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة. المدارس النموذجية. مدارس الغد. الموجه المقيم.
التجارب المعروضة في اجتماعي وزراء التربية والتعليم التشاوريين الرابع والخامس.	جودة التعليم / نظم التعليم	مدارس الغد.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	التعلم الالكتروني.
البحث بوساطة استمارة حول التجارب الناجحة.	جودة التعليم / نظم التعليم.	<ul style="list-style-type: none"> الاعتماد المدرسي للمدارس الحكومية والخاصة. دمج الطلاب ذوي الاعاقة وصعوبات التعلم في مدارس التعليم العام. مبادرة تطوير رياض الأطفال.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	برنامج محمد بن راشد للتعليم الذكي.

2.1.3. عرض القصص الناجحة

أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة أربع استمارات لقصص النجاح في ميدان التربية والتعليم تتمحور حول نظم التعليم، والمساواة في الالتحاق عبر الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ورياض الأطفال.

1.2.1.3 مشروع مبادرة الاعتماد المدرسي للمدارس الحكومية والخاصة

يهدف المشروع إلى ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية والخاصة من خلال:

- التقييم الذاتي والخارجي للمدرسة.
- التطوير المهني للعاملين بالحقل التربوي للقيام بدور مقيمي المدارس.
- التنسيق مع الإدارات المختلفة بوزارة التربية والتعليم ومع المناطق التعليمية.

ويعتمد تنفيذ المشروع على استخدام دليل التقييم المدرسي المكوّن من ستة مجالات للتركيز، وثلاثة من أحكام التقييم، للحكم على أداء المدرسة في كل مجال (فعال للغاية، فعال، وغير فعال).

ويمر برنامج الاعتماد المدرسي عبر ست مراحل تنطلق من اختيار المدارس، فالتدريب على برنامج التقييم الذاتي، ثمّ الزيارات إلى أن تنتهي بالتقرير النهائي المعتمد الذي ينشر على موقع الوزارة.

أهم مخرجات المشروع: تم تقييم (417) مدرسة حكومية ما بين عامي 2009 و2013، حصلت (136) مدرسة حكومية على مستوى فعال للغاية، و(252) مدرسة على مستوى فعال، و(29) مدرسة غير فعال، ثمّ تمّ تقييم (35) مدرسه خاصة، وتدريب مديرين وموجهين ليقوموا بدور مقيمي المدارس بعدد (124) مقيماً، وتدريب (1022) من مديرين ومساعدين مديرين على التقييم الذاتي للمدارس.

استفاد المشروع من عوامل داعمة ضمنت نجاحه، كوجود دليل التقييم ذي المعايير العالمية، والتعاون بين المقيمين الدوليين والمقيمين المحليين المنفذين لعملية التقييم، بالإضافة إلى تداول تقارير المدارس التي تحمل نقاط القوة أو الضعف والتي تدعم المدارس في وضع خطط التطوير المستقبلية. كما ساعد على ذلك وجود نظام بيانات لجميع المدارس، وتكامل الأدوار بين إدارة الاعتماد المدرسي والإدارات الأخرى. وتتجلى في تنظيم مؤتمر الاعتماد المدرسي، والأثر الإيجابي للمقيمين المحليين على مديرين المدارس، ونشر ثقافة التقييم المدرسي في المدارس.

2.2.1.3. مشروع دمج الطلاب ذوي الإعاقة وصعوبات التعليم في مدارس التعليم العام

يهدف المشروع إلى توفير خدمات تعليمية متكافئة وبعادلة للجميع، وذلك بإتاحة الفرص لجميع الطلاب المعاقين للتعليم المتكافئ والمتساوي مع أقرانهم من الأفراد في المجتمع، حتى يتمكنوا من الانخراط في الحياة العادية، والتفاعل مع الآخرين، كما يتيح الفرصة لطلاب المدارس العادية للتعرف على الطلاب المعاقين عن قرب، وتقدير مشكلاتهم، ومساعدتهم على مواجهة متطلبات الحياة، كما يسعى إلى التقليل من التكلفة المادية في إقامة مؤسسات التربية الخاصة ومراكز الإقامة والرعاية الداخلية.

انطلق المشروع في العام الدراسي 2008/2009، إذ تمّ تطبيق الدمج في (10) مدارس بجميع المناطق التعليمية، وكان عدد المستفيدين من برامج التربية الخاصة (6496) من الطلاب، إلى أن وصل في العام الدراسي 2013/2014 إلى (348) مدرسة من أصل (422) مدرسة (83% من عدد المدارس)، وكان عدد المستفيدين (15547) من الطلاب، وتم تدريب (50%) تقريبا من جميع أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية بالمدارس و(80%) من أعضاء الهيئة التعليمية والفنية برياض الأطفال.

ويدعم المشروع القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006 في شأن حقوق المعاقين والمعدل بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2009 ورؤية 2020 لدولة الإمارات العربية المتحدة، المحور الرابع (يؤمن النظام التعليمي فرصاً متساوية لجميع الطلاب تؤدي إلى نتائج متوازنة، كما يدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام التعليمي مع توفير برامج دعم ومرافق مناسبة)، كما استفاد المشروع من الدعم المادي والمعنوي لوزارة التربية والتعليم وتخصيص ميزانية لذلك، وإطلاق دليل القواعد العامة لبرامج التربية الخاصة، وتعزيز التعاون، وعقد اتفاقيات شراكة في شأن تعليم الطلاب ذوي الإعاقة الذهنية بالمدارس، ثم إعادة تأهيلهم مهنيّاً، بالإضافة إلى تشكيل

اللجنة العليا للمعاقين، وإعداد وتصميم نماذج للخطة التربوية الفردية (المنهج المخصص للطلاب المعاق من ضمن المنهج العادي المقرر لعموم الطلاب بالمدارس الحكومية).

ويمكن من المشروع استخلاص ضرورة تطبيق مبادرة الدمج بشكل تدريجي، حيث بدأ بعشر مدارس في عام 2009، وسوف يشمل كل المدارس في عام 2015. كما أدت ندرة عدد المتخصصين في برامج التربية الخاصة إلى إعداد وتصميم حقيبة تدريبية استفاد منها أكثر من (50%) من المعلمين والإداريين بالمدارس، كما استفاد منها (80%) من العاملين في رياض الأطفال. وبشكل دعم أولياء الأمور الركيزة الأولى في نجاح مبادرة الدمج، كما أن تدريب المعلمين في جميع التخصصات على برامج التربية الخاصة بمشاركة أولياء الأمور، كان له الأثر الإيجابي في نجاح مبادرة الدمج.

3.2.1.3. مشروع برنامج محمد بن راشد للتعلّم الذكي

يهدف المشروع بشكل عام إلى نشر ثقافة التعلّم الذكي، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعليم والتعلّم بشكل فاعل، حيث إنه يتوخى:

- دعم تكنولوجيا التعليم، وتحسين عملية التعليم والتعلّم في المدارس، وتطوير عملية اتخاذ القرارات، وتوفير نطاق عريض من الفرص التعليمية ذات الجودة العالية.
- رفع قدرات مديري المدارس والمعلمين، لممارسة مهنتهم بشكل فاعل ودمج أولياء الأمور بصورة فاعلة في عملية تعلّم أبنائهم.

وقد كان للمشروع مخرجات مهمة، فبعد أن أطلق سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم سنة 2012 برنامج محمد بن راشد للتعلّم الذكي ليستهدف كل المدارس، كانت الإنجازات حتى الفترة الحالية تنفيذ المشروع في (123) مدرسة حكومية في الدولة، وتجهيز (440) صفّاً ذكياً (سبورة تفاعلية، الربط بالإنترنت التابع للبرنامج، حاسب لكل معلم ومدير، جهاز لوحي لكل طالب....)، إضافة إلى تدريب (1357) من المعلمين، و(72) من القيادات المدرسية، وتكريم الجهود المتميزة المبذولة في الميدان.

وقد استفاد المشروع من دعم قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة لكونه جزءاً من رؤية الامارات (2020)، ويدعم الأجندة الوطنية لتطوير التعليم، كما دعمه وجود ميزانية للمشروع تساند الخطط التنفيذية الثابتة، وقيام استراتيجيته على دعائم عديدة كالدراسات العلمية، والاطلاع على التجارب المماثلة في الميدان والدروس المستفادة محلياً وعالمياً، هذا، وقد شكّل التواصل والعمل بروح الفريق مع العملاء والشركاء لتحقيق رؤية وأهداف البرنامج، عاملاً آخر من عوامل الدعم.

لقد مكّن المشروع من استخلاص عدد من الدروس، من بينها ضرورة وضع برنامج وخطط لإدارة التغيير بشكل مدروس وأساسي، ليتم التحول إلى الممارسات الذكية والحديثة في التعليم بشكل ناجح، والتأكيد على أنّ التحول للممارسات التعليمية الحديثة بشكل سلس ومستديم، رهين بوجود برنامج للتطوير المهني المستمر للقيادات المدرسية والمعلمين.

4.2.1.3. مشروع مبادرة تطوير رياض الأطفال

يرمي الهدف العام للمشروع إلى تأسيس نظام تربوي علمي متخصص و متميز، يشمل كافة خدمات التعليم والتدريب لمرحلة رياض الأطفال، بشكل مستمر وبوساطة التطوير والتوسع التدريبي، وذلك عبر تحديث أساليب العمل التربوي، وتطوير الأدوات والوسائل المستخدمة برياض الأطفال، لمواكبة روح العصر، والتغيرات الهائلة في المعرفة والتكنولوجيا، وتطوير البيئة التربوية في رياض الأطفال بما يساعد على تحقيق الأهداف، والتوصّل إلى نتائج عالية المستوى وبأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى رفع مستوى رياض الأطفال، بحيث تمكّن الطفل من التأقلم مع المرحلة اللاحقة.

لقد أخذ التطوير في رياض الأطفال طابعاً شمولياً ومتدرجاً من عدة جوانب منها: إنشاء مراكز تطوير رياض الأطفال، وإعداد المنهج المطور وفقاً لمبدأ التعلم الذاتي، وتطوير أساليب تقويم الأداء وإثراء المنهج المطور ببرنامج التنمية اللغوية، وبرنامج اللغة الإنجليزية. كما سعى إلى التدريب على المنهج المطور للهيئة الإدارية والفنية والتعليمية، وإعادة تنظيم البيئة الداخلية والخارجية، وتطوير الهيكل التنظيمي للروضة المطورة، وتغيير البرنامج اليومي.

كما استفاد المشروع من دعم الحكومة المستمر لمرحلة الطفولة، ومشروع تطوير رياض الأطفال، ومن تنظيم مؤتمر عالمي للطفولة، والقيام بزيارات وحضور المؤتمرات والندوات للاطلاع على تجارب ومبادرات الدول الأخرى، كما كان للتدريب المستمر للهيئة الإدارية والفنية والتعليمية في رياض الأطفال الحكومية، ولمشاركة أولياء الأمور والمجتمع، دور أساسي في إنجاح المشروع.

أدى إنجاز المشروع إلى استخلاص مجموعة من الدروس من أبرزها: توعية أولياء الأمور بأهمية مشاركتهم في اكتساب أطفالهم مهارات التواصل من خلال مزيد من تنامي أدوارهم في تعلم أطفالهم، إضافة إلى بيان دور كل من الأهل، والمجتمع، ودور الحضّانة، في تحقيق البناء الأمثل لمرحلة ما قبل رياض الأطفال، وفي تطوير ونمو دماغ الطفل وتأسيس المهارات الأساسية واكتساب المعرفة لديه. وأبرزت زيادة إقبال أولياء الأمور لتسجيل أبنائهم في رياض الأطفال الحكومية، ونقل أبنائهم من رياض الأطفال الخاصة إلى رياض الأطفال الحكومية، رغبة بعض رياض الأطفال الخاصة في تطبيق منهج التعلم الذاتي المطبق في رياض الأطفال الحكومية.

2.3. مملكة البحرين

1.2.3 حصر المشاريع

بلغ عدد المشاريع التي تضمنتها المصادر الثلاثة الأساسية المعتمدة ما لا يقل عن (18) مشروعاً، موزعة حسب المصدر والمجال على النحو الآتي:

- (8) مشاريع تضمنها التقرير حول نهضة التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، جُلّها يتطرق إلى نظم التعليم.
- (5) مشاريع كانت موضوع عروض في إطار الاجتماعين التشاوريين الرابع والخامس لوزراء التربية والتعليم، وتتناول مجالات النظم التعليمية والتقنية، والتعليم والشراكة الاجتماعية.
- (5) مشاريع مشتقة من البحث بواسطة استمارة حول المشاريع والتجارب الناجحة الموجهة إلى دول الخليج العربي من طرف مكتب التربية العربي لدول الخليج، وهي موزعة بين مجالين اثنين، يتعلقان بالنظم التعليمية والشراكة المجتمعية.

جدول رقم (44): توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها ومجال تدخلها بمملكة البحرين

المصدر	المحور/المجال	عنوان المشروع
التقرير المشترك حول نهضة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي.	جودة التعليم / نظم التعليم	<ul style="list-style-type: none"> • مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل. • توحيد المسارات الأكاديمية في التعليم الثانوي. • تطوير التعليم الابتدائي. • تطوير التعليم الإعدادي (المتوسط). • تطوير التعليم التقني والمهني. • التلمذة المهنية. • رعاية الطلاب الموهوبين.
	جودة التعليم / مناهج التعليم العام	<ul style="list-style-type: none"> • تدريس اللغة الإنجليزية في الصف الأول من التعليم الابتدائي.
	الشراكة المجتمعية	<ul style="list-style-type: none"> • التجربة في مجال خدمة المجتمع.
التجارب المعروضة في الاجتماعين التشاوريين الرابع والخامس لوزراء التربية والتعليم.	جودة التعليم / التقنية والتعليم	<ul style="list-style-type: none"> • المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
	جودة التعليم / نظم التعليم	<ul style="list-style-type: none"> • مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل (مكرر). • التلمذة المهنية (مكرر). • برنامج الطلاب ذوي الإعاقة.
البحث بواسطة استمارة حول التجارب الناجحة	جودة التعليم / نظم التعليم / فرص الالتحاق	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين أداء المدارس. • تكوين طلاب مدارس التعليم الفتي والمهني. • دمج الطلاب التوحيدين في المدارس الحكومية.
	الشراكة المجتمعية	<ul style="list-style-type: none"> • مسابقة المهارات. • المساعدة والتدريب على تأسيس المشاريع الصغيرة والاقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى (6) تجارب محلية على مستوى المدرسة تدخل في إطار مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل غير مدرجة ضمن القائمة.

2.2.3. عرض التجارب الناجحة

1.2.2.3 مشروع تحسين الأداء المدرسي

يهدف المشروع بشكل عام إلى تحسين أداء المدرس والطلاب باتجاه تمكين الطلاب من امتلاك المهارات الحياتية اللازمة، وذلك لتحقيق الأهداف الخاصة التي تهتم بتطوير المناهج والبيئة المدرسية والمعلم، والارتقاء بمهنته، وتعزيز دور القيادة والإدارة المدرسية. ويعتمد المشروع على التقييم الذاتي لجميع مكونات المؤسسة التعليمية بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسة، وزيارات المراجعة للمدارس وحوارات الأداء.

وتتمثل مخرجات المشروع في ارتفاع نسبة المدارس الحاصلة على تقرير جيد، وانخفاض المدارس الحاصلة على تقدير غير مرضٍ في تقارير هيئة ضمان الجودة، كما أدى المشروع إلى تحويل المدارس إلى مؤسسات نشطة تعمل بروح الفريق الواحد، وتشارك في وضع رؤية مبنية على روح المسؤولية.

وتتجلى العوامل الداعمة لنجاح المشروع في وجود خطة استراتيجية للوزارة تضمن الاستمرار والدعم لتحسين أداء المدارس، وتقارير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب.

أما الدروس المستفادة من المشروع، فتعني بتحسين الزمن المدرسي، ورفع أداء الطلاب أكاديمياً وشخصياً، والتطوير المهني للمعلمين.

2.2.2.3 مشروع دمج طلاب اضطراب التوحد في المدارس الحكومية

يسعى الهدف العام للمشروع إلى تقديم أفضل الخدمات التربوية والتعليمية لطلاب اضطراب التوحد في المدارس الحكومية، من خلال إكسابهم بعض الكفايات التعليمية، والمهارات الحياتية، وإشراكهم في بعض الأنشطة والفعاليات التربوية والتعليمية مع الطلاب العاديين في المدرسة، وتهيئتهم لمفاهيم بعض الحرف المناسبة للتأهيل والتدريب، للانخراط في سوق العمل.

وتتمحور مخرجات المشروع في بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني المختص باضطراب التوحد، وفتح فصول في (8) مدارس تستقطب (40) طالباً وطالبة.

وترتبط العوامل الداعمة للمشروع بالإيمان بأهمية المشروع على صعيد الوزارة والمؤسسة وأولياء الأمور، وتوفير متطلبات المشروع بشرياً ومالياً ومؤسسياً.

وقد أدى هذا المشروع إلى أهمية تحقيق التربية للجميع عبر إدماج هذه الفئة ضمن الفئات الأخرى من الإعاقات داخل المدرسة، وإلى تخفيف الأعباء المالية على الأسر بتوفير التعليم المجاني لهذه الفئة، وتحقيق أمان أولياء الأمور فيما يتعلق بتهيئة أبنائهم للاندماج في المجتمع.

3.2.2.3. مشروع المساعدة على تأسيس المشاريع الصغيرة

يتجلى الهدف العام للمشروع في تأهيل جيل قادر على الإسهام في دعم خطط الاقتصاد الوطني عبر تبني المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر كأسلوب لحياته العملية، وترمي أهدافه الخاصة إلى صقل مهارات ومواهب الطلاب ليصبحوا قادرين على تأسيس مشاريعهم الخاصة، وتوعيتهم بأهمية إنشاء المشاريع الصغيرة للمجتمع أو الاقتصاد المحلي، ومساعدة الطلاب على تنمية أفكارهم التجارية وتأسيس وتطوير مشاريعهم، وتوعيتهم بالجهات الداعمة للمشاريع الصغيرة والخدمات التي تقدمها، وإتاحة الفرصة للطلاب للتعرف على تجارب واقعية لمشاريع ريادية سبق تنفيذها.

ومن نتائج المشروع أنه أدى إلى تخريج طلاب من التعليم الفني والمهني قادرين على تأسيس مشاريعهم والمساهمة بشكل فعال في تنمية الاقتصاد المحلي.

هذا، وقد استفاد المشروع من عوامل داعمة منها تعيين معلمين لمتابعة الطلاب والإشراف عليهم في مواقع العمل، وتوفير المواصلات لجميع المتدربين من وإلى مواقع التدريب، وكذلك، منح مخصصات مالية للطلاب المتدربين، كما ساعد على إنجاحه إعداد مسابقة بين جميع المشاريع، واختيار أفضل عشرين مشروعاً، وتكريم الطلاب أصحاب هذه المشاريع من طرف بنك البحرين للتنمية، واحتضان مجموعة من المشاريع، وتقديم التسهيلات لتنفيذها على أرض الواقع.

إن الدروس المستفادة من إنجاز هذا المشروع كثيرة منها: نشر ثقافة العمل الحر بين الطلاب قبل تخرجهم من المرحلة الثانوية، وتنمية مهارات التفكير الإبداعي، وأساليب العرض والتسويق، وتقنيات إعداد الخطط الخاصة بالمشاريع، وكذلك دعم مهارات التواصل والعمل ضمن فريق، وتعزيز المواقف الإيجابية اتجاه الآخرين.

4.2.2.3. برنامج كوين طلاب مدارس التعليم الفني والمهني

إن الهدف العام للمشروع هو الارتقاء بمهارات البحرينيين من خلال تطوير التعليم والتدريب، لتعزيز قدراتهم على تلبية متطلبات سوق العمل المتجددة. أما أهدافه الخاصة فهي ترمي إلى تنمية الشراكة مع المؤسسات والشركات الصناعية والخدماتية، وتزويد الطلاب بالمهارات والخبرات وأخلاقيات العمل المطلوبة في الحياة العملية، وتعريفهم بمجالات العمل المختلفة المتوقع الالتحاق بها مستقبلاً، كما أنها تسعى إلى ربط المادة العلمية بالمهنة عن طريق التدريب العملي ميدانياً، وتهيئة الطلاب للالتحاق بسوق العمل، وإيجاد فرص عمل مستقبلية لهم.

أدى المشروع إلى مشاركة (610) مؤسسات من القطاعين العام والخاص سنة 2013/2014، و(4446) طالباً في المسارين الصناعي والتجاري الذين نفذوا البرنامج.

ارتبط نجاح المشروع بعدد من العوامل الداعمة من أهمها التغذية الراجعة من الجهات المستفيدة (استبانات وتقارير)، وتعيين معلمين لمتابعة الطلاب والإشراف عليهم خلال التدريب، وتوفير المواصلات، وتغطية تأمينية ضد الحوادث، ومنح الطلاب مخصصات مالية.

مكّن المشروع من معرفة الطلاب العميقة بتقنيات العمل وتقوية الانتماء المهني، ومن تعاون وثيق وشراكة حقيقية بين المدارس ومؤسسات سوق العمل والمجتمع المحلي، كما أدى كذلك إلى الوعي بالمساواة في الحقوق والواجبات وتحمل المسؤولية، وإلى تنامي المواقف الإيجابية تجاه الآخرين واحترامهم، كما أنه ساهم في أخذ تغذية راجعة من المؤسسات على مستوى طلاب التعليم الفني والمهني، وتنقيف وإشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية.

5.2.2.3. مسابقة المهارات

الهدف العام لهذا المشروع يتمثل في توفير برنامج يعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات سوق العمل، لتخريج كوادر وطنية مؤهلة وقادرة على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الخاصة التي تسعى إلى تشجيع الشباب على الإقبال على التعليم الفني والتدريب المهني، والانخراط في الوظائف الفنية والمهنية، وتعزيز التواصل بين قطاعي العمل والتعليم، كما ترمي إلى تطوير برامج التعليم الفني والتدريب المهني، وتعزيز أقسامه بأحدث الأجهزة والمعدات، والمساهمة في إبراز أصحاب المهارات والمكانة الفعلية للمملكة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، ورفع رايته في المحافل الإقليمية والدولية، وكذلك اكتساب الخبرة عن طريق الاحتكاك بذوي الخبرة والاختصاص.

وتتمثل مخرجات مشروع مسابقة المهارات في مجموعة من الآليات التي مكّنت اللجنة التنفيذية من اختيار المهارات والمشاركين من طرف الجهة المشاركة وفق المعايير المحددة من طرف اللجنة التنفيذية، كما وضعت آلية لاختيار الخبراء. وقد أدى المشروع إلى إعداد كوادر شابة مؤهلة للانخراط في سوق العمل بكل احتراف.

تتعلق العوامل الأساسية الداعمة للمشروع بميادين التمويل، حيث يعتمد المشروع على القطاع الخاص وصندوق العمل (تمكين) والموارد البشرية بتوفير عدد من الخبراء، والمحكمين، بالإضافة إلى الجانب الفني حيث أدت المؤسسات التعليمية دوراً في تجهيز مواقع تدريب الطلاب.

إن الدروس المستفادة والمساعدة التي قدمها المشروع تدل على الاهتمام المتزايد بالتعليم الفني والتدريب المهني والاندماج في الوظائف الفنية والمهنية، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة مع إحياء روح المنافسة بين الدول والأفراد، للوصول إلى مستويات عالية من المهارات، وتعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والشركات الحكومية والخاصة وتبادل الخبرات والمعارف.

3.3. الجمهورية اليمنية

1.3.3. حصر المشاريع

بلغ عدد المشاريع والتجارب الناجحة التي تضمنتها المصادر الثلاثة الأساسية المعتمدة (6) مشاريع موزعة حسب المصدر والمجال:

- (3) مشاريع كانت موضوع عروض في إطار الاجتماعين الرابع والخامس للتشاور بين وزراء التربية والتعليم.
- (3) مشاريع مستفادة من البحث بوساطة استمارة حول التجارب الناجحة.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير الخاص بنهضة التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي لم يتطرق إلى مشاريع الجمهورية اليمنية.

جدول رقم (45): توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها في الجمهورية اليمنية

المصدر	المحور/المجال	عنوان المشروع
التقرير المشترك حول نهضة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي.		
التجارب المعروضة في الاجتماعين التشاوريين الرابع والخامس لوزراء التربية والتعليم.	جودة التعليم/ التقنية والتعليم	توظيف تقنية الاتصال والمعلومات في التعليم «مشروع انطلق».
	الشراكة المجتمعية	برنامج التحويلات النقدية المشروطة.
	جودة التعليم/ نظم التعليم	التطوير المدرسي.
	جودة التعليم/ نظم التعليم	تعليم الفتاة.
البحث بوساطة استمارة حول التجارب الناجحة.	جودة التعليم/ نظم التعليم	التطوير القائم على المدرسة.
	الحكامة الشراكة المجتمعية	تشكيل مجالس الآباء والأمهات.

2.3.3. عرض القصص الناجحة

1.2.3.3. مشروع التطوير القائم على المدرسة

يهدف المشروع إلى تهيئة الموارد المادية والبشرية بحسب حاجات كل مدرسة، لتمكينها من تحسين أدائها وتجويد مخرجاتها التعليمية، والنهوض والارتقاء بمستوى خدماتها التربوية والتعليمية بما يتوافق مع معايير الجودة والاعتماد المدرسي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الخاصة التي يمكن تلخيصها بتوفير بيئة مدرسية وتعليمية جاذبة وآمنة وصحية، داعمة للتعلّم والمنافسة الإيجابية بين الطلاب، وتحسين ممارسات التعليم والتعلم، والارتقاء بمستوى التعليم والتعلّم وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد المدرسي، مع مراعاة وتعزيز تكافؤ الفرص، وتممية القيم

الدينية والخُلقية والوطنية والتربوية لدى الطلاب، والتوظيف الفعال لمصادر وتقنيات التعليم والتعلم في تحسين الممارسات التربوية والتعليمية والإدارية بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية، حتى تتمكن من أداء مهامها التربوية والتعليمية بكفاءة وفاعلية، وكذلك تفعيل وتوسيع المشاركات الأبوية والمجتمعية في دعم التطوير المستمر للمدرسة، وتعزيز قدرات المدرسة على إدارة وتنمية مواردها المالية، ورفع قدرات المدرسة والمجتمع المحلي فيما يخص تنفيذ ومتابعه وتقويم خطط المدرسة التطويرية، مع حثها على القيام بإدارة وتنمية مواردها المالية، وخضوعها لتقويم أدائها وترتيبها وتصنيفها وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد المدرسي.

ويمكن تحديد إيجابيات مخرجات المشروع في بناء نظام إداري ومالي وتخطيطي، ومتابعة وتقييم قائم على المدرسة مع تعزيز التعاون المشترك بين المجتمع المحلي والمدرسة فيما يخص إدارة العملية التعليمية وتحسين مدخلاتها، الشيء الذي أسفر عن توسيع مشاركة المجتمع المدرسي مع إدارة المدرسة في معالجة قضايا المدرسة، وتسهيل عملها، وتقديم الدعم المالي في بعض الأحيان، إضافة إلى تطوير قدرات الإدارة المدرسية على معالجة المشكلات الخاصة بها، وإعداد خطط سنوية محدودة التفاصيل، مثل: الأنشطة الفرعية لفترة زمنية محددة، والكلفة المالية للمنفيذين وتحسين توزيع المهام والأنشطة للعمل بين العاملين في المدرسة وخاصة القضايا المرتبطة بالنعوية، وكذلك اعتماد موازنات تشغيلية سنوية للمدارس على أن تصبح قادرة على بناء وإدارة نظام مالي شفاف وفق أنظمة الحكومة في عملية الإيداع والسحب، وبناء قدرات المدرسة في جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، بالإضافة إلى تحسين البيئة المدرسية من حيث توفير الصيانة البسيطة وتهيئة الفصول وطلائها، وصيانة الأثاث المدرسي والتجهيزات، وتوفير وسائل تعليمية لتنفيذ الأنشطة الصفية، والمساعدة في تنفيذ الأنشطة غير الصفية المصاحبة للمنهج الدراسي، وتوفير مستلزمات داخلية وخارجية للمدرسة.

وقد ارتكزت العوامل الداعمة لنجاح المشروع حول توافر الإرادة السياسية الداعمة والمساندة لعملية التطوير، وتنامي الوعي الرسمي والشعبي بمشكلات التعليم وتحدياته التي تواجهها المدرسة في تلبية احتياجات الفرد والمجتمع، والاتجاه نحو التصدي للتحديات والمشكلات التي تواجه النظام التربوي والتعليمي، والتوجه الجاد للارتقاء بمستوى التعاون والتنسيق والتناغم مع شركاء التنمية في تخطيط وتنفيذ وتمويل برامج التطوير المدرسي، والاستثمار والتوظيف الفعال للموارد والمصادر المتاحة والمتوافرة على نحو فعال، والاستفادة من التجارب التربوية الوطنية والإقليمية والعالمية، واستلهام العبر والدروس المعززة للإيجابيات التطويرية والمعالجة لنواحي القصور.

أهم الدروس المستفادة تتجلى فيما سبق تسجيله من أهمية التخطيط على المستوى اللامركزي، بخاصة على مستوى المدرسة الذي يمثل الجهة الأمامية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية على المستوى الوطني والمحلي، ومدى أهمية بناء قدرات المدارس لتشخيص وضعها ومحيطها، ووضع الحلول التي تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي، والتي قد تختلف عن المجتمعات المحلية الأخرى، أو تحتاج إلى معالجات مختلفة من دون إغفال بناء الإحساس بالملكية، ومشاركة المجتمعات المحلية لها دور أساسي في تعزيز أدوار الرقابة والمساءلة من خلال أقرب المستفيدين من المدرسة، وهم الطلاب ومجالس الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية.

2.2.3.3. مشروع تشكيل مجالس الآباء والأمهات

يهدف المشروع إلى تعزيز دور المجتمع المحلي في توسيع وتجويد العملية التعليمية، أمّا أهدافه الخاصة فتتمثل في رعاية وتشجيع مشاركة المجتمع، وتعزيز مبدأ اللامركزية في النظام التعليمي، وتعزيز التواصل بين المجتمع المحلي والمدرسة بما من شأنه حلّ الإشكاليات المتعلقة بشؤون التعليم.

تتعلق أهم الفرص الداعمة والمساندة للمشروع بوجود إرادة سياسية داعمة ومساندة لتحسين تعليم الفتيات، بخاصة في المناطق الريفية، ودعم وزارة التربية لمجالس الآباء والأمهات من خلال منهجية مشاركة المجتمع التي تبنتها استراتيجيته تطوير التعليم الأساسي والثانوي. وتحديد نطاق عمل هذه المجالس، وتبني وزارة التربية والتعليم لأدلة تدريب مجالس الآباء والأمهات والأخصائيين الاجتماعيين، مركزة على تطوير مهارات التخطيط والإدارة لدى موظفي إدارتي تعليم الفتاة ومشاركة المجتمع على كافة المستويات.

وتتجلى أهم الدروس المستفادة في أهمية الدور الذي تؤديه المجتمعات المحلية في المساعدة والدفع بتحقيق أهداف التعليم، بما في ذلك مجالس الآباء والأمهات وأدوارها في تنمية الشعور بملكية المدرسة والحفاظ عليها، وتحسين مهمتها التربوية والتعليمية وتجويدها.

3.2.3.3. مشروع تعليم الفتاة في الجمهورية اليمنية

يهدف المشروع إلى تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة في الخدمة التعليمية بين الذكور والإناث عبر أهداف خاصة تتضمن رفع معدلات الالتحاق للفتيات في مرحلة التعليم الأساسي، ورفع معدلات البقاء والاستكمال للفتيات حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وكذلك رفع الوعي المجتمعي في المناطق الريفية بأهمية التعليم خاصة بالنسبة للفتيات.

وتتجلى نتائج ومخرجات المشروع في رفع معدلات الالتحاق الصافية بالنسبة للإناث من (52.4%) من إجمالي السكان الإناث في عمر (6-14) سنة في عام 2002/2001 إلى (75.3%) في عام 2013/2012، وتقليص فجوة النوع الاجتماعي من (0.72) في عام 2002/2001 إلى (0.82) في عام 2013/2012 وقد تقلصت نسب التسرب وارتفعت نسب البقاء بالنسبة للإناث من دون تدن كبير، على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تسود معظم مناطق الجمهورية اليمنية، وارتفاع نسبة أعداد المعلمات الإناث في التعليم الأساسي من إجمالي عدد المعلمين من (20.8%) في عام 2002/2001 إلى (30.4%) في عام 2013/2012 وانخفاض غياب المعلمين وتعزيز دور المرأة وبخاصة في المناطق الريفية.

وقد ارتكزت العوامل الداعمة لنجاح المشروع حول التبني الرسمي لتعليم الفتيات، وتوجه الجهات المانحة لدعم تعليم الفتيات، والاتجاه نحو ترسيخ السلطة المحلية وتحسين العلاقات بين المدارس والمجتمعات المحلية.

4.3. دولة الكويت

1.4.3 حصر المشاريع

شملت مشاريع دولة الكويت، وعددها (9) مشاريع، ثلاثة مجالات، وتوزعت حسب مصدرها إلى:

- (5) مشاريع وردت في التقرير حول نهضة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي.
- (3) مشاريع تدخل ضمن التجارب المعروضة في الاجتماع التشاوري.
- مشروع واحد موضوع البحث بوساطة استمارة.

جدول رقم (46): توزيع المشاريع حسب مصدر استقتها في دولة الكويت

المصدر	المحور/المجال	عنوان المشروع
التقرير المشترك حول نهضة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي.	• جودة التعليم/ التقنية والتعليم. • الالتحاق والجودة/ نظم التعليم.	• حوسبة التعليم في رياض الأطفال وبالمرحلة الابتدائية. • الملف الإنجازي. • الحصص المساندة. • دمج وتعليم أطفال متلازمة داون في المرحلة الابتدائية. • العناية بالفئات الخاصة.
التجارب المعروضة في الاجتماعين التشاوريين الرابع والخامس لوزراء التربية والتعليم.	• نظم التعليم. • التقنية والتعليم. • مناهج التعليم العام.	• التعليم للريادة. • التعليم الإلكتروني. • تأصيل القيم التربوية.
نتائج البحث بوساطة استمارة حول التجارب الناجحة.	• الجودة/ مناهج التعليم العام.	• التربية على حقوق الإنسان.

2.4.3. عرض التجارب الناجحة

1.2.4.3 مشروع حوسبة التعليم في رياض الأطفال وبالمرحلة الابتدائية

تمَّ إدماج مشروع الحوسبة ضمن خبرات المنهج الدراسي في رياض الأطفال، بحيث تضمنت بعض المهارات الأساسية اللازمة لتعامل الأطفال مع أجهزة الكمبيوتر، ومن أهداف المشروع:

- 1 - تحقيق حد أدنى من الثقافة الحاسوبية لدى الأطفال بما يمكنهم من التعامل الواعي مع معطيات الحاسوب ومتطلباته.
- 2 - تقديم برمجيات حاسوبية متطورة تستخدم الوسائط المتعددة في تفاعل الطفل معها في مرحلة رياض الأطفال.
- 3 - تزويد البيئة الصفية في مرحلة رياض الأطفال بمزيد من الأنشطة التربوية الهادفة التي تحقق للمتعلمين متعة ذهنية وعقلية.

ويهدف مشروع حوسبة التعليم بالمرحلة الابتدائية إلى تحقيق ما يلي: تدريس مادة مبسطة لتعليم المعارف والمهارات الأساسية للحاسوب واستخداماته لطلاب المرحلة الابتدائية، وتوظيف الحاسوب لخدمة المجالات الدراسية الأخرى (التكامل معها)، بهدف استخدام الحاسوب كأداة بصورة إيجابية.

ويهدف المشروع إلى:

- تزويد المتعلمين بالمهارات والمعارف الحاسوبية الأساسية من خلال بناء مقررات حاسوبية تدرس في جميع صفوف المرحلة.
- توظيف واستخدام الحاسوب لخدمة تدريس المجالات الدراسية المختلفة.
- إثراء البيئة التعليمية للمجالات الدراسية المختلفة ببرمجيات حاسوبية تعليمية تخدم هذه المجالات سواء في جوانب التدريس الصفي أو في جوانب الاستخدامات اللاصفية للمعلمين.
- تنمية المهارات والمعارف الحاسوبية لمعلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية، وتعزيز استخدامهم للحاسوب، وتوظيفه لخدمة مهامهم الوظيفية في مختلف مناحيها.

2.2.4.3. مشروع الملف الإنجازي

يأتي مشروع الملف الإنجازي في إطار سياسة التطوير الشامل الذي تنتهجها الوزارة في مختلف محاور العمل التربوي، ومن بينها تعديل نظم التقويم وأساليبه، وتطوير مفهومه وأهدافه للتحقق من جودة العملية التعليمية، وقد تمت عملية إدخال التعديلات والتحسينات الضرورية واللازمة لتفعيل تنفيذ أدوات التقويم التكويني المستمر، واستجابة لتطلعات المتعلم في تحسين أدائه والارتقاء بتحصيله، وذلك من خلال وسائل عدة من بينها الملف الإنجازي الذي يحتوي على كل ما يقوم به الطالب خلال العام الدراسي ويحفظ في الحاسب الآلي، ويستخدم من قبل معلم المجال الدراسي، ويطلع عليه ولي الأمر ويكون مرجعاً لمعرفة مستوى الطلاب.

ويهدف الملف الإنجازي إلى مشاركة الطالب في عملية تقويمه، ودعم مراحل عملية التعلم على أشكالها، وتشجيع الأداء الناجح وتطويره، إضافة إلى دعم وتوثيق الأفكار والمشاريع التعاونية من خلال تطوير عمل الطلاب وتشجيعهم على العمل كفريق تعاوني، وتوثيق مدى تقدم الطالب، بجانب إشراك أولياء الأمور والمعلمين في عملية المتابعة الشخصية والمهنية للطلاب. ويتكون الملف الإنجازي من نوعين هما:

- بورتفوليو العمل الجاري (Working Portfolio): ويحتوي هذا النوع من الملف على مجمل أعمال الطالب خلال الفصل أو السنة في مساق أو مادة معينة.
- بورتفوليو العرض (Presentation Portfolio): وهو مخصص لعرض أهم أعمال الطالب وأفضلها خلال فترة التعلم أو في نهايتها ويستخدم هذا النوع أداة للتقويم النهائي.

3.2.4.3. مشروع الحصص المساندة

يهدف إلى علاج وإثراء المهارات التي يتم تدريسها في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم عبر حصص مساندة وتخصص خلال الأسبوع، وتمثل أسلوباً للتعامل مع كل من الضعيفين والمتوسطين والفاائقين كل على حدة، بأسلوب تعاوني يرفع من مستوى الضعيف ويدفع بالمتوسط إلى الأمام ويثري جذوة التميز لدى الفائق، وهذا ما أخذت به وزارة التربية في دولة الكويت ضمن خطتها لتطوير المرحلة الابتدائية للاهتمام بالفائقين، ومعالجة بؤادر الضعف في التحصيل الدراسي لدى بعض الطلاب.

4.2.4.3. مشروع دمج وتعليم أطفال متلازمة داون في المرحلة الابتدائية

اهتماماً بمنهج ذوي الاحتياجات الخاصة يتضمن البرنامج التربوي لأطفال متلازمة داون المهارات الحسية، ومهارات السلوك الاجتماعي، والمهارات اللغوية والحركية والإدراكية، وكذلك مهارات الرعاية الذاتية في المدارس الحكومية، كما تطبق المدارس الخاصة العربية مناهج وزارة التربية، وتقوم المدارس الأجنبية بتعديل مناهجها لتلائم الأنواع والدرجات المختلفة من الإعاقات، ويهدف المشروع إلى توفير الحد الأقصى من الرعاية التربوية والنفسية والاجتماعية لأطفال متلازمة داون، ضمن البيئة الطبيعية لأقرانهم في المرحلة الابتدائية، والعمل على إكسابهم المهارات المناسبة التي تساعدهم على الاعتماد على النفس، والسعي إلى جعل الطفل قوة منتجة في المستقبل في حدود قدراته وإمكاناته.

5.2.4.3. مشروع العناية بالفئات الخاصة

تدرك وزارة التربية أن رعاية الفائقين لا ينبغي أن تترك للاجتهادات الفردية أو الظروف، وأن من الأهمية بمكان القيام بجهود مكثفة ومنظمة لتحقيق أفضل عائد ممكن من الرعاية لهم، لذلك أنشئ مجلس أعلى لرعاية الفائقين برئاسة معالي وزير التربية، وقد تم تحديد أهداف مشروع رعاية الفائقين فيما يأتي:

- 1 - استثمار قدرات المتفوقين عقلياً إلى أقصى طاقاتها.
- 2 - إعداد القيادات للمستقبل في مختلف مجالات التخصص العلمي والفني والأدبي.
- 3 - تطوير القدرة على التفكير الابتكاري في مجالات العلوم واللغة والفنون.
- 4 - تفهم المتفوقين للمسؤولية الاجتماعية، والاضطلاع بواجباتهم نحو الوطن، ونجاحهم في مجالات تخصصهم.
- 5 - تنمية الشخصية وتيسير سبل التوافق النفسي لها.

وقد أنشأت الوزارة فصلاً لطلاب المركز الإثرائي في المرحلة الثانوية للفترة الصباحية في مدرستين واحدة للبنين وواحدة للبنات، وذلك لتخفيف الأعباء الإدارية على مدرسي الفصول الإثرائية. ويتم اختيار المعلمين لتدريس الطلاب الفائقين في الفصول الخاصة وفقاً لمعايير معينة على أن يتم إعداد المعلمين عن طريق دورات تدريبية يجتازها المعلم، تهدف إلى إعداد معلمي الفصول للفائقين والتعرف على خصائصهم وطرق تدريسهم.

6.2.4.3. مشروع التعليم للريادة

جاء هذا البرنامج بدعوة من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته (26) في مسقط نوفمبر 2010، والذي دعا إلى «دعوة الدول الأعضاء إلى السعي لإدخال برنامج التعرف على عالم الأعمال (كاب) في المناهج التعليمية والتدريبية بالتعاون مع وزارات التعليم والجهات ذات العلاقة بالتدريب، مع ضرورة توافر الدعم المالي والحملات الإعلامية اللازمة».

ويهدف البرنامج إلى:

- 1 - توعية طلاب التعليم الثانوي والمتدربين في معاهد التدريب المهني والتقني بشأن المؤسسات والعمل للحساب الخاص لاعتمادها كخيار وظيفي.
- 2 - تطوير المواقف الإيجابية حيال المؤسسة والعمل للحساب الخاص.
- 3 - توفير المعرفة والتمرس في الصفات المطلوبة والتحديات التي قد تتم مواجهتها عند إنشاء مؤسسة ناجحة وتشغيلها وبخاصة المؤسسات الصغيرة.
- 4 - إعداد الشباب والشباب على العمل بشكل منتج في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وبشكل أكثر شمولية، وتهيئتهم لبيئة قد يكون فيها الاستخدام النظامي المأجور بدوام كامل نادراً أو معدوماً.

7.2.4.3. مشروعات طموحة لإدخال التكنولوجيا في التعليم

تشهد ساحة التربية والتعليم في دولة الكويت نهضة معاصرة تأخذ بأحدث ما توصل إليه العلم الحديث والتقنية من مستحدثات تقيّد في تطوير العملية التعليمية ورفع كفاءتها. وفي هذا المجال تتبنى الوزارة عدداً من المشروعات التي تستهدف توفير الاحتياجات المادية للمدارس، اللازمة لتطوير أدائها وإدخال التكنولوجيا إلى التعليم بما يحسن من مدخلاته ومخرجاته. وتتعدد هذه المشروعات لتشمل العديد من جوانب العملية التعليمية.

وقامت وزارة التربية بالتعاون مع المركز الإقليمي لتطوير البرمجيات بتنفيذ العديد من المشروعات والتي منها:

- 1 - مشروع الكتاب الإلكتروني: يقوم هذا المشروع على فكرة توفير نسخة إلكترونية من الكتب المدرسية، بالإمكان الاطلاع عليها وتصفحها، وقد شمل هذا المشروع جميع التعليم العام والديني والتعليم الكبار، حيث تم توفير (Flash Memory) لكل طالب أو دارس. وبلغ عدد الكتب التي تم تحويلها إلى نسخ إلكترونية (911) كتاباً تحتوي على ما يقارب (150000) صفحة.
- 2 - مشروع برمجيات رياض الأطفال: يهدف هذا المشروع لتشجيع وتحفيز طفل الروضة في المستويين الأول والثاني، عن طريق التعلم الذاتي، وباستئارة دافعيته عن طريق البرمجيات. وقد تم التطوير الأول عام 2002 بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وبإشراف خبراء تربويين، لفائدة جميع رياض الأطفال، حيث يستفيد من هذه البرامج أكثر من (55) ألف طفل سنوياً.
- 3 - مشروع تطوير برمجيات المرحلة الابتدائية: يتم عن طريق تصميم وإنتاج برمجيات تعليمية تخدم طلاب

المرحلة الابتدائية في مواد القرآن الكريم والتربية الإسلامية للصفوف من (1-5)، واللغة العربية للصفوف من (1-4)، واللغة الإنجليزية للصفوف من (1-5)، والاجتماعيات للصفوف من (3-5)، والتربية الوطنية للصفوف من (1-5)، والمهارات الحياتية للصفوف من (1-5).

4 - مشروع إعداد برمجيات تعليمية للمرحلة المتوسطة في مادتي العلوم والرياضيات: في إطار التوسع في إدخال التكنولوجيا إلى التعليم، سعت وزارة التربية والاتفاق مع المركز الإقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية وبدعم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إلى البدء في مشروع إعداد برمجيات تعليمية للمرحلة المتوسطة لمادتي العلوم والرياضيات، حيث تقوم الوزارة بتحديد المحتوى العلمي ومضامينه، ثم يحول إلى برمجيات تكنولوجية من قبل المركز الإقليمي. وقد بدأ العمل في العام الدراسي 2011/2012.

5 - مشروع تطوير بنك الأسئلة المتكامل (Item Pool) في جميع المجالات الدراسية للمرحلتين المتوسطة والثانوية. والهدف من المشروع المساعدة في تحسين تعلم وأداء المتعلمين، حيث تم التدقيق على ما يقارب من (200000) سؤال بمراجعة ومعرفة موجهي المواد الدراسية في وزارة التربية، وقد تم وضع البرنامج على موقع الوزارة منذ عام 2004 وهو متاح للجميع.

6 - مشروع البوابة التعليمية: يهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تطوير العملية التعليمية عن طريق إيجاد منظومة تقنية متكاملة وبخدمات متنوعة، تساعد على تنمية قدرات ومهارات المتعلمين، حيث يتم توفير بيانات وإحصاءات دقيقة وبصور تفاعلية يومية، تضم المشاركين في مكونات العملية التعليمية (معلم، متعلم، ولي أمر، إدارة، باحثين...).

8.2.4.3. مشروع تأصيل القيم التربوية

الهدف من المشروع هو أن يكون لدى المتعلم مجموعة من القيم التربوية والمعارف والمهارات. ومن أجل ذلك تم استحداث مقررات ومناهج مطورة تساهم في فلسفة التعليم. ومن أهدافه:

- 1 - مهارات الحياة، حقوق الإنسان والدستور، والاختيار الحر.
- 2 - تطوير المعايير والمواد التعليمية للمناهج الدراسية وفق معايير الجودة في صناعة المنهج.
- 3 - تأصيل العقيدة الإسلامية من خلال الأهداف التربوية لجميع المناهج الدراسية وتأكيدها على المحتوى والأنشطة التعليمية.
- 4 - المحافظة على الهوية الثقافية الكويتية وحقوقها الأساسية.
- 5 - التأكيد على التربية القيمية من خلال التركيز على قيم الحوار وحقوق الإنسان واحترام الرأي الآخر والديموقراطية، واحترام الحريات وسيادة القانون، والتواصل مع الآخرين في جميع المناهج الدراسية، وتطبيقها عملياً في الأنشطة التعليمية.
- 6 - تعزيز روح المواطنة والوحدة الوطنية، وارتباطها بالتوازن بين الحقوق والواجبات مع الاحتفاظ بالتوازن الفكري، والابتعاد عن التطرف والعنف، واتخاذ الوسطية والاعتدال نهجاً حضارياً في جميع المناهج الدراسية وبخاصة المواد الاجتماعية والتربية الوطنية ومهارات الحياة.

- 7 - الاهتمام بالنمو الشامل المتكامل للمتعلم من خلال مراعاة المنهج للجانب المعرفي والنفس حركي والوجداني في صياغة الأهداف التربوية للمناهج بصورة تحقق التوازن في هذه الجوانب.
- 8 - إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي وغرس حب المعرفة وتحصيلها في عصر الانفجار المعرفي.
- 9 - تمركز الممارسات التعليمية حول فردية المواقف التعليمية.
- 10 - زيادة درجة الحرية الممنوحة للطلاب في مواقف التعلم مع زيادة الخيارات والبدائل المتاحة أمامهم.
- 11 - التعامل الإيجابي مع التحدي التكنولوجي من خلال التأكيد على استخدام المناهج لمصادر التعلم المختلفة، واستحداث المناهج الإلكترونية لتشجيع الطلاب والمعلمين على التعلم الذاتي.
- 12 - تطبيق المفاهيم التربوية الجديدة مثل: التعلم المفرد، التعلم بمساعدة الكمبيوتر، تكنولوجيا الوسائل المتعددة، ومراكز مصادر التعلم، والمكتبة الإلكترونية.
- 13 - ارتباط المادة العلمية بالتطور التكنولوجي في صيغة تفاعلية من الصف الأول الابتدائي إلى نهاية مرحلة التعليم العام.
- 14 - تنوع وتحديث استراتيجيات التعليم والأنشطة التعليمية المرتبطة بها.
- 15 - تحديث أساليب التقويم وتنوع أدوات تقويم الطالب لقياس مدى التحصيل الدراسي.
- 16 - الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية لتطوير المناهج الدراسية وطباعة وتوريد المواد التعليمية.

9.2.4.3. مشروع التربية على حقوق الإنسان

إن الهدف العام للمشروع هو دمج مفاهيم الديمقراطية والدستور وحقوق الإنسان بالمناهج، أما أهدافه التفصيلية فهي زيادة وعي المتعلم بأهمية الديمقراطية والدستور وحقوق الإنسان، وإلمامه بالمعارف والمعلومات المتعلقة بالدستور وحقوق الإنسان، وكذلك إعداده للممارسات الحياتية، وتسعى كذلك إلى تعزيز القيم الإنسانية المتعلقة بالديموقراطية والدستور وحقوق الإنسان، وتكوين الاتجاهات الإيجابية نحو الديمقراطية والدستور وحقوق الإنسان، وتنمية ولاء وانتماء المتعلم لوطنه وتنمية مهارة التفكير الناقد.

ومن أبرز مخرجات المشروع تخصيص مقرر دراسي للصف الثاني عشر الثانوي على الديمقراطية والدستور وحقوق الإنسان، ودعم خطة الجامعة العربية للتربية على حقوق الإنسان بطباعة الدليل الإرشادي الخاص بالخطة، كما أنه ساعد على نشر كتيب عن تجربة دولة الكويت في مجال التربية على حقوق الفرد، ودمج مفاهيم حقوق الإنسان في جميع المناهج الدين.

وقد استفاد المشروع من عدة عوامل داعمة، من أبرزها المساندة السياسية والإرادة لتحقيق أهداف المشروع والخطة التربوية التنموية للحكومة.

لقد أبرز المشروع ضرورة مواكبة المناهج الدراسية لمقتضيات العصر، وأهمية العمل كفريق، وكذا التنسيق مع جميع القطاعات والباحثين والمعلمين من ذوي الصلة، إضافة للاستفادة من توصيات الجامعة ومكتب التربية العربي لدولي الخليج.

5.3. المملكة العربية السعودية

1.5.3. حصر المشاريع

- شملت مشاريع المملكة العربية السعودية (23) مجالاً وتوزعت حسب مصدرها إلى:
- (10) مشاريع وردت في التقرير حول نهضة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي.
- (4) مشاريع تدخل ضمن التجارب المعروضة في الاجتماع التشاوري.
- (9) مشاريع موضوع البحث بوساطة استمارة.

جدول رقم (47): توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها بالمملكة العربية السعودية

المصدر	المحور/المجال	عنوان المشروع
التقرير المشترك حول نهضة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي.	جودة التعليم/ نظم التعليم.	مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم.
	جودة التعليم/ مناهج التعليم.	المشروع الشامل لتطوير المناهج.
	جودة التعليم/ مناهج التعليم العام.	تدريس اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية.
	جودة التعليم/ تمهين التعليم.	اختيارات المعايير المهنية للتربويين.
	جودة التعليم/ مناهج التعليم العام.	تجربة التعليم الثانوي المرن.
	جودة التعليم/ التقنية والتعليم.	المختبرات المحوسبة.
	جودة التعليم/ مناهج التعليم العام.	تطوير مناهج الرياضيات والعلوم الطبيعية.
	جودة التعليم/ نظم التعليم.	رعاية الموهبة والإبداع.
	جودة التعليم/ تمهين التعليم.	تدريب المعلمين والمعلمات أثناء الخدمة.
	جودة التعليم/ نظم التعليم.	العناية بدوي الاحتياجات الخاصة.
التجارب المعروضة في الاجتماعين التشاوريين الرابع والخامس لوزراء التربية والتعليم.	جودة التعليم/ مناهج التعليم.	التعليم الثانوي نظام المقررات.
	جودة التعليم/ التقنية والتعليم.	منظومة التعليم الإلكتروني.
	جودة التعليم/ مناهج التعليم العام.	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير التعليم العام: المناهج نموذجاً. • تطوير التعليم العام: إنجازات وتطلعات.
نتائج البحث بوساطة استمارة حول التجارب الناجحة.	جودة التعليم/ التقنية والتعليم.	<ul style="list-style-type: none"> • مشروع الربط الشبكي والاتصال. • مشروع تصميم عمليات ودليل خدمات المركز الوطني للمعلومات التربوية في وزارة التربية والتعليم. • مشاريع تأمين وتركيب معامل الحاسب ومعامل مصادر التعلم.
	الحكامة/ التقنية والتعليم.	<ul style="list-style-type: none"> • مشروع إنجاز. • مشروع إدارة الموارد الإدارية والمالية فارس. • مشروع نور (الإدارة التربوية).
	جودة التعليم/ مناهج التعليم العام.	<ul style="list-style-type: none"> • مشروع اعداد وبناء منهجية تطوير البرامج للتطبيقات وإدارات تقنية المعلومات. • مشروع الاولبياد الوطني للإبداع العلمي 2013م. • مشروع التعلم النشط.

2.5.3. عرض التجارب الناجحة

1.2.5.3. مشروع الربط الشبكي والاتصال

إن الهدف العام للمشروع هو التوسع في المشاركة المجتمعية بالتعليم، وترمي أهدافه الخاصة إلى ربط مواقع الوزارة وإدارات العموم وإدارات التربية والتعليم بشبكة افتراضية واسعة، وتحسين خدمة الإنترنت في المكاتب والمدارس التابعة للوزارة، كما تسعى إلى ربط المدارس النائية والتي لا يصلها الإنترنت عن طريق الأقمار الصناعية، وتطوير وسائل الربط الحالية للمدارس بتقنيات وسرعات فضلى وفق المتاح.

تتمثل مخرجات المشروع وإنجازاته في بناء وتشغيل وإدارة شبكة الاتصالات الافتراضية التي تربط جميع مواقع الوزارة بشكل مرحلي وتدرجي، وإتاحة الوصول إلى شبكة الإنترنت لمكاتب ومدارس الوزارة بشكل مباشر أو من خلال الشبكة، إضافة إلى تمكين الوزارة من تشغيل أنظمتها الاستراتيجية بكفاءة وجوده، ورفع معدل الفائدة المتوقعة، وتهيئة البنية التقنية المناسبة لتطوير بيئة التعليم بما يتفق مع توجهات الوزارة.

ومن أهم نتائجه كذلك استكمال ربط (714) موقعا، وتغطية أكثر من (10) مواقع من إدارات التعليم بالخدمة، وتزويد أكثر من (2800) مدرسة نائية بخدمة الإنترنت عن طريق الأقمار الصناعية، وأكثر من (937) مدرسة بخدمة الربط المباشر بالإنترنت، وتزويد (20) إدارة تربية وتعليم بالخدمة نفسها، ولكن بسعات عالية.

2.2.5.3. مشروع تصميم عمليات ودليل خدمات المركز الوطني للمعلومات التربوية في وزارة التربية والتعليم

إن الهدف العام الذي يرمي إليه هذا المشروع في خطة التنمية هو وضع أسس حكامه تقنية المعلومات، ودليل مفصل للعمليات والخدمات التقنية بالمركز الوطني للمعلومات التربوية في وزارة التربية الوطنية. ويهدف المشروع إلى تصميم وتنفيذ المجموعة الكاملة لآليات عمل المركز الوطني للمعلومات التربوية، بناءً على أفضل الممارسات العالمية، من خلال تصميم عمليات المركز الوطني للمعلومات التربوية ودليل خدمات المركز الوطني للمعلومات التربوية والنشر والتدريب.

وتتجلى مخرجات المشروع وإنجازاته في تصميم وتنفيذ المجموعة الكاملة لآليات عمل المركز الوطني، وتطوير دليل شامل لخدمات وعمليات المركز الوطني.

3.2.5.3. مشاريع تأمين وتركيب معامل الحاسب ومعامل مصادر التعلم

إن الهدف العام الذي ينتمي له المشروع في خطة التنمية يهتم بتطوير البيئة التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية للمرحلة المقبلة. ويهدف المشروع إلى تمكين المدارس من استخدام الحاسب الآلي والمعلوماتية، وتوظيف تقنياتها في تعزيز العملية التربوية والتعليمية، من خلال التطبيق العملي لعلوم الحاسب الآلي وتطبيقاته

المرتبطة بمناهج الحاسب الآلي في المرحلتين المتوسطة (الإعدادية) والثانوية، والتعليم باستخدام الحاسب الآلي من خلال توظيفه كوسيلة للتعلم التفاعلي والذاتي. ويسعى كذلك إلى الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة باستخدام الحاسب الآلي، وتقديم الدعم الفني وصيانة الأجهزة لجميع المعامل التي يتم تأمينها في مشاريع المعامل، وتدريب المعلمين والمعلمات ومشرفي تقنية المعلومات في الميدان على آخر الإصدارات من البرامج المعتمدة في مناهج الحاسب الدراسية وصيانة الأجهزة والبرامج.

وتتجلى مخرجات المشروع وإنجازاته في معامل الحاسب الآلي المزودة بشبكة وتجهيزات تقنية وأثاث تقني (سنة 2013: المعامل (6763)، الجاهزية (102077)، السيرفرات (6763))، ومعلمين ومعلمات مدربين على البرامج المؤمنة في معامل الحاسب الآلي «المستفيدون سنة 2013: عدد الإدارات (45)، عدد المدارس (6763)، عدد المعلمين والمعلمات (6763)، عدد المشرفين والمشرفات على المعامل (135)» وكذا خدمات الدعم الفني لمعمل الحاسب الآلي.

4.2.5.3. مشروع إنجاز

تتجلى أهداف المشروع في أتمتة شاملة لإدارة الوثائق والمستندات الرسمية، وتنظيم حركة هذه الوثائق بين الوكالات والإدارات، وإنشاء بيئة متكاملة وأمنة لحفظ وأرشفة وثائق الوزارة. وبناء نظام للتعاميم وحفظها وسهولة استرجاعها، كما تسعى إلى تسهيل عملية البحث على الوثائق والمستندات وفقاً للصلاحيات وإجراءات الحكامة المتبعة، والتكامل في حفظ الوثائق مع حلول المشاريع الاستراتيجية في الوزارة (مثل: نظام فارس ونور)، وتحسين كفاءة العمل من خلال تقليل الوقت اللازم في انتقال المعاملات، وتحسين تتبع الوثائق الرسمية، وإنجاز المهام والمعاملات في أي وقت من أي مكان من خلال الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، وإدارة أعمال اللجان وقراراتها ومتابعة مهماتها.

ومن أهم مخرجات المشروع وإنجازاته: أتمتة الأعمال المكتبية في الإدارة العامة، ومتابعة المعاملات والمراسلات الواردة والصادرة، والتحكم في تدفق المعاملات، وتوحيد تقنية المحتوى الإلكتروني المستخدمة على مستوى الوزارة وإدارات التعليم، لإيجاد بيئة معلومات أكثر فعالية، كما أنها تتعلق بإدارة أرشفة الوثائق والمحتوى الإلكتروني لجميع قطاعات الوزارة، والبدء في إنشاء إدارة السجلات حسب أفضل المعايير، وكذلك إدارة أعمال الاجتماعات واللجان وقراراتها، ومتابعة مهماتها وحفظها وإدارة المواعيد وقائمة الاتصال.

5.2.5.3. مشروع إدارة الموارد الإدارية والمالية (فارس)

يهدف المشروع إلى تطوير البيئة التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية للمرحلة المقبلة، واستخدام أحدث ما وصلت إليه التقنية، لتوفير حل متكامل وشامل لإدارة موارد وزارة التربية والتعليم، ورفع كفاءة وفعالية الشؤون الإدارية والمالية في الوزارة وفي إدارات التربية والتعليم، وتحسين دقة وجودة البيانات وسلامتها المتعلقة بالموارد

المالية والبشرية، وضمان الخصوصية والأمان لهذه البيانات، وتسعى كذلك أهدافه إلى دعم عملية صنع القرار في وزارة التربية والتعليم من خلال إيجاد بيئة معلومات موحدة، ومتكاملة، وآمنة ومتاحة، تدعم اتخاذ القرار المناسب، وتحسين الكفاءة من خلال ميكنة الأعمال المتصلة بمهام تخطيط الموارد وإدارة العمليات في الوزارة، مع توفير معلومات دقيقة عن الموظفين، والتي تسمح بقياس ومتابعة أفضل لأداء الموظفين وإحلال التكامل بين قواعد البيانات المتعددة والمعزولة في جميع المناطق في قاعدة بيانات مركزية واحدة توفر الخدمات الإلكترونية على مدار الساعة، ومن أي مكان، لكل المعلمين والمعلمات والموظفين والموظفات، وتوفر المعلومات وتتيحها للأفراد والإدارات بما يحقق الاستفادة المثلى، ويحافظ على السرية والخصوصية، وكذلك تحقيق الجودة الإدارية الشاملة لأجهزة الوزارة وإدارات التعليم، والرقى بمستوى كفاءة وفعالية إجراءات العمل.

وتتجلى مخرجات المشروع وإنجازاته في توريد وتركيب وتشغيل كافة التجهيزات اللازمة لتجهيز البنية التحتية للأنظمة المطبقة في الموقع الرئيس، وإعداد وتهيئة نظام استعادة البيانات عند الكوارث في موقع احتياط، وتوريد وتركيب وتشغيل كافة التراخيص اللازمة للمشروع، وكذلك توظيف وتهيئة وتنفيذ الحلول الشاملة وبيئة التكامل الوسيطة التي يمكن من خلالها ربط الحل المقدم مع أية أنظمة مستقبلية، والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتنفيذ وتطبيق وتشغيل الأنظمة.

6.2.5.3. مشروع نظام الإدارة التربوية (نور)

تهدف وزارة التربية والتعليم من تنفيذ مشروع نظام الإدارة التربوية (نور) إلى زيادة فعالية التعليم لجميع مدارس التعليم العام ورياض الأطفال، باستخدام موارد التعليم الحكومية بشكل فعال، وتوفير معلومات دقيقة، والتخلص من تكرار البيانات، وتقديم خدمات إلكترونية للمستفيدين على مدار الساعة، وتوفير تغذية راجعة خاصة بالبيانات المتعلقة بالطلاب في الوقت المناسب وبحسب الحاجة، كما تسعى إلى توفير سير بيانات موثوق بها بين الوزارة والإدارات التعليمية، مما يقلل من الحاجة لإدخال البيانات في الوزارة، وتحسين قدرة الوزارة على تصميم وتخطيط وتشكيل وتطبيق السياسات الإدارية والتعليمية المناسبة، ودعم آلية اتخاذ القرار، وكذلك تمكين المستخدمين أصحاب العلاقة من الوصول الآني إلى المعلومات الإدارية التعليمية.

إن أبرز الخدمات التي يوفرها المشروع تهم جميع مكونات منظومة التربية والتكوين (المقررات، نظام اختبارات المرحلة الثانوية والمتوسطة (الإعدادية)، القبول وحركة الطلاب، حضور وغياب الطالب والمعلم، الإشراف التربوي، إرشاد الطلاب، رياض الأطفال، تعليم الكبار، التخطيط المدرسي والمباني.....).

ويمكن تلخيص منجزات المشروع بمراحل الإنجاز وكما يأتي: المرحلة الأولى «البنية الأساسية» (100٪)، فيما يخص المرحلة الثانية «الاختبارات والقبول» (100٪)، وبخصوص المرحلة الثالثة «الانتشار» (99٪)، و (90٪) فيما يتعلق بالمرحلة الرابعة «الأنظمة الإجرائية»، و (73٪) بالنسبة للمرحلة الخامسة و (48٪) فيما يخص المرحلة السادسة.

7.2.5.3. مشروع إعداد وبناء منهجية تطوير البرامج للتطبيقات وإدارات تقنية المعلومات

يهدف المشروع إلى وضع منهجية موحدة بحيث تنظم دورة حياة البرمجيات لجميع التطبيقات على مستوى وزارة التربية والتعليم، وتفعيل وتحفيز إدارات تقنية المعلومات بالاستفادة من القدرات والخبرات المكتسبة بالمشاركة بدورة حياة إعداد البرمجيات.

وتأتي أهمية المشروع في أنه يقوم بوضع منهجية قياسية لدورة حياة تطوير البرمجيات التي تعتمد على المقاييس العالمية، وتعمل على تسريع العمل وتوفير الجهد والوقت والتكلفة، وبناء برمجيات ذات جودة عالية.

وتتمثل مخرجات المشروع وإنجازاته في الوظائف المعرفية لبناء منهجية إعداد وتطوير البرامج على أسس فنية واقعية مطبقة، ونظام لأتمتة المنهجية (للتطبيقات/المناطق)، مع تطوير الإجراء وتطبيق وتنفيذ منهجية تطوير البرامج بالتدرج، وإدارة الاتصال (التواصل والاتصال الداخلي، التواصل والاتصال للمركز الوطني والتواصل والاتصال للمناطق)، وكذلك قياس النتائج والتحقق منها (مراجعة/التحقق/قياس النجاح) والبدء بأنشطة التهيئة والتخطيط بنسبة إنجاز (3%) علماً بأن هذه النسبة كانت في بداية المشروع.

8.2.5.3. مشروع الاولمبياد الوطني للإبداع العلمي 2013

يهدف المشروع إلى توفير البيئة التنافسية، واكتشاف المواهب والملكات العلمية لدى الطلاب وتطوير مواهبهم. وكانت مخرجات المشروع وإنجازاته تشمل عروضاً لمشاريع بحوث علمية وابتكارات، استفاد منهم (70000) طالب وطالبة.

9.2.5.3. مشروع التعلم النشط

الهدف العام هو تطوير الممارسات التدريسية لتتوافق مع تطبيقات التعلم النشط، وذلك من خلال تحكيم تطبيقات تدريسية ميدانية وفق متطلبات التعلم النشط وبناء النموذج والدليل التطبيقي للتعلم النشط وإصدارهما وكذا بناء حقيبة تدريبية للتعلم النشط وإصدارها وتطبيقات استراتيجيات التعلم النشط لمواد التربية الاجتماعية والوطنية.

تتجلى مخرجات المشروع في المشاركة في تطوير استراتيجيات التعلم النشط والتركيز على تطوير مهارات الطالب والارتقاء بالممارسات الإشرافية لمشرفي الميدان وفق استراتيجيات التعلم النشط.

يتعلق إنجاز هذا العام بإعداد الحقائق التدريبية للتعلم النشط، وتطبيق بعض استراتيجيات التعلم النشط داخل الصفوف بمشاركة مشرفي العموم ومشرفي الميدان والمعلمين.

6.3. سلطنة عمان

1.6.3. حصر المشاريع أو البرامج

تتوزع المشاريع، وعددها (19)، حسب المصادر على النحو الآتي:

- (7) مشاريع تم اختيارها من التقرير حول نهضة التعليم.
- (4) مشاريع كانت موضوع عروض.
- (8) مشاريع مشتقة من البحث بوساطة استمارة حول المشاريع والتجارب الناجحة الموجهة إلى دول الخليج العربي من طرف مكتب التربية العربي لدول الخليج.

جدول رقم (48): توزيع المشاريع حسب مصدر استقائها بسلطنة عُمان

المصدر	المحور/ المجال	عنوان المشروع
التقرير المشترك حول نهضة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي.	نظم التعليم	- تطوير الأداء المدرسي. - مشروع بنك الأنشطة.
	التقنية والتعليم	- تدريس مواد العلوم باستخدام المجسندات الإلكترونية.
	الشراكة المجتمعية	- المركز الوطني للتوجيه المهني.
	مناهج التعليم العام	- مشروع المنهج التكاملي.
	التقنية والتعليم	- مشروع البوابة التعليمية.
	نظم التعليم	- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
التجارب المعروضة في الاجتماعين الشاوريين الرابع والخامس لوزراء التربية والتعليم.	نظم التعليم	- تطوير الأداء المدرسي.
	التقنية والتعليم	- الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية الخادمة للنظام التعليمي.
	مناهج التعليم العام	- برنامج التنمية المعرفية للطلاب والطالبات في مواد العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافية البيئية.
	التقنية والتعليم	- التصحيح الإلكتروني لامتحان شهادة دبلوم التعليم العام.
نتائج البحث بوساطة استمارة حول التجارب الناجحة.	تمهين التعليم	- مشروع الأكاديمي للمعلمين ذوي الخبرة بالتعاون جامعة السلطان قابوس.
	مناهج التعليم العام	- مشروع تنمية المعرفية لمواد العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافيا البيئية للطلاب والطالبات.
	الشراكة المجتمعية	- مشروع العائد من الاستثمار (ROI).
	تمهين التعليم	- مشروع برنامج اختبار معارف المعلمين.
	الشراكة المجتمعية	- مشروع برنامج التواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي.
	مناهج التعليم العام	- مشروع «تدريس المتعلمين الصغار».
	التقنية والتعليم	- مشروع توظيف المدونة الإلكترونية لمواد العلوم.
	نظم التعليم	- مشروع فريق الأمن والسلامة.

2.6.3. عرض القصص الناجحة

1.2.6.3. المشروع الأكاديمي للمعلمين ذوي الخبرة بالتعاون جامعة السلطان قابوس

إن الهدف العام للمشروع هو تحفيز وتنمية المعلمين من أجل الارتقاء بهم نحو الأفضل، ورفع كفاءة أدائهم في العملية التربوية التعليمية، وذلك بتحقيق الأهداف التفصيلية من خلال تنمية الجانب الأكاديمي لهؤلاء المعلمين من ذوي الخبرة، وتزويدهم بالمعلومات والمستجدات والأساليب التربوية للعملية التعليمية، بالإضافة إلى تنمية مهارات المعلمين التخصصية في الحقول التربوية، وإكسابهم المهارات اللازمة في التطبيقات الفنية والعملية.

لقد مكن المشروع من تغطية الاحتياجات الأكاديمية للمعلمين المشاركين في البرنامج من ذوي الخبرة في مختلف التخصصات ومن كافة المحافظات، حيث استهدف عام 2012 عدد (200) معلم ومعلمة لأربعة تخصصات، وفي مطلع عام 2013 شارك فيه (600) معلم ومعلمة، وفي يناير 2014 استهدف (1040) مشاركاً بواقع (18) تخصصاً، وفي يونيو 2014 استهدف (530) مشاركاً بواقع (16) تخصصاً تربوياً.

وقد ارتكزت العوامل الداعمة لنجاح المشروع على إشراك معظم التخصصات التربوية والتطبيقات العملية، والزيارات العلمية مع استثمار مرافق الجامعة، بإشراك الفعاليات المساعدة المصاحبة للبرنامج، والعمل على تنويع أساليب التدريب عن طريق الاحتكاك المباشر مع الأساتذة الأكاديميين بوساطة إدماج المعلمين في الوسط الجامعي.

الدروس المستفادة: لقد تم إثراء المادة العلمية التخصصية للمواد الدراسية عن طريق تبادل الخبرات بين المعلمين من ذوي الخبرة، الأمر الذي ساعد المعلمين على اكتساب المهارات اللازمة في التطبيقات الفنية والعملية، وعزز دور المؤسسات الجامعية في إثراء التخصصات المختلفة.

2.2.6.3. مشروع التنمية المعرفية لمواد العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافيا البيئية للطلاب والطالبات

يرمي الهدف العام للمشروع إلى تطوير تعليم وتعلم مواد العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافيا البيئية. أما أهدافه التفصيلية فتتلخص في تحفيز الطلاب وإثارة دافعيتهم لدراسة مواد العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافيا البيئية، ورفع مستويات التحصيل لديهم في هذه المواد، مع تشجيعهم على البحث والاستقصاء والتفكير العلمي المنظم وتنمية ملكات الابتكار لديهم، والعمل على تفعيل الجانب التطبيقي العملي في دراسة مواد العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافيا البيئية، وتطبيق المهارات المعرفية التي يتعلمونها في حياتهم، كما تهدف إلى اكتشاف الطلاب المجددين والموهوبين، وتشجيعهم وتطوير مهاراتهم، قصد تهيئتهم للمشاركة في المسابقات والدراسات الإقليمية والدولية في مواد الرياضيات والعلوم. بالإضافة إلى توجيه المعلمين والمعلمات لتطوير أدائهم لتجديد أساليب تعاملهم وتطويرها لتساير مستويات متعددة في الصف الواحد، والحث على متابعة التطورات والاختراعات في مجالات العلوم والرياضيات والجغرافيا البيئية، مع تشجيع المعلمين والمعلمات والمشرفين التربويين

على تنفيذ برامج تدريبية مركزية ولا مركزية متنوعة، وبخاصة فيما يتعلق بمهارات إعداد أسئلة القدرات العقلية العليا، ومعايير تحقيق المخرجات التعليمية بالأساليب التربوية الحديثة، من دون إغفال جانب التحفيز وإذكاء روح المنافسة الشريفة.

إن مخرجات المشروع تتمحور حول بناء الأنشطة العلاجية الإثرائية، والاهتمام بالطلاب المجدين والضعاف على مستوى التحصيل، والمشاركة في المحافل الدولية بابتكارات ومشاريع متميزة.

وقد ارتكزت العوامل الداعمة للنجاح حول مساندة الإدارة العليا في تذليل الصعاب، لتطبيق أدوات البرنامج وتعزيز الطلاب والمعلمين والمدارس، والمحافظة التعليمية على التعزيز المادي والمعنوي.

ومن أهم الدروس المستفادة اكتساب المعلمين مهارة صياغة أسئلة القدرات العليا، من خلال الاستفادة من أسئلة الاختبارات التحريرية للبرنامج والمسابقات الشفهية، الشيء الذي ولد بينهم وعياً بأهمية الابتكارات العلمية، وذلك من خلال التطور الواضح في الابتكارات العلمية التي تتم المشاركة بها في معرض المشاريع الطلابية.

3.2.6.3. مشروع العائد من الاستثمار (IOR)

الهدف العام للمشروع هو معرفة آثار البرامج التدريبية في تحسين الأداء وجودة العملية التربوية، وذلك من خلال تحقيق أهدافه الخاصة الرامية إلى تعرف آثار البرامج التدريبية في تحسين أداء الموظفين وجودة العمل بالوزارة، ومدى انعكاسها على مستوى تحصيل الطلاب، ومدى استفادة المتدربين من تلك المشاريع، الشيء الذي يبرز ما صرف عليها من مبالغ.

وقد تركزت مخرجات المشروع حول توفير دراسات تقييمية لبعض البرامج التدريبية.

كما إن للبرامج التدريبية التي تنفذها وزارة التربية والتعليم نتائج إيجابية كثيرة لم يتم تعرفها إلا بعد تنفيذ منهجية العائد من الاستثمار.

4.2.6.3. مشروع برنامج اختبار معارف المعلمين

يرمي الهدف العام للمشروع إلى رفع كفاءة المعلمين وتطوير معارفهم، وتتمحور أهدافه التفصيلية حول تطوير المعارف الرئيسية التي يحتاجها المعلم لتدريس اللغة الإنجليزية، والحصول على شهادة تدريس معتمدة عالمياً من جامعة كامبردج، الشيء الذي يؤدي إلى رفع كفاءة المعلمين، وإكسابهم الثقة بالنفس، ومعالجة الفجوة الكبيرة في مستويات المعرفة المهنية لمجموعة من المعلمين، وتوفير فرص تنمية مهنية مستمرة لهم، وذلك بفضل التعاون التربوي بين المجلس الثقافي البريطاني ووزارة التربية والتعليم في مجال تطوير التعليم.

ومن أهم مخرجات المشروع حصول المعلمين على شهادة تدريس معتمدة عالمياً من جامعة كامبردج (شهادة مؤهلة في التدريس)، ورفع كفاءة المعلمين وتطوير معارفهم المهنية.

ويتم دعم المشروع من خلال تفاعل المشاركين وإثارة دافعيتهم للتعلم والاستفادة من البرنامج، وكذلك الدعم المستمر للمشاركين من قبل فريق تدريب اللغة الإنجليزية بمركز التدريب الرئيس ومشرفي البرنامج في المحافظات التعليمية.

وتتلخص الدروس المستفادة في اكتساب منهجيات وطرق مختلفة للتدريس، بالإضافة إلى اكتساب مهارات، لغوية واستخدام الموارد الدراسية ومواد التدريس والعناصر الرئيسية لتخطيط الدروس، وأساليب وطرق الإدارة الصفية لتلبية الاحتياجات المختلفة.

5.2.6.3. مشروع برنامج التواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي

يرمي الهدف العام من المشروع إلى بناء شراكة فعالة بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي، أمّا الأهداف التفصيلية فتسعى إلى نشر ثقافة التواصل بين المجتمع المدرسي والمحلي، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة (البشرية والمادية) بالقطاعين العام والخاص، لخدمة العملية التعليمية قصد الارتقاء بالمستوى التحصيلي للطالب، من خلال التنسيق بين المدرسة والأسرة والمجتمع، وتمكين مديري المدارس من بعض المهارات والكفايات التي تساعدهم على تحقيق آليات وأهداف التواصل الفعّال.

ومن أهم مخرجات ونتائج المشروع تدريب عدد (1001) مدير مدرسة على مهارات البرنامج في المحافظات التعليمية، وتنفيذ عدد من المشاريع الإنشائية في البنية التحتية لبعض المدارس المطبقة للبرنامج، وكذلك نشر ثقافة برنامج التواصل الإيجابية إلى خارج الدولة، من خلال زيارة وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة للاطلاع والاستفادة من تجربة السلطنة في تطبيق برنامج التواصل في مدارس السلطنة، مع الحد من ظاهرة عزوف أولياء الأمور عن زيارة المدارس لمتابعة المستوى التحصيلي لأبنائهم، والحد من بعض الظواهر السلبية للطلاب المدارس مثل: التأخر في الحضور للمدرسة، والتغيب من دون عذر، والتخريب المتعمد والاعتداء بأنواعه، وإقامة عدة ملتقيات وندوات تربوية خاصة بالتواصل التربوي مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي في بعض المحافظات التعليمية.

ومن أهم العوامل الداعمة للمشروع الدافعية والإدارة القوية لدى إدارات المدارس نحو الإبداع والإتقان في العمل المدرسي، وتوفر البيئة التربوية المناسبة لتطبيق البرنامج، مع التركيز على المتابعة الإشرافية الإدارية الفاعلة من قبل أعضاء قسم تطوير الأداء المدرسي بالمحافظات التعليمية، من دون إغفال عامل التحفيز والتعزيز المادي والمعنوي للمديرين المتميزين من قبل بعض مديري العموم في بعض المحافظات التعليمية.

وقد ساعد هذا المشروع على امتلاك مديري المدارس لمهارات إبداعية في التواصل، مما أسهم في تفعيل أدوار مجالس الآباء / الأمهات بشكل فاعل، وظهور فعاليات متنوعة في المدارس المطبقة للبرنامج تدل على أهمية وقيمة البرنامج في البيئة المدرسية، كما تواصل بعض مديري المدارس المجدين في تطبيق البرنامج مع مؤسسات تربوية خارج السلطنة.

6.2.6.3. مشروع «تدريس المتعلمين الصغار»

إن الهدف العام للمشروع هو مساندة وتعزيز الأساليب الحالية في تدريس اللغة الإنجليزية للمتعلمين الصغار، والتغلب على صعوبات القراءة في هذه المادة. أمّا أهداف المشروع التفصيلية فتتفرغ إلى تدريب عدد (440) معلمة للغة الإنجليزية، وذلك عن طريق إكسابهن الأساليب الفعالة حول كيفية إعداد وسرد القصص للمتعلمين الصغار، مع صقل مهارات تدريس اللغة الإنجليزية باستخدام القصص بطريقة شائقة، وزيادة الحصيلة اللغوية للمتعلم الصغير من خلال سياقات وأساليب من شأنها الارتقاء بالتحصيل الدراسي لديه، وتوظيف البيئة المحلية للعمل على تطوير مهاراتي الإنصات والقراءة، وتشخيص ومعالجة جوانب التطوير لدى هؤلاء المتعلمين، ومواصلة التنمية المستدامة للمعلمات في مدارس الحلقة الأولى في تدريس اللغة الإنجليزية، خاصة في مهاراتي القراءة والكتابة عن طريق القصص، وجعل المعلم مشاركاً في عملية إعداد القصص والأساليب التدريسية والأنشطة المصاحبة، مع تنزيل القصص المنتجة في مرحلة الإنتاج الأولى في منتدى اللغة الإنجليزية بالبوابة التعليمية، وذلك ليتسنى لجميع معلمات اللغة الإنجليزية في مدارس الحلقة الأولى الاستفادة منها.

وتتجلى المخرجات الأساسية للمشروع في تأليف (24) قصة من الفلكلور العماني مع الأنشطة المصاحبة لها وخطط تدريسيها، وإنتاج (3) قصص بالأنشطة المصاحبة لها وخطط تدريسيها، مع قرص مدمج لسرد القصص.

استفاد المشروع من عدة عوامل داعمة للنجاح من أبرزها: إعطاء المعلمات والمدرسين دوراً أساسياً في تأليف القصص والأنشطة وخطط الدروس، وخبرة وكفاءة الخبيرين اللذين أشرفا على هذا المشروع، إضافة إلى تأصيل القصص القصيرة من الواقع الثقافي والمعرفي وربطها بها، ومن العادات والتقاليد العمانية، والبيئة المحلية والتراث العماني، والدين الإسلامي الحنيف للفتة المستهدفة، ومستمدة من المواضيع الرئيسة لمناهج اللغة الإنجليزية واللغة العربية الحالية، مما ساعد على إثارة دافعية المعلمين والمتعلمين على حد سواء.

وتتمحور الدروس المستفادة حول استخدام القصة القصيرة كأداة لتطوير مهاراتي القراءة والكتابة للطلاب في الحلقة الأولى، وذلك من خلال الأنشطة والألعاب المصاحبة لها، وغرس القيم والثقة بالنفس، واحترام الذات لدى المستهدفين أثناء تطوير المواد التعليمية، مع التركيز على أساليب استكشاف واستثارة خيال المتعلمين الصغار من خلال القصة القصيرة.

7.2.6.3. مشروع توظيف المدونة الإلكترونية لمواد العلوم

يرمي الهدف العام للمشروع إلى تحقيق سرعة توصيل الوثائق والمستجدات للمعلمين، وذلك من خلال سرعة الحصول على الوثائق والاستمارات الخاصة بمواد العلوم ثنائية اللغة، وسرعة تعريف المعلمين بالمستجدات في العلوم، والتأكد من حصول المعلمين على الطباعات الأخيرة من الوثائق الخاصة بمواد العلوم، مع تسهيل التواصل مع كافة مشرفي العلوم.

وتتجلى أهم مخرجات المشروع من خلال تحقيق السرعة في الحصول على الوثائق والاستثمارات الخاصة بمواد العلوم ثنائية اللغة، وتعريف المعلمين بالمستجدات في العلوم، مع سرعة حصول المعلمين على الطبقات الأخيرة من الوثائق الخاصة بمواد العلوم، بالإضافة إلى تسهيل التواصل مع كافة مشرفي العلوم.

ومن أهم العوامل الداعمة للبرنامج توفر الإنترنت في المدارس والوزارة، وتنظيم العمل بين المشرفين الذين يديرون المدونة.

مكّن المشروع من تخفيف عبء توصيل الوثائق للمعلمين، وسرعة إرسال المستجدات الرسمية لهم، وقد شجع هذا الأمر أصحاب المواد الأخرى على إنشاء مدونة خاصة بها وتوظيفها.

8.2.6.3. مشروع فريق الأمن والسلامة

الهدف العام للمشروع هو ترسيخ مبادئ الأمن والسلامة بمختلف الطرق والوسائل، ومن خلال الفعاليات والمناشط في البيئة المدرسية. أمّا أهدافه التفصيلية فتتلخص في نشر ثقافة الأمن والسلامة في المدرسة والمجتمع، وبناء قدرات الشباب الفكرية والاجتماعية والسلوكية السليمة الآمنة وتعزيزها، وتطوير قدرات أعضاء فريق الأمن والسلامة وسائقي الحافلات على القيادة الوقائية، مع التأكيد على تطبيق إجراءات وأنظمة الأمن والسلامة في المبنى المدرسي والحافلات المدرسية، وتمية الإبداع لدى الطلاب من خلال الأنشطة والمسابقات المعززة لمفهوم الأمن والسلامة.

ومن أبرز مخرجات المشروع تدريب (60) فرداً من أعضاء الفريق وسائقي الحافلات، على القيادة الوقائية، بالإضافة إلى مشرفي الأمن والسلامة في المدارس الخاصة. وقد تمت المشاركة في مهرجان مسقط 2012 و2014 (القرية التعليمية)، وبناء أدوات تقييم خاصة بالمبنى المدرسي والحافلات المدرسية. وقد أسهمت مشاركة المدارس الخاصة في نشر مبادئ الأمن والسلامة في المدرسة والمجتمع، كما تمّ تكوين شراكة بين الفريق ومؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة الداعمة لمفاهيم الأمن والسلامة، كما تمّ وضع صفحة للفريق في وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر)، وتمّ تعزيز ذلك ببرنامج تدريبي عن السلامة في المدارس الخاصة مع الدفاع المدني.

ترتكز العوامل الداعمة للنجاح على العمل بروح الفريق، وتكاتف أعضاء الفريق لتحقيق الهدف المنشود. وقد أسهمت التغطية الإعلامية لفعاليات ومناشط الفريق عن طريق الإعلام المرئي والمقروء ووسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بالبرنامج وتشجيعه، من دون إغفال المبادرات الفردية، وتنوع الفعاليات والمناشط المنفذة.

وتتجلى أهم الدروس المستفادة في تحديد مشكلات الأمن والسلامة في المدارس، وتعرف أنظمة الأمن والسلامة المطبقة في الحافلات في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة داخل الدولة وخارجها، وكذلك تعرف اشتراطات الأمن والسلامة في المباني المدرسية والحافلات، مع التدريب على الإسعافات الأولية وإطفاء الحرائق.

7.3. دولة قطر

1.7.3. حصر المشاريع

تمّ إحصاء (22) مشروعاً موزعة على الشكل التالي:

- (7) مشاريع تمّ اختيارها من التقرير حول نهضة التعليم.
- (3) مشاريع كانت موضوع عروض.
- (12) مشروعاً مستقاة من البحث بوساطة استمارة حول المشاريع والتجارب الناجحة الموجهة إلى دول الخليج من طرف مكتب التربية العربي لدول الخليج.

جدول رقم (49): توزيع المشاريع والبرامج حسب مصدر استقائها في دولة قطر

المصدر	المحور / المجال	عنوان المشروع
التقرير المشترك حول نهضة التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي.	جودة التعليم / نظم التعليم.	برنامج تعزيز مهارات وضع أسئلة الاختبارات وفقاً لمعايير المناهج الوطنية.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	تحسين المحاسبة في المدارس.
	جودة التعليم / الالتحاق / مناهج التعليم.	تعزيز الوعي بالتنوع التربوي.
	جودة التعليم / نظم التعليم.	متابعة الأداء.
	جودة التعليم / الالتحاق / نظم التعليم.	البرنامج التجريبي لذوي الاحتياجات الفردية.
	جودة التعليم / تمهين التعليم.	تدريب المديرين.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	تعزيز التعلم من خلال التعليم الإلكتروني.
التجارب المعروضة في الاجتماعين التشاوريين الرابع والخامس لوزراء التربية والتعليم.	جودة التعليم / نظم والتعليم.	تجربة في مجال التقويم مراقبة وتقويم الأداء في النظام التربوي.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	التعليم الإلكتروني.
	جودة التعليم / تمهين التعليم.	المعايير الوطنية للمعلمين وقادة المدارس.
نتائج البحث بوساطة استمارة حول التجارب الناجحة.	جودة التعليم / مناهج التعليم العام.	إعداد مصادر تعلم مبنية على معايير المناهج الوطنية للمواد الدراسية.
	جودة التعليم / نظم التعليم.	التقييم الدوري الاستثنائي للمدارس المستقلة.
	جودة التعليم / نظم التعليم.	مشروع الاعتماد المدرسي الوطني لدولة قطر.
	جودة التعليم / مناهج التعليم العام.	مشروع الاختبارات الدولية - اختبارات TIMSS&PIRLS 2011.
	جودة التعليم / نظم التعليم.	مشروع تطبيق نظام إدارة التعلم (LMS) في جميع المدارس المستقلة.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	مشروع الحقيبة الإلكترونية (مشروع جهاز لكل طالب ومعلم).
	جودة التعليم / نظم التعليم.	مشروع تطبيق النظام الوطني لمعلومات الطلاب.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	تطبيق مشروع المكتبة الإلكترونية.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	مشروع مكتبة الكتب - الكتب الرقمية التفاعلية.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	مشروع الشبكة الوطنية القطرية للمعلومات التربوية.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	مشروع تطبيق التسجيل الإلكتروني لمرحلة التسجيل المبكر للطلاب في المدارس المستقلة.
	جودة التعليم / التقنية والتعليم.	مشروع نظام التقييم الإلكتروني.

2.7.3. عرض القصص الناجحة

1.2.7.3. مشروع إعداد مصادر تعلم مبنية على معايير المناهج الوطنية للمواد الدراسية

الهدف العام من المشروع هو أن يحقق طلاب دولة قطر مستويات تحصيل أكاديمي عال، وذلك من خلال إعداد مصادر تعلم يعتمد عليها المعلم والطالب وفق معايير عالمية.

ومن أهم مخرجات المشروع توفير مصادر تعلم ذات جودة عالية لجميع المواد، مبنية على معايير المناهج، تمكن الطلاب في المراحل التعليمية الثلاثة بالمدارس المستقلة من تحقيق نسب مرضية في اكتساب الحد الأعلى من المعارف والمهارات المنبثقة من المناهج الدراسية، والقدرة على تطبيقها بكفاءة.

وترتكز العوامل الداعمة للنجاح على التعاون مع شركات دولية في إعداد مصادر تعليمية موحدة مبنية على معايير مناهج دولة قطر، وتحقيق مشاركة كثير من مؤسسات المجتمع في إعداد ومراجعة مصادر التعلم المعتمدة بالمدارس المستقلة، مع ربط برامج التدريب والتطوير المهني بالمصادر، وكيفية تفعيلها والتعامل معها، مع تطبيق مشروع الحقيبة الإلكترونية (جهاز لكل طالب) في بعض المدارس كداعم للعناصر التفاعلية.

وقد أدى المشروع إلى ظهور الحاجة الميدانية لوجود مصادر تعليمية موحدة ومعتمدة على مستوى دولة قطر يتم خلالها توزيع الوحدات الدراسية بصورة متسلسلة ومتوائمة مع معايير المناهج.

2.2.7.3. مشروع التقييم الدوري والاستثنائي للمدارس المستقلة بدولة قطر

الهدف العام للمشروع هو الارتقاء بجودة التعليم وأداء المدارس المستقلة ورياض الأطفال، وفقاً لنظام تقييم يضاها أفضل النظم العالمية أداء وجودة، وذلك عبر تحقيق أهدافه الخاصة عبر تحديد مستوى جودة الأداء الأكاديمي في المدارس، وتقييم التطور الاجتماعي للطلاب، وكذلك تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المدارس، وتعزيز استخدام توصيات نتائج تقييم المدارس في تطوير وتحسين جودة الأداء.

ومن المخرجات الأساسية، تقييم ما بين عشرين إلى خمس وثلاثين مدرسة مستقلة سنوياً.

وترتكز العوامل الداعمة لنجاح المشروع على وجود آلية ومعايير واضحة ذات جودة عالية، وفريق مؤهل ومختص، مع الاطلاع على تجارب الدول الأخرى، قصد الاستفادة منها مع المراجعة المستمرة وتعديل الإجراءات بما يتناسب مع المعايير العالمية، واعتماد الشفافية والوضوح مع المدارس وتعريفها بالإجراءات والمعايير الخاصة بالتقييم.

وقد أدى التقييم الدوري للمدارس المستقلة إلى إيجابيات عديدة، في مقدمتها، الوقوف على مستوى أداء المدارس ومدى تطورها، وتعرف إدارات المدارس على مواطن القوة والضعف لديها، مع حصر المدارس الجيدة

والمدارس دون المستوى لتقديم الدعم لهما، مع تسجيل استفادة المدارس من تقارير التقييم لإعداد الخطط المناسبة لتحسين أدائها، وقد تمّ إطلاع أولياء الأمور والمجتمع المحلي والجهات المختصة على مستوى أداء المدارس الخاصة، الأمر الذي أدى إلى تفهم الإدارات المدرسية لهمية التطوير مما هياً المناخ المناسب لتوفير تعليم أفضل.

3.2.7.3. مشروع الاعتماد المدرسي الوطني في دولة قطر

يسعى الهدف العام للمشروع إلى الارتقاء بمستوى جودة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال إلى المستوى العالمي، من خلال نظم وإجراءات تتسم بالاستقلالية والعدالة والشفافية، ويتم ذلك عبر التأكد من مستوى أداء المدرسة والعمليات التعليمية والإدارية، من خلال تقرير الدراسة الذاتية والزيارات المدرسية، مما نتج عنه تشجيع المدارس على إجراء التقييم الذاتي، والتخطيط للمستقبل، والتأكد من تحقيقها لمتطلبات ومواصفات المدرسة المتقدمة، وضمان مستوى عالٍ للإنجاز الأكاديمي، وتقييم البرامج التعليمية المقدمة من قبل المدرسة المتقدمة لبرنامج التقييم والاعتماد.

كما تسعى أهداف المشروع إلى ضمان حصول الطلاب وأولياء الأمور على المعلومات التي توضح كيفية تقييم عمل الطلاب، وحصولهم على شهاداتهم بموجب معايير أكاديمية ذات جودة عالية، ورفع مستوى الوعي في المجتمع المحلي حول محاسبية المدارس، وكذلك لرفع كفاءة أدائها وتحسين مخرجاتها كنتيجة لعملية الاعتماد المدرسي على المدى البعيد، من دون إغفال مواطن القوة لدى المدرسة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين وتوجيه المدارس لتطوير وتنفيذ خطة تحسين أدائها من خلال خطة إجرائية محددة.

وقد تمحورت مخرجات المشروع في حصول (79) مدرسة وروضة على الترشيح للاعتماد المدرسي الوطني، منه (15) مدرسة حصلت على الاعتماد المدرسي الوطني حتى يونيو 2014.

العوامل الداعمة لنجاح المشروع هي تقديم الدعم والتطوير المناسبين لفريق الاعتماد، ووجود آلية ومعايير واضحة للاعتماد ذات جودة عالية، وفريق مؤهل ومختص، والاطلاع على تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها، والتوأمة مع منظمات عالمية في مجال الاعتماد، وإجراءات المراجعة المستمرة وتعديل الإجراءات مع اعتماد الشفافية والوضوح، بالإضافة إلى التواصل المستمر مع المدارس، والاجتماع الفردي والجماعي معها، وتعريفها بإجراءات ومعايير الاعتماد والترشيح.

وأدى تطبيق برنامج الاعتماد المدرسي إلى إيجابيات عديدة، في مقدمتها توعية أولياء الأمور والمجتمع المحلي والجهات المختصة بمستوى أداء المدارس الخاصة، وتفهم الإدارات المدرسية لهمية التطوير، وتهيئة المناخ لتوفير تعليم أفضل، مع استيعاب المدارس الخاصة لدورها الرئيس والمهم في قيادة عمليات التحديث، وقيام معظم الإدارات المدرسية بتعديل وتكييف برامجها للتوافق مع متطلبات الاعتماد.

4.2.7.3. مشروع الاختبارات الدولية – اختبارات SLRIP & SSMIT 2011

يهدف المشروع إلى الارتقاء بالمخرجات التعليمية للوصول بالطلاب إلى دائرة المنافسة العالمية، وذلك من خلال بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية، ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم، وقياس مدى التقدم في تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم والقراءة بالمقارنة مع الدول الأخرى في فترة زمنية واحدة، وتحديد جوانب القوة والضعف في أداء الطلاب في إطار عالمي مع تطوير الخطط والبرامج الدراسية التي تساهم في تحسين عمليات التعليم والتعلم.

وقد حققت الدولة تقدماً ملحوظاً في دورة 2011 لاختباري TIMSS وPIRLS مقارنةً بالعام 2007، ويتضح هذا التقدم في زيادة (72) نقطة في مادة القراءة للصف الرابع في امتحان PIRLS وزيادة (117) نقطة في الصف الرابع و(103) نقطة في الصف الثامن في مادة الرياضيات في اختبار TIMSS وزيادة (100) نقطة في الصف الرابع و(100) نقطة في الصف الثامن في مادة العلوم في اختبار TIMSS.

إن العوامل الداعمة للنجاح تتلخص في إعداد خطة استراتيجية بعيدة المدى لتقديم الدعم الكافي من قبل المسؤولين لقسم الدراسات الدولية بهيئة التقييم من أجل إيجاد آليات عمل وخطط واضحة للعمل، وفريق مؤهل ومختص يقوم بالاطلاع على تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها، ومواصلة المراجعة لتعديل الإجراءات والمعايير، والمتابعة المستمرة لتطبيق الخطط في المدارس من خلال الزيارات الميدانية المستمرة لموظفي قسم الدراسات الدولية.

وتتلخص الدروس المستفادة حول تحسين قدرة الطلاب على التنافس على الصعيدين الوطني والدولي، وإتاحة الفرصة لتعرف الطلاب الموهوبين، وقياس أداء المدارس في الدولة، ومعرفة مستواها عند المقارنة بين نتائجها عبر السنوات، مع مواكبة التطور التعليمي وأساليب التعليم الحديثة للمعلمين وللطلاب، بما يساعد على تنمية مهارات التفكير العلمي، وأدى كذلك إلى تعزيز مهارة القراءة التي تعتمد على أسلوب التفكير والتحليل والتحدي لدى المعلمين والطلاب.

5.2.7.3. مشروع تطبيق نظام إدارة التعلم (SML) في جميع المدارس المستقلة

يسعى المشروع إلى توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتعزيز وتمكين المعلمين من خلال إتاحة بيئة تعليمية ابتكارية وإلى مشاركة أولياء الأمور في مجتمع التعليم.

ومن أبرز مخرجات المشروع زيادة التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور، وتسهيل التواصل بين جميع أطراف العملية التعليمية، وتوفير وقت للمعلم يستفاد منه في تنفيذ العديد من الأنشطة الأخرى.

ومن أهم العوامل الداعمة لنجاح المشروع تبني المدارس والمعلمين لنظام إدارة التعلم، ومشاركة أولياء الأمور النشطة في ذلك العمل، واستخدام الطلاب للنظام خارج المدرسة، وجاهزية المعلمين لتقبل التغيير، والاهتمام بزيادة وعي المجتمع بأهمية التكنولوجيا والثقافة الرقمية عن طريق نشر الممارسات وقصص النجاح المتميزة بين المدارس، ويتوج كل ذلك بتحفيز وتكريم المعلمين والمدارس المتميزة في تفعيل نظام إدارة التعلم.

أمّا الدروس المستفادة فتتمثل في رفع مستوى المعلمين في مهارات التكنولوجيا الحديثة، واتخاذ كمياري في التعيينات اللاحقة، وإشراكهم في ورش إدارة التغيير قصد تطوير النظام وفقاً لحاجة الميدان التربوي من دون إغفال زيادة وعي المجتمع بأهمية التكنولوجيا والثقافة الرقمية، والبدء في تنفيذ مراكز التميز التي هي عبارة عن اختيار مدرسة متميزة في كل منطقة جغرافية تقوم بدور مركز تدريب لنقل الخبرة لمدارس المنطقة الجغرافية.

6.2.7.3. مشروع الحقيبة الإلكترونية (مشروع جهاز لكل طالب ومعلم)

يهدف المشروع إلى إتاحة إمكانية الوصول المستمر إلى أدوات التعلم والاتصال والقدرات التعاونية، وتتمحور أهدافه الخاصة حول تخفيف وزن الحقيبة التي يحملها الطالب يومياً إلى المدرسة، بما تحتوي عليه من كتب مدرسية ثقيلة، وتعويضها بالكتب الرقمية وبأنظمة التعليم الأخرى بالمجلس الأعلى للتعليم، وهذا يمكن الطالب من التعلم في أي وقت وأي مكان، وتوفير آفاق واسعة للتعلم الذاتي، وتأهيله لأداء الاختبارات التي ستكون إلكترونية في المستقبل كخطوات عملية لتحقيق مشروع المدرسة الإلكترونية، وتسريع التواصل بين المدرسة والطالب وولي الأمر.

وتتلخص مخرجات المشروع في توفير أجهزة لوحية للطلاب تحتوي على أدوات تعليمية تكنولوجية وجميع الكتب الدراسية بصيغة رقمية تمكن الطالب من استخدام قائمة من المواقع الآمنة على الإنترنت (القائمة البيضاء) وهي عبارة عن المواقع التعليمية المعتمدة من قبل المجلس الأعلى للتعليم، وتوفير تطبيق متجر المجلس الأعلى للتعليم: حيث يسمح للطالب بتحميل وتثبيت التطبيقات التعليمية والمعتمدة فقط، والسماح للطالب بالدخول إلى نظام إدارة التعلم بطريقة أكثر مرونة، وتوفير إمكانية تطبيق النظام في جميع الحصص الدراسية، حيث تتاح مساحة تخزين سحابية تسمح للطالب بعمل حفظ وتخزين احتياطي لجميع محتوياته.

ولدعم تلك المكتسبات، أصبح متاحاً أمام المتعلمين برنامج الإدارة الصفية الذي يتيح للمعلم إمكانية التحكم في أجهزة الطلاب وإدارة أجهزتهم أثناء الحصص الدراسية، والمشاركة المتميزة في تطبيق الحقيبة الإلكترونية.

ويستفاد من كل ذلك توفير محرك بحث يكون خاصاً بالقائمة البيضاء، بالإضافة إلى نشر الوعي بين الطلاب حول الاستخدام الأمثل للحقيبة في العملية التعليمية، وضرورة نشر الوعي بين فئات المجتمع حول تقبل التغيير، وتحسين مستوى المعلمين في مجال المهارات التكنولوجية وطريقة الاستفادة منها في العملية التعليمية.

7.2.7.3. مشروع تطبيق النظام الوطني لمعلومات الطلاب

يهدف المشروع إلى ربط المعلومات القادمة من مختلف الجهات المعنية والاستفادة منها في اتخاذ القرارات بشكل أفضل بهدف تنمية الموارد البشرية في دولة قطر، ومن أجل مستقبل أكثر إشراقاً. أما أهدافه الخاصة فتسعى إلى بناء مستودع بيانات مركزي، ونقطة إدخال بيانات لمعلومات المدرسة والطالب والمعلم بهدف استخدامها في كافة مدارس التعليم الإلزامي على اختلاف أحجامها ومواقعها، والوصول الآني لكافة المعلومات عن الطالب خلال تدرجه في المراحل من الروضة إلى الثانوية العامة، وتوفير معلومات متكاملة تمكن من إصدار تقارير دقيقة وفعالة للمدارس والأقسام المختلفة في المجلس الأعلى للتعليم بفضل تحسين التعاون وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية في النظام التعليمي، الذي سيعجل تحسين مستوى صنع القرار المدعوم بالبيانات على كافة المستويات، ويوفر بوابة معلومات للمجلس الأعلى للتعليم تمكن المؤسسة من الاندماج والتفاعل مع التطبيقات الحالية والمستقبلية، ومع تطبيقات الحكومة الإلكترونية الأخرى بالدولة، وكذلك توفير معلومات آنية عن الطلاب لأولياء أمورهم عن نظام التعليم بالمدرسة، وذلك حتى يشكلوا جزءاً أكثر تفاعلاً مع النظام التعليمي وتوفير نظام إدارة متكامل للمدارس يساهم في نقل إجراءات المجلس وتحقيق أفضل الممارسات فيما بين المجتمع المدرسي، الأمر الذي سيكون له صدى إيجابياً على جميع المستويات.

تتمثل مخرجات المشروع في امتلاك المجلس الأعلى للتعليم لنظام معلومات مؤسسي للإدارة، متوافر بالكامل على شبكة الإنترنت، ويضمن مشاركة جميع المعلمين وموظفي الإدارة بالمدرسة كمستخدمين نشطين ومتفاعلين فيما بينهم.

يتم دعم تلك المكتسبات، بسهولة التلاؤم مع النظام الجديد، وسرعة الانتقال إلى استخدامه فور انطلاقه، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة في المدارس والمجلس الأعلى للتعليم في خطة المشروع قبل انطلاقه على شبكة الإنترنت، لضمان انتقال سلس وتغيير مرن للنظام القديم، ومساعدة مكثفة من قبل مركز الدعم لجمهور المستخدمين عبر الهاتف والبريد الإلكتروني.

يستفاد من هذه الإجراءات في التخطيط للمشروع وفقاً لدورة العمل والجدول الزمني للعمليات المختلفة في المجتمع، والتنفيذ وفقاً لمتطلبات السنة الدراسية (400 مدرسة، و 200.000، طالب و 25.000 موظف بالمدارس)، واشتراك جميع أصحاب المصلحة من أجل الحصول على قائمة واضحة بمتطلبات العمليات الإجرائية، وكذلك القواعد والقوانين الحاكمة مع أهمية المستخدمين على مستوى المدارس وإعطاء الأولوية لتلبية احتياجات الإداريين والمعلمين، لضمان تدفق البيانات بدقة وفي الوقت المناسب لمستوى المجلس الأعلى.

8.2.7.3. تطبيق مشروع المكتبة الإلكترونية

يهدف المشروع إلى توفير نظام إلكتروني لمسؤولي مصادر التعلم، لمساعدتهم في إدارة المكتبة الإلكترونية، بجانب توفير موقع إلكتروني للمستعيرين (طلاب ومعلمين...)، أما أهدافه الخاصة فتتلخص في أتمته نظام المكتبة، وإتاحة الوصول الرقمي للوسائط مع تعزيز وتحسين تجربة الاستعارة وإدارة الوسائط، وكذلك إنشاء نظام مكتبات على شبكة الإنترنت بخاصية البحث عبر المكتبات المادية والوسائط، وفهرسة الموارد باستخدام المعايير والأدوات الدولية، كما ترمي إلى تمكين المستفيدين الآخرين (المعلمين والإدارة المدرسية) من استخدام خصائص ومميزات المكتبة الإلكترونية.

هذا المشروع انتهى بمخرجات من شأنها توفير نظام لإدارة المكتبة المدرسية بطريقة إلكترونية، وتوفير موقع إلكتروني للمستعيرين يمكنهم من البحث عن الكتب والمصادر إلكترونياً داخل مكتبته أو المكتبات التابعة للمجلس الأعلى، وإنشاء نظام مكتبة إلكترونية في (119) مدرسة مستقلة، وتدريب (3) أشخاص من كل مدرسة وهم أمناء المكتبات ومسؤولو الدعم الفني، ومنسقو مشاريع التعليم الإلكتروني.

ومن أهم العوامل الداعمة لذلك المشروع، القيام بتنظيم ورش تدريبية بشكل دوري، وتدريب مسؤول الدعم الفني ومنسق مشاريع التعليم الإلكتروني على النظام لتقديم الدعم الفني والإداري للمستخدمين داخل المدرسة، مع تصميم النظام والموقع بطريقة سهلة وغير معقدة، تسمح لأي مستخدم بتطبيق النظام من غير صعوبات، مع حث المدارس على اعتمادها لنظام المكتبة الإلكترونية، وكذلك تبني أمين المكتبة لنظام المكتبة ورغبته في العمل عليه، ودخول المستعيرين على الموقع بنفس اسم المستخدم على أنظمة التعليم الإلكتروني بالإضافة إلى سرعة وسهولة تنفيذ المتطلبات المستجدة من المستخدمين نظراً لكونه مصمماً داخل المجلس، وزيارات ميدانية لجميع المدارس لتقديم الدعم اللازم لأمناء المكتبات، وكذلك وضع خطة لنقل الخبرة للمعلمين والطلاب وتدريبهم على استخدام الموقع الإلكتروني.

ويستفاد من كل ذلك الاهتمام برفع مستوى أمناء المكتبات في مهارات التكنولوجيا الحديثة، مع إشراك أمناء المكتبات في تطوير النظام وفقاً لحاجاتهم ومتطلباتهم، ونشر الممارسات وقصص النجاح المتميزة بين المدارس، والعمل على تحفيز وتكريم مستخدمي النظام، وإصدار شهادات تدريبية لاجتيازهم البرنامج التدريبي بنجاح.

9.2.7.3. مشروع مكتبة الكتب الرقمية التفاعلية

يهدف المشروع إلى توفير مكتبة للكتب الدراسية الرقمية عبر تزويد المدارس بمجموعة كاملة من المصادر الرقمية الموثوقة والتي يسهل الوصول إليها، وتزويد المجلس الأعلى للتعليم والمدارس بسلسلة من الخدمات التي تحيط بتوفير وتنفيذ المحتوى الإلكتروني في بيئة نظام إدارة التعلم، وتزويد الطلاب بمجموعة من الأدوات التي من شأنها مساعدتهم على تطوير المهارات والمعرفة والخبرة، وكذلك تمكين المعلمين من توظيف المحتوى الإلكتروني

بشكل فعال خلال عمليتي التعليم والتعلم من أجل تحقيق الابتكار في تزويد الطلاب بالمعارف والحقائق والمفاهيم المطلوبة، وتحقيق استراتيجية قطر (2030) والتي تعتمد على استخدام التكنولوجيا في التعليم.

وتتمحور مخرجات المشروع حول كتب دراسية رقمية وكتب دراسية مع عناصر تفاعلية مع نشر وتمكين الطالب من ثقافة التعلم الإلكتروني.

وتنحصر العوامل الداعمة للمشروع، في وجود جهاز الحقيبة الإلكترونية في المدارس، مما سهل على الطالب تصفح الكتب الرقمية، والقيام بقراءة الكتاب المدرسي على جهاز الحقيبة الإلكتروني، إذ يتيح للطالب تغيير حجم الكتابة، والتحكم في درجة الإضاءة التي تريده، مع إمكانية طبع صفحات الكتاب والوصول إلى المعلومة المطلوبة عن طريق استعمال أداة البحث.

ويستفاد من كل ذلك إمكانية رفع مستوى المهارات التكنولوجية لدى المعلمين والانتقال التدريجي من الكتب الورقية إلى الكتب الرقمية، بالإضافة إلى نشر الوعي بين أولياء الأمور وعناصر المجتمع المختلفة لتقبل التغيير.

01.2.7.3. مشروع الشبكة الوطنية القطرية للمعلومات التربوية

الهدف العام من المشروع هو تنفيذ بنية أساسية مجمعة وموحدة للبيانات التعليمية، تسهم في تطوير العملية التعليمية من خلال رصد ومراقبة وتحليل الأداء الأكاديمي للطلاب والمعلم والمدرسة، من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية ككل.

أما أهداف المشروع الخاصة فترمي إلى بناء قاعدة بيانات مركزية موحدة ومجمعة، وزيادة الاستفادة من البيانات الحالية، وتشجيع التواصل والتعاون بين مقدمي الخدمة التعليمية وأصحاب العلاقة، وكذلك تحسين جودة البيانات التربوية وتوحيدها، مع العمل على توطيد مخازن المعلومات وغيرها من أدوات استقصاء معلومات الأعمال. كما ترمي الأهداف إلى تعزيز قيمة البيانات المتاحة لتوفير قراءة أعمق للمعلومات التربوية من مصادرها المختلفة، والربط بين شبكات التواصل الاجتماعية.

وتتجلى مخرجات المشروع في مقارنة أداء المدارس في التقييم التربوي الشامل، وحساب القيمة المضافة للمدرسة، وتتبع أعداد الطلاب والمعلمين والموظفين في المدارس، وتقييم آراء أولياء الأمور عن المدرسة مقارنة مع باقي المدارس وقياس مشاركتهم، وكذلك متابعة المنح الدراسية للطلاب الخريجين، وتوقع نتائج الطلاب اعتماداً على النتائج المتاحة للسنوات الماضية، وكذلك تحليل المناهج المدرسية وتأثيرها على أداء الطلاب، وتحليل البيانات ومعرفة الارتباطات بين البيانات، بالإضافة إلى تتبع أداء المعلم وطلابه والمدارس، ومتابعة ورصد التسجيل الإلكتروني المبكر للطلاب في المدارس.

وتتمثل العوامل الداعمة للمشروع في دعم الدولة لتطوير العملية التعليمية وكل ما يتعلق بالطالب والمعلم والمدرسة، مع دعم المجلس الأعلى للتعليم لتوفير كافة الخدمات إلكترونياً دون إغفال دعم النظام إعلامياً بجميع الوسائل المتاحة، وتوفير الخط الساخن للإجابة على استفسارات المستخدمين، من دون إغفال جانب الدعم الواجب للمدارس المستقلة بجميع الوسائل المتاحة، وضرورة تعاون المدارس المستقلة من خلال استخدام النظام وتقديم المقترحات.

يستفاد من تلك الإجراءات في كيفية ربط البيانات التعليمية من مصادرها المختلفة، والعمل على تحسينها وتنسيقها بشكل فعال ومفيد لمتخذي القرار، والتواصل المستمر مع المدارس، ومعرفة متطلباتها، والتحقق من استخدامها للشبكة الوطنية، ومن مدى الاستفادة من الأدوات المستخدمة في المشروع والتي تمكن المستخدم من التوقع بالبيانات المستقبلية.

11.2.7.3. مشروع تطبيق التسجيل الإلكتروني لمرحلة التسجيل المبكر للطلاب في المدارس المستقلة

إن الهدف العام للمشروع هو تسجيل الطلاب للعام الأكاديمي القادم في المدارس المستقلة. أما أهدافه الخاصة فهي تقديم الدعم اللازم لمساعدة ولي الأمر في تسجيل الطالب، وتوفير خدمات إلكترونية أكثر تطوراً مع تحسين فرص الاختيار المتاحة ضمن خيارات مقننة ومرتبطة بالمواقع الجغرافية، وذلك لضمان توفير فرص التعليم لجميع الطلاب، ومساعدة ولي الأمر، لذا تيسير آلية التسجيل الإلكتروني للتعامل مع القبول في المدارس المستقلة بما يضمن حرية الاختيار، ويتوافق مع سياسة القبول المفتوح في المدارس المستقلة.

وتتلخص مخرجات المشروع في توفير الوقت والجهد على أولياء الأمور في عملية تسجيل أبنائهم وفق النطاق الجغرافي للمنزل، وتمكين المدرسة من متابعة طلبات التسجيل وتدقيقها من خلال النظام، وتمكين الجهات المعنية من متابعة الشواغل في المدارس المستقلة، وكذلك استخراج تقارير وإحصائيات التسجيل المبكر اعتماداً على النظام الإلكتروني على الإنترنت.

وتتمثل العوامل الداعمة للمشروع في دعم الدولة لتطوير العملية التعليمية وكل ما يتعلق بالطالب وولي الأمر، وكذلك دعم المجلس الأعلى للتعليم لتوفير كافة الخدمات إلكترونياً، إضافة إلى دعم النظام إعلامياً بجميع الوسائل المتاحة مع توفير الخط الساخن للإجابة عن استفسارات أولياء الأمور، وتوفير خدمة استقبالهم مع توفير الدعم للمدارس المستقلة بجميع الوسائل المتاحة وتعاونها فيما بينها من خلال استخدام النظام، وتقديم المقترحات، وتعاون أولياء الأمور من خلال استخدام النظام لتسجيل أبنائهم.

ويستفاد من ذلك التواصل الدائم مع الجهات الخارجية المرتبطة بعملية التسجيل، مثال المؤسسة القطرية للكهرباء والماء والتي تزود النظام بأرقام الكهرباء التي يتم استخدامها في تحديد النطاق الجغرافي، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية التي تزود النظام بحالة الطالب الصحية والتي تخوله للتسجيل في المدارس، وأيضاً وزارة

الداخلية والتواصل الدائم معها حيث يتم تسجيل الطالب من خلال الرقم الشخصي القطري ووجود حلقة تواصل دائمة بين جهات المجلس الأعلى للتعليم مع المدارس والقيام بدراسة إحصائيات التسجيل المبكر، والتي يمكن الاستفادة منها في العديد من الأمور كعرفة كثافة التسجيل في مناطق أو مدارس دون أخرى، ودراسة الأسباب ووضع الحلول والمقترحات للوضع الحالي وللأعوام القادمة.

21.2.7.3. مشروع نظام التقييم الإلكتروني

يهدف المشروع إلى إيجاد نظام آمن مبتكر لحفظ الممتلكات الفكرية للمجلس الأعلى للتعليم من الأسئلة والاختبارات الإلكترونية، من خلال بنوك الأسئلة الخاصة، وتنظيم وإدارة إنشاء الأسئلة والاختبارات الرسمية المختلفة التابعة للمجلس الأعلى للتعليم، وذلك من خلال تحقيق أهدافه الخاصة بالانتقال التدريجي من الاختبارات الورقية إلى التقييم الإلكتروني، وإيجاد نظام مرن قادر على دعم أي نوع من اختبارات المجلس الأعلى للتعليم، وكذلك الاستخدام الأمثل والأمن لممتلكات المجلس الأعلى للتعليم من الأصول الفكرية مثل الأسئلة والاختبارات، إضافة إلى توفير الوقت والجهد فيما يخص إدارة وإنشاء وتصحيح الاختبارات الرسمية المختلفة، وتمكين متخذي القرار والمسؤولين من متابعة سير الاختبارات منذ عملية الإنشاء وحتى الحصول على تقارير النتائج المختلفة.

تتمثل مخرجات المشروع في إنشاء نظام لدعم بناء وتطوير الأسئلة وإنتاج الاختبارات الإلكترونية، وإنشاء نظام لدعم بنوك الأسئلة العامة والخاصة لاستيعاب أي عدد من الأسئلة حسب الخصائص المعتمدة في المجلس الأعلى للتعليم، وإنشاء نظام مرن لدعم الإعدادات المختلفة وسلسلة الصلاحيات اللازمة لإنشاء الأسئلة والاختبارات حسب طبيعة كل اختبار، ودعم إنشاء جداول الاختبارات والتقارير والتحليلات المختلفة الخاصة بالاختبارات، وإنشاء موقع تدريبي يهدف لتدريب الطلاب على طبيعة الاختبارات الوطنية والدولية المختلفة.

إن العوامل الأساسية الداعمة للمشروع تتعلق بتصميم وتطوير النظام داخليا من قبل المجلس الأعلى للتعليم مع مرونته حتى يمكن استخدامه لأي نوع من الاختبارات التابعة للمجلس، ومن أي مكان، وحسب مخطط العمل الخاص بكل نوع من الاختبارات، وشدة اتباع سياسات الأمان وإدارة المخاطر، كذلك التدقيق والمتابعة الذي يشمل تسجيل أي إجراء يحدث على النظام بصورة تفصيلية.

إن الدروس المستفادة التي قدمها المشروع تتمثل في أهمية وجود كوادر مدربة ومؤهلة لإنشاء الاختبارات من الناحية الأكاديمية، مكرسة جهودها لإضافة الأسئلة وتنقيحها حسب معايير الجودة العالمية.

خلاصة:

تعتبر هذه التجربة التي أطلقها مكتب التربية العربي لدول الخليج، من المبادرات المهمة التي من شأنها أن تحدث نهضة تربوية رائدة على مستوى دول الخليج وعلى المستوى العربي عموماً، والتي من شأنها تعزيز دينامية تطوير التعليم وإيجاد نوع من التعاون وتبادل الخبرات بين الدول.

ومن حيث المجالات التي عالجتها الاستثمارات التي تمَّ تجميعها من الدول، ركزت بالأساس على محور جودة التعليم، من حيث المناهج والبرامج الدراسية واستعمال التكنولوجيات الحديثة، كما أعطت الأسبقية لمستوى أداء المؤسسات والطلاب، باستثناء دولة واحدة، والتي تناولت بالإضافة إلى ذلك الجانب المتعلق بمحور فرص التحاق الفتيات بالمدارس.

ويمكن تلخيص أهم منطلقات التجربة التعليمية في مجال التجديد التعليمي في ثلاثة أمور أساسية:

(أ) التعليم المستمر طوال الحياة

ويتفرع عن منطلق التعليم المستمر أمران:

- 1 - المزاوجة بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بأشكاله المختلفة.
- 2 - التدريب وتجديد التدريب وإعادة التدريب، تلبية لحاجات المجتمع المتغيرة ولحاجات مواقع العمل (الاقتصادية والاجتماعية) بوجه خاص.

وما دام التدريب وتجديده واستبداله وإكماله أموراً ممكنة، وما دامت المعارف والمهارات التي يحصل عليها الذين يرتادون المدارس النظامية بداية للتكوين والإعداد وليست نهاية لهما، فينبغي أن تتغير بنية المدرسة النظامية ومناهجها، بحيث تركز المدرسة، ولاسيما في مرحلة التعليم الأساسي، على امتلاك المعلومات والقدرات الأساسية.

(ب) التعلم الذاتي، ويعنى ذلك أمرين:

- التركيز على المتعلم، والاهتمام بدوره الفاعل وبمشاركته المباشرة في التعليم، وتغيير دوره من مستمع سلبي إلى مشارك وباحث وناقد ومصدر أساسي من مصادر المعرفة.
 - ذبوع استعمال التقانات التعليمية الحديثة، بأشكالها العديدة والمتطورة، الأمر الذي يعني أن يعلم الطالب نفسه بنفسه، بخاصة عن طريق الحاسوب. والتقانات الحديثة تيسر التعلم، وتمكن من التغلب على معيقات انتشار التعليم، وتولد لدى الطلاب بواعث إيجابية ورغبة ذاتية في التعلم. إلا أنه يتعين إدراك هذه التقنيات واستيعابها، والوقوف منها - خاصة فيما يتصل بمضامينها - موقفاً انتقائياً واعياً.
- وفي وسع القدرة على التعلم الذاتي أن تخفف الأعباء عن المدرسة النظامية، وأن تجعل الاستمرار في الدراسة والتعلم ممكناً حتى حين يغادر الشخص المدرسة (قبل أو بعد الانتهاء من مرحلة دراسية معينة).

ج) مرونة النظام التعليمي:

شرط لا بد منه لمواجهة التغيرات العالمية الضخمة، وبوجه عام، لم يعد التعلم يقتصر على سنوات معينة في بدايات العمر، ولم يعد محصوراً داخل جدران مدرسة أو جامعة، ولم يعد مقترناً بكمّ من المعلومات والمهارات يتقنها الفرد في برامج تعليمية مقننة ويستخدمها بقية حياته.

وتمتد المرونة لتشمل كامل بنية نسق التعليم: عدد سنوات الدراسة، ومحتواها، وانفتاح المدرسة دوماً على عالم العمل وحاجاته، وتوزيع التعليم وتشعبه، وتيسير الانتقال بين المراحل والأنواع التعليمية، والقضاء على الحواجز بين التعليم النظامي وغير النظامي، والتكامل والتناوب بين الدراسة والعمل.

ليس من قبيل المغالاة القول: إنه في منظور مستقبل التقدم في دول الخليج العربية، توجد رؤية لتطوير نسق التعليم بحيث يؤدي إلى إكساب - اكتساب البشر للمعارف والقدرات والتوجهات التي تتناسب ومقتضيات القرن الواحد والعشرين، ويتبلور الطموح لنهضة التعليم في مجال بناء رأس مال بشري راقي النوعية، في غايات ثلاث:

- 1 - النشر الكامل للتعليم الأساسي، مع إطالة مدته الإلزامية إلى تسع أو عشر سنوات على الأقل، وتوسعة نطاق التعليم بعد الأساسي باطراد.
- 2 - استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة، فائق المرونة ودائب التطور، من أجل مكافحة فعالة للامية - بصنوفها - من ناحية، وإعمالاً لمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي من ناحية أخرى.
- 3 - إيجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعية التعليم، بما يؤدي إلى تبلور مسار للحدثة والتميز والإبداع كمدخل لامتلاك المعرفة والتقانة الحديثة.

وتتضمن الوسائل الفعالة لتعميم التعليم الأساسي أن يكون شاملاً ومجاناً بالكامل، وقادراً على تحدي ترقية نوعيته وتجويد ممارساته. فليس من قبيل المغالاة القول: إنه، في منظور مستقبل التقدم في دول الخليج العربية، لا توجد غاية تعدل تطوير نسق التعليم بحيث يؤدي إلى إكساب - اكتساب المعارف والقدرات والتوجهات التي تتناسب ومقتضيات القرن الواحد والعشرين.

ولا جدال في أن السياسات المناسبة تضمن تكوين رأس مال بشري راقي النوعية، كما تشهد إرادة قادة دول الخليج. ويمكن القول: إن التحدي المستقبلي الضخم الذي تواجهه هذه الدول هو التوصل لحلول ابتكارية تؤدي إلى تطوير نظام تعليمي بديل يمكن أن ينتج تعليماً أكثر كفاءة، وأرقى نوعية، وبتكلفة ملائمة.

هناك حاجة ماسة لقيام برنامج عمل قصدي لتطوير التعليم في الدول الأعضاء بالمشرك، يقوم بالإضافة إلى البرامج القطرية، على إطار تعاون خليجي فعال. إن بناء رأس مال بشري راقي النوعية هو تحدي المستقبل في البلدان مجتمعة، ولم يعد التطور في السياق القطري المنفرد كافياً. لقد حقق التطور القطري ما يمكن تحقيقه من توسع كبير في الانتشار الكمي، لكن ترقية النوعية تمثل تحدياً أكبر من نشر التعليم.

إن تطوير التعليم في الدول الأعضاء بالمكتب يمثل بنداَ جوهرياً، ودائماً، على جدول أعمال مؤتمرات القمة، وما زال المجال فسيحاً لإنشاء مؤسسات قومية، حكومية وأهلية، وتدعيم المؤسسات القائمة في ميدان التعليم. وتتمثل الغاية من برنامج إقليمي لتطوير التعليم في تضييق الفجوة في المعارف والقدرات والتوجهات بين البلدان، إلى الحد الذي يمكن من المتابعة النشطة، واسعة النطاق والنقدية، لتطور المعرفة والتقانة في المنطقة، واستخدامها بكفاءة.

وينبغي أن يهتم البحث والتقويم بدراسة تطور واقع التعليم، وعلى وجه الخصوص تقييم الناتج الحقيقي للتعليم من حيث التوجهات والمعارف والقدرات التي يحصل عليها الخريجون. إن هذا التقييم يجب أن يحتل أولوية متقدمة في أنشطة البرامج المشتركة، كما إن نتائج مثل هذا التقييم ستعطي دفعة كبيرة لجهود تطوير التعليم في الدول الأعضاء بالمكتب. وإضافة إلى ذلك، يتسع المحور البحثي لتحليل العوامل المؤثرة في الناتج التعليمي، ودراسة محاولات تطوير التعليم والتجارب الناجحة في هذا المضمار، لاستخلاص الدروس المستفادة منها.

وبديهي أن مكتب التربية العربي لدول الخليج مرشح للقيام بدور قيادي في البنية المؤسسية لبرنامج مشترك لتطوير التعليم في الدول الأعضاء بعامة. غير أنه من الضروري تعبئة طاقات مؤسسات عربية أخرى في هذا المضمار، مثل الصندوق العربي للإنماء والصناديق العربية الأخرى، وإن كانت بحاجة لبناء إمكاناتها في هذه الحقول فيما يتصل بموضوع التعليم. والأمل أن يكون للصناديق العربية دور مهم في تمويل بعض المشروعات والبرامج.

وفي الأخير، وحتى تعم الفائدة، ولضمان الاستمرارية حتى تصبح المقاربة بالمشروع ركيزة أساسية ونموذجية. فلا بد من:

- إيجاد بنك للمشاريع انطلاقاً من قاعدة المشاريع الحالية.
- إحداث أقطاب حسب المحاور المتداولة (الالتحاق، الجودة والحكامة)، وتكوين فرق عمل من أطر هذه الدول للعمل على متابعة وتقييم وتطوير هذه المشاريع.
- تنظيم حلقات تكوينية في مجال إعداد وتتبع وتقييم المشاريع التربوية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). التقرير الوطني للتعليم للجميع للفترة من 2001 إلى 2014.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014).
الموقع الإلكتروني: <http://www.yemenmoe.net> <http://www.yemen.gov.ye/egov/education>
- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). التقرير الوطني للتعليم للجميع للفترة من 2001 إلى 2014.
- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). الموقع الإلكتروني: <https://www.moe.gov.ae>
- دولة الكويت، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). التقرير الوطني للتعليم للجميع للفترة من 2001 إلى 2014.
- دولة الكويت، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). الموقع الإلكتروني: <http://www.moe.edu.kw>
- سعود هلال الحربي (د.ت). «ملامح التعليم للريادة في دولة الكويت».
- سلطنة عمان، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). التقرير الوطني للتعليم للجميع للفترة من 2001 إلى 2014.
- سلطنة عمان، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). الموقع الإلكتروني: <http://www.moe.gov.om>
- دولة قطر، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). التقرير الوطني للتعليم للجميع للفترة من 2001 إلى 2014.
- دولة قطر، المجلس الأعلى للتعليم (يوليو/تموز2014). الموقع الإلكتروني: <http://www.sec.gov.qa>
- مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). التقرير الوطني للتعليم للجميع للفترة من 2001 إلى 2014.
- المملكة العربية السعودية، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). التقرير الوطني للتعليم للجميع للفترة من 2001 إلى 2014.
- المملكة العربية السعودية، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014)، الموقع الإلكتروني: <http://www.moe.gov.sa>
- مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم (يوليو/تموز2014). الموقع الإلكتروني: <http://www.education.gov.bh>
- مكتب التربية العربية لدول الخليج (2008). النهضة التعليمية في دول مجلس التعاون «إنجازات وتطلعات».
- مكتب التربية العربية لدول الخليج (يوليو/تموز2014). الموقع الإلكتروني: <http://www.abegs.org>

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Abu Dhabi Education Council website (July 2014): <http://www.adec.ac.ae/>
- Abu Dhabi, Ministry of Education (2010). Ministry of Education Strategy 2010-2020.
- UNESCO/IBE (2010/11). World Data on Education VII Ed. <http://www.ibe.unesco.org/links.htm>
- Ministry of Education (2008). The development of education. National report of the Kingdom of Bahrain. Presented at the 48th session of the International Conference on Education, Geneva, 2008.
- UNESCO/IBE (2010/11). World Data on Education VII Ed. <http://www.ibe.unesco.org/links.htm>
- Ministry of Education (2008). The development of education. National report of the Republic of Yemen. Presented at the 48th session of the International Conference on Education, Geneva, 2008.
- UNESCO/IBE (2010/11). World Data on Education VII Ed. <http://www.ibe.unesco.org/links.htm>
- Ministry of Education (2008). The development of education. The national report of the State of Kuwait 2004-2008. Presented at the 48th session of the International Conference on Education, Geneva, 2008.
- Public Authority for Applied Education and Training website (July 2014): <http://www.paaet.edu.kw/>
- UNESCO/IBE (2010/11). World Data on Education VII Ed. <http://www.ibe.unesco.org/links.htm>
- Ministry of Education (2005). General Directorate for Planning. Executive Summary of the Ministry of Education Ten-year Plan, 2004-2014. Second edition, 2005.
- Technical and Vocational Training Corporation website (July 2014): <http://tvtc.gov.sa/>
- UNESCO/IBE (2010/11). World Data on Education VII Ed. <http://www.ibe.unesco.org/links.htm>
- Ministry of Education (2008). Inclusive education in the Sultanate of Oman. National report. Presented at the 48th session of the International Conference of Education, Geneva, 2008.
- Sultan Qaboos University website (July 2014): <http://www.squ.edu.om/>
- UNESCO/IBE (2010/11). World Data on Education VII Ed. <http://www.ibe.unesco.org/links.htm>
- General Secretariat for Development Planning (2011) . Qatar National Development Strategy 2011-2016. Towards Qatar National Vision 2030. Doha, March 2011.
- Ministry of Education and Higher Education. The development of education. National report of the State of Qatar. Presented at the 48th session of the International Conference on Education, Geneva, 2008.
- Qatar Foundation website: <http://www.qf.org.qa/>
- Supreme Council for Family Affairs website (July 2014): <http://www.scfa.gov.qa/>
- UNESCO/IBE (2010/11). World Data on Education VII Ed. <http://www.ibe.unesco.org/links.htm>

